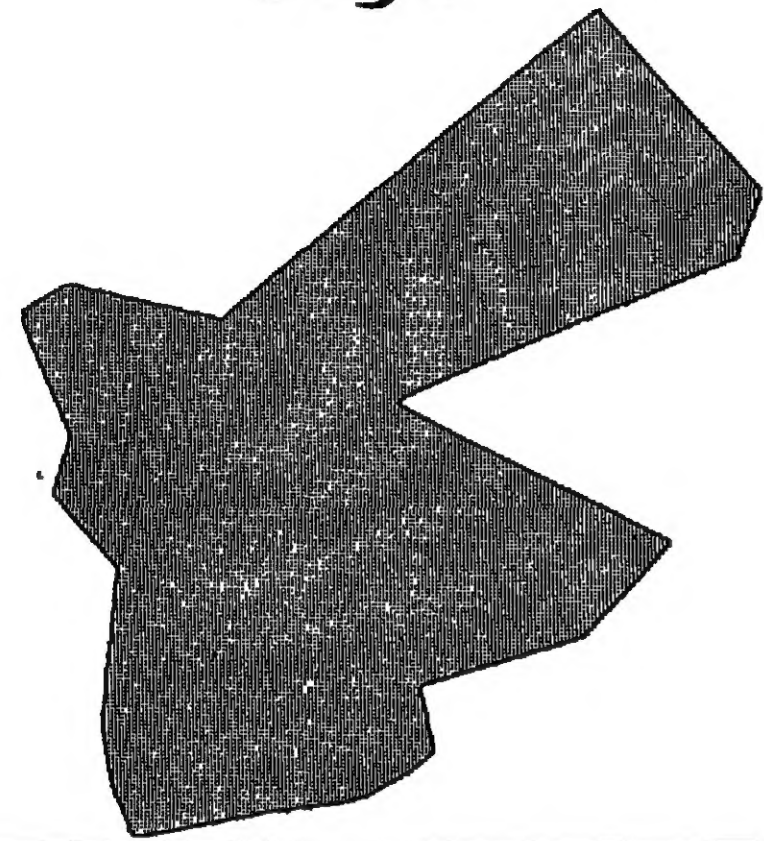


مكتبة من الامم



عمان: الأحد ٢ جمادي الآخرة سنة ١٤٢٨ هـ. الموافق ١٧ حزيران سنة ٢٠٠٧ م

رقم العدد: ٤٨٣١

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

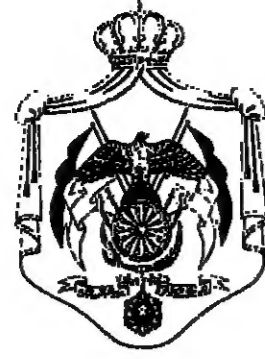
الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً أردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً أردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني

طبع في المطابع العسكرية ***** البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب ٨٥



الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء / مديرية الجريدة الرسمية

الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

فهرس العدد ٤٨٣١ **** الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٧

رقم الصفحة	المحتوى
٤٠٩٥	* قانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٧ - قانون الطاقة النووية
٤١٠٤	* قانون رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٧ - قانون الوقاية الاشعاعية والامان والامن النووي
٤١٢٠	* قانون رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٧ - قانون معدل لقانون صندوق الإسكان العسكري
	* قانون رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠٧ - قانون معدل للقانون المعدل للاحكام
٤١٢٦	المتعلقة بالأموال غير المنقولة
٤١٣٠	* قانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٧ - قانون مكافحة غسل الأموال
٤١٤٢	* قانون رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧ - قانون ضمان حق الحصول على المعلومات
	* نظام رقم (٦٣) لسنة ٢٠٠٧ - نظام معدل لنظام المركز الوطني
٤١٥٠	للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا
	* مذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية بين حكومتي المملكة الأردنية الهاشمية
٤١٥٣	والجمهورية اليمنية
	* مذكرة تفاهم فيما بين حكومة جمهورية باكستان الإسلامية وحكومة
٤١٨٧	المملكة الأردنية الهاشمية حول الحوار الباكستاني-الأردني الاستراتيجي
٤١٩٢	* تعديل تعليمات الانتقال والسفر لضباط وأفراد القوات المسلحة الأردنية
٤١٩٣	* تعليمات لوازم الأمن العام
٤٢٢٢	* تعليمات رقم (٢) لسنة ٢٠٠٧ - تعليمات امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

تابع ...

مكتبة من الامم

رقم الصفحة	المحتويات
٤٢٤٦	• تعليمات رقم (٣) لسنة ٢٠٠٧ - تعليمات أجور العاملين في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة
٤٢٥٣	• تعليمات رقم (٤) لسنة ٢٠٠٧ - تعليمات معدلة لتعليمات الانضباط الطلابي
٤٢٥٤	• إجراءات معالجة قضايا الغش في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة
٤٢٥٩	• تعليمات رقم (٤/ز) لسنة ٢٠٠٧ - تعليمات معدلة لتعليمات الشروط الفنية والصحية الواجب توفرها في حدائق الحيوانات والمعارض والسيرك ومحلات بيع الحيوانات
٤٢٦٠	• تعليمات إصدار المواصفات القياسية الأردنية رقم (٣) لعام ٢٠٠٧
٤٢٦٦	• تعليمات علامة الجودة الأردنية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٧ - والمعدلة لتعليمات علامة الجودة الأردنية للصناعة رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥
٤٢٧٦	• أسس معدلة لأسس وشروط منح التراخيص والتصاريح لمكاتب التوكي والتوكي الفندقي
٤٢٧٧	• قرار رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٧ - صادر عن وزير الصناعة والتجارة

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
٤٢٨١	• وكالات الوزراء
٤٢٨٢	• الأوسمة
٤٢٨٣	• التمثيل الدبلوماسي
٤٢٨٤	• الجامعات
٤٢٨٤	• الموظفين
٤٣٠٠	• الجنسية الأردنية
٤٣٠٢	• الاملاك
٤٣٠٦	• الشؤون البلدية
٤٣٨٦	• المواصفات القياسية
٤٣٩٩	• المحامون
٤٤٠٦	• الإعلام
٤٤٠٨	• المطالبات
٤٤٣٧	• المحاكم

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٧

قانون الطاقة النووية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون الطاقة النووية لسنة ٢٠٠٧) ويعمل به من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة
لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزير	: وزير الطاقة والثروة المعدنية.
الهيئة	: هيئة الطاقة الذرية المنشأة بموجب احكام هذا القانون.
المجلس	: مجلس ادارة الهيئة.
الرئيس	: رئيس المجلس.
المدير العام	: مدير عام الهيئة.
الطاقة النووية	: الطاقة التي تتولد نتيجة لتفاعلات نووية انشطارية او اندماجية او اي تفاعلات نووية اخرى ينتج عنها طاقة.

مكتبة العدل

تستخدم للأغراض المختلفة كتوليد الكهرباء وتحلية المياه وإنتاج النظائر المشعة للتطبيقات الطبية والصناعية والزراعية وغيرها.

المنشأة : أي منشأة نووية أو مؤسسة إشعاعية بما فيها الأرض والابنية والمعدات التي يتم فيها إنتاج مواد نووية أو مواد مشعة أو معالجتها أو استخدامها أو التعامل بها أو تخزينها أو التصرف بها .

الاشعة المؤينة : الاشعة الكهرومغناطيسية أو الجسيمية التي تسبب تأيئاً للمادة عند تعرضها لها.

مصادر الاشعة : المواد أو الاجهزة التي تنبعث منها أو يمكن ان تنبعث منها الاشعة المؤينة.

العمل الإشعاعي : العمل في مجال يتعلق بمصادر الاشعة .

المادة ٣- أ- ينشأ في المملكة هيئة تسمى (هيئة الطاقة الذرية) تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ، ولها بهذه الصفة القيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها بما في ذلك تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة والاستثمار وإبرام العقود والقروض وقبول المساعدات والهبات والتبرعات والمنح ولها حق التقاضي وان تنيب عنها في الاجراءات القضائية المحامي العام المدني أو أي محام آخر توكله لهذه الغاية .

ب- يكون مركز الهيئة في مدينة عمان ولها انشاء فروع او فتح مكاتب في أي مكان في المملكة .

المادة ٤- تهدف الهيئة بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة إلى ما يلي :-

أ- نقل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتكنولوجيا الإشعاع إلى المملكة وتطوير استخدامها وإدامتها .

ب- إقامة المشاريع الاستثمارية لخدمة الاقتصاد الوطني في مجال تكنولوجيا الإشعاع والطاقة النووية واستخدامها لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه وللمجالات الزراعية والصناعية والطبية ولأي أغراض سلمية أخرى يحددها المجلس .

المادة ٥- تحقيقاً للأهداف المذكورة في المادة (٤) من هذا القانون ، تتولى الهيئة المهام والصلاحيات التالية :-

أ- اجراء البحوث والدراسات في المجالات النظرية والتطبيقية الخاصة بالطاقة والعلوم النووية وتكنولوجيا الإشعاع ودعمها ، وتوثيق المعلومات ونشرها وتقديم المشورة العلمية والفنية بشأنها .

ب- انشاء مرافق ومخابر للبحث العلمي الخاصة بتكنولوجيا الإشعاع والمواد النووية وتطويرها ووضعها في خدمة المؤسسات والعلماء والباحثين .

ج- وضع الاسس الفنية اللازمة لاستخراج المواد النووية المحلية كاليورانيوم والثوريوم وعناصر الزركونيوم والفناديوم وتصنيع الماء الثقيل وإقامة المنشآت والمرافق اللازمة لاستخراج هذه العناصر وتعيديها بصورة منفردة أو بالاشتراك مع القطاع العام أو الخاص .

د- معالجة وتصنيع المواد النووية في جميع مراحل دورة الوقود النووي وإدارتها .

هـ- اجراء المعالجة والتخلص من النفايات المشعة وإدارتها .

و- انشاء المشاريع الاستثمارية بما في ذلك تأسيس الشركات في مجال تطبيقات الطاقة النووية وإدارتها كمحطات الطاقة الكهربائية وتحلية المياه وإقامة المفاعلات والمسارعات النووية لمختلف الأغراض السلمية وتكنولوجيا

مخزن من أجل

الاشعاع على أسس تجارية بصورة منفردة او بالاشتراك مع القطاع العام او الخاص .

ز- الاتصال بالمؤسسات والهيئات المعنية بالعلوم والتكنولوجيا النووية والاشعاعية في الدول العربية والاجنبية للاستفادة من الخبرات والبحوث العلمية والمعونات في مجالات تطوير وتنفيذ الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتكنولوجيا الاشعاع .

ح- متابعة التطورات العالمية في مجال توليد الطاقة الكهربائية باستخدام المصادر النووية الانشطارية والاندماجية والتعاون مع المنظمات والهيئات العربية والاقليمية والدولية المعنية .

ط- المشاركة في المشروعات العربية والاقليمية والدولية الخاصة بالطاقة النووية سواء كانت متعلقة بالخبرات او الانتاج او البحوث وذلك بموافقة مجلس الوزراء .

ي- تنظيم العلاقة بين الجهات والمؤسسات الاردنية المعنية بشؤون العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية والاشعة المؤينة وبينها وبين المنظمات والهيئات الدولية والاقليمية والعربية ذات العلاقة .

ك- حصر ومراقبة جميع المواد النووية الخاضعة للضمانات الشاملة والتي تدخل في مشاريع الهيئة .

المادة ٦-١- يتولى الاشراف على شؤون الهيئة مجلس ادارة برئاسة الوزير وعضوية كل من :-

١- المدير العام .

٢- رئيس قسم الهندسة النووية في احدى الجامعات الاردنية الرسمية لمدة ثلاث سنوات بالتناوب يسميه الوزير بناء على تنسيب رئيس الجامعة .

٣- اربعة اشخاص يتمتعون بالجنسية الاردنية من ذوي الخبرة والاختصاص يعينهم مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير لمدة ثلاث سنوات قابلة

للتجديد لمرتين متتاليتين وله بالطريقة ذاتها انهاء عضوية أي منهم وتعيين بديل له للمدة المتبقية من عضويته .

ب- ينتخب المجلس من بين اعضائه نائباً للرئيس يقوم مقامه عند غيابه .

المادة ٧- يتولى المجلس المهام والصلاحيات اللازمة لتحقيق اهداف الهيئة وعلى وجه الخصوص ما يلي :-

أ- رسم السياسة العامة في مجال استخدام الطاقة النووية وتكنولوجيا الاشعاع ورفعها الى مجلس الوزراء للمصادقة عليها ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها .

ب- توفير قوى بشرية مؤهلة ذات كفاءة في مجالات الطاقة النووية وتطبيقاتها وتكنولوجيا الاشعاع ووضع برامج التأهيل والتدريب اللازمة لذلك .

ج- الموافقة على انشاء المشاريع الاستثمارية التي تقوم بها الهيئة وفقاً للمهام والصلاحيات المنوطة بها .

د- عقد القروض وابرام الاتفاقيات لتحقيق اهداف الهيئة وتمويل اعمالها ومشاريعها وتفويض من يقوم بتوقيعها نيابة عنه بعد موافقة مجلس الوزراء عليها .

هـ- اعداد مشروعات التشريعات المتعلقة بأعمال الهيئة .

و- مناقشة التقرير السنوي عن اعمال الهيئة واقراره .

ز- مناقشة مشروع الموازنة السنوية للهيئة والبيانات المالية الختامية لها ورفعها الى مجلس الوزراء للمصادقة عليهما .

ح- تحديد الاجور وبدل الخدمات التي تقدمها الهيئة .

ط- تشكيل اللجان الاستشارية والفنية اللازمة لمساعدة الهيئة على تنفيذ مهامها .

ي- وضع التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

محرر من الأصل

المادة ٨-١- يجتمع المجلس مرة على الأقل كل شهر او كلما دعت الحاجة بدعوة من الرئيس او نائبه عند غيابه ، ويكون اجتماعه قانونياً بحضور ما لا يقل عن اغلبيه اعضائه على ان يكون من بينهم الرئيس او نائبه ، ويتخذ قراراته بالاجماع او بأغلبيه اصوات اعضائه على الأقل .

ب- للمجلس دعوة أي شخص او خبير او مستشار لحضور اجتماعاته للاستئناس برأيه .

المادة ٩-١- يعين المدير العام بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على ان يقتزن القرار بالارادة الملكية السامية وتنتهي خدماته بالطريقة ذاتها .

ب- يحدد راتب المدير العام وسائر حقوقه المالية بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

ج- يشترط في المدير العام ان يكون أردنياً من ذوي الاختصاص والخبرة في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية .

المادة ١٠-١- يكون المدير العام مسؤولاً عن سير أعمال الهيئة ويتولى المهام والصلاحيات التالية :-

- ١- تنفيذ السياسة العامة للهيئة وتنفيذ الخطط والبرامج التي يقرها المجلس والقرارات الصادرة عنه بهذا الشأن .
- ٢- الاشراف على الجهاز التنفيذي للهيئة .
- ٣- اعداد التقارير والبيانات التي يطلبها المجلس او مجلس الوزراء من الهيئة .
- ٤- اعداد التقرير السنوي عن أعمال الهيئة وخططها المستقبلية ورفعها الى المجلس .
- ٥- اعداد مشروع الموازنة السنوية والبيانات المالية الختامية للهيئة ورفعها الى المجلس .

٦- إصدار النشرات وإعداد البرامج الاعلامية اللازمة لتوعية الجمهور بأهمية استخدام الطاقة النووية وتكنولوجيا الاشعاع وآثارها الايجابية على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ب- للمدير العام تفويض أي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون لاي من مساعديه او لاي مدير في الهيئة على ان يكون التفويض خطياً ومحدداً .

المادة ١١- تتكون الموارد المالية للهيئة مما يلي :-

- أ- المبالغ التي ترصد لها في الموازنة العامة .
- ب- الاجور وبدل الخدمات التي تتقاضاها بما في ذلك بدل البحوث والدراسات والاستشارات التي تقوم بها .
- ج- ريع أموال الهيئة المنقولة وغير المنقولة وعوائد أرباح مشاريع الهيئة وبرامجها الاستثمارية .
- د- المساعدات والهبات والتبرعات والمنح شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها اذا كانت من مصدر غير أردني .
- هـ- عوائد بيع المطبوعات والكتب والنشرات التي تصدرها الهيئة .
- و- أي موارد أخرى يوافق مجلس الوزراء عليها .

المادة ١٢-١- تتمتع الهيئة بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية بما في ذلك الرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات وضريبة الدخل ورسوم طوابع الواردات وأي رسوم او ضرائب مهما كان نوعها .

ب- تعتبر أموال الهيئة وحقوقها لدى الغير أموالاً عامة يتم تحصيلها وفقاً لقانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به ، ولهذه الغاية يمارس المدير العام الصلاحيات المخولة للحاكم الاداري ولجنة تحصيل الأموال الأميرية المنصوص عليها في ذلك القانون .

محرر من الأصل

ج- يتولى ديوان المحاسبة التدقيق على حسابات الهيئة .

المادة ١٣- اعتباراً من نفاذ احكام هذا القانون تصبح الهيئة الخلف القانوني والواقعي لهيئة الطاقة النووية الاردنية بالقدر الذي يتعلق بعملها ، وتؤول اليها جميع الحقوق وتحمل جميع الالتزامات المترتبة على ذلك .

المادة ١٤-أ- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر ، تعتبر جميع المواد النووية المستكشفة والمستخرجة والمصنعة من الخامات الطبيعية في المملكة ثروة وطنية لا يجوز التصرف بها الا بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الهيئة .
ب- لغايات احكام الفقرة (أ) من هذه المادة يقصد بعبارة (المواد النووية) اليورانيوم والثوريوم وعناصر الزركونيوم والفناديوم ومركب الماء الثقيل واي مادة اشعاعية اخرى يقرر مجلس الوزراء اضافتها .

المادة ١٥- يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك ما يلي :-

- الشؤون المتعلقة باستخدامات الطاقة النووية وتكنولوجيا الاشعاع .
- الشؤون المتعلقة بالموظفين والمستخدمين والمستشارين والخبراء والاختصاصيين وشروط التعيين والاستخدام والرواتب والعلاوات والمكافآت لكل منهم وسائر الامور المتعلقة بهم على ان تعتبر خدمات الموظفين الحاليين مستمرة في الهيئة .
- الشؤون المتعلقة بالباحثين وشروط تعيينهم ورواتبهم وعلاواتهم .
- الشؤون المتعلقة بالامور المالية وباللوازم والاشغال للهيئة .
- انشاء صندوق ادخار لجميع العاملين في الهيئة .

المادة ١٦- يلغى قانون الطاقة النووية والوقاية الاشعاعية رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠١ على ان يستمر العمل بالانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه الى ان يستبدل بها غيرها وفقاً لاحكام هذا القانون خلال مدة لا تزيد على سنة من تاريخ نفاذه .

المادة ١٧- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

٢٠٠٧/٥/١٥

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين تواق	وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير تطوير القطاع العام وزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدنيات	
وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير الداخلية عبد الفايز	
وزير البيئة المهندس خالد الإيراني	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهر العلي	وزير العدل شريف الزعبي	وزير النقل سعود نصيرات
وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة	وزير العمل باسم السالم
وزير الطاقة والتروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرايشة	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	وزير الثقافة الدكتور عادل الطوبسي
وزير السياحة والآثار أسامة الدباس	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرفله	وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران

مكتمل

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٧
قانون الوقاية الاشعاعية والامان والامن النووي

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون الوقاية الاشعاعية والامان والامن النووي لسنة ٢٠٠٧)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة
لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الهيئة	: هيئة تنظيم العمل الاشعاعي والنووي المنشأة بموجب احكام هذا القانون .
المجلس	: مجلس ادارة الهيئة .
المدير العام	: مدير عام الهيئة .
الطاقة النووية	: الطاقة التي تتولد نتيجة تفاعلات نووية انشطارية او اندماجية او أي تفاعلات نووية اخرى ينتج منها طاقة تستخدم للاغراض المختلفة كتوليد الكهرباء وتحلية المياه ونتاج النظائر المشعة للتطبيقات الطبية والصناعية والزراعية وغيرها .
المنشأة	: أي منشأة نووية او مؤسسة اشعاعية بما فيها الارض والابنية والمعدات التي يتم فيها التاج

مواد نووية او مواد مشعة او معالجتها او
استخدامها او التعامل بها او تخزينها او التصرف
بها .

الاشعة المؤينة : الاشعة الكهرومغناطيسية او الجسيمية التي تسبب
تأيناً للمادة عند تعرضها لها .

مصادر الاشعة : المواد او الاجهزة التي تنبعث منها او يمكن ان
تنبعث منها الاشعة المؤينة .

العمل الاشعاعي : العمل في مجال يتعلق بمصادر الاشعة .

التعرض : كمية تعبر عن مقدار الطاقة التي يمتصها الهواء
من الاشعة المؤينة عند مرورها فيه سواء كان
التعرض خارجيا او داخليا .

الوقاية الاشعاعية : الاجراءات والوسائل التي تكفل وقاية الناس
والبيئة من التعرض للاشعاعات المؤينة او المواد
المشعة بما في ذلك استخدام الاجهزة
والمعدات المختلفة لتقليل الاخطار الاشعاعية
والجرعات الى ادنى حد معقول دون حدود
الجرعة المقررة .

الامان النووي : اتخاذ الوسائل اللازمة لمنع وقوع الحوادث
الاشعاعية والنووية وتخفيف عواقب هذه
الحوادث في حال وقوعها .

الامن النووي : تدابير تحول دون الحصول على مصادر الاشعة
او اتلافها او فقدانها او سرقتها او تحويل وجهتها
على نحو غير مرخص او مصرح به .

الترخيص : الاذن او الموافقة للشخص على اقامة او تشغيل
او ادارة أي منشأة نووية او استيراد او تصدير
مصادر الاشعة او استخدامها او التعامل بها او
حيازتها او التاجها او الاتجار بها او نقلها او

محرر من العمل

تخزينها أو إتلافها أو التخلص منها أو السماح للأفراد والمؤسسات بالعمل الإشعاعي وذلك وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

التصريح : الإذن الذي يمنح لشخص للسماح له بتقديم خدمات أو تسهيلات معينة لتمكين الشخص الحاصل على الرخصة من حيازة مصادر الأشعة أو استخدامها .

النفايات المشعة : أي مواد مشعة ناتجة من ممارسات لا يتوقع أن يكون لها أي استخدام مستقبلي أو أي مواد ملوثة إشعاعياً بمستوى أعلى من مستوى رفع الرقابة الذي تحدده الهيئة .

المادة ٣-أ- ينشأ في المملكة هيئة تسمى (هيئة تنظيم العمل الإشعاعي والنووي) تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ، ولها بهذه الصفة القيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها بما في ذلك تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وإبرام العقود والقروض وقبول المساعدات والهبات والتبرعات والمنح ولها حق التقاضي وإن تنيب عنها في الإجراءات القضائية المحامي العام المدني أو أي محام آخر توكله لهذه الغاية .

ب- ترتبط الهيئة برئيس الوزراء .

ج- يكون مركز الهيئة في مدينة عمان ولها إنشاء فروع أو فتح مكاتب في أي مكان في المملكة .

المادة ٤- تهدف الهيئة بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة إلى تحقيق ما يلي :-

أ- تنظيم ومراقبة استخدامات الطاقة النووية والأشعة المؤينة .

ب- العمل على حماية البيئة وصحة الإنسان وممتلكاته من أخطار التلوث والتعرض للإشعاعات المؤينة وفقاً لأحكام هذا القانون .

ج- التأكد من توافر شروط ومتطلبات السلامة العامة والوقاية الإشعاعية والأمان والأمن النووي .

المادة ٥- تحقيقاً للأهداف المذكورة في المادة (٤) من هذا القانون ، تتولى الهيئة المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- منح التصاريح والتراخيص للمؤسسات الإشعاعية والمنشآت النووية والعاملين في المجالين النووي والإشعاعي .
- ب- التحقق من التزام المرخص له أو المصرح له بتطبيق أحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه .
- ج- الرقابة على تنفيذ أحكام هذا القانون ولها لهذه الغاية إجراء التفتيش على أي منشأة أو أي جهة أخرى .
- د- الاتصال بالمؤسسات والهيئات المعنية بتنظيم ورقابة الطاقة النووية والوقاية الإشعاعية والأمان والأمن النووي في الدول العربية والإقليمية للاستفادة من الخبرات والبحوث العلمية والمعونات في مجال عملها .
- هـ- المشاركة في المشروعات العربية والإقليمية والدولية الخاصة بالوقاية الإشعاعية والأمان والأمن النووي المتعلقة بالخبرات أو البحوث وذلك بموافقة مجلس الوزراء .
- و- تنظيم العلاقات بين الجهات والمؤسسات الأردنية المعنية بالوقاية الإشعاعية والأمان والأمن النووي من جهة ، وبينها وبين المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والعربية ذات العلاقة من جهة أخرى .
- ز- تطبيق الضمانات الشاملة وإنشاء نظام لحصر ومراقبة جميع المواد النووية الخاضعة لتلك الضمانات .

المادة ٦-أ- يتولى إدارة الهيئة والإشراف على شؤونها مجلس إدارة برئاسة المدير العام وعضوية كل من :-

١- ممثل عن هيئة الطاقة الذرية يسميه مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الطاقة والثروة المعدنية .

هكذا من الأصل

٢- ممثل عن وزارة الصحة يسميه مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الصحة .

٣- ممثل عن وزارة البيئة يسميه مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير البيئة .

٤- شخصين يتمتعان بالجنسية الاردنية من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال الوقاية الاشعاعية والعلوم النووية يعينهم مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس الوزراء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرتين متتاليتين وله انهاء عضوية أي منهم وتعيين بديل له للمدة المتبقية من عضويته .

ب- ينتخب المجلس من بين اعضائه نائباً للرئيس يقوم مقامه عند غيابه .

ج- لا يجوز ان يكون لرئيس او اعضاء المجلس او لاحد اقاربهم من الدرجة الاولى منفعة مادية مباشرة او غير مباشرة او ان يقوم أي منهم بتقديم الاستشارات او القيام بأي مشروع في مجال العمل الاشعاعي طيلة مدة عضويته في المجلس .

المادة ٢- يتولى المجلس المهام والصلاحيات اللازمة لتحقيق أهداف الهيئة وعلى وجه الخصوص ما يلي :-

أ- رسم السياسة العامة في مجال الوقاية الاشعاعية والأمان والأمن النووي ، ورفعها الى مجلس الوزراء للمصادقة عليها ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها .

ب- وضع الاسس المتعلقة بما يلي :-

١- ضبط الوقاية الاشعاعية والأمان والأمن النووي واجراءات التفتيش وفقاً لاحكام هذا القانون .

٢- وقاية البيئة والصحة العامة من اخطار التلوث والتعرض للاشعاعات المؤينة والتحقق من توافر متطلبات الوقاية العامة بما في ذلك الاجهزة الخاصة بالرصد الاشعاعي البيئي .

٣- حصر ومراقبة جميع المواد النووية وفقاً للاتفاقيات الدولية ذات العلاقة التي تكون المملكة طرفاً فيها .

٤- مراقبة حالات الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمواد المشعة والكشف عنها .

٥- التحقق من عدم وجود تلوث اشعاعي يتجاوز الحدود المسموح بها والمحددة من الهيئة في البضائع المستوردة الى المملكة .

ج- اصدار الترخيص لأي منشأة او مؤسسة اشعاعية وفقاً لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .

د- توفير قوى بشرية مؤهلة ذات كفاءة في الوقاية الاشعاعية والأمان والأمن النووي ووضع برامج التأهيل والتدريب اللازمة لهذه الغاية .

هـ- دراسة الحوادث الاشعاعية والنووية او التلوث البيئي الناجمة عن التسرب الاشعاعي وتقصي أسبابها والتعاون في ذلك مع الدوائر الرسمية والأهلية ذات العلاقة لاتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع وقوع تلك الحوادث او الحد منها ومعالجة آثارها .

و- عقد القروض وابرام الاتفاقيات اللازمة لتحقيق اهداف الهيئة وتفويض من يقوم بتوقيعها نيابة عنه بعد موافقة مجلس الوزراء عليها .

ز- اعداد مشروعات التشريعات المتعلقة بأعمال الهيئة .

ح- مناقشة التقرير السنوي عن اعمال الهيئة وقراره .

ط- مناقشة مشروع الموازنة السنوية للهيئة والبيانات المالية الختامية لها ورفعها الى مجلس الوزراء للمصادقة عليهما .

ي- تحديد بدل الخدمات التي تقدمها الهيئة .

ك- تشكيل اللجان الاستشارية والفنية اللازمة لمساعدة الهيئة على تنفيذ مهامها .

ل- وضع التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام القانون .

المادة ٨- أ- يجتمع المجلس مرة على الأقل كل شهر او كلما دعت الحاجة بدعوة من الرئيس او نائبه عند غيابه ، ويكون اجتماعه قانونياً بحضور ما لا يقل عن أغلبية اعضاءه على أن يكون من بينهم الرئيس او نائبه ، ويتخذ قراراته بأغلبية أصوات اعضاءه على الأقل .

محذوف من الأصل

ب- للمجلس دعوة أي شخص أو خبير أو مستشار لحضور اجتماعاته للاستئناس برأيه .

المادة ٩-أ- يعين المدير العام بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس الوزراء على أن يقترن القرار بالارادة الملكية السامية .

ب- يحدد راتب المدير العام وسائر حقوقه المالية وتنتهي خدماته بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس الوزراء .

ج- يشترط في المدير العام أن يكون أردنياً من ذوي الاختصاص والخبرة في العلوم والتكنولوجيا النووية أو الوقاية الاشعاعية .

المادة ١٠-أ- يكون المدير العام مسؤولاً عن سير أعمال الهيئة ويتولى المهام والصلاحيات التالية :-

- ١- تنفيذ السياسة العامة للهيئة وتنفيذ الخطط والبرامج التي يقرها المجلس والقرارات الصادرة عنه بهذا الشأن .
- ٢- الاشراف على الجهاز التنفيذي للهيئة .
- ٣- التأكد من التزام المرخص لهم من القطاعين العام والخاص بشروط الترخيص واتخاذ الاجراءات المناسبة بحق المخالفين .
- ٤- اتخاذ الاجراءات لضبط الوقاية الاشعاعية والأمان والأمن النووي بما في ذلك اجراء التفتيش على المنشآت والمرافق والأماكن التي يوجد فيها مصادر أشعة أو التي يتم فيها تداول هذه المصادر أو التعامل بها أو استخدامها للتحقق من توافر الاحتياطات ونظم الوقاية .
- ٥- اصدار الرخص للعاملين في المجال الاشعاعي والتصاريح التي تصدر بموجب احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .
- ٦- وضع المواصفات والمقاييس الفنية اللازمة للسماح بادخال أجهزة ومصادر الأشعة وأجهزة الطاقة النووية والوقاية الاشعاعية الى المملكة ورفعها الى المجلس لاقرارها والاعلان عنها .

٧- إصدار النشرات وإعداد البرامج الاعلامية اللازمة لتوعية الجمهور بأهمية الوقاية الاشعاعية وتعزيز ثقافة الأمان والأمن النووي .

٨- اعداد التقارير والبيانات التي يطلبها المجلس أو مجلس الوزراء من الهيئة .

٩- اعداد التقرير السنوي عن أعمال الهيئة واقتراح خططها المستقبلية وعرضها على المجلس .

١٠- اعداد مشروع الموازنة السنوية والبيانات المالية الختامية للهيئة وعرضهما على المجلس .

ب- للمدير العام تفويض أي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون لأي من مساعديه أو لأي مدير في الهيئة على أن يكون التفويض خطياً ومحدداً .

المادة ١١- تستوفي الهيئة رسوماً عن الرخص والتصاريح التي تصدرها وعن تجديد أي منها على أن يحدد مقدار هذه الرسوم بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

المادة ١٢- تتكون الموارد المالية للهيئة مما يلي :-

- أ- المبالغ التي ترصد لها في الموازنة العامة .
- ب- رسوم الرخص والتصاريح ورسوم تجديدها .
- ج- الاجور وبدل الخدمات المستوفاة وفقاً لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .
- د- المساعدات والهبات والتبرعات والمنح شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها اذا كانت من مصدر غير أردني .
- هـ- الغرامات المفروضة بموجب احكام هذا القانون .
- و- أي موارد أخرى يوافق عليها مجلس الوزراء .

المادة ١٣-أ- تتمتع الهيئة بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية بما في ذلك الرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات

مكناً من العمل

وضريبة الدخل ورسوم طوابع الواردات وأي رسوم أو ضرائب مهما كان نوعها .

ب- تعتبر أموال الهيئة وحقوقها لدى الغير أموالاً عامة يتم تحصيلها وفقاً لقانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به ، ولهذه الغاية يمارس المدير العام جميع الصلاحيات المخولة للحاكم الإداري ولجنة تحصيل الأموال الأميرية المنصوص عليها في القانون المشار إليه .

ج- يتولى ديوان المحاسبة التدقيق على حسابات الهيئة .

المادة ١٤- يحظر على أي شخص القيام بأي عمل من الأعمال التالية دون الحصول على ترخيص وفقاً لأحكام هذا القانون :-

أ- إقامة أي منشأة نووية في المملكة أو تشغيلها أو إدارتها .

ب- التداول بأي من مصادر الأشعة أو بأي مواد تصدر عنها أشعة مؤينة أو استيرادها أو تصديرها أو استخدامها أو التعامل بها أو حيازتها أو الاتجار بها أو تشغيلها أو تأجيرها أو نقلها أو تخزينها أو إتلافها أو التخلص منها أو انتاجها بما في ذلك استكشافها أو طحنها أو تكسيرها أو استخلاصها أو تحويلها أو تعديلها أو تصنيعها .

ج- استخدام الأشعة المؤينة أو القيام بأي عمل يتعلق بها .

د- إطلاق مواد مشعة في البيئة بصورة غازية أو سائلة .

هـ- إدارة النفايات المشعة .

المادة ١٥- تلتزم كل منشأة تم الترخيص لها بالقيام بأي من الأعمال المذكورة في المادة (١٤) من هذا القانون بالتقيد بالشروط التالية :-

أ- توفير الاحتياطات اللازمة للوقاية الإشعاعية والأمان والأمن النووي بما يتناسب مع طبيعة مصدر الأشعة والخطر المتوقع وحجمه وتعيين ضابط للوقاية الإشعاعية والأمان والأمن النووي ووضع خطة طوارئ تتناسب وطبيعة عمل المنشأة وفق الانظمة الصادرة بمقتضى أحكام هذا القانون .

ب- وضع برامج للإشراف الفيزيائي يحدد بموجبها قياس مستويات الأشعة والمراقبة المستمرة للأشعاعات وتحديد سبل الوقاية الإشعاعية وطرق إزالة التلوث وطبيعة الاحتياطات الواجب اتخاذها وتقويم فعالية هذه الاحتياطات ومراجعة هذه البرامج بصورة دورية وعند حصول أي تعديل جوهري على طبيعة العمل أو مكانه أو شروطه أو ظروفه .

ج- وضع برامج للرصد الإشعاعي لقياس النشاط الإشعاعي الذي يتعرض له الأشخاص بقصد تحديد مستوى التعرض وتفسير نتائج ذلك القياس .

د- وضع برامج للوقاية الطبية لتقويم صحة العاملين والتأكد من الملاءمة المستمرة بين العمل وصحة العامل وتوفير المعلومات اللازمة عنها في حالات الحوادث وأمراض المهنة على أن تتضمن هذه البرامج ما يلي :-

١- الإشراف الطبي الشامل على الفحوص الخاصة التي تجرى لهم نتيجة لتعرضهم للأشعة في ظروف العمل وفقاً للأسس العامة للطب المهني على أن تراعى في ذلك ظروف تعرضهم السابقة والحالية بالإضافة لتعرضهم للمواد الكيميائية السامة وأي ظروف فيزيائية أخرى تنطوي على أخطار تضر بالصحة .

٢- إجراء الفحص الطبي المهني على العاملين بصورة دورية ، وذلك تحت طائلة المسؤولية عن أي ضرر يلحق بالعامل .

٣- توفير الظروف الملائمة للمراقب الطبي المعتمد من الهيئة للقيام بأعمال الإشراف الطبي على العاملين ، وتزويده بالمعلومات التي يطلبها بما في ذلك تفاصيل الوصف الوظيفي لأي عامل .

هـ- فحص الأشخاص الذين يتعرضون للأشعة ومعالجتهم على نفقة المرخص له ، على أن تحدد الحالات التي تتطلب الفحص والمعالجة من قبل لجنة خاصة يؤلفها المجلس .

و- تنظيم السجلات وحفظها بما في ذلك السجلات التي يحددها المجلس والسجلات الخاصة بالكشف الطبي والحوادث وأمراض المهنة والسجلات ذات الطبيعة السرية .

مكناً من العمل

ز- إبلاغ الهيئة ومديرية الدفاع المدني بأي وسيلة ممكنة فور وقوع أي حادث أدى أو قد يؤدي إلى تلوث البيئة أو تعرض أي شخص لجراحة إشعاعية تزيد على حدود الجرعة المقررة أو عند فقدان أي مصدر للأشعة المؤينة أو وقوع تلف فيه أو فقدان السيطرة عليه مع إيضاح لتفاصيل الحادث وبيان الأسباب التي أدت إلى وقوعه ، على أن يتبع ذلك فوراً توثيق خطي للإبلاغ.

المادة ١٦- للمجلس في حال عدم قيام المرخص له بالاحتياطات اللازمة للوقاية الاشعاعية والأمان والأمن النووي المنصوص عليها في المادة (١٥) من هذا القانون أن يقرر اتخاذ الاحتياطات اللازمة حسب ما يراه مناسباً على حساب المرخص له بالإضافة إلى فرض الغرامات وفقاً لأحكام هذا القانون.

المادة ١٧- على الرغم مما ورد في المادة (١٤) من هذا القانون :-

أ- يحظر على أي شخص إدخال أي مواد مشعة مصنفة كنفائات مشعة إلى أراضي المملكة أو استخدامها أو التعامل بها أو نقلها أو تخزينها أو التخلص منها أو دفنها في أراضي المملكة بما في ذلك المواقع التي وردت الإشارة إليها في البند (٢) من الفقرة (ب) من هذه المادة.

ب- يحظر على أي شخص القيام بأي عمل من الأعمال التالية:-

١- معالجة المواد الغذائية بالأشعة المؤينة والتداول بالمواد الغذائية المعالجة بتلك الطريقة بما في ذلك بيعها أو توزيعها أو استعمالها إلا بموافقة المجلس على كل حالة .

٢- طرح النفايات المشعة الناتجة من الاستخدامات لمصادر الاشعة وتطبيقاتها المختلفة في المملكة أو دفنها في أي أرض من أراضيها إلا بموافقة المجلس وبإشراف الهيئة وفي المواقع المرخصة منها والمخصصة لذلك من قبل وزارة البيئة.

المادة ١٨-أ- تلغى الرخصة في أي من الحالات التالية:-

١- إذا تبين أن المرخص له قد قدم بيانات غير صحيحة أو لجأ إلى طرق غير مشروعة ترتب عليها صدور الترخيص.

٢- إذا خالف المرخص له أي شرط من الشروط المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

٣- إذا أصيب الشخص المرخص له بمرض يجعله غير قادر على العمل بالأشعة المؤينة إلا إذا توافر لديه شخص مؤهل للقيام بهذا العمل ومرخص له بممارسته .

٤- إذا تبين وجود خطر على البيئة أو على المرخص له أو العاملين لديه نتيجة تعرضهم للأشعة المؤينة .

ب- للمجلس وقف العمل بالرخصة للمدة التي يحددها ، كما يجوز له إعطاء مهلة للمرخص له لتنفيذ الشروط والواجبات المقررة أو التي يحددها له ، وإذا لم يقيم المرخص له بتنفيذ تلك الشروط والواجبات وإزالة المخالفة خلال المهلة الممنوحة له ، يقرر المجلس إلغاء الترخيص .

المادة ١٩-أ- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر ، يحظر ما يلي:-

١- استخدام أو تدريب أي شخص دون الثامنة عشرة من عمره .

٢- استخدام أي شخص عامل أشعة أو تدريبه إذا لم يكمل الثامنة عشرة من عمره .

ب- مع مراعاة ما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يحظر استخدام أي عامل مهما كان عمره في عمل يتضمن تعرضاً للأشعة المؤينة بشكل يخالف أسس الوقاية الاشعاعية .

ج- إذا أصيب أي شخص بأي مرض نتيجة تعرضه للأشعة خلافاً لأحكام الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة أو بحكم وظيفته أو في أثنائها أو بسببها أو أصيب بعجز كلي أو جزئي أو أدى هذا التعرض إلى وفاته يكون المرخص له مسؤولاً عن التعويض عن الضرر الذي لحق بذلك الشخص .

مكتبة العدل

المادة ٢٠-١- إذا قام أي شخص بأي عمل من الأعمال المنصوص عليها في المادتين (١٤) و (١٧) من هذا القانون دون ترخيص أو في حالة إلغاء الرخصة أو حالة المخالف إلى القضاء فللمجلس بناء على تنسيب المدير العام أن يقرر اتخاذ الإجراءات التالية بحق المخالف :-

١- إغلاق المحل أو المرفق أو المؤسسة أو المنشأة التي تحفظ أو تستعمل فيها المصادر أو المواد أو الأجهزة أو المعدات المشعة إذا كان بقاء أي منها أو استمرارها في العمل أو تداول الموجودات فيها أو استعمالها يشكل خطراً على الصحة والسلامة العامة والبيئة.

٢- مصادرة المصادر أو المواد أو الأجهزة أو المعدات المشعة غير القابلة للترخيص ، والتحفيز عليها إذا كانت قابلة للترخيص ومنع استخدامها وإيداعها في مخازن الهيئة أو في أي مكان يراه المجلس مناسباً إلى حين ترخيصها ، وإذا لم يتم ترخيصها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ ضبطها يقرر المجلس مصادرتها.

٣- التصرف بالمواد المصادرة وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة بما في ذلك إعادة المواد المستوردة إلى بلد المنشأ ،

٤- اتخاذ الاحتياطات الوقائية المناسبة.

ب- لا تحول مصادرة المصادر أو المواد أو الأجهزة أو المعدات المشعة والتصرف فيها أو التحفظ عليها دون إيقاف العقوبات الجزائية المنصوص عليها في هذا القانون أو أي قانون آخر.

المادة ٢١-١- للمدير العام أو من يفوضه خطياً من موظفي الهيئة حق الدخول إلى أي مكان يشتبه بأنه يحتوي على مصادر أو مواد أو أجهزة أو معدات مشعة غير مرخصة أو تمارس فيه أي أنشطة مخالفة لأحكام هذا القانون أو الأنظمة أو التعليمات الصادرة بمقتضاه وتفتيش المكان ، وعلى الموظف الذي يقوم بالتفتيش تنظيم محضر بذلك وتقديمه إلى المدير العام .

ب- يعتبر الموظفون المفوضون بالتفتيش من رجال الضابطة العدلية ، ويعمل بأي ضبط ينظم من قبلهم إلى أن يثبت عكسه.

ج- للموظفين المفوضين ضبط أي مصادر أو مواد أو أجهزة أو معدات مشعة غير مرخصة أو مخالفة لهذا القانون أو تستعمل في نشاط غير مرخص له أو مصرح به وتسليمها إلى الهيئة .

د- على السلطات المدنية والعسكرية والأجهزة الأمنية وكل مواطن أن يبلغ الهيئة فوراً عن كل تصرف مخالف لهذا القانون وأن تقدم لموظفي الهيئة المفوضين كل مساعدة ممكنة للقيام بعملهم في ضبط المخالفات.

المادة ٢٢- مع مراعاة أي عقوبة اشد ورد النص عليها في أي قانون آخر :-

أ- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تزيد على ثلاثين ألف دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين كل من خالف أي من أحكام المادتين (١٤) و (١٧) من هذا القانون.

ب- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد على خمسة عشر ألف دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين كل من أعطى أو قدم شهادة كاذبة أو بياناً أو تقريراً غير صحيح أو لجأ إلى أي طريقة غير مشروعة في سباق تطبيق أو تنفيذ أي حكم من أحكام هذا القانون أو الأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

ج- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة واحدة أو بغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين كل من خالف أيّاً من أحكام المادة (١٩) من هذا القانون ، وتضاعف هذه العقوبة إذا توفي أو أصيب أي شخص استخدم أو تم تدريبه بصورة تخالف أحكام المادة (١٩) من هذا القانون بمرض أو عاهة أو عجز كلي أو جزئي .

محذوف من الأصل

المادة ٢٣- للمحكمة بناء على طلب القاء الحجز على موجودات أي شخص يحاكم لديها ضماناً لسداد الغرامات والتعويضات التي قد يحكم بها و تعيين قيم على هذه الموجودات ولها اصدار أمر مؤقت بأي من التدابير الاحترازية الى حين انتهاء المحاكمة.

المادة ٢٤- تعتبر الرخص الاشعاعية الممنوحة قبل نفاذ احكام هذا القانون وكأنها صادرة بمقتضاه على ان يتم تجديدها وفقاً لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .

المادة ٢٥- اعتباراً من نفاذ احكام هذا القانون تصبح الهيئة الخلف القانوني والواقعي لهيئة الطاقة النووية الاردنية بالقدر الذي يتعلق بعملها وتؤول اليها جميع الحقوق وتحمل جميع الالتزامات المترتبة على ذلك .

المادة ٢٦- يصدر مجلس الوزراء الأنظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك ما يلي :-

- أ- الاستخدام الآمن للطاقة النووية .
- ب- امان وامن المصادر المشعة .
- ج- أسس وشروط منح رخص وتصاريح العمل الاشعاعي .
- د- رسوم الرخص والتصاريح الاشعاعية .
- هـ- الوقاية الاشعاعية .
- و- ادارة ومعالجة النفايات المشعة والوقود المستهلك .
- ز- نقل المواد المشعة .
- ح- استخراج وتعبدين ومعالجة المواد النووية .
- ط- شؤون الموظفين والمستخدمين والعاملين في الهيئة من مستشارين وخبراء واختصاصيين وشروط تعيينهم واستخدامهم ورواتبهم وعلاواتهم ومكافآتهم وسائر الامور المتعلقة بهم على ان تعتبر خدمات الموظفين الحاليين مستمرة في الهيئة .
- ي- الشؤون المالية وشؤون اللوازم والاشغال .
- ك- انشاء صندوق ادخار لجميع العاملين في الهيئة .

المادة ٢٧- يلغى قانون الطاقة النووية والوقاية الاشعاعية رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠١ على ان يستمر العمل بالانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه الى ان يستبدل غيرها بها وفقاً لاحكام هذا القانون خلال مدة لا تزيد على سنة من تاريخ نفاذه .

المادة ٢٨- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠٧/٥/١٥

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء الدكتور معروف البخيت	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	وزير الخارجية عبدالله الخطيب	وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي
وزير تطوير القطاع العام وزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدنيبات	وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توق	
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان		
وزير الداخلية عيد الفايز	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير البيئة المهندس خالد الإيراني	
وزير النقل سعود نصيرات	وزير العدل شريف الزعبي	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم
وزير العمل باسم السالم	وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة		
وزير الثقافة الدكتور عادل الطوبسي	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرايشة	وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة
وزير التنمية السياسية الدكتور محمد الموران	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرفله	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير السياحة والآثار أسامة الدباس

مكشوف من الأصل

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٧

قانون معدل لقانون صندوق الاسكان العسكري

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون صندوق الاسكان العسكري لسنة ٢٠٠٧)
ويقرأ مع القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ
عليه من تعديل قانونا واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص المادة (٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٤-

تحقيقا للغايات المقصودة من هذا القانون يهدف الصندوق الى تمكين المشترك من
الحصول على قرض لغايات المساهمة في اقامة او شراء دار للسكن او لاكمال
وتوسيع الدار التي يملكها او لغايات شراء قطعة ارض لاقامة سكن عليها او للحصول
على دار للسكن من ضمن الوحدات السكنية التي ينشئها الصندوق او لتسديد
القروض التي حصل عليها لغايات الاسكان من البنوك او المؤسسات المالية .

المادة ٣- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٨) من القانون الاصلي باضافة عبارة (او من ينبيه) بعد
عبارة (رئيس هيئة الاركان المشتركة) الواردة فيها .

المادة ٤- تعدل المادة (٩) من القانون الاصلي على النحو التالي :-
اولاً : باضافة الفقرات (ز) و (ح) و (ط) و (ي) اليها بالنص التالي :-

ز- شراء الاراضي والعقارات لتنفيذ مشاريع انشاء الوحدات السكنية او
تخصيص قطع الاراضي وتطويرها للمشاركين وبيعها لهم .

ح- تحديد مقدار بدل الاشتراك الشهري ومقدار القرض ومقدار الوحدة
السكنية المباعة للمشارك .

ط- تنفيذ مشاريع انشاء الوحدات السكنية بالطريقة التي يراها مناسبة وفق
احكام التشريعات النافذة .

ي- اصدار التعليمات الخاصة بلجان العطاءات والمشتريات ولجان الاشراف
على المشاريع السكنية وتحديد الشروط والمساحات والمواصفات
وجميع الاحكام الخاصة بها .

ثانياً : باضافة عبارة (او تخصيص وبيع الوحدات السكنية لهم) بعد عبارة
(للحصول على القروض من الصندوق) الواردة في الفقرة (ز) منها .
ثالثاً : باعادة ترقيم الفقرتين (ز) و (ح) منها لتصبحا (ك) و (ل) على التوالي .

المادة ٥- تعدل المادة (١٣) من القانون الاصلي على النحو التالي :-
اولاً : بالغاء عبارة (مقداره ديناران) الواردة في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها
بعبارة (مقداره ثلاثة دنانير) .
ثانياً : بالغاء كلمة (شهر) الواردة في البند (٢) من الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها
بكلمة (سنة) .

ثالثاً : بالغاء نص البند (٣) من الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-
٣- يحق للمشارك خلال الخمس سنوات المذكورة في البند (أ) من هذه
الفقرة الاستفادة من تخصيص دور السكن او القروض المقررة بموجب
احكام هذا القانون وفي هذه الحالة لا يجوز له الاستفادة من تخصيص
دور السكن او قروض أي صندوق من صناديق الاسكان الخاصة بالضباط
العسكريين .

محذوف من الأصل

المادة ٦- تعدل الفقرة (١) من المادة (١٦) من القانون الاصلي على النحو التالي :-

اولاً : باضافة عبارة (تخصص دور السكن و) الى مطلعها .

ثانياً : بالغاء عبارة (خمسة آلاف دينار) الواردة في البند (ب) منها والاستعاضة

عنها بعبارة (سبعة آلاف وخمسمائة دينار) .

ثالثاً : بالغاء كلمة (ان) الواردة في البند (د) منها والاستعاضة عنها بعبارة (تخصص

دور السكن و) .

المادة ٧- تعدل المادة (١٧) من القانون الاصلي باضافة عبارة (الحصول على دار السكن او)

بعد عبارة (يفقد المشترك حقه في) الواردة في مطلعها .

المادة ٨- يلغى نص المادة (١٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٨-

أ- اذا خصصت للمشارك دار للسكن من المشاريع السكنية الخاصة بالصندوق

فتعتبر كلفة تلك الدار قرضاً عليه للصندوق وتنطبق عليها جميع الاحكام

والشروط الخاصة بتخصيص دار السكن ومنح القرض وتأمينه وتسديده .

ب- يتم حجز الدار المخصصة للمشارك تأميناً للدين من الدرجة الاولى ولحين

سداد كامل مقدارها للصندوق .

ج- يدفع القرض الذي تقرر تخصيصه للمشارك لغايات شراء قطعة ارض او دار

للسكن او اكمال او توسعة دار سكنه بعد تقديمه سند تسجيل او تصرف يثبت

ملكيته لقطعة الارض او دار السكن ويجوز في هذه الحالة قبول سند تسجيل

او تصرف على الشبوع .

المادة ٩- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (١٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص

التالي :-

أ- يدفع مقدار القرض الذي خصص لاي مشترك كاملاً اذا كان يمتلك قطعة ارض

او كانت الغاية منه شراء قطعة ارض او دار سكن بعد تقديمه سند تسجيل يثبت

ملكيته لقطعة الارض او دار السكن كما يجوز دفع القرض كاملاً لغايات ابراء

ذمة المشترك من دين لبنك او مؤسسة مالية او مؤسسة اسكان سبق للمشارك ان

اقترضه لشراء ارض لغايات اقامة بيت للسكن او بناء دار سكن له ، وفي جميع

الاحوال اذا نقصت قيمة قطعة الارض او دار السكن او الدين عن مبلغ القرض

فيعطى المشترك الباقي لاقامة دار السكن او لاكمال بنائها او لتوسعتها .

المادة ١٠- تعدل المادة (٢١) من القانون الاصلي بالغاء نص الفقرتين (أ) و (ب) منها

والاستعاضة عنهما بما يلي :-

أ- يبدأ تسديد مقدار دار السكن المخصص للمشارك او القرض الذي دفع له

اعتباراً من الشهر التالي لتسلمه الدار او كامل مقدار القرض او القسط الاخير

منه او عند انتهاء الحد الاعلى للمدة المقررة في الفقرة (ب) من المادة

(١٩) من هذا القانون وعلى الساط شهرية متساوية وحتى السداد التام .

ب- لا يجوز للمشارك او خلفه المستفيد بيع دار السكن المخصصة له او قطعة

الارض او دار السكن التي اشأها او اكملها او وسعها او اشتراها بمقدار

القرض او باي جزء منه الا بعد تسديد كامل استحقاقات ومطالب

الصندوق .

محرراً من الأصل

المادة ١١- يلغى نص المادة (٢٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٢٧-

أ- تسلم للمشارك دار السكن التي خصصت له من المشاريع السكنية عند الانتهاء من انشائها وتنقل ملكيتها باسمه لدى دائرة التسجيل المختصة شريطة ان يتم رهن قطعة الارض ودار السكن المقامة عليها من الدرجة الاولى لصالح الصندوق ولحين تسديد المشترك لجميع الالتزامات المالية المترتبة عليه لمصلحة الصندوق .

ب- يرهن العقار المقدم ضماناً للقرض وتأميناً للدين من الدرجة الاولى او الثانية لصالح الصندوق وحتى السداد التام لمبلغ القرض ولا يجوز فك الرهن او الغاؤه الا بعد سداد جميع الالتزامات المالية المستحقة للصندوق .

المادة ١٢- تعدل المادة (٢٩) من القانون الاصلي باضافة عبارة (او مقدار دار السكن) بعد كلمة (القرض) حينما وردت فيها .

المادة ١٣- تعدل المادة (٣٠) من القانون الاصلي باضافة عبارة (او مقدار دار السكن) بعد كلمة (القرض) حينما وردت فيها .

المادة ١٤- يلغى نص المادة (٣١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٣١-

اذا توفي المشترك تنتقل حقوقه في الصندوق والالتزامات المترتبة عليه الى المستفيد من بعده ويعطى الاخير من تقديم الوثائق المطلوبة لغايات الحصول على القرض او دار السكن باستثناء ما يثبت حالة الوفاة شريطة ان يكون المشترك مشمولاً بصندوق التأمين على حياة المشتركين في صندوق الاسكان العسكري .

المادة ١٥- تعدل المادة (٣٤) من القانون الاصلي باضافة عبارة (لمقدار دور السكن المخصصة او) بعد كلمة (تسديداً) الواردة فيها .

٢٠٠٢/٥/١٥

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة
للشؤون القانونية
الدكتور خالد الزعبي

نائب رئيس الوزراء
وزير المالية
الدكتور زياد فريز

رئيس الوزراء
وزير الدفاع
الدكتور معروف البخيت

وزير دولة لشؤون
رئاسة الوزراء
الدكتور محي الدين توفيق

وزير الشؤون البلدية
نادر الظهيريات

وزير تطوير القطاع العام
وزير دولة للشؤون البرلمانية
الدكتور محمد الدانيات

وزير التربية والتعليم ووزير
التعليم العالي والبحث العلمي
الدكتور خالد طوقان

وزير الأشغال
العام والإسكان
المهندس حسني أبو عيدا

وزير الداخلية
عبد القايز

وزير البيئة
المهندس خالد الإبراهيمي

وزير التخطيط
والتعاون الدولي
سهير العلي

وزير العدل
شريف الزعبي

وزير النقل
سعود نصيرات

وزير المياه والري
المهندس محمد خافرق العالم

وزير الأوقاف والشؤون
والمقدسات الإسلامية
عبد الفتاح صلاح

وزير الصناعة والتجارة
سالم الخزاعلة

وزير العمل
باسم السالم

وزير الطاقة
والثروة المعدنية
الدكتور خالد الشريدة

وزير الصحة
الدكتور سعد الخرابشة

وزير التنمية الاجتماعية
الدكتور سليمان الطراونة

وزير الثقافة
الدكتور عادل الطويسي

وزير السياحة والآثار
أسامة الدباس

وزير الاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات
باسم الروسان

وزير الزراعة
الدكتور مصطفى قرنقله

وزير التنمية السياسية
الدكتور محمد العوران

مكراً من العمل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠٧

قانون معدل للقانون المعدل لاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل للقانون المعدل لاحكام المتعلقة بالاموال
غير المنقولة لسنة ٢٠٠٧) ويقرأ مع القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٥٨ المشار
اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات قانونا واحدا ويعمل
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص المادة (١١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ١١ -

أ- الوكالات المتعلقة بالتصرفات الناقلة للملكية للاموال غير المنقولة ورهونها
التي ينظمها كتاب العدل داخل المملكة او التي ينظمها قناصل المملكة
الاردنية الهاشمية وكتاب العدل خارج المملكة الاردنية الهاشمية لتمكين
الوكيل من اجراء التصرفات المشار اليها اعلاه الى شخص آخر تعمل بها
مديريات تسجيل الاراضي خلال سنة من تاريخ تنظيمها وتعتبر ملغاة اذا لم
تنفذ احكامها لدى تلك المديريات خلال المدة المذكورة .
ب- الوكالات التي ينظمها الموظفون المذكورون في الفقرة (أ) من هذه

المادة وفق احكام قانون الكاتب العدل ومن لهم صلاحيات مماثلة وفق
ترتيب خاص بموجب قوانين خاصة والمتضمنة التصرفات الناقلة لملكية
الاموال غير المنقولة ورهونها والمتعلق بها حق الغير واجبة التنفيذ في
جميع الاحوال لدى مديريات التسجيل والمحاكم في خلال سنة من
تاريخ تنظيمها سواء أعزل الموكل الوكيل ام توفي الموكل او الوكيل
وفي حالة وفاة الوكيل تقوم مديريات تسجيل الاراضي بتنفيذ الغرض من
الوكالة بناء على طلب احد الورثة .
ج- تنفذ الوكالة المشار اليها اعلاه بتنظيم قائمة حصص ورسوم في حالة وفاة
الوكيل ويستوفى عن تنفيذ الغرض من الوكالة ضريبة بيع العقار ورسوم
تسجيل الاراضي ورسوم انتقال عن القيمة المقدرة للحصص الموكل بها
وفق احكام قانوني ضريبة بيع العقار ورسوم تسجيل الاراضي وتسجل
المعاملة على اعتبار انها معاملة بيع وانتقال .
د- اذا ورد نص في سند الوكالة يحدد مدة العمل بها لاقبل من سنة فيعمل
بهذا النص .
هـ- لا يجوز أن تتضمن الوكالة المشار اليها في هذه المادة أي نص يخول
الوكيل حق توكيل غيره ، ولا يعمل بأي نص يخالف احكام هذه الفقرة
ورد في أي وكالة نظمت قبل نفاذ هذا القانون .

محذوف من الأصل

و-١- يجب تسجيل الوكالة المشار إليها في هذه المادة لدى مديرية التسجيل المختصة مقابل رسم نسبته (١٦) بالآلاف ستة عشر بالآلاف من القيمة المقدرة للمال غير المنقول الموكل به وتوضع إشارة بهذا الخصوص على صحيفة السجل العقاري العائدة لذلك المال ويحسم هذا الرسم من الرسوم والضرائب المقررة قانوناً على بيع العقار .

٢- لا يجوز للموكل أو الغير إجراء أي تصرف مهما كان نوعه بما في ذلك إيقاع الحجز على الأموال غير المنقولة موضوع الوكالة المشار إليها في هذه المادة بعد تسجيل الوكالة على صحيفة السجل العقاري لتلك الأموال لدى مديرية تسجيل الأراضي المختصة .

ز-١- الوكالات التي يتم تنظيمها بين الأصول والفروع صعوداً أو نزولاً أو بين الزوجين والاختوة والاختوات أو بين الورثة بعضهم ببعض فتستمر لمدة عشر سنوات .

٢- لا يلزم الوكيل بتسجيل الوكالة المشار إليها في البند (١) من هذه الفقرة إلا إذا كانت غير قابلة للعزل وطلب تسجيلها فيتوجب عليه عندئذ دفع الرسم المشار إليه في البند (١) من الفقرة (و) من هذه المادة .

ح- تعتبر الوكالات المنظمة قبل نفاذ احكام هذا القانون سارية المفعول بالنسبة لاحكامها ومددها حتى تاريخ انتهاء آجالها .

٢٠٠٧/٥/١٥

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي
وزير تطوير القطاع العام وزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الذنيبات	وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين ثوق	
وزير الداخلية عبد الغايز	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	
وزير النقل سعود نصيرات	وزير العدل شريف الزعبي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير البيئة المهندس خالد الإبراني
وزير العمل باسم السالم	وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم
وزير الثقافة الدكتور عادل الطويسي	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراولة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرابشة	وزير الطاقة والتروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة
وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرنفل	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير السياحة والآثار أسامة الدباس

محرراً من الأصل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٧

قانون مكافحة غسل الأموال

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون مكافحة غسل الأموال لسنة ٢٠٠٧) ويعمل به بعد
ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢-١- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني
المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

اللجنة	: اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال المشكلة وفقاً لاحكام هذا القانون .
المحافظ	: محافظ البنك المركزي .
الوحدة	: وحدة مكافحة غسل الأموال المشكلة وفقاً لاحكام هذا القانون .
المال	: كل عين او حق له قيمة مادية في التعامل ، والوثائق والسندات القانونية ايا كان شكلها بما في ذلك الشكل الالكتروني او الرقمي منها التي تدل على ملكية تلك الأموال او أي مصلحة فيها بما في ذلك الحسابات المصرفية والاوراق المالية والاوراق التجارية والشيكات السياحية والحوالات وخطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

المتحصلات : الأموال الناتجة او العائدة بصورة مباشرة او
غير مباشرة من ارتكاب أي جريمة من
الجرائم المنصوص عليها في المادة (٤) من
هذا القانون .

غسل الأموال : كل فعل ينطوي على اكتساب أموال او
حيازتها او التصرف فيها او نقلها او ادارتها او
حفظها او استبدالها او ايداعها او استثمارها او
التلاعب في قيمتها او حركتها او تحويلها او
أي فعل يؤدي الى اخفاء او تمويه مصدرها
او الطبيعة الحقيقية لها او مكانها او كيفية
التصرف بها او ملكيتها او الحقوق المتعلقة بها
مع العلم بأنها متحصلة من جريمة من الجرائم
المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا
القانون .

العملية المشبوهة : أي عملية يعتقد ولاسباب مبررة انها تتعلق
بمتحصلات احدى الجرائم المنصوص عليها
في المادة (٤) من هذا القانون .

الوحدة النظرية : الوحدة التي تمنح بموجب التشريعات
السارية في أي دولة الاختصاصات اللازمة
لمكافحة عمليات غسل الأموال واستخداماتها
المختلفة وتخضع في اداؤها لاعمالها لقواعد
قانونية كافية للالتزام بسرية المعلومات .

الجهات الخاضعة : الجهات المذكورة في المادة (١٣) من هذا
لاحكام هذا القانون .

الأموال المنقولة : النقد والادوات المالية القابلة للتداول سواء
عبر الحدود كانت بالدينار الاردني او بالعملة الاجنبية
والاحجار الكريمة والمعادن الثمينة .

محرراً في الأصل

ب- لمقاصد هذا القانون تعتمد التعريفات الواردة في قانون اصول المحاكمات الجزائية وقانون العقوبات او في أي قانون آخر تم بموجبه تجريم المال ذكرت في هذا القانون وذلك كله حسب مقتضى الحال ، كما وتعتمد التعريفات الواردة في أي من قوانين الجهات المختصة بالرقابة والاشراف على الجهات الخاضعة لاحكام هذا القانون او في القوانين التي يناط بهذه الجهات تطبيقها شريطة ان لا تتعارض التعريفات المشار اليها في هذه الفقرة مع احكام هذا القانون .

المادة ٣- يحظر غسل الأموال المتحصلة من أي من الجرائم المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا القانون سواء وقعت هذه الجرائم داخل المملكة او خارجها بشرط ان يكون الفعل معاقباً عليه بموجب القانون الباري في البلد الذي وقع فيه الفعل .

المادة ٤- يعد كل مال متحصل من أي من الجرائم المبينة ادناه محلاً لغسل الأموال .
أ- أي جريمة يكون معاقباً عليها بقوة الجناية بمقتضى التشريعات النافذة في المملكة او الجرائم التي ينص أي تشريع نافذ على اعتبار متحصلاتها محلاً لجريمة غسل الأموال .

ب- الجرائم التي تنص اتفاقيات دولية تكون المملكة طرفاً فيها على اعتبار متحصلاتها محلاً لجريمة غسل الأموال شريطة ان يكون معاقباً عليها في القانون الاردني .

المادة ٥- تشكل لجنة تسمى (اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال) برئاسة محافظ البنك المركزي وعضوية كل من :-

- أ- نائب محافظ البنك المركزي الذي يسمه المحافظ - نائباً لرئيس اللجنة .
ب- امين عام وزارة العدل .
ج- امين عام وزارة الداخلية .

- د- امين عام وزارة المالية .
هـ- امين عام وزارة التنمية الاجتماعية .
و- مدير عام هيئة التأمين .
ز- مراقب عام الشركات .
ح- مفوض من مجلس مفوضي هيئة الاوراق المالية يسميه رئيس مجلس المفوضين .
ط- رئيس الوحدة .

المادة ٦- أ- تتولى اللجنة المهام والصلاحيات التالية :-

- ١- رسم السياسة العامة لمكافحة غسل الأموال .
٢- الاشراف على قيام الوحدة بمهامها .
٣- تسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بعمليات غسل الأموال والتنسيق بين الجهات ذات العلاقة .
٤- المشاركة في المحافل الدولية ذات العلاقة بالسياسة العامة لمكافحة غسل الأموال .
٥- اقتراح مشروعات الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .
٦- دراسة التقارير السنوية المقدمة من الوحدة عن أنشطة مكافحة غسل الأموال في المملكة .
٧- تكليف الجهات المختصة والتنسيق بينها لغايات اعداد احصائيات دورية عن عدد تقارير العمليات المشبوهة وعدد التحقيقات فيها واحكام الادانة الصادرة بخصوصها والممتلكات المصادرة او المجمدة والمساعدات القانونية المتبادلة .
٨- الموافقة على الموازنة المقترحة للوحدة من رئيسها والقرارها .
ب- تحدد كيفية اجتماعات اللجنة والنصاب القانوني اللازم لاجتماعاتها واتخاذ قراراتها وتوصياتها وطريقة عملها وسائر شؤونها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

محرراً من الأصل

المادة ٧- تنشأ في البنك المركزي وحدة مستقلة تسمى (وحدة مكافحة غسل الأموال) تختص بتلقي الإخطارات المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة (١٤) من هذا القانون وطلب المعلومات التي تتعلق بها وتحليلها وتزويد الجهات الرسمية المحلية المختصة بهذه المعلومات عند الضرورة .

المادة ٨- تقوم الوحدة عند تولف معلومات كافية مؤيدة للاشتباه بوجود عملية مشبوهة اعداد تقرير بذلك واحالته إلى النيابة العامة مرفقا به ما لديها من وثائق او مستندات بهذا الخصوص .

المادة ٩- يتم تعيين رئيس الوحدة وموظفيها بقرار من رئيس اللجنة .

المادة ١٠- تحدد مصادر تمويل الوحدة واختصاصها والاشراف على موظفيها وحقوقهم واختصاصاتهم وطريقة تعيينهم وسائر الامور الاخرى اللازمة لمباشرة الوحدة لاختصاصاتها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

المادة ١١- أ- يحظر على رئيس اللجنة وأعضائها والموظفين في الوحدة افشاء المعلومات التي يطلعون عليها او يعلمون بها بحكم عملهم سواء اطلعوا او علموا بها بطريق مباشر او غير مباشر ولا يجوز الافصاح عن هذه المعلومات بأي صورة كانت الا للاغراض المبينة في هذا القانون ، ويستمر هذا الحظر الى ما بعد انتهاء عملهم باللجنة والوحدة .

ب- يسري الحظر المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة على كل من يطلع او يعلم بطريق مباشر او غير مباشر بحكم وظيفته او عمله على أي معلومات تم تقديمها او تبادلها بموجب احكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

المادة ١٢- على الرغم مما ورد في المادة (١١) من هذا القانون ، للوحدة نشر احصائيات دورية عن عدد العمليات المشبوهة التي تم تلقيها وعن عدد

احكام الإدانة الصادرة والممتلكات المصادرة او المجمدة والمساعدات القانونية المتبادلة .

المادة ١٣- تلتزم الجهات المالية المبينة ادناه بالاجراءات المنصوص عليها في المادة (١٤) من هذا القانون :-

- أ- البنوك العاملة في المملكة وفروع البنوك الأردنية العاملة في الخارج .
- ب- شركات الصرافة وشركات تحويل الأموال .
- ج- الشركات التي تمارس ايا من الانشطة التي تخضع لرقابة وترخيص هيئة الاوراق المالية .
- د- الشخص الطبيعي او الاعتباري الذي يمارس اياً من الانشطة التي تخضع لرقابة وترخيص هيئة التأمين .
- هـ- الشركات المالية التي ينص نظامها الاساسي وعقد تأسيسها على ان من غاياتها ممارسة أي من الانشطة المالية التالية :-
 - ١- منح الائتمان بجميع انواعه .
 - ٢- تقديم خدمات الدفع والتحويل .
 - ٣- اصدار ادوات الدفع والائتمان وادارتها .
 - ٤- الاتجار بادوات السوق النقدي وادوات سوق رأس المال سواء لحسابها او لحساب عملائها .
 - ٥- شراء الديون وبيعها سواء بحق الرجوع او بدونه .
 - ٦- التأجير التمويلي .
 - ٧- ادارة الاستثمارات والاصول المالية عن الغير .
 - ٨- الشركات التي تعمل في تجارة القنارات وتطويرها وتجارة المعادن الثمينة والاحجار الكريمة .

المادة ١٤- تلتزم الجهات الخاضعة لاحكام هذا القانون بما يلي :-

- أ- بذل العناية الواجبة للتعرف على هوية العميل واوضاعه القانونية ونشاطه والمستفيد الحقيقي من العلاقة القائمة بينها وبين العميل

مكرر من الأصل

والمتابعة المتواصلة للعمليات التي تتم في إطار علاقة مستمرة مع عملائها .

ب- عدم التعامل مع الاشخاص مجهولي الهوية او ذوي الاسماء الصورية او الوهمية او مع البنوك الوهمية .

ج- اخطار الوحدة فورا عن العمليات المشبوهة سواء تمت هذه العمليات ام لم تتم وذلك بالوسيلة او النموذج المعتمدين من الوحدة .

د- التقيد بالتعليمات التي تصدرها الجهات الرقابية المختصة لتطبيق احكام هذا القانون .

المادة ١٥- يحظر الافصاح للعميل او للمستفيد او لغير السلطات والجهات المختصة بتطبيق احكام هذا القانون بطريق مباشر او غير مباشر او بأي وسيلة كانت عن أي اجراء من اجراءات الاخطار او التحري او التحقيق التي تتخذ بشأن العمليات المشبوهة .

المادة ١٦- تنفي المسؤولية الجزائية او المدنية او الادارية او التأديبية عن كل شخص طبيعي او معنوي من الاشخاص المشار اليهم في المادة (١٣) من هذا القانون عند قيام أي منهم بحسن نية بواجب الاخطار عن أي من العمليات المشبوهة او تقديم معلومات او بيانات عنها وفقا لاحكام هذا القانون .

المادة ١٧- أ- مع مراعاة ما ورد في المادة (١٥) من هذا القانون للوحدة ان تطلب من الجهات الملزمة بواجب الاخطار المنصوص عليه في الفقرة (ج) من المادة (١٤) من هذا القانون أي معلومات اضافية تعتبرها ضرورية للقيام بوظيفتها اذا كانت ترتبط بأي معلومات سبق ان تلقتها الوحدة أثناء مباشرة اختصاصاتها او بناء على طلبات تتلقاها من الوحدات النظيرة .
ب- يجب على الجهات الملزمة بواجب الاخطار تزويد الوحدة بالمعلومات المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة خلال المدة التي تحددها .

المادة ١٨- للوحدة ان تطلب من الجهات المبينة ادناه وبالتنسيق معها معلومات اضافية تتعلق بالاخطارات التي تتلقاها اذا كانت ضرورية للقيام بمهامها او بناء على طلب تتلقاه من وحدات نظيرة :-

أ- الجهات القضائية .

ب- الجهات الرقابية والاشرفية التي تمارس سلطاتها على الجهات الخاضعة لاحكام هذا القانون .

ج- أي جهات ادارية او امنية اخرى .

المادة ١٩- للوحدة الحق في تبادل المعلومات مع الوحدات النظيرة بشرط المعاملة بالمثل وعلى ان لا تستخدم هذه المعلومات الا في الاعراض المتعلقة بمكافحة غسل الاموال وبشرط الحصول على موافقة الوحدة النظيرة التي قدمت تلك المعلومات ، وللوحدة الحق في ابرام مذكرات تفاهم مع الوحدات النظيرة لتنظيم التعاون بهذا الخصوص .

المادة ٢٠- أ- على كل شخص عند دخوله الى المملكة التصريح عما يحمله من الاموال المنقولة عبر الحدود اذا كانت قيمتها تتجاوز القيمة التي تحددها اللجنة وذلك على النموذج المعد لهذه الغاية .

ب- تحتفظ دائرة الجمارك العامة بتصاريح الاموال المنقولة عبر الحدود ويحق للوحدة استخدامها عند الضرورة .

المادة ٢١- لدائرة الجمارك العامة صلاحية الحجز او التحفظ على الاموال المنقولة عبر الحدود في حال عدم التصريح عنها او اعطاء أي معلومات مغلوطة عنها او في حال وجود عملية مشبوهة فعليها ابلاغ الوحدة فورا وعلى الوحدة اصدار قرار بشأن هذه الاموال خلال اسبوع كحد أقصى من تاريخ تبليغها إما بإعادتها لصاحبها او إحالتها للقضاء .

مذكرات تفاهم

المادة ٢٢- تحقيقا للغايات المقصودة من هذا القانون تتعاون الجهات القضائية الاردنية مع الجهات القضائية غير الاردنية ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالمساعدات والانايات القضائية وتسليم المتهمين والمحكوم عليهم والمتحصلات وكذلك طلبات الجهات غير الاردنية تعقب او تجميد او حجز الاموال محل جرائم غسل الاموال وذلك وفق القواعد التي تحددها القوانين الاردنية والاتفاقيات الثنائية او المتعددة الاطراف التي تكون المملكة طرفا فيها او وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل ومع عدم الاخلال بحقوق الغير حسن النية .

المادة ٢٣-أ- للجهات القضائية الاردنية المختصة ان تأمر بتنفيذ طلبات الجهات القضائية غير الاردنية المختصة بمصادرة المتحصلات محل جرائم غسل الاموال ، وذلك وفق القواعد التي تحددها القوانين الاردنية والاتفاقيات الثنائية او المتعددة الاطراف التي تكون المملكة طرفا فيها .

ب- يتم توزيع حصيلة الاموال المحكوم نهائيا بمصادرتها وفقا لاحكام هذا القانون بموجب الاتفاقيات التي تعقد بهذا الشأن .

المادة ٢٤- مع عدم الاخلال بأي عقوبة اشد ورد النص عليها في قانون العقوبات او أي قانون اخر ، يعاقب على الجرائم المبينة في الفقرات التالية بالعقوبات الواردة فيها :-

أ- بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة الاف دينار ولا تزيد على مليون دينار كل من ارتكب جريمة غسل الاموال المنصوص عليها في هذا القانون .

ب- يعاقب الشريك والمتدخل والمحرض بالعقوبة ذاتها المقررة للفاعل الاصلي .

ج- وفي جميع الاحوال تضاعف العقوبة في حال التكرار .

المادة ٢٥-أ- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تقل عن الف دينار ولا تزيد على عشرة الاف دينار او بكلا هاتين العقوبتين كل من يخالف ايا من احكام المواد (١١) و(١٤) و(١٥) من هذا القانون .

ب- يعاقب كل من يخالف حكم الفقرة (أ) من المادة (٢٠) من هذا القانون بغرامة لا تقل عن (١٠٪) من قيمة الاموال غير المصرح بها .

المادة ٢٦-أ- بالاضافة الى ما ورد في المادة (٢٤) من هذا القانون ، يحكم في جميع الاحوال بالمصادرة العينية للمتحصلات او اموال تعادلها في القيمة في حال تعدد ضبطها او التنفيذ عليها او في حال التصرف فيها الى الغير حسن النية .

ب- اذا اختلطت المتحصلات بممتلكات اكتسبت من مصادر مشروعة فان هذه الممتلكات تخضع للمصادرة المنصوص عليها في هذه المادة في حدود القيمة المقدرة للمتحصلات وثمارها .

المادة ٢٧- يمارس النائب العام او المدعي العام صلاحياته بخصوص جرائم غسل الاموال المنصوص عليها في هذا القانون وفق قانون اصول المحاكمات الجزائية الساري المفعول .

هكذا من الأصل

المادة ٢٨-أ- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر يترتب على الحجز التحفظي الذي تجرته النيابة العامة أو المدعي العام أو المحكمة المختصة وفق أحكام هذا القانون وقف جميع الاجراءات والمعاملات الجارية على ذلك المال .

ب- للمتضرر من قرار الحجز الطعن بالقرار لدى الجهة القضائية المختصة .

المادة ٢٩- لا تحول الأحكام المتعلقة بالسرية المصرفية المنصوص عليها في أي قانون آخر دون تطبيق أي من أحكام هذا القانون .

المادة ٣٠- يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٣١- تضع اللجنة التعليمات المتعلقة بما يلي :-

- أ- الضوابط والاسس المتعلقة بالاحطار عن العمليات المشبوهة والنماذج التي تقررها الوحدة وتنظيم الاجراءات التي تتخذها الوحدة عند تلقي الاحطار .
- ب- الضوابط المتعلقة بالتصريح عن الاموال المنقولة عبر الحدود والاجراءات المتعلقة بالتصريح .

المادة ٣٢- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠٧/٥/١٥

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي
وزير تطوير القطاع العام وزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدنيلات	وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توفيق	
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير الأشغال الداخلية عبد الفايز	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	
وزير العدل شريف الزعبي	وزير العدل سعود نصيرات	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير البيئة المهندس خالد الإبراهيمي
وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة	وزير العمل باسم السالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	وزير الثقافة الدكتور عادل الطويبي	وزير الصحة الدكتور سعد الخرابشة	وزير الطاقة والتروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة
وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرفله	وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير السياحة والآثار أسامة الدباس

مكتمل من الأصل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧

قانون ضمان حق الحصول على المعلومات

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون ضمان حق الحصول على المعلومات لسنة ٢٠٠٧)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني
المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

المعلومات : أي بيانات شفوية او مكتوبة او سجلات او
احصاءات او وثائق مكتوبة او مصورة او مسجلة
او مخزنة الكترونيا او بأي طريقة وتقع تحت
ادارة المسؤول او ولايته .

الوثائق المصنفة : أي معلومات شفوية او وثائق مكتوبة او
مطبوعة او مخزنة او مخزنة الكترونيا او بأي
طريقة او مطبوعة على ورق مشمع او ناسخ او
اشربة تسجيل او الصور الشمسية والافلام او
المخططات او الرسوم او الخرائط او ما يشابهها
والمصنفة على انها سرية او وثائق محمية وفق
احكام التشريعات النافذة .

الوثائق العادية : أي معلومات غير مصنفة تقع تحت ادارة
المسؤول او ولايته .

الدائرة : الوزارة او الدائرة او السلطة او الهيئة او أي
مؤسسة عامة او مؤسسة رسمية عامة او الشركة
التي تتولى ادارة مرفق عام .

المسؤول : رئيس الوزراء او الوزير او الرئيس او المدير
العام للدائرة .

المجلس : مجلس المعلومات المؤلف بمقتضى احكام
هذا القانون .

الرئيس : رئيس المجلس / وزير الثقافة .
مفوض المعلومات : مدير عام دائرة المكتبة الوطنية بالاضافة
لوظيفته .

المادة ٣-أ- يؤلف بموجب هذا القانون مجلس يسمى (مجلس المعلومات) وبشكل
على النحو التالي :-

- ١- وزير الثقافة
 - ٢- مفوض المعلومات
 - ٣- امين عام وزارة العدل
 - ٤- امين عام وزارة الداخلية
 - ٥- امين عام المجلس الاعلى للاعلام
 - ٦- مدير عام دائرة الاحصاءات العامة
 - ٧- مدير عام مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني
 - ٨- مدير التوجيه المعنوي في القوات المسلحة
 - ٩- المفوض العام لحقوق الانسان
- رئيسا .
نائباً للرئيس .
عضوا .
عضوا .
عضوا .
عضوا .
عضوا .
عضوا .
عضوا .

مركز المعلومات

ب- لا يتقاضى رئيس واعضاء المجلس أي مكافآت من خزانة الدولة .

المادة ٤- يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- ضمان تزويد المعلومات الى طالبها في حدود هذا القانون .
- ب- النظر في الشكاوى المقدمة من طالبي الحصول على المعلومات والعمل على تسوية هذه الشكاوى وفقا لتعليمات يصدرها لهذه الغاية .
- ج- اعتماد نماذج طلب المعلومات .
- د- اصدار النشرات والقيام بالانشطة المناسبة لشرح وتعزيز ثقافة الحق في المعرفة وفي الحصول على المعلومات .
- هـ- اقرار التقرير السنوي حول أعمال حق الحصول على المعلومات المقدم من مفوض المعلومات ورفعها الى رئيس الوزراء .

المادة ٥-أ- يجتمع المجلس مرة واحدة على الاقل في الشهر او كلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من الرئيس او نائبه عند غيابه او بناء على طلب مقدم من اربعة من اعضاء المجلس على الاقل لبحث الامور المحددة في هذا الطلب .

ب- يكون الاجتماع قانونياً بحضور ما لا يقل عن خمسة اعضاء على ان يكون من بينهم الرئيس او نائبه ، وتتخذ القرارات بالاجماع او بأكثرية اصوات اعضاء المجلس .

ج- للمجلس دعوة أي شخص من ذوي الاختصاص والخبرة لحضور اجتماعاته دون ان يكون له حق التصويت عند اتخاذ قراراته .

المادة ٦-أ- يتولى مفوض المعلومات المهام والصلاحيات التالية :-

- ١- اعداد نماذج طلب المعلومات بالتعاون مع الدائرة وتقديمها الى المجلس .

٢- اعداد التعليمات المتعلقة بقبول الشكاوى واجراءات تسويتها وتقديمها الى المجلس لاصدارها .

٣- تلقي الشكاوى من مقدمي طلبات الحصول على المعلومات وتقديمها الى المجلس لتسويتها .

٤- القيام بالاجراءات الادارية والمهنية اللازمة لتنفيذ المهام والصلاحيات المنوطة به .

ب- تقوم دائرة المكتبة الوطنية بتوفير الخدمات الادارية والمهنية اللازمة لتأدية المهام والمسؤوليات المنوطة بالمجلس ومفوض المعلومات بموجب احكام هذا القانون .

المادة ٧- مع مراعاة احكام التشريعات النافذة ، لكل اردني الحق في الحصول على المعلومات التي يطلبها وفقا لاحكام هذا القانون اذا كانت له مصلحة مشروعة او سبب مشروع .

المادة ٨- على المسؤول تسهيل الحصول على المعلومات ، وضمان كشفها دون ابطاء وبالكيفية المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٩-أ- يقدم طلب الحصول على المعلومات وفق الانموذج المعتمد لهذه الغاية متضمنا اسم مقدم الطلب ومكان اقامته وعمله واي بيانات اخرى يقررها المجلس .

ب- يحدد مقدم الطلب موضوع المعلومات التي يرغب في الحصول عليها بدقة ووضوح .

ج- على المسؤول اجابة الطلب او رفضه خلال ثلاثين يوما من اليوم التالي لتاريخ تقديمه .

د- يشترط في حال رفض الطلب ان يكون القرار معللا ومسببا ، ويعتبر الامتناع عن الرد ضمن المدة المحددة قرارا بالرفض .

مكّن من الأصل

المادة ١٠- لا يجوز طلب المعلومات التي تحمل طابع التمييز الديني أو العنصري أو العرقي أو التمييز بسبب الجنس أو اللون .

المادة ١١-١- يتحمل مقدم الطلب الكلفة المترتبة على تصوير المعلومات المطلوبة بالوسائل التقنية أو نسخها ويجري اطلاع مقدم الطلب على المعلومات إذا كانت محفوظة بصورة يتعذر معها نسخها أو تصويرها .

ب- إذا كان جزء من المعلومات المطلوبة مصنفًا ، والجزء الآخر غير مصنف فتتم إجابة الطلب بحدود المسموح به وفقا لاحكام هذا القانون .

ج- إذا كانت المعلومات مصنفة ، فيجب ان يكون تصنيفها سابقا على تاريخ طلب الحصول عليها .

المادة ١٢- إذا كانت المعلومات المطلوبة غير متوفرة أو لم اُتلفها لمرور الزمن فيتعين على المسؤول بيان ذلك لمقدم الطلب .

المادة ١٣- مع مراعاة احكام التشريعات النافذة ، على المسؤول ان يمتنع عن الكشف عن المعلومات المتعلقة بما يلي :-

أ- الاسرار والوثائق المحمية بموجب أي تشريع آخر .

ب- الوثائق المصنفة على انها سرية ومحمية والتي يتم الحصول عليها باتفاق مع دولة أخرى .

ج- الاسرار الخاصة بالدفاع الوطني أو أمن الدولة ، أو سياستها الخارجية .

د- المعلومات التي تتضمن تحليلات أو توصيات أو اقتراحات أو استشارات تقدم للمسؤول قبل ان يتم اتخاذ قرار بشأنها ، ويشمل ذلك المراسلات والمعلومات المتبادلة بين الادارات الحكومية المختلفة حولها .

هـ- المعلومات والملفات الشخصية المتعلقة بسجلات الاشخاص التعليمية او الطبية او السجلات الوظيفية او الحسابات او التحويلات المصرفية او الاسرار المهنية .

و- المراسلات ذات الطبيعة الشخصية والسرية سواء كانت برقية أو بريدية أو هاتفية أو عبر أي وسيلة تقنية أخرى مع الدوائر الحكومية والاجابات عليها .

ز- المعلومات التي يؤدي الكشف عنها الى التأثير في المفاوضات بين المملكة وای دولة او جهة أخرى .

ح- التحقيقات التي تجريها النيابة العامة أو الضابطة العدلية أو الاجهزة الامنية بشأن أي جريمة أو قضية ضمن اختصاصها وكذلك التحقيقات التي تقوم بها السلطات المختصة للكشف عن المخالفات المالية أو الجمركية أو البنكية ما لم تأذن الجهة المختصة بالكشف عنها .

ط- المعلومات ذات الطبيعة التجارية أو الصناعية أو المالية أو الاقتصادية والمعلومات ، عن العطاءات أو البحوث العلمية أو التقنية التي يؤدي الكشف عنها الى الاخلال بحق المؤلف والملكية الفكرية أو بالمنافسة العادلة والمشروعة أو التي تؤدي الى ربح أو خسارة غير مشروعين لأي شخص .

المادة ١٤- أ- على كل دائرة ان تقوم بفهرسة وتنظيم المعلومات والوثائق التي تتوافر لديها حسب الاصول المهنية والفنية المرعية وتصنيف ما يتوجب اعتباره منها سرياً ومحمياً حسب التشريعات النافذة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية

ب- في حال عدم استكمال تنفيذ احكام الفقرة (أ) من هذه المادة خلال المدة الواردة فيها ، يتعين على المسؤول الحصول على موافقة رئيس الوزراء لتمديدھا لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر أخرى .

محرر من الأصل

المادة ١٥- عند تولي مدير عام دائرة المكتبة الوطنية مهام مفوض المعلومات بالإضافة لوظيفته تنحصر مسؤوليته القانونية فيما يتعلق بالمعلومات المحفوظة في دالته .

المادة ١٦- للمسؤول ان يفوض أياً من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون لاي من كبار موظفي الدائرة على ان يكون التفويض خطياً ومحدداً .

المادة ١٧-١- تختص محكمة العدل العليا بالنظر في قرار رفض طلب الحصول على المعلومات على ان تقدم الدعوى من مقدم الطلب ضد المسؤول خلال (٣٠) يوماً من اليوم التالي لتاريخ انتهاء المدة الممنوحة بموجب هذا القانون لاجابة الطلب او رفضه او الامتناع عن الرد عليه .

ب- يجوز لمقدم الطلب تقديم شكوى ضد المسؤول الى المجلس بواسطة مفوض المعلومات في حال رفض طلبه او امتناع المسؤول عن اعطاء المعلومات المطلوبة خلال المدة المقررة قانوناً .

ج- على المجلس ان يصدر قراره في الشكوى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ورودها والا اعتبرت الشكوى مرفوضة وتقطع الشكوى ميعاد الطعن الموجه ضد المسؤول المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة ويبدأ سريان مدة الطعن من تاريخ تبليغ مقدم الشكوى رفض شكواه الصريح او من تاريخ انقضاء المدة لاصدار قرار المجلس في الشكوى .

المادة ١٨- يحدد مقدار أي بدل تستوفيه الدائرة مقابل تصوير المعلومات المطلوبة او نسخها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس .

المادة ١٩- يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك نظام تحدد فيه الوثائق المحمية التي يجوز الكشف عنها والتي مضي على حفظها مدة لا تقل عن ثلاثين سنة .

المادة ٢٠- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠٧/٥/١٥

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي
وزير تطوير القطاع العام وزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدنيات	وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توك	
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير البيئة المهندس خالد الإبراني	وزير الداخلية عبد الفايز
وزير العدل شريف الزعبي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير النقل سعود نصيرات
وزير العمل باسم السالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير الطاقة والتجارة سالم الخزاعلة	وزير الثقافة الدكتور عادل الطوبسي
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرابشة	وزير الطاقة والتجارة سالم الخزاعلة	وزير الثقافة الدكتور عادل الطوبسي
وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرنقله	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير السياحة والآثار أسامة الدباس

هكذا من الأصل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٣) لسنة ٢٠٠٧ نظام معدل لنظام المركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام المركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا لسنة ٢٠٠٧) ويقرأ مع النظام رقم (٤٢) لسنة ١٩٩٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يعدل النظام الاصلي بإلغاء عنوانه والاستعاضة عنه بالعنوان التالي :-
نظام المركز الوطني للبحوث والارشاد الزراعي

المادة ٣- تعدل المادة (١) من النظام الاصلي بإلغاء عبارة (للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (للبحوث والارشاد الزراعي) .

المادة ٤- تعدل المادة (٢) من النظام الاصلي بإلغاء تعريف (المركز) الوارد فيها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي :-
المركز : المركز الوطني للبحوث والارشاد الزراعي .

المادة ٥- يلغى نص الفقرتين (أ) و (و) من المادة (٥) من النظام الاصلي ويستعاض عنهما بالنصين التاليين :-

- أ- اعداد خطط البحث العلمي والارشاد الزراعي التي تخدم اغراض التنمية الزراعية وتحقق اهداف السياسة الزراعية ، وتنسيق أنشطة البحث والارشاد الزراعي .
- و- التعاون مع المؤسسات المحلية والعربية والدولية لتنفيذ برامج البحث والارشاد الزراعي وتقديم الاستشارات والخدمات الفنية في مجال الزراعة .

المادة ٦- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٦) من النظام الاصلي بإلغاء عبارة (للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (للبحوث والارشاد الزراعي) .

المادة ٧- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٧) من النظام الاصلي بإلغاء عبارة (وخطط البحوث الزراعية) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (وخطط البحث والارشاد الزراعي) .

المادة ٨- تعدل الفقرة (ب) من المادة (١١) من النظام الاصلي بإضافة عبارة (الارشاد الزراعي و) بعد عبارة (من فئة الباحثين وفئة) الواردة فيها .

المادة ٩- يلغى نص المادة (١٤) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ١٤-

لوزير بناء على تنسيب المجلس اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك تحديد صلاحيات وواجبات الهيئات العلمية والمديريات والاقسام وتسمية مساعدي المدير العام لكل من البحث والارشاد الزراعي واي مجال يراه المجلس ضرورياً لتسيير عمل المركز ، وبما يتعلق

هكذا من الاصل

بالشؤون الادارية والمالية للموظفين والمستخدمين في المركز .

٢٠٠٧/٥/١

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء
ووزير الدفاع
الدكتور معروف البخيت

نائب رئيس الوزراء
ووزير المالية
الدكتور زياد فريز

وزير دولة
للشؤون القانونية
الدكتور خالد الزعبي

وزير تطوير القطاع العام
ووزير دولة للشؤون البرلمانية
الدكتور محمد الذنيبات

وزير الشؤون البلدية ووزير
التنمية الاجتماعية بالوكالة
نادر الظهيريات

وزير دولة لشؤون
رئاسة الوزراء
الدكتور محي الدين توق

وزير
الداخلية
عيد الفايز

وزير الأشغال العامة والإسكان
ووزير الخارجية بالوكالة
المهندس حسني أبو غيدا

وزير النقل ووزير التخطيط
والتعاون الدولي بالوكالة
سعود نصيرات

وزير العدل و وزير
الصناعة والتجارة بالوكالة
شريف الزعبي

وزير البيئة ووزير
السياحة والآثار بالوكالة
المهندس خالد الإيراني

وزير
العمل
باسم السالم

وزير
المياه والري
المهندس محمد ظافر العالم

وزير الثقافة ووزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث
العلمي ووزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بالوكالة
الدكتور عادل الطويسي

وزير الطاقة
والتجارة المعدنية
الدكتور خالد الشريدة

وزير
التنمية السياسية
الدكتور محمد العوران

وزير
الصحة
الدكتور سعد الخرابشة

وزير
الزراعة
الدكتور مصطفى قرنفلة

وزير الاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات
باسم الروسان

مذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية بين حكومتي

المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اليمنية

• قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٣ الموافقة على البنود المدرجة تاليا والتي تم التوقيع عليها خلال اجتماعات الدورة الثانية عشرة للجنة العليا الأردنية اليمنية المشتركة التي عقدت في صنعاء خلال الفترة من ٢٢-٢٣/١/٢٠٠٧ بصيغتها التالية:-

١. مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الآثار والدراسات الأثرية.
٢. مذكرة تفاهم في مجال التأمينات الاجتماعية بين المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بالمملكة الأردنية الهاشمية والهيئة العامة للتأمينات والمعاشات بالجمهورية اليمنية.
٣. مذكرة تفاهم في مجال التعاون الفني لحماية البيئة.
٤. البرنامج التنفيذي للتعاون الزراعي بين وزارة الزراعة في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة الزراعة والري في الجمهورية اليمنية.
٥. البرنامج التنفيذي لبروتوكول التعاون بين مكنتي رئاسة الوزراء في البلدين.
٦. البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي للأعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٩.
٧. البرنامج التنفيذي الأول لاتفاقية التعاون في مجال القوى العاملة.
٨. البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.
٩. البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال التربية والتعليم للأعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٩.
١٠. برنامج تنفيذي في مجال الاستثمار بين مؤسسة تشجيع الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية والهيئة العامة للاستثمار في الجمهورية اليمنية.
١١. برنامج تنفيذي لاتفاقية التعاون في مجال التأمينات.
١٢. برنامج تنفيذي لاتفاقية التعاون في مجال التعليم الفني والتدريب المهني لعامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨.
١٣. برنامج تفعيل بروتوكول التعاون الفني الإداري المشترك بين مؤسسة المناطق الحرة الأردنية والهيئة العامة للمناطق الحرة اليمنية.
١٤. برنامج تنفيذي للتعاون في مجال السياحة للأعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٩.

* * * * *

مذكرات تفاهم

مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الآثار والدراسات الأثرية بين

حكومة الجمهورية اليمنية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية صنعاء ٢٣/١/٢٠٠٧م

توطيداً لأواصر الاخوة والتعاون التي تربط حكومة الجمهورية اليمنية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية وتمشياً مع اتفاقية التعاون الشاملة الموقعة بين البلدين الشقيقين ورغبة من وزارة السياحة والآثار بالمملكة الأردنية ووزارة الثقافة بالجمهورية اليمنية على تأكيد الاهتمام بالشؤون الأثرية كنصر ذي اعتبار خاص بالرعاية فقد اتفق الجانبان على توقيع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الآثار والدراسات الأثرية للسنوات ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩م ضمن الإطار التالي:-

المادة الأولى

يشجع الجانبان تبادل المعلومات والتقنيات الحديثة في مجال التنقيب عن الآثار وصيانة وترميم المباني الأثرية والتراثية والتاريخية.

المادة الثانية

العمل على تبادل الدوريات والمنشورات المتعلقة بالبحوث الأثرية.

المادة الثالثة

المشاركة المتبادلة في المؤتمرات والندوات والتدريب وورش العمل المتعلقة بالآثار والمتاحف من خلال توجيه الدعوات الرسمية للمشاركة في تلك النشاطات.

المادة الرابعة

العمل على تبادل زيارات المختصين للاطلاع على المستجدات الأثرية والتعرف على المعالم والمتاحف الأثرية في كلا البلدين على ان يتم ذلك بالطرق الدبلوماسية.

المادة الخامسة

يشجع الجانبان اقامة معارض المكتشفات الأثرية والمعارض المتحفية في كلا البلدين.

المادة السادسة

التعاون المشترك في اعمال الترجمة والنشر والأبحاث في مجال الآثار والدراسات الأثرية في كلا البلدين.

المادة السابعة

تشجيع النشر المتبادل للأبحاث والدراسات الأثرية في الدوريات الأثرية المعتمدة في كلا البلدين.

المادة الثامنة

يشجع الجانبان اجراء التنقيبات الأثرية المشتركة في كلا البلدين من خلال تشكيل فرق عمل مشتركة من الجانبين.

المادة التاسعة

يسري مفعول هذه المذكرة لمدة ثلاثة أعوام قابلة للتجديد ابتداءً من تاريخ التوقيع عليها.

وقعت هذه المذكرة بمدينة صنعاء بتاريخ ٢٣/يناير/٢٠٠٧م الموافق ٤/محرم/١٤٢٨هـ وحررت من نسختين أصليتين باللغة العربية لكل منهما نفس القوة القانونية.

عن حكومة الجمهورية اليمنية

خالد عبد الله الرويشان

وزير الثقافة

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

اسامه الدباس

وزير السياحة والآثار

هكذا من الأصل

مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التأمينات الاجتماعية بين المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بالمملكة الأردنية الهاشمية

والهيئة العامة للتأمينات والمعاشات بالجمهورية اليمنية صنعاء ٢٠٠٧/١/٢٣م

تجسداً للروابط التاريخية التي تجمع بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اليمنية وتدعياً للجهود المشتركة في توسيع مجالات التعاون لتشمل القطاع الاجتماعي من مختلف جوانبه بما ينسجم والمصلحة المشتركة بين البلدين وإدراكاً منهما بأهمية تبادل الخبرات والدراسات والمعلومات المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي وذلك لدورها الفاعل في تحقيق التقدم الاجتماعي وسعيهما للاستفادة من تجربتهما وخبرتهما في مجالات التأمينات الاجتماعية ورغبة منهما في تنظيم سبل التعاون المشترك في المجالات المشار إليها وذلك طبقاً للقوانين والأنظمة المرعية في كل من البلدين.

اتفق الجانبان على ما يلي:-

المادة الأولى

تحقيقاً للتعاون الأمثل في مجالات التأمينات الاجتماعية يرغب الفريقان بالعمل على ما يلي:-

١. تبادل الخبرات والمعلومات والتجارب في مجالات التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي والمجالات التي تتعلق بتنظيم وإدارة الأجهزة والهيئات والمؤسسات ذات العلاقة.

٢. تبادل الزيارات بين المسؤولين والمختصين في البلدين.

٣. إتاحة الفرص للكوادر العاملة في الأجهزة والهيئات والمؤسسات المعنية للتدريب العملي إلى جانب نظرائهم في أي من البلدين الشقيقين لتطوير قدراتهم المهنية وتحسين مهاراتهم الفنية وتعميق وعيهم وتوسيع مداركهم بالتطورات المستجدة في مجال التأمينات بفروعها المختلفة وبالتقنيات المستخدمة في هذا المجال وتطبيقاتها.

٤. المشاركة في الندوات والمؤتمرات واللقاءات التي تعقد في كلا البلدين لمناقشة القضايا والموضوعات المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي والتنسيق بينهما أثناء المشاركة في الفعاليات المماثلة التي تنظمها الهيئات الأجنبية أو المنظمات الإقليمية أو الدولية بالمجال التأميني أو الفعاليات ذات الصلة بالعمل في هذا المجال كما يتبادلان

الرأي تجاه ما يطرح إنشاؤها من أفكار أو توجهات للتوصل إلى فهم مشترك وموقف موحد ينسجم مع فوائت الأمة ومصالحها.

٥. عقد دورات تدريبية وندوات وورش عمل مشتركة بهدف تطوير مهارات المختصين بتقديم الخدمات التأمينية في كلا البلدين.

٦. إفاد الخبراء والاستشاريين والإحصائيين العاملين في مجال التأمينات وأنشطتها المختلفة بحسب مقتضيات العمل واحتياجاته أو برامج التنفيذ أو التطويرية.

٧. تبادل الخبرات في مجال إدارة أموال صناديق التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي ومبادئ استثمار فوائدها بغرض الاستفادة من التجارب المتميزة في هذا المضمار.

٨. تبادل الوثائق والدراسات والتقارير التي تصدرها الأجهزة والهيئات والمؤسسات المعنية بالتأمينات الاجتماعية ومعاشات التقاعد والضمان الاجتماعي وإية إصدارات أخرى تتعلق بنشاطاتها كالكاتب والدوريات وأدلة العمل الإجرائية والإرشادية والنشرات الإحصائية.

٩. تبادل الأبحاث والدراسات الاكتوارية وغيرها من الدراسات الهادفة إلى تحسين الأداء التأميني وتطويره لخدمة المستفيدين وحماية حقوقهم وصيانة مصالحهم.

١٠. تعزيز علاقات التعاون المشترك وتطويره بشكل مستمر في الجوانب المختلفة وذلك عبر الاتصالات المباشرة والتنسيق بشأن الموضوعات المتعلقة بالنشاط التأميني بغية توسيع مداه وتحقيق اغراضه.

المادة الثانية

التنسيق على المستويين الإقليمي والدولي لإبراز تجارب البلدين في مجال التأمينات الاجتماعية.

المادة الثالثة

يعلم كل من الفريقين الفريق الآخر بالدورات التدريبية التي يعقدها ويهيئ الفرصة لإشراك عدد من المدربين من الفريق الآخر فيها.

مذكرة تفاهم

المادة الرابعة

- أ - تشكل بموجب هذه المذكرة لجنة فنية مشتركة من الفريقين تكون مهامها الآتية:
- وضع برامج تنفيذية لبلورة التعاون في مجال التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي.
 - تحديد طرق ووسائل إنجاز البرامج المتفق عليها.
 - متابعة وتقييم البرامج المتفق على إنجازها ومعالجة الصعوبات التي تعترض سبل تنفيذها.
 - يجوز تعيين خبراء متخصصين من كلا البلدين لمساعدة اللجنة في إنجاز مهامها.
- ب - تعقد اللجنة الفنية المشتركة اجتماعاتها بصفة دورية وبالتناوب في كلا البلدين مرة كل سنة على الأقل أو كلما دعت الحاجة ويحدد زمان ومكان الاجتماع باتفاق الفريقين

المادة الخامسة

اية مجالات أخرى للتعاون يتفق عليها الجانبان.

المادة السادسة

يتحمل كل جانب لفقات السفر والإقامة وأي نفقات أخرى تترتب عليه المشاركة في الدورات التدريبية والزيارات الاستطلاعية لدى الجانب الآخر.

المادة السابعة

يدخل هذا التفاهم للتعاون حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع على هذه المذكرة.

المادة الثامنة

تسري هذه المذكرة اعتباراً من تاريخ توقيعها من الجانبين ولمدة خمس سنوات تجدد تلقائياً لمدة معادلة ما لم يبد أحد الطرفين رغبته في إنهاء العمل به قبل انتهائها بثلاثة أشهر على الأقل وفي جميع الأحوال تبقى البرامج التنفيذية الجارية بين الطرفين سارية المفعول حتى تاريخ انتهاء مدتها.

وقعت هذه المذكرة بمدينة صنعاء بتاريخ ٢٠٠٧/١/٢٣ الموافق ٤/محرم/١٤٢٨ هـ وحررت من لستين أصليتين باللغة العربية لكل منهما نفس الحجية القانونية.

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية	عن حكومة الجمهورية اليمنية
باسم السالم	حمود خالد الصوفي
وزير العمل	وزير الخدمة المدنية والتأمينات

مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اليمنية في مجال التعاون الفني لحماية البيئة صنعاء ٢٠٠٧/١/٢٣م

• إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وتمثلها وزارة البيئة وحكومة الجمهورية اليمنية وتمثلها وزارة المياه والبيئة (الهيئة العامة لحماية البيئة) المشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفين".

إيماناً من البلدين الشقيقين بضرورة تضافر الجهود العربية المشتركة في حماية البيئة وتنميتها وتحسينها على المستوى الوطني والإقليمي والعربي وإسهاماً في الجهد العالمي والإنساني لبلوغ هذا الهدف النبيل.

وفي إطار التعاون المشترك بين الهيئة العامة لحماية البيئة في الجمهورية اليمنية ووزارة البيئة في المملكة الأردنية الهاشمية.

يعبر الطرفان الموقعان على هذه المذكرة عن رغبتهما في إقامة تعاون مشترك في مجال حماية البيئة وبهذا اتفق الطرفان على ما يلي:-

المادة الأولى

تحمل هذه المذكرة الخطوط العريضة للتعاون بين الطرفين في المجالات المتعلقة بحماية البيئة.

المادة الثانية

تشمل مجالات حماية البيئة في الخصوص ما يلي:-

١. دراسة المؤثرات البيئية (التقييم البيئي للمشروعات).
٢. التصرف في النفايات.
٣. دراسة محدد المدن الصناعية.
٤. الإدارة البيئية للمناطق الساحلية.
٥. مؤشرات البيئة ومؤشرات البيئة المستدامة.
٦. التخطيط والتدريب والتوعية البيئية.
٧. مجال المحميات الطبيعية وإعادة النظم البيئية.

محكمة من الأصل

٨. تبادل الخبرات والتدريب في مجال مراقبة وإدارة المواد الخطرة.

٩. مجال خليج عدن وخليج العقبة من التلوث البحري.

١٠. التنسيق بين المنظمات غير الحكومية والشركات العاملة في مجال البيئة وتنظيم لقاءات مشتركة بين الطرفين سنوياً.

١١. تنسيق المواقف بين البلدين من خلال الحضور والمشاركة في المؤتمرات والفعاليات الإقليمية والدولية.

١٢. تبادل الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بمجالات (التنوع البيولوجي - ومكافحة التصحر - التشريعات البيئية).

١٣. تبادل الخبرات والتدريب في مجال آلية التنمية النظيفة (CDM).

المادة الثالثة

يتفق الطرفان على القيام بتبادل الخبراء والفنيين في إطار بعثات أو دورات تدريبية يتم تحديد محتوياتها ومدتها وفق برنامج يعد خصيصاً بالتنسيق بين الطرفين تتضمن الالتزامات المتبادلة والية التنفيذ.

المادة الرابعة

يتفق الطرفان على تبادل المعلومات وأنظمة المعلومات والوثائق الفنية والنشرات بصفة دورية.

المادة الخامسة

يتفق الطرفان على تشجيع الشراكة على مستوى الخبراء والمهندسين والمستشارين وعلى كل الأطراف التي تعمل في مجال حماية البيئة.

المادة السادسة

يقوم الطرفان بتعيين منسق عن كل منهما لمتابعة تطبيق البرنامج المنصوص عليه في هذه المذكرة من خلال اجتماعات دورية في اليمن والأردن.

المادة السابعة

يوقع الطرفان كل سنتين من خلال المنسقين برامج عمل متكامل يحدد المجالات الرئيسية المطروحة للتعاون ويتضمن الأنشطة المحددة والأدوار والمسؤوليات لتنفيذ البرنامج وكما يتولى الطرفان إتفاقاً مشتركاً بينهما للعمل على إيجاد التمويل الخارجي اللازم لتمويل المشروعات المشتركة وتحديد كيفية تغطية التكاليف وبرامج العمل وتكاليف الإقامة والتنقل للخبراء والمتدربين داخل البلد المضيف.

المادة الثامنة

لا تمس هذه المذكرة بحقوق وواجبات الطرفين الناجمة عن اتفاقيات دولية أخرى. تدخل هذه المذكرة حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ التوقيع عليها من كلا الطرفين وتسري لمدة خمس سنوات تتجدد بعدها تلقائياً ما لم يخطر أي الطرفين برغبته كتابة في إنهاء العمل بها وذلك قبل ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ الإنهاء.

وقعت هذه المذكرة بمدينة صنعاء بتاريخ ٢٠٠٧/١/٢٣ م الموافق ٤/محرم / ١٤٢٨ هـ وحررت من نسختين أصليتين لهما نفس القوة القانونية.

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

سالم الخزاعلة

وزير الصناعة والتجارة

عن حكومة الجمهورية اليمنية

الدكتور عبد الرحمن فضل الارياني

وزير المياه والبيئة

محرر من الأصل

البرنامج التنفيذي للتعاون الزراعي بين وزارة الزراعة في
المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة الزراعة والري في الجمهورية اليمنية
للأعوام ٢٠٠٧م - ٢٠٠٩م صنعاء ٢٣/١/٢٠٠٧م

- بهدف تعزيز وتعميق التعاون الثنائي المشترك بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اليمنية الشقيقتين واستناداً لاتفاقية التعاون في المجال الزراعي بين البلدين الموقعة في عمان بتاريخ ١٩٩٥/٦/٢٨ تم الاتفاق على البرنامج التنفيذي التالي لعامي ٢٠٠٧/٢٠٠٩م كما يلي:-

أولاً: البحوث الزراعية والإرشاد:

- عقد اللقاءات في مجال البحوث العلمية الزراعية في كلا البلدين بالتبادل.

- تنفيذ بحوث مشتركة في المجالات التالية:

- الزراعات المحمية.
- وقاية النبات.
- المحاصيل الحقلية والأصناف المقاومة للجفاف.
- الثروة الحيوانية.
- الموارد الطبيعية.
- النباتات الطبية والعطرية.
- النحل.
- لشر تقنيات الري.
- مكافحة التصحر.

- التدريب في مجال الإرشاد الزراعي.

- استمرار تبادل المطبوعات والنشرات العلمية ونتائج الأبحاث والبرامج الإرشادية.

- المشاركة في المعارض الزراعية التي تقام في كلا البلدين.

- تبادل المعلومات بخصوص الأسمدة الكيماوية والعضوية.

- التعاون وتبادل الخبرات في مجالات استخدامات المياه المعالجة والمالحة في الري.

ثانياً: الإنتاج النباتي ووقاية النبات:-

- التعاون في مجال الإنتاج النباتي ووقاية النبات وزراعة الخضروات المكشوفة والزراعات المحمية.
- تبادل المعلومات والمطبوعات والتقارير والبرامج العلمية والتدريب والخبرات في المجالات التالية:-
- البرامج العلمية المتعلقة بتنمية المراعي وإدارتها واستصلاح الأراضي وتقنيات الري الحديثة.
- التنبؤ ورصد ومكافحة الجراد الصحراوي.
- واقع الإصابات المرضية والحشرية والآفات الحجرية وتنسيق التعاون بين البلدين لمكافحتها واستئصالها.
- الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات الزراعية.

ثالثاً: الصحة الحيوانية والإنتاج الحيواني:-

- تبادل النشرات الخاصة بالأمراض الحيوانية.
- تبادل خطط وبرامج المسح الوبائي ضد الأمراض الحيوانية بين البلدين.
- التعاون الفني في مجال تشخيص الأمراض.
- التعاون في مجال النحل.

رابعاً: في مجال التسويق الزراعي وتبادل المنتجات الزراعية:-

- تبادل الدراسات والأبحاث الاقتصادية المنجزة في مجال التسويق الزراعي.
- الاستفادة من التجربة الأردنية في مجال القواعد الفنية وشهادة المطابقة للخضار والفواكه.
- تبادل المواصفات القياسية للمنتجات الزراعية.
- التعاون في مجال تقنيات ما بعد الحصاد وخاصة في المجالات التالية (البحوث المنفردة - الدراسات الاقتصادية - التدريب).

خامساً: تبادل التدريب والزيارات والخبرات بين البلدين:-

- يقوم الجانبان بتنظيم الدورات التدريبية سنوياً وعلى النحو التالي:-
- أ- تدريب الفنيين اليمنيين في الأردن ولمدة عشرة أيام لكل برنامج:-
- إيفاد اثنين للاطلاع على أنظمة الإرشاد الزراعي.
- إيفاد اثنين للتدريب على التسويق الزراعي وتقنيات ما بعد الحصاد.
- إيفاد اثنين للتدريب على الإرشاد التسويقي الزراعي.
- إيفاد اثنين للتدريب على إعداد الخطط والاستراتيجيات الزراعية.
- إيفاد اثنين للتدريب على الممارسات الزراعية الجيدة EUROPGAP.

مكتبة الأصل

- تدريب اثنين في مجال الزراعات المحمية والزراعة العضوية.
- تدريب اثنين في مجال اقامة وإدارة المحميات الطبيعية والحراجة والمراعي وجمع البذور.
- تدريب اثنين في مجال مكافحة المتكاملة في البيوت البلاستيكية.
- تدريب اثنين في مجال انتاج اللقاحات البيطرية.
- تدريب اثنين في مجال تربية طلائق التلقيح الصناعي للأبقار ولانتاج السائل المنوي والتلقيح الصناعي للمجترات الصغيرة.
- تدريب اثنين من الأطباء البيطريين في مجال الإرشاد الزراعي البيطري.
- تدريب اثنين من الفنيين اليمنيين في مجال السياسات الزراعية والاقتصادية وصياغة واعداد الاتفاقيات والبروتوكولات في مجال التعاون الدولي.
- تدريب خمسة فنيين او مزارعين في مجال إكثار وتربية الزيتون وعمليات ما بعد الحصاد.
- تدريب اثنين من الفنيين في مجال الرقابة على الجودة لأصناف المحاصيل المختلفة وعمليات تسجيل البذور فيما يتعلق بالقوانين والتعليمات المعمول بها وحماية الأصناف النباتية.
- تدريب اثنين من الفنيين على التجربة الأردنية في مجال مكافحة أفلولوزا العليور.
- تدريب اثنين من الفنيين على التجربة الأردنية في مجال متابعة وتقييم المشاريع الزراعية.
- تدريب اثنين من الفنيين على التجربة الأردنية في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية.
- ب- تدريب الفنيين الأردنيين في اليمن ولمدة اسبوع لكل برنامج:-
- تدريب اثنين في مجال إكثار وتربية أشغال العنب والجوافة والمنجا (المنجو).
- تدريب اثنين في مجال تربية النحل.

سادساً: في حال تبادل التدريب يتحمل الجانب الموفد نفقات السفر ونفقات الإقامة ويتحمل الجانب المضيف نفقات التدريب والتنقلات الداخلية.

سابعاً: في حال اجتماع اللجان يتحمل البلد المضيف نفقات الإقامة والتنقلات الداخلية ويتحمل الجانب الموفد نفقات السفر.

قرر ووقع هذا البرنامج في مدينة صنعاء بتاريخ ٤/مخرم/١٤٢٨هـ الموافق ٢٠٠٧/١/٢٣ م على نسختين أصليتين باللغة العربية لهما نفس الحجية القانونية.

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
الدكتور مصطفى قرنطة
وزير الزراعة

عن حكومة الجمهورية اليمنية
الدكتور جلال إبراهيم فقيرة
وزير الزراعة والري

البرنامج التنفيذي لبروتوكول التعاون بين مكنتي رئاسة الوزراء في المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اليمنية صنعاء ٢٠٠٧/١/٢٣ م

- توطيداً للعلاقات التعاون القائمة بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اليمنية وتقديراً للعلاقات الثنائية المتينة بينهما ورغبة منهما لتفعيل التعاون بين مكنتي رئاسة الوزراء في كلا البلدين وتنفيذاً لبروتوكول التعاون الموقع بين المكنتين بتاريخ ٢٠٠١/٧/٢ م اتفق الجانبان على توقيع البرنامج التنفيذي التالي للأعوام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩ م:-

المادة الأولى

تشكل لجنة فنية مشتركة من مكنتي رئاسة الوزراء في المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اليمنية يتفق عليها الطرفان عبر الطرق الدبلوماسية.

المادة الثانية

تتولى اللجنة المشتركة وضع الآلية العملية والزمنية لتنفيذ بنود هذا البرنامج.

المادة الثالثة

يقوم الجانب الاردني بتزويد نظيره اليمني بعدد من الخبراء المتخصصين في العمل الاداري لعمل الدراسات اللازمة في هذا المجال ويتم الاتفاق على التكاليف المترتبة على ذلك لاحقاً.

المادة الرابعة

يقوم الجانب الأردني بتدريب عدد من الكوادر اليمنية في المجالات التالية:-
الإدارة العامة.

اعمال السكرتاريا والأرشفة وتبسيط الإجراءات.

اعداد ومتابعة تنفيذ القرار.

تحليل وتصميم الأنظمة والبرمجة

تكنولوجيا المعلومات واستخدامها في دعم القرار.

مكتبة الأصل

المادة الخامسة

يتبادل الجانبان الخبرات والوثائق، والمعلومات والزيارات المشاركة في الدورات والندوات الإقليمية التي تعقد في كلا البلدين.

المادة السادسة

الاحكام العامة:

يتحمل الجانب المستقبل رسوم الدورات التدريبية والتنقلات الداخلية والعلاج الطارئ. يتحمل الجانب المرسل نفقات تذاكر السفر وبدل السفر للمتدربين ذهاباً وإياباً.

المادة السابعة

يعمل بهذا البرنامج لمدة ثلاث سنوات يحدد تلقائياً ما لم يخطر احد الطرفين الطرف الاخر رغبته كتابياً في تعديله او إلغائه قبل ثلاثة اشهر من انتهاء مدة سريانه.

تم التوقيع على هذا البرنامج في مدينة صنعاء بتاريخ ٢٠٠٧/١/٢٣ م الموافق ٤/ محرم ١٤٢٨ هـ وحرر من لستين أصليتين باللغة العربية لكل منهما نفس القوة القانونية.

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية	عن حكومة الجمهورية اليمنية
الدكتور محيي الدين توقي	محمد علي ياسر
وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الدولة عضو مجلس الوزراء

البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اليمنية للأعوام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩ م صنعاء ٢٣/١/٢٠٠٧ م

• تزييراً للعلاقات الثقافية القائمة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اليمنية وانطلاقاً من المعاني التي عبر عنها الاتفاق الثقافي المبرم بين البلدين في صنعاء بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٣ م فقد اتفق الجانبان على البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي للأعوام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩ م على النحو التالي:

١. يتبادل الجانبان الكتب والمطبوعات الثقافية والفهارس وصور المخطوطات والأبحاث والوثائق التاريخية.
٢. يشجع الجانبان التعاون بين كتاب البلدين وهيئاتهم واتحاداتهم وروابطهم.
٣. يتبادل الجانبان معرضاً للفنون والكتاب لمدة عشرة أيام مع مرافق.
٤. يتبادل الجانبان فرقة فنية / مسرحية لتقديم عروضها في البلد الآخر لمدة أسبوع مكونة من حوالي عشرين شخصاً.
٥. يشجع الجانبان التعاون بين المؤسسات الفنية في مجال ثقافة الطفل وتشمل أدب وكتب الأطفال ومسرح الدمى.
٦. يشجع الجانبان المشاركة في الندوات والملتقيات الثقافية والمهرجانات الفنية التي تنظم في كلا البلدين.
٧. يستقبل كل من البلدين وفداً (ثقافياً) من البلد الآخر مكوناً من ثلاثة أشخاص للاطلاع على واقع الحياة الثقافية في كلا البلدين لمدة أسبوع سنوياً ويتم الترتيب لذلك بالطرق الدبلوماسية.
٨. يتبادل الجانبان إقامة أسابيع ثقافية في كلا البلدين ويتفق بشأنها بالطرق الدبلوماسية.
٩. يعمل الجانبان على تنسيق المواقف الثقافية بينهما في المنظمات والمؤتمرات العربية والإقليمية والدولية.

محرر من الأصل

١٠. يتعاون الجانب الأردني مع الجانب اليمني في مجال التأهيل والتدريب وذلك من خلال تقديمه دورات تدريبية لثلاثة متدربين يمنيين تتراوح مدتها حسب الحاجة في المجالات التالية:-

أ. التوثيق والفهرسة.

ب. ديكور.

ج. تقنيات مسرح.

د. ثقافة الطفل.

هـ. تنظيم وإدارة المهرجانات.

ويتفق على تفاصيل الدورات عبر القنوات الدبلوماسية.

١١. يتبادل الجانبان متدربين على الحرف التقليدية الشعبية بدورات متخصصة في هذا المجال ويتفق على ذلك عبر القنوات الدبلوماسية.

١٢. يتبادل الجانبان زيارات الخبراء والمحاضرين العاملين في المؤسسات والحقول الثقافية.

الأحكام العامة:

١. الوفود الرسمية والفرق الفنية ومرافقو المعارض.

" يتحمل الجانب المرسل نفقات السفر ذهاباً وإياباً.

" يتحمل الجانب المستقبل نفقات الإقامة والتنقلات الداخلية والعلاج في حالة المرض الطارئ ونفقات التدريب.

" بالنسبة للمعارض يتحمل الجانب المرسل نفقات إرسال معروضاته وإعادة تأميم عليها.

٢. يسري هذا البرنامج لمدة ثلاثة أعوام قابلة للتجديد بعد ثلاثين يوماً من تبادل الإخطارات بإنهاء الإجراءات القانونية المعمول بها في كلا البلدين.

٣. يجوز إدراج أي تعديلات أو إضافات على هذا البرنامج بعد موافقة الجانبين.

وقع هذا البرنامج في مدينة صنعاء بتاريخ ٤/ محرم / ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٣/ يناير / ٢٠٠٧ م وحرر من نسختين أصليتين باللغة العربية لكل منهما نفس القوة القانونية.

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

سالم الخزاعلة

وزير الصناعة والتجارة

عن حكومة الجمهورية اليمنية

خالد عبد الله الرويشان

وزير الثقافة

البرنامج التنفيذي الأول لاتفاقية التعاون في مجال القوى العاملة

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اليمنية

الموقعة بتاريخ ١٠ أيلول ١٩٩٧ م

- رغبة من الحكومتين في توطيد أواصر العلاقات الثنائية بين شعبيهما الشقيقين وخاصة في مجالات التعاون المشار إليها في الاتفاقية المذكورة أعلاه.
- فقد اتفقت كل من الحكومتين على وضع البرنامج التنفيذي الأول موضوع التنفيذ وفقاً للمواعيد التي يتم الاتفاق عليها من الجانبين خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ م.

المادة الأولى

تشكيل اللجنة الفنية اليمنية/ الأردنية المشتركة:

- تشكل لجنة فنية مشتركة تجتمع سنوياً بالتناوب في كلا البلدين ويكون من مهامها/
- اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ الاتفاقية الموقعة بين البلدين في المجالات الواردة فيها.
- الصعوبات التي يمكن أن تواجه التنفيذ.
- تعقد اللجنة أول اجتماع لها في الأردن بهدف عرض ومناقشة البرنامج التنفيذي الأول.

المادة الثانية

في مجال العمل (تنقل الأيدي العاملة):

يتم التنسيق والتعاون بين الجانبين في مجالات العمل وتنقل الأيدي العاملة.

المادة الثالثة

في مجال تفتيش العمل

يقوم وفد مكون من عدد (٢) من المسؤولين العاملين بوزارة العمل في الجمهورية اليمنية في مجال تفتيش العمل بزيارة إلى المملكة الأردنية الهاشمية لمدة (٣) أيام للتعرف على نظم وإجراءات تفتيش العمل.

مكتبة العمل

المادة الرابعة

في مجال الصحة والسلامة المهنية

يقوم وفد مكون من (٢) من المسؤولين الأردنيين العاملين في وزارة العمل في مجال الصحة والسلامة المهنية بزيارة الجمهورية اليمنية لمدة (٣) أيام للتعرف على التجربة اليمنية في هذا المجال.

المادة الخامسة

في مجال تبادل الدراسات ومعلومات سوق العمل

تبادل الزيارات بين خبراء كل من الوزارتين في مجال الدراسات وسوق العمل والاستخدام.

المادة السادسة

في مجال التعاون العربي والدولي

يقوم وفد مكون من عدد (٢) من المسؤولين الأردنيين العاملين بوزارة العمل في مجال التعاون العربي والدولي بزيارة إلى الجمهورية اليمنية للإطلاع على التجربة اليمنية في مجالات التعاون العربي والدولي ودور المستشارين العماليين في الخارج.

المادة السابعة

يتم عقد اجتماع تقييمي للجنة المشتركة في صنعاء بهدف تقييم ما تم انجازه من البرنامج للتنفيذي والإعداد لبرنامج المرحلة الثانية من التنفيذ.

المادة الثامنة

- يتحمل الجانب الموفد تكاليف السفر (لذاكي) والبدلات النقدية للوفود.
 - يتحمل الجانب المضيف (المستقبل) تكاليف الإقامة والإعاشة للوفود الزائرة.
 - يتحمل الجانب المستفيد من الدورات التدريبية كافة النفقات المتعلقة بالتدريب.
- وقع هذا البرنامج بمدينة صنعاء بتاريخ ٢٠٠٧/١/٢٣ الموافق ٤/محرم/١٤٢٧ هـ وحرر من
سختين أصليتين لهما نفس الحجية القانونية.

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

باسم السالم

وزير العمل

عن حكومة الجمهورية اليمنية

الدكتورة أمة الرزاق علي حمد

وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل

* * * * *

البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اليمنية

للأعوام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩ م صنعاء ٢٠٠٧/١/٢٣

- توطيداً للعلاقات الثقافية القائمة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اليمنية الشقيقتين وتأكيداً على رغبة الحكومتين في تطوير وتنمية التعاون بينهما في مختلف مجالات التعليم العالي وتنفيذاً للاتفاقية المبرمة بين البلدين الشقيقتين في عمان بتاريخ ١٩٧٦/٩/١١ م. فقد اتفق الجانبان على ما يلي:-

المادة الأولى

يخصص الجانب الأردني للجانب اليمني (٣٦) منحة دراسية لمرحلة الدرجة الجامعية الأولى وفقاً لشروط القبول المعمول بها في الجامعات الأردنية موزعة كما يلي:-

العدد	التخصص	العدد	التخصص
٥	طب أسنان	٥	طب بشري
١٠	هندسة متنوعة	٣	صيدلة
٥	حاسب آلي	٣	هندسة طبية
٢	علوم	١	تربية رياضية
		٢	نظم معلومات حاسوبية

المادة الثانية

يخصص الجانب اليمني للجانب الأردني (٢٥) منحة دراسية لمرحلة الدرجة الجامعية الأولى وفقاً لشروط القبول المعمول بها في الجامعات اليمنية وذلك في التخصصات التالية:-

العدد	التخصص	العدد	التخصص
١	علوم	٥	طب بشري
٢	آداب	٥	طب أسنان
٢	تجارة	٨	هندسة
		٢	صيدلة

هكذا من العمل

المادة الثالثة

يتبادل الجانبان منحيتين دراسيتين للدراسات العليا في التخصصات العلمية على ان ينظر في زيادة العدد لاحقاً.

المادة الرابعة

يشجع الجانبان تبادل الدورات التدريبية للقيادات والكوادر العاملة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في البلدين.

المادة الخامسة

يقدم الجانب الأردني التسهيلات اللازمة للطلاب اليمنيين الدارسين في الجامعات الأردنية في الحصول على المراجع والبيانات والمعلومات ذات الصلة بطبيعة سيرهم التعليمي والسماح بإجراء التدريبات لدوي التخصصات الطبية في المستشفيات التعليمية الأردنية لاكتساب المهارات والخبرات المطلوبة.

المادة السادسة

١. يشجع الجانبان توقيع اتفاقيات تعاون وتآخي بين الجامعات اليمنية والأردنية تتضمن مختلف أوجه التعاون الأكاديمية والبحثية بما لا يتعارض وأحكام هذا البرنامج والقوانين المرعية في البلدين.
٢. يؤكد الجانبان على ضرورة أن تشمل اتفاقيات التعاون الثنائية الأخذ بنظام الاشراف المشترك على طلاب الدراسات العليا (ماجستير، دكتوراه).
٣. يشجع الجانبان تبادل المطبوعات والمنشورات والكتب التي تصدر في كلا البلدين في مجال التعليم العالي.
٤. يشجع الجانبان تبادل الكتب والمناهج والخطط التعليمية تمهيداً لمعادلة الشهادات التي تصدرها المؤسسات التعليمية في كلا البلدين.

المادة السابعة

١. يعمل الجانبان على تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين جامعات البلدين في مجال البحث العلمي.
٢. يتبادل الجانبان الخبرات والمعلومات بين مراكز ووحدات البحث العلمي في جامعات البلدين.
٣. يشجع الجانبان تسهيل قيام أعضاء هيئة التدريس لقضاء فترة التفرغ العلمي في المؤسسات الجامعية البحثية في كلا البلدين.

المادة الثامنة

يعمل الجانب الأردني على تقديم التسهيلات الممكنة للملحقية الثقافية اليمنية في عمان وتزويدها ببيانات عن الطلاب اليمنيين الدارسين في الجامعات الأردنية أولاً بأول.

المادة التاسعة

يمكن للجانبين المتعاقدين إضافة أنشطة أخرى على هذا البرنامج وذلك بعد الاتفاق عليها بالطرق الرسمية.

المادة العاشرة

الأحكام العامة:-

- يتحمل الجانب المرسل نفقات سفر وفوده ذهاباً وإياباً.
- يتحمل الجانب المستقبل نفقات الإقامة (طعام + سكن) في فنادق مناسبة والتنقلات الداخلية لأعضاء الوفد حسب برنامج الزيارة.
- يؤمن الجانب المستقبل العلاج في حالات المرض الطارئة لأعضاء الوفد.

المادة الحادية عشرة

يدخل هذا البرنامج حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوماً من تباهل الإخطارات القانونية المعمول بها في كلا البلدين.

وقع هذا البرنامج في مدينة صنعاء بتاريخ ٤/محرم / ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٠٠٧/١/٢٣ م وحرر من لستين أصليتين باللغة العربية لكل منهما نص الحجة القانونية.

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية	عن حكومة الجمهورية اليمنية
الدكتور خالد طوقان	معالي الدكتور صالح علي باصرة
وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي	وزير التعليم العالي والبحث العلمي

مكتبة

البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال التربية والتعليم للأعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٩ م
بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية و حكومة الجمهورية اليمنية

صنعاء ٢٣/١/٢٠٠٧

توطيداً لأواصر الاخوة التي تربط بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اليمنية، وترسيخاً لما تضمنه الاتفاق الثقافي المبرم بين الدولتين الشقيقتين بتاريخ ١١/٩/١٩٧٦ م فقد اتفق الجانبان على اعتماد البرنامج التنفيذي التالي للأعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٩ م في مجال التربية والتعليم:-

المادة الأولى

يعمل الجانبان على تبادل الخبرات والمهارات في مجالات حوسبة التعليم واعداد البرمجيات الحاسوبية ونتاج الافلام التعليمية والبرامج الازاعية التربوية والتقنيات التربوية الحديثة الأخرى. ويمكن لأي من الجانبين الاستعانة بخبراء الجانب الآخر في عقد فعاليات تدريبية في المجالات المذكورة.

المادة الثانية

يعمل الجانبان على تبادل المعارف والخبرات في مجالات إعداد الخطط الدراسية والمناهج التعليمية وتالیف الكتب المدرسية وأدلة المعلمين ويسعى الجانبان للتعاون في مجال تطوير وتحديث مناهج المباحث الدراسية المختلفة والكتب المدرسية المتعلقة في مدارسهما.

المادة الثالثة

يعمل الجانبان على التعاون في مجال تدريب المعلمين والاداريين والفنيين وتأهيلهم، وفي مجال فعاليات الإشراف التربوي وسعيان لتبادل الخبرات في هذين المجالين، ويضع كل جانب الجانب الآخر في صورة كافة الفعاليات التدريبية التي تجري فيه بفرض تعميم الفائدة منها.

المادة الرابعة

يشجع الجانبان تبادل المناهج والكتب المدرسية والبرامج والمواد والوسائل التعليمية وبرامج الحاسوب والوثائق أو النشرات التي تصدر عنهما بناءً على طلب الجانب الآخر.

المادة الخامسة

يشجع الجانبان تبادل التجارب والخبرات بالطريقة التي يتم الاتفاق عليها فيما بينهما في مجالات محو الامية وتعليم الكبار وإعداد الافلام والبرامج التعليمية ونتاج الوسائل التعليمية وبرامج الحاسوب وأي مجالات أخرى بناءً على طلب الجانب الآخر.

المادة السادسة

يعمل الجانبان على تبادل الخبرات والمهارات في مجالات التقويم المدرسي "استراتيجياته وادواته" ومعالجة الشهادات واجراءاتها على مستوى دراسة شهادة الثانوية العامة.

المادة السابعة

يشجع الجانبان التعاون بين لجنتيهما الوطنيتين للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو، الايسكو والاسيسكو) ويعملان على التنسيق فيما بينهما على كافة الاصعدة بما يحقق مصلحة البلدين.

المادة الثامنة

يتبادل الجانبان الخبرات في مجالات تنظيم اللقاءات الطلابية العلمية والرياضية والفنية الهادفة، واقامة المعارض والمسابقات المختلفة.

المادة التاسعة

يعمل كل جانب من الجانبين على تسهيل قبول طلبة الجانب الآخر في المدارس الحكومية والخاصة في مختلف مراحل التعليم وفروعه وفق السلم التعليمي المطبق في البلدين.

المادة العاشرة

يتبادل الجانبان زيارات الوفود التربوية لمختصين في مختلف المجالات التربوية بمعدل زيارة واحدة لكل جانب خلال فترة سريان البرنامج بواقع (٣-٤) أعضاء للوفد الواحد لمدة (٤-٥) أيام.

مكتبة العمل

المادة الحادية عشرة

الأحكام المالية:-

• يتحمل الجانب المستقبل نفقات إقامة أعضاء وفد الجانب الآخر والتنقلات الداخلية حسب برنامج الزيارة.

• يتحمل الجانب المرسل نفقات السفر ذهاباً وإياباً لأعضاء وفده.

• يؤمن الجانب المستقبل العلاج في حالات المرض الطارئ في المستشفيات العامة التابعة للدولة لأعضاء وفد الجانب الآخر خلال فترة الزيارة.

• في حالة رغبة أحد الطرفين قيام وفود منهم بزيارات إضافية يتحمل الطرف المرسل كافة النفقات المترتبة على زيارته الإضافية بما في ذلك زيارة الخبراء التربويين.

تم التوقيع على هذا البرنامج في مدينة صنعاء بتاريخ ٢٠٠٧/١/٢٣ م الموافق ٤/محرم/١٤٢٨ هـ وحرر من لستين أصليتين باللغة العربية لكل منهما نفس القوة القانونية ويسري العمل به اعتباراً من تاريخ التوقيع ولمدة ثلاثة أعوام.

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتور خالد طوقان

وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي

* * * * *

عن حكومة الجمهورية اليمنية

الدكتور عبد السلام محمد الجوفي

وزير التربية والتعليم

برنامج تنفيذي في مجال الاستثمار بين

مؤسسة تشجيع الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية

والهيئة العامة للاستثمار في الجمهورية اليمنية صنعاء ٢٠٠٧/١/٢٣

- إنطلاقاً من الروابط الوثيقة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اليمنية وتقييلاً لاتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة الموقعة بين البلدين بتاريخ ١٩٩٥/٦/١٨ م، فإن مؤسسة الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية والهيئة العامة للاستثمار في الجمهورية اليمنية، المشار اليهما فيما بعد بـ(الطرفين)؛
- وتعزيراً للتعاون الفني بين الطرفين بموجب بروتوكول التعاون الفني الموقع بينهما بتاريخ ١٩٩٧/٩/١٠ م؛ فقد اتفق الطرفان على الآتي:-

المادة الأولى

يتبادل الطرفان الزيارات وذلك للاستفادة من الخبرات والاطلاع على برامج ومشروعات العمل الاستثماري بين الطرفين، على أن يتم تحديد زمان واعداد المشاركين بالطرق الدبلوماسية.

المادة الثانية

يتبادل الطرفان التشريعات والنشرات والمطبوعات المتعلقة بالاستثمار في البلدين للاستفادة من تجاربهما وذلك عن طريق البريد والانترنت.

المادة الثالثة

يقوم كل من الطرفين بتدريب الكوادر العاملة لدى الطرف الآخر في مجالات الاستثمار الآتية:

- إقامة المدن الصناعية والمجمعات الاستثمارية.

- الترويج للاستثمار.

- إعداد الخريطة الاستثمارية.

- النافذة الموحدة.

على أن يتم تحديد أعداد المتدربين ومكان وزمان المتدربين بالطرق الدبلوماسية.

مكتبة مجلس

المادة الرابعة

يسمى الطرفان إلى ترقية وتطوير مناخ الاستثمار في كلا البلدين وذلك لإقامة الندوات وورش العمل التي تناقش العوائق التي تحول دون تنفيذ المشروعات الاستثمارية، على أن يتم تحديد مكان وزمان هذه البرامج بالطرق الدبلوماسية.

المادة الخامسة

يدخل هذا البرنامج حيز النفاذ بعد الأشعار الأخير الذي يخطر فيه أحد الطرفين الطرف الآخر باستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة لدخول هذا البرنامج حيز النفاذ، ويسري لمدة ثلاث سنوات ويجدد لمدد مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر برغبته في إنهاء هذا البرنامج كتابة وذلك قبل مدة كافية لا تقل عن ثلاثة أشهر من تاريخ انتهائه.

تم التوقيع على هذا البرنامج في مدينة صنعاء بتاريخ ٢٣/يناير/٢٠٠٧م الموافق ٤/محرم/١٤٢٨هـ وحرر من نسختين أصليتين باللغة العربية لكل منهما نفس القوة القانونية..

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية	عن حكومة الجمهورية اليمنية
سالم الخزاعلة	الدكتور خالد راجح شيخ
وزير الصناعة والتجارة	وزير الصناعة والتجارة

* * * * *

برنامج تنفيذي لاتفاقية التعاون في مجال التأمينات بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اليمنية

صنعاء ٢٣/١/٢٠٠٧

• تنفيذاً لاتفاقية التعاون في مجال التأمينات بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اليمنية والموقعة بين البلدين في عمان بتاريخ ٨ شباط ٢٠٠٥م. ورغبة من الحكومتين في توطيد أو احصر التعاون وتوثيق العلاقات الثنائية في مجال التأمينات الاجتماعية وسعيهما لترجمة مبادئ هذا التعاون من خلال خطوات تنفيذية، فقد اتفق الجانبان على ما يلي :-

المادة الأولى

يتبادل الجانبان بعد توقيع هذا البرنامج التنفيذي ما يلي :-

- التقارير السنوية والمشورات التي تعنى بالتأمينات والضمان الاجتماعي.
- القوانين والأنظمة المتعلقة بإدارة التأمينات والضمان الاجتماعي في كلا الدولتين.
- الخطط والاستراتيجيات والدراسات المتعلقة بتطوير أنظمة التأمين والضمان الاجتماعي.
- الزيارات الاستعلامية للتعرف على أنظمة التأمينات الاجتماعية المطبقة لدى الجانبين وكيفية إدارتها والإنجازات التي تحققت في هذا المجال.
- عقد الندوات والمؤتمرات المشتركة في كلا البلدين بالتناوب عند الحاجة لبحث القضايا والمسائل التي تهم الطرفين والمتعلقة بالتأمينات الاجتماعية.
- تبادل الخبراء والاستشاريين والأخصائيين العاملين في مجال التأمينات الاجتماعية والسطتها المختلفة في حال دعت الحاجة بحسب مقتضيات العمل والبرامج التنفيذية والتطويرية لكل طرف.

المادة الثانية

في مجال تدريب وتأهيل الكوادر التأمينية

يتم تبادل الخطط والبرامج التدريبية السنوية التي ينظمها مركزا التدريب لدى الجانبين وتحدد المجالات وعدد المشاركين وذلك عبر الاتصالات المباشرة والمراسلات الرسمية لإتاحة الفرصة للكوادر العاملة في كل منهما للتدريب العملي والاطلاع على تجارب الجانب الآخر. بالإضافة إلى تبادل المدربين والمحاضرين.

محكمة العدل

المادة الثالثة

في مجال التشاور والتنسيق

- يشكل فريق عمل مشترك لتعزيز التعاون وتطويره ووضع جدول أعمال وإطار زمني لتنفيذ هذا البرنامج وتنظيم لقاءات دورية في صنعاء وعمان.
- يتم التشاور بين الجانبين لتنسيق المواقف إزاء القضايا والموضوعات المطروحة للبحث أثناء حضور الاجتماعات والمؤتمرات واللقاءات في المحافل الدولية والإقليمية.

م	النشاط/الفعالية	تاريخ بدء التنفيذ
١.	اجتماع الجانبين لإعداد الآلية العملية والبرامج الزمنية اللازمة لتنفيذ بنود اتفاقية التعاون وتشكيل فريق عمل مشترك لتعزيز التعاون وتطويره.	بمجرد تحديد الموعد من قبل اللجنة الفنية المشتركة
٢.	تبادل التقارير السنوية والمنشورات والقوانين والأنظمة والخطط والاستراتيجيات المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية في البلدين.	فبراير من كل عام
٣.	تبادل الخطط التدريبية السنوية لدى الجانبين والاتفاق على كيفية المشاركة وعدد المشاركين في الدورات والفعاليات ذات العلاقة.	يناير من كل عام
٤.	تبادل الزيارات الاستطلاعية للجانبين.	وتحدد مواعيدها بالتنسيق بين الطرفين

المادة الرابعة

أحكام عامة:

- يتحمل كل جانب تكاليف السفر لممثليه كاملة ويتحمل الجانب المضيف الإقامة والضيافة وذلك وفقا للأنظمة المعمول بها لدى كل منهما ويسري ذلك على الزيارات التي يقوم بها المختصون والخبراء.
- يدخل هذا البرنامج حيز النفاذ من تاريخ التوقيع عليه.

وقع هذا البرنامج بمدينة صنعاء بتاريخ ٢٠٠٧/١/٢٣ م الموافق ٤/محرم/١٤٢٨ هـ وحرر من لستين أصليتين باللغة العربية ولكل منهما نفس القوة القالولية.

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
باسم السالم
وزير العمل

عن حكومة الجمهورية اليمنية
حمود خالد الصوفي
وزير الخدمة المدنية والتأمينات

برنامج تنفيذي لاتفاقية التعاون بين

المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اليمنية في مجال

التعليم الفني والتدريب المهني لعامي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ م صنعاء ٢٠٠٧/١/٢٣

المجال	النشاطات	تاريخ المباشرة	تاريخ الإنجاز	ملاحظات
اللجنة المشتركة للتعاون والتنسيق	١. تشكيل اللجنة المشتركة وتحديد مهامها عبر المراسلات بين الجانبين. ٢. عقد الاجتماع الأول للجنة في صنعاء. ٣. عقد الاجتماع الثاني في عمان.	شباط/فبراير ٢٠٠٧ آذار/مارس ٢٠٠٧ آذار/مارس ٢٠٠٨		
تبادل المطبوعات والتشريعات	١. تبادل أسماء المطبوعات والمواد التدريبية. ٢. تبادل التشريعات، والمعايير المهنية.	آذار/مارس ٢٠٠٧ حسب احتياجات كل فريق	حتى نهاية فعاليات البرنامج التنفيذي	
الخبراء	يتم إيفاد فريق من الخبراء الأردنيين لتدريب المدرسين والمدرسين اليمنيين في تخصصات يتم تحديدها عبر المراسلات الرسمية	آذار/مارس ٢٠٠٨ م	حتى نهاية فعاليات البرنامج التنفيذي	يتم الاتفاق على ترتيبات الإقامة والبدلات عبر المراسلات بين الجانبين استناداً إلى اتفاقية التعاون الموقعة بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٨ م
التدريب	١. تبادل خطط التدريب السنوية. ٢. تدريب (١٥) مدرباً ومسؤول تدريب يمني في الأردن في المجالات الفنية والتربوية والسلامة المهنية التي يحددها الجانب اليمني. ٣. اشتراك خمسة من مسؤولي التدريب اليمنيين في الدورات التدريبية التي يقودها الفريق الأردني في عمان/ مجال إدارة التدريب. ٤. تنفيذ دورة تدريبية في الأردن لخمس من المسؤولين اليمنيين في مجال تنظيم العمل المهني (الاختبارات المهنية والمعايير المهنية)	شباط/فبراير ٢٠٠٧ آيار/مايو ٢٠٠٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	شباط/فبراير ٢٠٠٨ م آيار/مايو ٢٠٠٨ م حزيران/يونيو ٢٠٠٨ م	يتم الاتفاق على ترتيبات الإقامة والبدلات عبر المراسلات بين الجانبين استناداً إلى اتفاقية التعاون الموقعة بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٨ م

محرر من الأصل

تبادل الزيارات الاستطلاعية لعدد (٣) أشخاص من كل بلد من قيادات التعليم الفني والتدريب المهني للإطلاع على تجربة البلدين في مجال التعليم الفني والتدريب المهني.	يتم الاتفاق على موعدها عبر المراسلات الرسمية	
--	--	--

حرر ووقع هذا البرنامج في مدينة صنعاء بتاريخ ٢٠٠٧/١/٢٣ الموافق ٤/محرم/١٤٢٨ هـ من نسختين أصليتين باللغة العربية ولكل منهما ذات الحجّة القانونية.

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
باسم السالم
وزير العمل

عن حكومة الجمهورية اليمنية
الدكتور علي منصور سفاع
وزير التعليم الفني والتدريب المهني

برنامج تفعيل بروتوكول التعاون الفني الإداري المشترك بين مؤسسة
المناطق الحرة الأردنية والهيئة العامة للمناطق الحرة اليمنية صنعاء ٢٠٠٧/١/٢٣

م	البيان	آلية التنفيذ	التنسيق	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء
١.	تبادل المعارف والخبرات في مجال إعداد اللوائح والإجراءات الجمركية الخاصة بالمناطق الحرة في كلا البلدين.	زيارة اللجنة المشار إليها في المادة الرابعة			
٢.	تبادل البيانات والمعلومات ذات العلاقة للتعرف على حجم ومسار حركة رؤوس الأموال والتبادل التجاري الخدماتي بين المنطقة الحرة عدن والمناطق الحرة الأردنية.				
٣.	التنسيق المباشر وغير المباشر للاستفادة من تسهيلات النقل ومن تسهيلات التخزين والتوزيع من أجل فتح منافذ جديدة للتصدير وزيادة حجم الصادرات من المناطق الحرة للبلدين إلى الأسواق الإقليمية والدولية بأقل التكاليف الممكنة.				
٤.	تبادل الخبرات في مجال إدارة تمويل وتنفيذ وتشغيل البنى الأساسية بحسب القواعد الاستثمارية المختلفة.				
٥.	التعاون في تنفيذ البرامج الترويجية المشتركة والتنسيق في المؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية المتعلقة بنشاط الاستثمار في المناطق الحرة.				

مكّنات العمل

٦.	تدريب بعض موظفي الهيئة والمؤسسة في المناطق الحرة للبلدين.				
٧.	التنسيق وتبادل المعلومات والخبرات في مجال حماية البيئة.				
٨.	التنسيق وتبادل المعلومات في مجال حماية حقوق الملكية التجارية والصناعية والفكرية.				
٩.	اقتراح قائمة بالمشاريع الاستثمارية التي يمكن أن يكون لها روابط أمامية وخلفية قوية بين المناطق الحرة للبلدين والتي يمكن أن يؤدي تنفيذها إلى خلق روابط تكامل بينهما.				
١٠.	دراسة جدوى إمكانية إقامة مشاريع مشتركة.				
١١.	تبادل المعلومات الخاصة بسمعة ومصداقية بعض الشركات الدولية.				
١٢.	تبادل الدراسات والبحوث الخاصة بتجارب المناطق الحرة المحلية والعالمية.				
١٣.	التعاون والتنسيق مع المناطق الحرة العربية وإقامة إطار مؤسسي على المستوى القومي للمناطق الحرة العربية من أجل تعزيز قدرتها التنافسية وتنسيق الجهود وتطوير علاقات التعاون والتكامل في مختلف المجالات.				

وقع هذا البرنامج في مدينة صنعاء بتاريخ ٤/محرم/١٤٢٨ هـ الموافق ٢٣/يناير/٢٠٠٧ م وحرر من نسختين أصليتين باللغة العربية ولكل منهما نفس القوة القانونية.

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
سالم الخزاعلة
وزير الصناعة والتجارة

عن حكومة الجمهورية اليمنية
الدكتور خالد راجح شيخ
وزير الصناعة والتجارة

برنامج تنفيذي للتعاون في مجال السياحة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اليمنية للأعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٩ م صنعاء ٢٣/١/٢٠٠٧

• استناداً إلى اتفاقية التعاون السياحي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اليمنية الموقعة بين البلدين الشقيقين في صنعاء بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٣ م وإنطلاقاً من الرغبة الصادقة والأكيدة في تعزيز وتطوير وتدعيم علاقات التعاون السياحي، وتنظيماً لأوجه التعاون بينهما اتفق الجانبان على ما يلي:-

أولاً: في مجال التسويق والترويج السياحي بشجع الجانبان:

١. تبادل المعلومات والتشرات والمواد الدعائية والإحصاءات في كلا البلدين.
٢. تبادل الاشتراك في المعارض والمهرجانات وتبادل أجندة المناسبات السياحية التي تقام في كلا البلدين.
٣. تبادل إقامة أسبوع سياحي لعرض المنتج السياحي والفولكلور والحرف والصناعات التقليدية في كلا البلدين.

ثانياً: في مجال تنشيط الحركة السياحية بشجع الجانبان:

١. تبادل زيارات الصحفيين السياحيين وممثلي وسائل الإعلام المختلفة لإطلاع مواطني البلدين على التطور السياحي والمجالات السياحية الجديدة لتنشيط الحركة السياحية بين البلدين.
٢. تبادل الخبرات في مجال الحد من الآثار السلبية للازمات والأوضاع الطارئة بكافة أنواعها على الحركة السياحية والسبل التكفيلة باستعادة الثقة بالمنتج السياحي في الأسواق المصدرة للسياح.

ثالثاً: في مجال التخطيط والاستثمار السياحي بشجع الجانبان:

١. تبادل المعلومات والخبرات في مجال التخطيط السياحي خاصة في المناطق السياحية الجديدة في كلا البلدين.
٢. تبادل عرض فرص وحوافز وتسهيلات الاستثمار السياحي التي تقدمها الدولة للمستثمرين في كلا البلدين.

مكتبة العمل

رابعاً: في مجال التدريب السياحي يشجع الجانبان:

١. تبادل الخبرات في مجالات التدريب السياحي المتوفرة لدى الجانبين.
٢. تبادل البرامج التدريبية ومناهج التعليم المطبقة في الكليات والمعاهد والمدارس ومراكز التدريب السياحي والفندقي في البلدين.

خامساً: في مجال السياحة العلاجية يشجع الجانبان:

التعاون وتبادل الخبرات في مجال السياحة العلاجية والتعريف بالمواقع السياحية العلاجية والإستشفائية الموجودة في كلا البلدين والاستفادة من المراكز الطبية العلاجية الأردنية ضمن مختلف التخصصات الطبية وحسب لوائح الأجور المعتمدة من وزارة الصحة الأردنية ولقابة الأطباء الأردنيين.

سادساً: في مجال السياحة الصحراوية يشجع الجانبان:

تبادل الخبرات في مجال التنمية السياحية في المناطق الصحراوية وتبادل المعلومات والخبرات فيما يتعلق بالأساليب المتبعة في الحفاظ على المقومات والطابع البيئي في تلك المناطق.

سابعاً: في مجال الحرف والصناعات التقليدية يشجع الجانبان:

١. تكثيف تبادل المعلومات والتشريعات في مجال الحرف والصناعات التقليدية.
٢. المشاركة في المعارض والمناسبات المتعلقة بالصناعات التقليدية في البلدين.

حرر ووقع في مدينة صنعاء بتاريخ ٤/محرم/١٤٢٨ هـ الموافق ٢٣/يناير/٢٠٠٧ م من نسختين أصليتين باللغة العربية ولكل منها نفس الحجّة القانونية ويحتفظ كل جانب بنسخة منه.

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
أسامة الدباس
وزير السياحة والآثار

عن حكومة الجمهورية اليمنية
ليبل حسن الفقيه
وزير السياحة

* * * * *

مذكرة تفاهم فيما بين حكومة جمهورية باكستان الإسلامية
وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية حول الحوار الباكستاني-الأردني الاستراتيجي

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢/٥/٢٠٠٧ الموافقة على مذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها بتاريخ ١٨/٥/٢٠٠٧ فيما بين حكومة جمهورية باكستان الإسلامية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية حول الحوار الباكستاني-الأردني الاستراتيجي بصيغتها التالية:-
- * * * * *

إن حكومة جمهورية باكستان الإسلامية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، ويشار إليهما لاحقاً بشكل منفرد "الفريق" وبشكل مجتمع "الفريقان"،

أخذين بعين الاعتبار العلاقات الأخوية والوثيقة القائمة فيما بين البلدين؛

ورغبة في تعزيز العلاقات الثنائية القائمة لتصل إلى المستوى الاستراتيجي، قد اتفقتا على ما يلي:

المادة I

ولاً: يقوم الفريقان بإرساء إطار شامل للحوار الاستراتيجي بهدف:

١. تفعيل وتركيز النقاشات الرسمية نحو إجراءات فاعلة لتحقيق النتائج.

مكتبة الأجل

2. تعجيل إنجاز التقدم في المسائل الرئيسية وضمان المتابعة الملائمة عبر مأسسة الجهود المشتركة في الميدان المختلفة.

3. زيادة نطاق التعاون والتخطيط في المجالات الاقتصادية والتجارية والأمنية والسياسات.

4. زيادة التفاعل فيما بين مسؤولي السياسات والمديرين من المستوى المتوسط لضمان التنفيذ الفعال للغايات التي يرسيها القادة وكبار المسؤولين.

ثانياً: لغايات تحقيق هذه الأهداف، يختص إطار الحوار الاستراتيجي بما يلي:

1. تشكيل قاعدة مشتركة بين الوكالات لتبادل الأفكار والمعلومات حول سلسلة من المسائل على الأصعدة المختلفة من صنع السياسات.

2. إنشاء آليات تنسيق حول السياسات ذات الاهتمام بالنسبة لأحد الفريقين أو لكليهما وذلك من خلال دعم كل فريق لعلاقته مع هيئة أو هيئات أخرى.

3. إنشاء آلية لتنسيق ومراقبة التنفيذ المشترك بين الوكالات لمشاريع التعاون الثنائي.

المادة 2

يتألف إطار الحوار الاستراتيجي من الجلسة العامة، واللجنة التنفيذية، ومجموعات عمل في مجالات معينة يقوم الفريقان بتحديد ما، ومعتقد الاجتماعات على كل مستوى مرة واحدة على الأقل سنوياً مع إجراء تناوب الأماكن الاعتقاد فيما بين عمان وإسلام آباد.

المادة 3

1- يجري عقد الاجتماع الأول للجلسة العامة للحوار الاستراتيجي وفقاً لاتفاق كلا الفريقين، ويترأسه بشكل مشترك جلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية وفخامة رئيس جمهورية الباكستان الإسلامية. ويمكن بعد ذلك أن يترأس الجلسات العامة مستقبلاً رؤساء الحكومات.

2- تسعى الجلسة العامة إلى استكشاف السبل والوسائل اللازمة لتعزيز الشراكة فيما بين الفريقين واستهدف، ضمن أمور أخرى، إلى تحقيق الغايات التالية:

(أ) تعزيز الشراكة الإستراتيجية في الميدان المختلفة وإرسائها على قواعد مؤسسية.

(ب) إجراء مراجعة شاملة للعلاقات الثنائية وإعداد خطط طويلة الأمد.

(ج) توفير التوجيه حول المسائل ذات الاهتمام المشترك.

(د) تبادل التقييم الاستراتيجي حول المسائل المختلفة.

(هـ) زيادة التفاهم والتنسيق المشترك حول المسائل الدولية.

(و) تعزيز التنسيق في المؤسسات الدولية.

(ز) للتصدي للتحديات التي تواجه العالم الإسلامي، وتعزيز القيم الحقيقية للإسلام ذات الصلة بالاعتدال والتسامح والتقدم.

(ح) تعزيز التنسيق في مجال مكافحة الإرهاب.

(ط) تشجيع فرص الاستثمار وخلق روابط فيما بين القطاع الخاص في كلا البلدين.

هكذا في الأصل

ي) رفع مستوى التنسيق وعلى الأخص في ميادين التعليم والعلوم والتكنولوجيا والطاقة.

3. ستبج الجلسة العامة للجنة التنفيذية تقديم تقرير حول المسائل التي قامت بنقاشها ومجالات الاتفاق وتقديم توصيات حول المسائل الخاصة لإجراء والتي تتطلب قرارات أو توجيهاً.

المادة 4

1. ستعقد اللجنة التنفيذية اجتماعاتها برئاسة مشتركة من قبل وزراء الخارجية ويمكن لها أن تتضمن كبار المستشارين والممثلين عن الوزارات /الوكالات ذات الصلة، وتجتمع للجنة التنفيذية مرة واحدة سنوياً على الأقل بالاتفاق مع اجتماع الجلسة العامة الخاصة بالحوار الاستراتيجي.

2. ستتناول اللجنة التنفيذية المسائل ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للعلاقة الثنائية بما في ذلك المسائل الجيوسياسية الإقليمية ذات الاهتمام المشترك. ويمكن إصدار بيان مشترك في ختام كل اجتماع للجنة التنفيذية عند الضرورة.

المادة 5

1. تقوم اللجنة التنفيذية بإنشاء مجموعات عمل تتناول مسائل معينة في مجالات الأمن والعلوم والتكنولوجيا والاقتصاد والمال والتعليم والثقافة. وستناقش مجموعات العمل برئاسة مشتركة لوزراء/أمناء الوزارات والوكالات ذات الصلة المسائل ذات الاهتمام بالنسبة لأحد الفريقين أو كليهما.

2. تقوم مجموعات العمل بتقديم تقرير إلى اللجنة التنفيذية حول التقدم المحرز بما في ذلك التوصيات لتتخذ فيها الجلسة العامة.

3. يمكن لرؤساء مجموعات العمل حضور اجتماع الجلسة العامة الخاصة بالحوار الاستراتيجي.

المادة 6

تسري مذكرة التفاهم هذه اعتباراً من تاريخ توقيعها من قبل الفريقين وتبقى نافذة حتى يعلن أحد الفريقين للفريق الآخر بواسطة إشعار رسمي عن نيته القيام بإنهائها. وتصبح مذكرة التفاهم منتهية بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ استلام أحد الفريقين للإشعار. الخطي المرسل من قبل الفريق الآخر.

وإشهاداً على ذلك، قام الممثلان الموقعان أدناه والمفوضان حسب الأصول عن حكومتهما ثوات الصلة بتوقيع مذكرة التفاهم هذه في هذا اليوم الثامن عشر من أيار، 2007 من نسختين، باللغتين الإنجليزية والعربية، وسيكون كلا النسخين متساويين في الحجية. وفي حال أي تعارض في تفسير مذكرة التفاهم، فإن للنص الإنجليزي هو المعتمد.

عن
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

عن
حكومة جمهورية باكستان الإسلامية

هكذا من الأصل

تعديل تعليمات الانتقال والسفر

لضباط وأفراد القوات المسلحة الأردنية

- استناداً لأحكام المادة (٣٣) من نظام الانتقال والسفر رقم (٥٦) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته - أوافق على تعديل تعليمات الانتقال والسفر لضباط وأفراد القوات المسلحة الأردنية اعتباراً من ٢٠٠٧/٤/١ وعلى النحو المبين تالياً:-

الرتبة	دول صنف (أ) لكل ليله بالدينار	دول صنف (ب) لكل ليله بالدينار
مشير / فريق أول / فريق	٣٠٠	٢٥٠
لواء / عميد	٢٠٠	١٦٠
عقيد / مقدم / رائد	١٧٥	١٣٥
نقيب / ملازم أول / ملازم	١٥٠	١١٥
وكيل أول فما دون	١٢٠	٩٠

٢. تطبق هذه التعليمات على ضباط وأفراد القوات المسلحة الأردنية والأمن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني وستحمل موازنة كل جهة من هذه الجهات دفع علاوات السفر من مخصصاتها المرصودة لها ولا يطلب من وزارة المالية أي زيادات في المخصصات لهذه الناية.

رئيس الوزراء

الدكتور معروف البخيت

تعليمات لوائح الأمن العام

صادرة عن مدير الأمن العام استناداً لأحكام المادة رقم (٧٢) من نظام اللوائح العسكرية رقم (٣) لسنة ١٩٩٥ م.

الفصل الأول

التسمية والتعريف

المادة (١): تسمى هذه التعليمات (تعليمات لوائح الأمن العام لسنة ٢٠٠٢) ويعمل بها من تاريخ صدورها.

المادة (٢): تعني الكلمات والعبارات المعرفة بالمادة (٢) من نظام اللوائح العسكرية رقم (٣) لسنة ١٩٩٥ م أينما وردت في النظام هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك.

وزير الداخلية.

النظام: نظام اللوائح العسكرية رقم (٣) لسنة ١٩٩٥ م واية تعديلات تطرأ عليه.

رئيس هيئة الأركان: مدير الأمن العام أو من يفوضه خطياً.

المدير: وتشمل قائد قوات البادية الملكية ، مدراء الشرطة ، مدراء الإدارات ، قائد لواء الملك حسين بن طلال / الأمن العام ، قائد لواء الملك عبد الله الثاني بن الحسين / الشرطة الخاصة ، مدير مكتب الأمن الوقائي.

الجهة المختصة بالشراء: ١- مدير الأمن العام أو من يفوضه خطياً.

٢- مساعدي مدير الأمن العام ومدراء الإدارات المختصة بالشراء ضمن الصلاحيات المخولة اليهم وفقاً للمادة رقم (١٢) من النظام.

٣- لجنة الطوائف المركزية.

٤- لجان المشتريات المشكلة وفقاً لأحكام النظام.

مدير المشتريات: المدير المختص بالشراء.

هكذا من الأصل

لجنة العطاءات : لجنة العطاءات المركزية المشكلة وفقاً لأحكام النظام.

العمليات العربية والمناورات : تشمل عمليات المحافظة على الأمن العام والمناورات والتدريب.

المستودع الرئيسي : المكان التي تحفظ فيه اللوازم التي ترد للأمن العام ويتم الصرف منها إلى المستودعات الفرعية أو إلى وحدة في الأمن العام لها فيود في المستودعات.

لجنة المشتريات : أي لجنة مشتريات مشكلة وفقاً لأحكام النظام.

اللجنة الطبية : اللجنة التي تشكلها الجهة المختصة بالشراء أو رئيس لجنة العطاءات المركزية من الخبراء الفنيين سواء كان هذا التشكيل من العسكريين أو ممثلين من دوائر حكومية مختصة.

مأمور التخليص : الشخص الذي يعهد إليه الجواز المعاملات الجمركية ووسائل وثائق الشحن والتخليص مع الدوائر المختصة في الدولة لصالح الأمن العام.

المواد التشغيلية : أية لوازم ضرورية يقتضي استعمالها للاستمرار أعمال الأمن العام.

صندوق العطاءات : هو الصندوق الذي تحفظ به وثائق العطاءات لحين فتحها رسمياً من أصحاب العلاقة.

المناقص : الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يتقدم بعروض لأي عملية شراء.

المعهد : الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يتعاقد معه لتقديم لوازم أو خدمات.

الوحدة الطالبة : أي وحدة من وحدات الأمن العام.

الشروط العامة : شروط الدخول في العطاءات والتعاقد مع المتعهدين التي ترفق بكل دعوة عطاء.

الشروط الخاصة : الشروط التي تضمنها الجهة المختصة بالشراء.

دعوة العطاء : تكون من الوثائق التالية :-

أ - دعوة الدخول في العطاء.

ب - المواصفات اللوازم المطلوبة (وتشمل التماذج والمخططات والرسومات وأي إيضاحات أخرى).

ج - التعليمات والشروط العامة للعطاءات.

د - الشروط الخاصة للعطاء (إن وجدت).

هـ - متطلبات تاهول المناقصين (عند الطلب)

المادة (٣) : تستبدل مسميات الوحدات الواردة في نظام لوازم القوات المسلحة المشار إليه أعلاه بما يقابلها في الأمن العام حيثما ورت في النظام.

الفصل الثاني

المهام والواجبات

المادة (٤) : على الوحدة الطالبة أن تتحقق من وجود الحاجة الفعلية لشراء اللوازم المطلوبة قبل إرسال طلب الشراء إلى الجهة المختصة بطرح العطاء وتقوم هذه الجهة المختصة بالشراء بما يلي :-

أ - مراجعة المواصفات الواردة إليها اللوازم المطلوب شراؤها للتأكد من أنها عامة وبطيقة وواضحة، ولها أن تستعين بالخبراء الفنيين أو أي جهة أخرى للتأكد من ذلك.

ب - التأكد من توفر المخصصات المالية اللازمة لتغطية القيمة المقدرة للعطاء.

ج - اعداد دعوة العطاء.

المادة (٥) : أ - للجهة المختصة بالشراء التمسيد لصالحها صلاحية بالشراء بالأسلوب المناسب للشراء وفقاً لطبيعة اللوازم بالطريقة التكاليفية وبما يتفق مع أحكام المادة (١١/أ) من النظام :-

١ - طرح العطاء عن طريق لجنة عطاءات الأمن العام.

٢ - تشكيل لجان فرعية للشراء

٣ - تشكيل لجان لاستدراج العروض بما في ذلك الحصول على العروض من الشركات الخارجية.

ب - للجهة المختصة بالشراء وقبل طرح العطاء وضع الاسس والقواعد الضرورية لتسهيل المناقصين إيما وجد ضرورة لذلك وعليها أن تستعين بأولي الخبرة والاختصاص لتطبيق ذلك.

يجب أن يشمل الاعلان عن العطاء ايضاحاً عن رقم العطاء ولوح اللوازم والرمز مودع لبيع دعوة العطاء والرمز مودع لتقديم العروض وثمن دعوة العطاء وكفالة دخول العطاء وإية أمور أخرى ترى الإدارة المختصة ضرورة الاعلان عليها.

أ - للجهة المختصة بالشراء أن تمدد مودع تقديم العروض للفترة زمنية مناسبة إذا تطلعت بذلك ويعلن ذلك بالنسب وسائل الاعلان التي سبق وأعلن عن العطاء من خلالها.

ب - تعلن الجهة المختصة عن العطاء الذي تقرر اعادته طرحه.

المادة (٦) : يتم شراء اللوازم من قبل الجهة المختصة وفقاً للصلاحيات المخولة بموجب نظام اللوازم المعمول به

المادة (٧) : يراعى في عملية شراء درجة الجودة ومناسبة الاسعار وتوفر المخصصات وتطبيق مبدأ المنافسة كلما أمكن ذلك .

هكذا من الأصل

المادة (١٠)

على الجهة المختصة بالشراء بالطريقة التي تراها مناسبة ان تتأكد قبل الشراء من جودة اللوازم وعدالة الاسعار .

المادة (١١)

على الجهة المختصة بالشراء الحصول على منافصات خطية او استدراجها من الباعين للمشتريات التي يتم تنفيذها من خلال لجان المشتريات كما يجوز من خلال لجان المشتريات بالإضافة الى ذلك الاتصال مع الباعين اذا وجد ضرورة الى ذلك ويستثنى من الاعلان عمليات الشراء التي تخضع لاحكام الاستدراج او الشراء المباشر .

المادة (١٢)

تحدد مواصفات وشروط اللوازم المراد شراؤها وفي جميع الاحوال لا يجوز الخروج على المواصفات المعتمدة من قبل اللجنة .

المادة (١٣)

يجوز للجهة المختصة بالشراء توزيع دعوات المشاركة في المنافصات وكذلك في الاستدراج والشراء المباشر مهما كانت قيمة اي منها مجاناً وكما يجوز لسكرتير اللجنة تحديد السعر مقابل دعوة المشاركة في المنافصات التي يعلن عنها في الصحف .

المادة (١٤)

يتولى امين سر لجنة العطاءات المهام التالية :-

أ - تدقيق طلبات الغراء التي تعود الى لجنة العطاءات المركزية والتأكد من انها مستوفية الشروط المطلوبة .

ب - مسؤول عن التدقيق في صحة الاعلانات ونماذج دعوة العطاء ومرفقاتها والتأكد من عدم وجود اخطاء مطبعية فيها وعليه ان يتأكد من نشر الاعلانات في الصحف قبل موعد فتح المنافصات لمدة لا تقل عن اسبوعين بالنسبة للوازم المطروح عطاؤها محلياً او اربعة اسابيع للوازم التي تستوجب الاستيراد من الخارج وفي حالة اعادة طرح العطاء يتم النشر قبل موعد فتح المنافصات لمدة لا تقل عن ١٠ ايام للوازم المطروح عطاؤها محلياً او ٢٠ يوماً للوازم التي تستوجب الاستيراد من الخارج .

ج - تنظيم المنافصات ضمن جداول المفاضلة حسب الاصول .

د - تبليغ المتعهدين المحال عليهم العطاء .

هـ - العمل على الحصول رسوم الطوايع والجامعة من المتعهدين المحال عليها العطاء حسب قانون الطوايع ورسوم الجامعة عن طريق الادارة المالية المختصة .

و - الاحتفاظ بكافة معاملات العطاءات التي ترد الى اللجنة للرجوع اليها عند الحاجة .

ز - ارسال جميع الكفالات المالية الى الادارة المالية لمتابعتها حسب الاصول ولا يفرج عنها الا بايعال من الجهة المختصة بالشراء بعد وفاء المتعهدين لكافة التزاماتهم تجاه الامن العام باستثناء كفالة دخول العطاء التي تنابع من قبل لجنة العطاءات والجهة المختصة بالمصلحة بالشراء وتصادر اذا استتلك المتعهد .

ح - المحافظة على سرية المراسلات والمعلومات التي تعهد اليه بما في ذلك دعوة العطاء وحفظ المعلومات .

المادة (١٥)

تودع العروض من قبل المنافص في صندوق العطاءات لدى الجهة المختصة بالشراء والتي طرحت العطاء قبل انتهاء المدة المحددة لذلك ويفضل ان يكون قبل اخر موعد بفترة كافية تجنباً لأي طارئ وكل عرض لا يصل ويودع في صندوق العطاءات قبل اخر موعد لتقديم العروض لا ينظر فيه ويعاد الى مصدره مغللاً وفي حال عدم كتابة عنوان المرسل او المعلومات الكافية الواضحة على العطاء فيحق فتحه لمعرفة محتويات المغلل ان وجد لإعادته .

تعليمات الشروط العامة للدخول في العطاءات والتعاقد مع المتعهدين

أولاً - كفالات وضمانات العطاءات

المادة (١٦)

كفالات الدخول في العطاءات

على المنافص ان يرفق بعرضه كفالة مالية على شكل كفالة بنكية او شيك مصدق صادر عن احد البنوك او المؤسسات المالية المرخصة والعاملة في المملكة لحساب الامن العام بقيمة لا تقل عن (١٠ %) عشرة بالمئة من قيمة اللوازم الواردة في عرضه او القيمة المحددة بدعوة العطاء وان تكون سارية المفعول لمدة (٩٠) تسعين يوماً من تاريخ الحس موعداً لتقديم العروض الا اذا ورد بدعوة العطاء غير ذلك صراحة .

المادة (١٧)

أ - تعاد كفالة الدخول في العطاء الى مقدميها من المنافصين وفقاً لما يلي :-

(١) الى الذين لم تجر الاحالة عليهم بعد اكتساب قرار الاحالة الدرجة الطعية .

(٢) الى الذين انتهت مدة سريان عروضهم ولم يرغبوا بتمديدتها بناءً على طلبهم الخطي .

(٣) الى الذين جرت الاحالة عليهم بعد تقديم كفالة حسن التنفيذ .

ب - اذا استتلك المنافص عن الالتزام بعرضه او لم يتم باتمام المتطلبات اللازمة للتعاقد ورفض التبليغ بقرار الاحالة او الاتفاقية تصدر الجهة المختصة بالشراء قيمة كفالة الدخول لحساب الامن العام .

ج - لا تقبل كفالة دخول عطاء عدد من الشركات الاجنبية اذا كانت المنافصات باسماء هذه الشركات مباشرة ومن خلال الوكيل المحلي وعلى كل وكيل محلي تقديم كفالة دخول عطاء لكل شركة اجنبية صادرة من بنك محلي معتمد .

المادة (١٨)

كفالة حسن التنفيذ :-

أ - يعتبر المنافص ملتزماً بتقديم كفالة حسن التنفيذ للعطاء المحال عليه على شكل كفالة بنكية او شيك مصدق صادر عن احد البنوك او المؤسسات المالية المرخصة والعاملة في المملكة بمبلغ لا يقل عن (١٠ %) على ان تحسب هذه النسب من القيمة الاجمالية للوازم المحالة عليه او من القيمة التي تكبرها لجنة المشتريات او لجنة العطاءات للقرارات غير محددة القيمة يقدمها عند تبليغه بقرار الاحالة او الاتفاقية .

هكذا من الاصل

ب- إذا تعذر الحصول على كفالة حسن التنفيذ وتعذر الحصول على اللوازم المراد شرائها من مصدر آخر بنفس المواصفات وكانت حاجة الأمن العام ضرورية لهذه اللوازم فيحق لمدير الأمن العام إعطاء المتعهد من تقديم كفالة حسن التنفيذ وبما يحقق مصلحة الأمن العام.

ج- لا تقبل كفالة واحدة لأكثر من عطاء على أنه يجوز اعتماد كفالة الدخول في العطاء لصن التنفيذ ذات العطاء إذا تضمنت الكفالة نصاً صريحاً بذلك مع مراعاة كفاية قيمة الكفالة.

إذا كانت كفالة حسن التنفيذ على شكل كفالة بنكية فيجب أن تكون سارية المفعول لدى إلغاء المتعهد بالتزاماته بالعطاء لتكون هذه الكفالة غير مشروطة وقابلة للتسديد.

تتابع الجهات المختصة الكفالات والضمانات للعطاء ، وتطلب تمديد مدة صلاحية تلك الكفالات والضمانات قبل أسبوعين على الأقل من تاريخ انتهاء مدة سريان بالفترة التي تراها مناسبة أو تحجز قيمة الكفالات وتفيدها امتات لدى الجهة المختصة.

إذا استلزم المتعهد عن توريد اللوازم المحالة عليه أو قصر في تنفيذ العقد في المواد المقرر أو قصر في استبدال اللوازم المرفوضة بالغير مطابقة لمعنى الجهة المختصة بالشراء التي لحالت العطاء تتخذ الإجراءات بحق المتعهد بما في ذلك مصادرة قيمة كفالة حسن التنفيذ أو أي جزء منها بشكل يتناسب مع قيمة اللوازم غير الموردة بحيث لا يقل ذلك عن (١٠%) من قيمة اللوازم غير الموردة وإذا كانت قيمة الغرامات أقل من (٢٠٠٠) التي دينار وكان الشراء بصلاحيات مدير الأمن العام فإن للجهة المختصة للتوصية بتخذ الإجراءات السابقة بحق المتعهد ويعتبر المبلغ إيراداً لحساب الأمن العام.

تعاد كفالة حسن التنفيذ إلى المتعهد بعد تنفيذه كافة شروط العقد بموجب طلب خطي بالأفراج عن الكفالة من الوحدة الطالبة وكذلك الوثائق الاصولية المرسلة منها إلى الإدارة المختصة بالشراء التي طرحت العطاء (ضبط الاستلام، سند إيراد، شهادة خطية لتقديم الخدمة) وتقديم كفالة الصيانة والضمانة من سوء المصنعية إذا تضمنتها شروط العقد أو قرار الإحالة.

كفالة الصيانة:

تقدم كفالة الصيانة على شكل كفالة بنكية أو شيك مصدق صادر عن بنك أو مؤسسة مالية مرخصة وعاملة في المملكة بنسبة لا تقل عن (٥%) من قيمة اللوازم المكفولة وتعاد هذه الكفالة إلى المتعهد بعد أن يقوم بكفالة الالتزامات المترتبة عليه بموجب كتاب خطي من الوحدة الطالبة ، وإذا أجل المتعهد بتقديم كفالة الصيانة المطلوبة فيحق للجهة المختصة بالشراء مصادرة قيمة الكفالة وأجراء الصيانة على حساب المتعهد وتحمله فروق الأسعار واية إضرار تلحق بالأمن العام.

المادة (١٩)

المادة (٢٠)

المادة (٢١)

المادة (٢٢)

المادة (٢٣)

كفالة الدفعة الأولية:

المادة (٢٤)

أ- تقدم هذه الكفالة عند اشتراط المتعهد تقديم دفعة أولية قبل إرسال البضاعة أو تسليمها وتكون قيمة هذه الكفالة مساوية لقيمة الدفعة الأولية وتطلب من المتعهد عند تبليغه بقرار الإحالة أو العقد ولا يتم الأفراج عنها إلا بناءً على طلب الوحدة المطالبة بعد أن يسوفي المتعهد بكفالة للزاماته تجاه العقد.

ب- يجب أن لا تزيد قيمة الدفعة الأولية عن نسبة (١٠%) من قيمة العقد مهما كان مصدر التسديد وفي الحالات الاضطرارية التي تزيد بها النسبة عن (١٠%) تؤخذ موافقة معالي وزير المالية قبل إبرام العقد.

كفالة ضمان سوء المصنعية:

المادة (٢٥)

أ- يعتبر المتعهد ملزماً بتقديم كفالة عينية لضمان سوء المصنعية إذا نص قرار الإحالة أو الاتفاقية على ذلك وحسب طبيعة اللوازم المراد شرائها ورغبة القوات المسلحة لطلب هذه الكفالة وتقدم ضمان وسوء المصنعية لمدة تغطي فترة الضمان بكامل قيمة اللوازم المضمونة مضافاً إليها (١٥%) خمسة عشرة بالمائة من قيمة اللوازم .

ب- إذا ثبت سوء المصنعية فعلى المتعهد استبدال اللوازم بلوازم أخرى جديدة خلال شهرين كحد أقصى، وللجهة المختصة بالشراء فرض التعويض الذي يتناسب مع مدة استبدال اللوازم والضرر والخسائر الناتجة عن ذلك لصالح الأمن العام وبعد احتساب مدة الضمان من تاريخ تقديم اللوازم الجديدة المطابقة.

ج- وإذا لم ينلذ المتعهد ذلك يتم تحصيل قيمة الضمانة كاملة بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية أو أي وسيلة أخرى، وتصادر الكفالة البنكية أو الشيك المصدق (الـ ١٥%) من قيمة اللوازم التي ثبت سوء مصنعتها إيراداً لحساب الأمن العام ويودع الباقي امتات لشراء اللوازم على حساب المتعهد وتحمله كافة كلفة اللوازم واية غلطات أو ضرر يلحق بالأمن العام .

د- يتم الأفراج عن الضمانة بعد القضاء المدة المحددة وعدم ظهور أي سوء مصنعية بموجب كتاب خطي من الوحدة الطالبة.

تحفظ كالات وضمانات العطاء لدى الجهات المختصة في الأمن العام.

المادة (٢٦)

ثانياً: شراء دعوة العطاء وإعداد وتقديم العروض من قبل المختصين

المادة (٢٧)

يلزم المختص الذي يرغب بشراء دعوة العطاء نسخة مصدقة عن رخصة مزاولة المهنة سارية المفعول تخوله صناعة أو بيع أو توريد اللوازم المطلوبة أو الاتجار بها ، والسجل التجاري الذي يبين كافة الشروط التي تطلبها وزارة الصناعة والتجارة للتسجيل في السجل التجاري ويجوز للجهة المختصة بالشراء أن تطلب ذلك عند بيع أي دعوة عطاء أو أن يطلبها مرة أو أكثر في السنة الواحدة.

هكذا من الأصل

المادة (٢٨)

يبلغ المناقص ثمن دعوة العطاء المقرر (غير المسترد) مقابل وصول مقبوضات حسب الأصول ، ويسلم كافة وثائق دعوة العطاء ومرفقاتها وتحديد قيمة دعوة العطاء على الشكل التالي:-

ثمن نسخة العطاء

إذا كانت قيمة العطاء من دينار إلى (١٠٠٠٠)	٥/ديناتير
ما زاد عن (١٠٠٠٠) إلى (٢٥٠٠٠)	١٠/ديناتير
ما زاد عن (٢٥٠٠٠) إلى (٥٠٠٠٠)	٢٠/ديناتير
ما زاد عن (٥٠٠٠٠) إلى (٧٥٠٠٠)	٣٠/ديناتير
ما زاد عن (٧٥٠٠٠) إلى (١٠٠٠٠٠)	٤٠/ديناتير
ما زاد عن (١٠٠٠٠٠) فما فوق	١٠٠/ديناتير

المادة (٢٩)

١- بعد المناقص عرضه وفقاً لوثائق دعوة العطاء بعد ان يقرأ هذه الوثائق وينظم جميع ما ورد فيها ، وإذا لم تكون الوثائق كاملة او وجد نقصاً ، فعليه طلب الوثيقة الناقصة من الجهة المختصة بالشراء التي طرحت العطاء ، ويحمل النتائج المترتبة على عدم قيام بالتدقيق الاستكمال بصورة صحيحة.

ب- في حالة ورود أية استفسارات من المتعدين على الجهة المختصة بالشراء لجابتهم على هذه الاستفسارات خطياً وتوضح ذلك لبقية المناقصين.

المادة (٣٠)

عند التوبة في دعوة العطاء إلى اللزوم المراد شراؤها يجب ان تتطابق مع العينة او العينات الموجودة لدى الجهة المختصة بالشراء او في أي مكان اخر تحدده دعوة العطاء ، فعلى المناقص معالجة العينة / العينات ولحصها للحصص اللازم قبل تقديم عرضه ، ولا يعطيه الادعاء بعدم الاطلاع او اجراء مطابقة والحصص اللازمين ويعتبر كانه مطلعاً على العينة.

المادة (٣١)

بعد المناقص عروضه الفنية والمالية على الجداول والنماذج المرفقة بدعوة العطاء ، وينظم ويوقع كافة وثائق دعوة العطاء ويلصقها ضمن العروض كاملة ، ويقبل للمناقص بالإضافة إلى وثائق دعوة العطاء ان يضيف أي وثائق او معلومات يرغب اضافتها ويرى انها ضرورية لتوضيح عرضه ، وعليه ان يكتب عنوانه الكامل والحقائق التي عرضه متضمناً رقم صندوق البريد والهاتف والفكس والتلكس او البريد الإلكتروني المرسل اليه المكاتبات المتعلقة بالعطاء وعليه ان يبلغ الجهة المختصة بالشراء خطياً عن أي تغيير او تعديل في عنوانه ، ويعتبر جميع المكاتبات التي تترك له في العنوان المذكور او ترسل اليه في البريد او بأي وسيلة ارسال اخرى كالتلويكس وصلت فعلاً وسلمت في حينها.

المادة (٣٢)

يتم تقديم عروض المناقصات حسبما تتطلبه الجهة المختصة بالشراء او وفقاً لما يتم تحديده في دعوة العطاء باحدى الطرق التالية:-

١- بالنسبة للوزام التي تحتاج إلى توصيلات فنية خاصة بها ولجنة فنية وخبراء فنيين المناقصين تقديم عرض فني وعرض مالي في مغلطين منفصلين مغلفين باحكام ويكتب على كل مغلف اسم المناقص ورقم العطاء ونوع العطاء بحيث تفتح أولاً المغلفات الفنية وتجرى دراستها وتقييمها من قبل اللجنة المختصة بالشراء لاختيار العروض المستوفية للشروط ثم تفتح العروض المالية للمنافسين الذين تم اختيارهم.

ب- بالنسبة للوزام التي لا تحتاج توصيلات فنية خاصة بها على المناقصين تقديم العرض الفني والعرض المالي في مغلف واحد مغلق باحكام يحتوي على المعلومات والوثائق المطلوبة بدعوة العطاء ويتم دراسة هذه العروض وتقييمها معاً من قبل اللجنة المختصة بالشراء.

المادة (٣٣)

يقدم المناقص العروض الفنية والمالية على نسختين متطابقتين منفصلتين مع كافة الدخول بالعطاء في مغلف واحد باحكام الا اذا طلب في الدعوة العطاء غير ذلك يكتب عليه اسم الجهة التي طرحت العطاء والعنوان ص.ب..... واسم عنوان المناقص الثابت ورقم العطاء بخط واضح والتاريخ المحدد كآخر موعد لتقديم ويغير ذلك بحق للجهة المختصة بالشراء ان تهمل العرض.

المادة (٣٤)

بعد المناقص العروض المالية والفنية على نسختين متطابقتين (الاصل ونسخة عنها) مطبوعاً او مكتوباً بالحبر بخط واضح خالي من المحو او التعديل او الشطب او الاضافة وعليه كتابة السعر والرقم والحرف وعلى المناقص كذلك ان يذكر السعر الفردي للوحدة ولمجموع الوحدات لكل مادة وكذلك السعر الاجمالي للعرض (جميع المواد المقدمة لها) ويعتبر السعر شاملاً اجور التخزين والتكليف ويغير ذلك بحق للجهة المختصة بالشراء ان تهمل العرض.

المادة (٣٥)

على المناقص عندما يطلب منه ذلك تقديم البيانات والوثائق الاصولية بخبرته ومقدرته الفنية والمالية المتوفرة لديه واي متطلبات اخرى ضرورية للتدليل على قدرته على الوفاء بالتزامات ومتطلبات العطاء ويغير ذلك بحق للجهة المختصة بالشراء ان تهمل العرض.

المادة (٣٦)

تودع العروض من قبل المناقصين في صندوق العطاءات لدى المديرية المختصة بالشراء وكل عرض لا يصل ويودع في صندوق العطاءات قبل اخر موعد لتقديم العروض لا ينظر فيه ويعاد الى مصدره مغلفاً ، وفي حال عدم كتابة عنوان المرسل او المعلومات الكافية الواضحة على العطاء فيحق لجهة من قبل اللجنة المختصة بالشراء لمعرفة محتويات المغلف والتعاونين ان وجد لاعادته.

المادة (٣٧)

لا تقبل عروض العطاءات التي ترد للجهة المختصة بالشراء مباشرة برقياً او بالناسوخ (بالتلكس) او بالتلكس او بالهاتف او مسحوبة عن شبكة الانترنت.

المادة (٣٨)

١ - لا تقبل العروض غير الموقعة وغير المكملة حسب الاصول او ترد ناقصة او غامضة بشكل لا يمكن من الاحالة.

ب - لا ينظر في العروض والمناقصات المقدمة المخالفة لشروط دعوة العطاء الا في الاحوال التي تكون معالجة النقص الموجود فيها ممكنة دون ان يلحق من جراء ذلك اضراراً او ضرر في حقوق المناقصين الاخرين وتكون معالجة هذا النقص لمصلحة الامن العام وبسي هذه الحالة يتوجب على الجهة المختصة بالشراء تصحيحها واكمل نقصها قبل تسجيلها ولجراء المناقصة بين المناقصين.

هكذا في الاصل

ج - عند عدم مطابقة كافة العروض (المناقصات) او وجود نقص فيها يجوز شراء اللوازم المعروضة التي تلبي احتياجات الوحدة المطلوبة وتتوافق فيها الجودة وبأسعار مناسبة (حسب العروض) وبموافقة خطية من صاحب الصلاحية في الشراء .

المادة (٣٩):

على المناقص ان يرفق بعرضه النسخة الاصلية من أي كتالوجات او نشرات او معلومات فنية او احصاءات تعرف باللوازم المعروضة بأحدى اللغتين العربية او الانجليزية وإذا لم ترفق بالعرض او تقدم معه فيحق للجهة المختصة بالشراء عدم النظر بالعرض ولا يحل للمنافس الاعتراض على ذلك.

المادة (٤٠):

١ - يقدم المنافس مع عرضه العيّنات المطلوبة في دعوة العطاء وإذا كانت العيّنات غير قابلة للنقل فعليه ان يحدد مكانها والوقت الذي يمكن رؤيتها فيه وبغير ذلك يجوز للجهة المختصة بالشراء عدم النظر بالعرض.

ب - يحق للجهة المعنية بالشراء الاطلاع على اللوازم المورد من قبله لدى أي جهة اخرى وذلك لغايات التقييم.

المادة (٤١):

يجب ان يكون التغليف والتحميل (packing) من مستوى تجاري جيد يتناسب مع طبيعة اللوازم وطريقة شحنها مع بيان طريقة الحزم التي تستعمل دون أي إضافة بالسعر وبكلى جميع الصناديق والأكياس ومواد التغليف الأخرى ملصقا للنام العام الا اذا نص على غير ذلك.

المادة (٤٢):

تقبل العروض للتوريد كامل الكميات او بعضها للوازم المطلوبة او لمادة واحدة او بضع مواد الا اذا اشترطت دعوة العطاء غير ذلك.

المادة (٤٣):

يلتزم المنافس ان يبقى العرض المقدم منه نافذاً المفعول وغير جائز الرجوع عنه لمدة لا تقل عن (٩٠) تسعين يوماً من التاريخ المحدد كآخر موعد لتقديم العروض الا اذا ورد نص صريح بغير ذلك ويجب ان تكون كفاءة دخول العطاء سارية المفعول لنفس المدة.

المادة (٤٤):

عند عدم تحديد موعد لتوريد اللوازم في دعوة العطاء فعلى المنافس ان يبين بالتحديد موعد التوريد ، وإذا لم يحدد موعد التوريد في الحالين يعتبر التوريد حالاً (وتطلى كلمة حالاً ان يتم التوريد خلال اسبوع من تاريخ التبليغ المتعهد بقرار الاحالة او الاتفاقية).

المادة (٤٥):

١ - على المنافس ان يبين في العرض المقدم منه بلد المنشأ للوازم المعروضة ومنشأ مكوناتها الرئيسية كذلك اسم الشركة الصانعة والماركة والاسم التجاري والطراز (model) والرقم على الكتالوج او النشرة الخاصة باللوازم المعروضة بغير ذلك يجوز للجهة المختصة بالشراء عدم النظر بالعرض.

ب - تطلب شهادات المنشأ والوثائق الخاصة باللوازم مستوفية للشروط وتعتمد وفقاً لاحكام قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ وتعليمات الجمارك الاردنية رقم (١) لسنة ١٩٩٨.

ج - يجب ان تكون شهادة المنشأ مصدقة كما ورد بنص المادة (٣١/ج) من قانون الجمارك رقم (١٩٩٨/٢٠)

د - مخالفت شهادات المنشأ :-

١ - في حالة مغايرة بلد المنشأ مع تقديم شهادة منشأ مغايرة تتخذ الاجراءات التالية:-

١ - اذا كانت البضائع المغايرة المنشأ ذات مواصفات فنية وجودة افضل فالمدير الادارة المختصة بالتنسيق لصاحب الصلاحية على قبولها مقابل خصم للنسب المبيّنة تالياً:-

- (١٠%) كحد اعلى من قيمة المواد لمغايرة بلد المنشأ حد اعلى.

- خصم بدل ضرر بنسبة توصي بها اللجنة الفنية المشكلة لهذه الغاية.

ب - اذا كانت نتائج الفحص تشير الى ان البضاعة المورد اقل جودة من المتلقى عليه وحسب طبيعة المخالفات اذا كانت غير مؤثرة وغير جوهريه بحسب نسبة ضرر توصي بها لجنة الفنية تشكل لهذه الغاية اما بالنسبة لمخالفة المواصفات يتم الرجوع للمادة رقم (٨٠) من النظام.

٢ - مغايرة بلد المنشأ مع عدم تقديم شهادة منشأ تتخذ الاجراءات التالية:-

١ - اذا كانت المواد بنفس المواصفات او الجودة ومن المنشأ مغاير ترفض الغرامات التالية:-

- خصم نسبة (١٠%) كحد اعلى من قيمة المواد لمغايرة بلد المنشأ .

- خصم نسبة (٥%) كحد اعلى لعدم تقديم شهادة المنشأ.

- بدل ضرر توصي به اللجنة الفنية وبموافقة صاحب الصلاحية ويتسبب من مدير الادارة المختصة.

ب - اذا كانت نتائج الفحص تشير الى ان البضاعة المورد اقل جودة من المتلقى عليه وحسب طبيعة المخالفات اذا كانت غير مؤثرة وغير جوهريه بحسب نسبة ضرر توصي بها لجنة الفنية تشكل لهذه الغاية اما بالنسبة لمخالفة المواصفات يتم الرجوع للمادة رقم ٨٠ من النظام بالإضافة الى الغرامات الواردة بالفقرة (٢٠١) المشار اليها اعلاه.

٣ - توريد المواد مطابقة لبلد المنشأ مع عدم تقديم شهادة منشأ تتخذ الاجراءات التالية:-

١ - تشكيل لجنة فنية لدراسة المواد المورد وحسب التقرير الذي يتم اتخاذه الاجراءات التالية:-

- اذا كانت المواد من نفس المواصفات لبلد المنشأ ومطابقة للقرار فالمدير المختص اخذ موافقة صاحب الصلاحية على قبولها مع فرض غرامة بما لا يقل عن (١٠%) لعدم تقديم شهادة منشأ + بدل ضرر .

- اذا كانت المواد من نفس المواصفات ولم تتمكن اللجنة من تحديد بلد المنشأ فالمدير المختص اخذ موافقة صاحب الصلاحية على خصم بما لا يقل عن (١٠%) لمغايرة بلد المنشأ + خصم (٥%) لعدم تقديم شهادة منشأ + بدل ضرر.

ب - اذا كانت نتائج الفحص تشير الى ان البضاعة المورد اقل جودة من المتلقى عليه وحسب طبيعة المخالفات اذا كانت غير مؤثرة وغير جوهريه بحسب نسبة ضرر توصي بها لجنة فنية تشكل لهذه الغاية اما بالنسبة لمخالفة المواصفات يتم الرجوع للمادة رقم (٨٠) من النظام.

المادة (٤٦):

١ - يقدم المنافس مع عرضه جدولاً منفصلاً يقطع القبار التي تنصح الشركة الصانعة بها للاستعمال لمدة لا تقل عن سنة في ظروف الاستعمال العادي فيه رقم القطعة كما هو لدى الشركة الصانعة والكمية وسعر الوحدة والسعر الاجمالي وان تكون هذه الاسعار ملزمة للمنافس للمدة المذكورة وللجهة المختصة بالشراء ككل الحرية في طلبها ضمن هذه المدة بالسعر الوارد في الجدول المذكور ويجب ان تكون قطع القبار في هذه الحالة اصلية وجيدة.

ب - يلتزم المنافس بتوفير ورش الصيانة وقطع القبار للوالم التي تتطلب ذلك لمدة لا تقل عن (عشر سنوات) او العمر التشغيلي المتعارف عليه الا اذا ورد بدعوة العطاء غير ذلك كما يلتزم المنافس ان يقدم مع عرضه الشروط المعدة بسعر قطع القبار (معلقة تاور الصيانة)

هذه من الاصل

بعد انتهاء الفترة المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة كما هي في بلد المنشأ (ESCALATION CLAUSE).

المادة (٤٧): يجب أن لا تشمل دعوة العطاء على أي علامة تجارية أو مواصفات خاصة وأن تكون عامة وواضحة.

المادة (٤٨): يعتبر عرض المناقص تأكيداً منه أن عرضه لم يلائم بناءً على علاقة مع مناقص آخر تقدم لمادة أو أكثر من المواد الواردة في عرضه وفي جميع الأحوال على المناقص أن يقدم عرضاً واحداً محدداً ويجوز للمنافس أن يرفق مع عرضه بعض البدائل الاختيارية من نفس الشئ ووثائق مستقلة على أن تتناسب قيمة كلفة الدخول العطاء مع قيمة العرض أو البديل أيهما أعلى وفي حال تقديم أكثر من عرض الشركة الأجنبية من قبل المناقص المحلي فعليه تقديم كلفة لكل عرض أجنبي صادر عن بنك محلي.

المادة (٤٩): ١ - يعتبر تقديم عرض المناقص موافقة منه على أن إصدار قرار الإحالة من الجهة المختصة بالشراء بعد تبليغه بشكل مع وثائق العطاء المعتمدة عقداً ملزماً.

ب - يضمن المناقص أن تكون المواد الموردة جيدة (١٠٠%) خالية من أي عيوب في المصلح أو في المادة ومن طراز حديث ولم يتوقف لتأجيلها إلا إذا ورد نص على غير ذلك صراحة في العقد.

المادة (٥٠): يجوز للمنافس إذا كان وكلاً أو وسيطاً أو ممثلاً لعدة شركات أن يناقص على العطاء لعدة شركات لنفس المادة المناقص عليها وفي حالة استكافه عن الإحالة لأي من العروض لهذه الشركات يعتبر مستكافاً عن كلفة عروض الشركات التي ناقص عليها لنفس المادة ويحق للجهة المختصة بالشراء إلغاء كامل العروض المقدمة من المناقص إذا كان ذلك في مصلحة الأمن العام وتتخذ بحقه الإجراءات القانونية اللازمة على أن يقدم مع سجل عرضه كلفة مفصلة تخص سجل العرض بقيمته.

ثالثاً - فتح عروض المشتريات

المادة (٥١): ١ - تفتح العروض من قبل لجنة العطاءات المركزية ويوقع كل عرض من قبلها ، وللجنة قراءة الاسعار الاجمالية لكل عرض.

ب - ينظم جدول (محضر فتح العروض) من قبل أمين سر لجنة العطاءات ويسجل فيه اسماء جميع المنافسين المشاركين بالعطاء بأرقام متسلسلة ويسجل فيه قيمة كلفة الدخول ونوعها لكل عرض وأي معلومات أخرى يراها رئيس لجنة العطاءات ويوقع من اللجنة بعد فتح جميع العروض مباشرة مع كتابة عدد المنافسين المشتركين بالعطاء بالحرف وأي تعديل عليه يجب أن يدرج كتابه ويحضر بتوقيع اعضاء لجنة العطاءات.

ج - لا تقبل العروض أو أي تعديلات ترد عليها بعد التاريخ والموعود المحدد كآخر موعد لتقديم العروض.

د - إذا وجدت لجنة العطاءات عند موعد فتح العروض أن عدد المنافسين يقل عن (٢) أو أقل من العدد المحتمل لها أن تقرر تمديد موعد تقديم العروض (إعادة طرح العطاء) أو تحويل العطاء إلى الشراء بالاستئراج.

هـ - كما يحق للجنة العطاءات إذا اقتضت بعدم جدوى التمديد أن تقوم بفتح العرض أو العروض الواردة في الصلوات وإجراء الدراسة والإحالة إذا وجدت الاسعار واللوازم المعروضة منخفضة.

المادة (٥٢): ١ - تفتح العروض من قبل لجان المشتريات بحضور كامل اعضائها ويوقع على كل عرض من قبلها في الإدارة المختصة أو في أي مكان تتواجد اللجنة المختصة بالشراء.

ب - لا تقبل العروض أو أية تعديلات ترد عليها بعد التاريخ والوقت وأخر موعد لتقديم العروض.

ج - إذا وجدت لجنة الشراء عند موعد فتح العروض أن عدد المنافسين يقل عن اثنين أو أقل من العدد المحتمل فعلى رئيس لجنة الشراء رفع كتاب إلى الجهة المختصة بالشراء لتقدير تحديد موعد تقديم العروض (إعادة طرح العطاء) أو تحويل العطاء إلى الشراء بالاستئراج.

د - كما يحق للجنة الشراء إذا اقتضت بعدم جدوى التمديد أن تقوم بفتح العروض الواردة وإجراء الدراسة والإحالة إذا وجدت الاسعار واللوازم المعروضة مناسبة.

المادة (٥٣): تفتح العروض بالنسبة لعقد الاتفاقيات أو عقود مع الشركات الأجنبية والمحلية والجهات المختصة أو استئراج العروض من الجهة المختصة بالشراء وفقاً لما جاء في المادة (٥١) من هذه التعليمات.

رابعاً - دراسة وتقييم العروض

المادة (٥٤): يتم تفريغ العروض المقدمة للعطاء على الجداول المختصة لذلك.

المادة (٥٥): لا ينظر في أي عرض غير معزز بكلفة دخول العطاء ويتم استبعاد العرض فوراً.

المادة (٥٦): تتم دراسة العروض (المناقصات) المقدمة للعطاء حسب تسلسلها في السعر وفقاً لما يلي:-

١ - تدرس العروض من الناحية الفنية بحيث تحدد المعايير الفنية وفقاً لمواصفات اللوازم المطلوبة على الجدول بعد لهذه الغاية وتخضع كافة العروض لنفس المعايير من حيث التزام المناقص بعرضه بمواصفات وشروط دعوة العطاء.

ب - تؤخذ بعين الاعتبار كفاءة المناقص من الناحيتين المالية والفنية ومقدرته على الوفاء بالتزامات العطاء.

ج - تبدأ الدراسة بالعرض الذي يقدم أرخص الاسعار ثم الذي يليه حتى تتم دراسة العروض المقدمة.

د - إذا توافرت في العرض كافة الشروط والمواصفات والجودة توصي اللجنة الفنية بالإحالة على مقدم أرخص الاسعار.

هـ - تتم مقارنة اسعار عروض اللوازم المطلوبة في دعوة العطاء وذلك لتحديد مقدم أرخص المطابق على أن يتم استبعاد قيمة أي إضافات أو قطع غير مطلوب تسعيرها بدعوة العطاء ويحق للجنة العطاءات قبول الإضافات وقطع الغيار في العرض الفائز بالعطاء وبعد فوزه.

و - يؤخذ بعين الاعتبار عند الدراسة استمرار توافر قطع الغيار والصيانة وأي أمور أخرى يتطلبها نظام اللوازم والتعليمات المعمول بها.

ز - يراعى عند الدراسة لائق السعر التفضيلي الممنوح للمنتجات المحلية المحدد من قبل مجلس الوزراء.

هكذا من الأصل

المادة (٥٧):

السعر الذي يضعه المنافس للوالم المطلوبة إما أن يكون معطى من كافة الرسوم والضرائب العامة على المبيمات وأية ضرائب أخرى تفرضها الدولة أو أن يكون غير معطى من كافة الرسوم والضرائب.

المادة (٥٨):

في حالة وجود خطأ في العرض يتعلق بمجموع السعر يعتبر سعر الوحدة هو المعدل عليه إما إذا وجد أكثر من سعر للوحدة الواحدة فيعرض الأمر على لجنة العطاءات أو الجهة المختصة بالشراء للبت فيها حسب القرائن الدالة ولها أن تستبعد العرض إذا تعذرت الأدلة وفي حال الاختلاف بين القيمة بالرقم والتقليط فيعتمد السعر الأقل إلا إذا وجدت الجهة المختصة بالشراء قرائن كافية لاعتماد السعر الأعلى وأقبل أعداد جدول المفاضلة.

المادة (٥٩):

إذا تساوت المواصفات والأسعار والشروط والجودة المطلوبة بفضل المنافس الذي يتضمن عرضه ميزات إضافية ثم المقدم للمنتجات المحلية ثم المنافس المقدم في المملكة بصورة دالة ثم مدة التسليم الأقل إذا كانت سرعة التسليم لمصلحة الوحدة المطلوبة.

المادة (٦٠):

تراجع لجنة العطاءات أو الجهة المختصة بالشراء قبل الإحالة كفاءة وخبرة المنافس في تقديم اللوالم المطلوبة وسعته التجارية والتسهيلات التي يقدمها أو الخدمة التي يوفرها ولحق الخيار وورش الصيانة وفترته المالية ويجوز لها استبعاد عرضه لتقص كل أو بعض هذه المتطلبات.

خامساً: - (حالة العطاءات)

المادة (٦١):

تتم لحالة العطاءات من قبل الجهة المختصة بالشراء مع بيان الأسباب على الفائزين وفقاً لما يلي:-

أ- الأرخص المطابق: إذا كان أرخص العروض يتضمن الجودة اللازمة في اللوالم المطلوبة ومطابق للمواصفات والشروط في دعوة العطاء.

ب- أرخص المطابق: إذا كان هناك عروض مخالفة وعروض مطابقة تستبعد العروض المخالفة وتتم الإحالة على أرخص العروض المطابقة.

ج- الجودة: للجنة العطاءات أو الجهة المختصة بالشراء في حال تقديم عروض مطابقة للمواصفات والشروط مع وجود اختلاف في جودة هذه اللوالم بشكل واضح أن تستثني الأجود إذا رأت أن السعر مناسباً.

د- الاتسب: للجنة العطاءات أو أي جهة مختصة بالشراء وجود مخالفات في كافة العروض المقدمة أن تختار السب هذه العروض من حيث الجودة والسعر والنوع والشروط التي تلي بالفرض المطلوب إذا اقتضت اللجنة أن ذلك لصالح الأمن العام.

هـ- أي سب لم ينفق مع أحكام هذا النظام على أن يكون مبرراً بشكل ولف.

المادة (٦٢):

تحتفظ لجنة العطاءات أو الجهة المختصة بالشراء بحق استبعاد أي عرض لا يكون واضحاً بصورة كافية تمكن من الإحالة أو يحتمل أكثر من تفسير مع تبرير ذلك بالتقرير التالي.

المادة (٦٣):

لجنة العطاءات أو الجهة المختصة بالشراء أن تحيل من أي عرض مادة أو أكثر من المواد المعروضة وأي جزء منها إلا إذا اشترط المنافس غير ذلك واللجنة العطاءات أو الجهة المختصة بالشراء فوق ذلك أن ترفض كل العروض المقدمة إليها كما أنها غير ملزمة بالإحالة

المادة (٦٤):

لجنة العطاءات أو الجهة المختصة بالشراء أن تنقص أو تزيد الكميات المطلوبة في دعوة لعطاء قبل الإحالة دون الرجوع إلى المنافس أو بعد الإحالة بموافقة المتعهد على ألا يتجاوز مجموع الزيادة أو النقصان عن (٣٠%) سواء كان قبل الإحالة أو بعدها إلا في الحالات التي تستدعي خلاف ذلك حسب حاجة الإدارة المختصة.

المادة (٦٥):

يجوز للجنة العطاءات أو الجهة المختصة بالشراء أن تستبعد أي عرض من منافس سبق وأن أهمل أو قصر أو التحل صفة تمثيل مؤسسة أو شركة أو الادعاء بأنه وكيلها بالبيع أو الخس له وكيلها سواء كان تمثيلة لمؤسسة أو شركة أردنية أو أجنبية.

المادة (٦٦):

تعمل لجنة العطاءات أو الجهة المختصة بالشراء العرض غير المتقيد بالمواصفات والشروط والتعليمات العامة والشروط الخاصة وأحكام نظام اللوالم العسكرية المعمول به أو إذا كان مقدمه غير كفء أو غير مؤهل أو إذا سبق واتخذ بحله قرار حرمان من الاشتراك في العطاءات للمدة التي حدتها لجنة العطاءات أو الجهة المختصة بالشراء.

المادة (٦٧):

إذا كان هناك تناقض أو تعارض بين التعليمات والشروط العامة والشروط الخاصة فيؤخذ بما ورد في الشروط الخاصة.

المادة (٦٨):

تكون المواصفات المذكورة في دعوة العطاءات أو قرار الإحالة الحد الأدنى المقبول ولا تفسى مواصفات العينات المقدمة مواصفات دعوة العطاء أو قرار الإحالة إلا إذا تفوقت عليها.

المادة (٦٩):

إذا تبين للجنة العطاءات أو الجهة المختصة بالشراء أن الأسعار المعروضة عليها مرتفعة أو غير مناسبة لها أن تعيد طرح العطاء مرة ثانية أو أن تلجأ إلى الشراء عن طريق استئراج عروض أو بالمفاوضة وفقاً لأحكام النظام كما ويحق لها أن تصرف النظر عن الشراء كلياً أو جزئياً وعند إعادة الطرح للمنافس الذي سبق وأن اشترى دعوة العطاء الحصول عليها دون مقابل.

المادة (٧٠):

تتلقى لجنة العطاءات أو الجهة المختصة بالشراء على العطاءات والجداول الفرعية ويتم مطابقتها للشروط والمواصفات المطلوبة إما العينات فتتم مطابقتها بالنسبة لوزن وشكل المادة ولها أن تحيل العينات للفحص المخبري أو إعطاء أي معلومات أخرى.

المادة (٧١):

بعد التصديق على قرار العطاء المقبول يعتبر القرار قطعياً وعلى أمين السعر أن يبلغ من تكررت الإحالة عليهم بقبول عطاءاتهم وإعادة كفاءات دخول العطاء على من تكرر عدم الإحالة عليهم دون ذكر الأسباب.

المادة (٧٢):

تحتفظ لجنة العطاءات أو الجهة المختصة بالشراء بحلها في إلغاء أي دعوة عطاء لأي وقت أو في أي مرحلة دون بيان الأسباب ولها أن ترفض كل أو بعض العروض المقدمة فيها دون أن يكون لأي من المنافسين الحق في الرجوع إليها في أي خسارة أو ضرر لنفسه عن تقديم عرضه ولا يترتب على لجنة العطاءات أو الجهة المختصة بالشراء أي التزام مالية أو غير مالية مقابل ذلك.

هكذا من الأصل

سادساً- مسؤولية المتعهد تجاه لجنة العطاءات والجهة المختصة بالشراء.

المادة (٧٣): على المتعهد الذي أحول عليه العطاء استكمال اجراءات العقد الخاص بقرار الاحالة (تقديم كفالة حسن تنفيذ ودفع رسوم الجامعة والطابع القانونية وتوقيع الاتفاقية و للتبليغ بالاتفاقية من قبل الجهة المختصة بالشراء).

المادة (٧٤): يعتبر تبليغ المتعهد والتوقيع على قرار الاحالة والاتفاقية اعترافاً منه بأنه مطلع على كافة محتويات قرار الاحالة والاتفاقية وكل ما يتعلق بهما وأنه ملتزم التزاماً تاماً بمحتوياتهما على ان يكون تبليغ القرار للشخص مخول خطياً من المتعهد او للمتعهد شخصياً.

المادة (٧٥): اذا عجز المتعهد عن تنفيذ التزاماته بموجب العقد او قصر في ذلك او تاخر في تقديم اللوازم المحالة عليه للجنة العطاءات او الجهة المختصة بالشراء شراء اللوازم او الخدمات موضوع العقد بنفس المواصفات والخصائص او بدلاً عنها بذات الخصائص والاستعمالات ولا تقل عنها سوية من أي مصدر اخر على حسابه ونقلته وتحمله فروق الاسعار والنقلات الإضافية واي خسارة او مصاريف او عطل او ضرر يلحق الامن العام دون الحاجة لاذار ولا يحق للمتعهد الاعتراض على ذلك.

المادة (٧٦): يرفع المتعهد اللوازم المرفوضة على لفتته خلال مدة القصاها (١٥) يوماً من تاريخ تسعيره بضرورة رفعها من المكان الموجودة فيه الا اذا اقتضت الضرورة الصحية او الامنية رفعها او تلافها قبل ذلك الموعد المحدد له والا يعتبر متنازلاً عنها الامن العام ولها الحق بالرجوع اليه بلفقات الرقع او الاتلاف .

المادة (٧٧): يلتزم المتعهد ببلغ ما نسبته (٠.٠٠١) واحد بالالف من قيمة البضاعة المخزنة عن كل يوم تاخير عن الموعد المحدد لرفع المواد المرفوضة كاجور تخزين ورفضية .

المادة (٧٨): غرامات المتعهدين في حال التأخير في التسليم:-

أ- تحصل غرامة التأخير في التسليم بمعدل (٠.٠٠١) واحد بالالف من قيمة المواد المتعاقد عليها (قيمة المواد المتأخرة) عن كل يوم تاخير في التسليم عن الموعد المحدد للتسليم مهما بلغت قيمة التعاقد الا اذا حددت نسبة معينة في التفرير عن كل يوم تاخير في شروط العقد على ان لا تقل قيمة الغرامة عن (٢٠) عشرون دينار كحد ادنى مهما بلغت قيمة التعاقد وعلى اساس المعادلة التالية:-

(قيمة المواد التي تاخر المتعهد في توريدها * نسبة التفرير عن كل يوم تاخير * عدد ايام التأخير) واما الضرر الناتج عن التأخير فيتم تقديره من قبل الادارة المختصة.

ب- تلتزم غرامة التأخير في التسليم التي تزيد على مبلغ (٢٠٠٠) الدين دينار من قبل مدير الامن العام بنسب من الجهة المختصة بالشراء مهما بلغت قيمة التعاقد وإذا قلت قيمة الغرامة عن مبلغ (٢٠٠٠) دينار تلتزم من قبل صاحب الصلاحية في الشراء باستثناء الشراء الذي يتم بصلاحيه مدير الامن العام فتلتزم غرامة التأخير من قبل مدير الادارة المختصة مهما بلغت قيمة التعاقد .

ج- اما في حالة حدوث حالة لا تستوجب تفرير المتعهد فان امر ذلك يبقى متروكاً لبيت فيه لمدير الامن العام فقط.

غرامات المتعهدين في حال المخالفة من قبل المتعهدين في المواصفات والشروط:-

المادة (٧٩):

أ- تلتزم غرامة مخالفة للمواصفات التي تزيد على (٢٠٠٠) التي دينار من قبل مدير الامن العام حسب نمية الضرر المادي، مستأنساً بتقرير فني من المختبر الصناعي العسكري او أي خبير معتمد وتوصية مدير الوحدة الطالبة مهما بلغت قيمة التعاقد وإذا قلت قيمة الغرامة عن مبلغ (٢٠٠٠) التي دينار تلتزم من قبل صاحب الصلاحية بالشراء باستثناء الشراء بصلاحيه مدير الامن العام فتلتزم الغرامة من قبل مدير المختص.

ب- في حال قبول لوازم غير مطابقة للمواصفات والشروط يتم استلام اللوازم مقابل تخفيض عادل في الثمن / او فرض الغرامة المقررة على نسبة الضرر الذي لحق بالامن العام.

ج- اما في حال حدوث حالة لا تستوجب تفرير المتعهد فان امر البيت في ذلك يبقى متروكاً لمدير الامن العام وإذا كانت المخالفة لصالح الامن العام فانه يترك لمدير الادارة المختصة امر الموافقة عليها.

المادة (٨٠): يحرم أي متعهد ارتكاب اكثر من مخالفة واحدة في التسليم او مخالفة في المواصفات من الدخول في مناقصات وعطاءات الامن العام لمدة لا تتجاوز السنة الواحدة بناءً على تنسب من الجهة المختصة بالشراء الى مدير الامن العام ، فإذا تكررت مخالفته بعد ذلك يتم التنسب الى الوزير بالخذ موافقته على ان يحرمه كلياً الدخول في عطاءات ومناقصات في الحالتين تبلغ الجهات المختصة بالشراء بذلك وعلى الجهات المختصة بالشراء تنفيذ ذلك.

المادة (٨١): يتم فتح سجل لدى الادارة المختصة بالشراء لمخالفات المتعهدين ويتم ادامته باستمرار.

المادة (٨٢): يحق للجهة المختصة بالشراء ولجنة العطاءات ان تحدد عيه لايتم الشراء بشكل مطابق لها من كافة الوجوه شرط ان لا تكون محصورة بماركة واحدة او مصنع واحد وفي هذه الحالة توضع في مكان معين لدى الجهة المختصة بالشراء ويذكر المكان وعنوانه في دعوة العطاء لتتمكن المناقصين من الاطلاع عليها.

المادة (٨٣): يجوز للمناقصين ان يعزوا عروضهم بعينة ولهم ان يعتبروها عينات من كافة الوجوه او ان يحددوا الصفة العينة من اجلها ويذكر ذلك صراحة في عروضهم.

المادة (٨٤): تحتفظ العينات التي تعتمد من الاحالة في المكان المعد الذي تحدده الجهة المختصة بالشراء التي لحالة العطاء بعد ختمها بخاتم وتوقيع الجهة المختصة بالشراء وذلك لمقارنتها باللوازم الموردة عند الاستلام.

المادة (٨٥): ترد العينات المقلنة من المناقصين غير الفائزين عند طلبها خطياً خلال اسبوعين من تاريخ الاحالة القطعة ولا تكون الجهة المختصة بالشراء مسؤولة عن فقدانها او تلفها بعد هذا الموعود وفي جميع الاحوال يلقى المناقص الحق بالمطالبة بهذه العينات اذا لم يطلب بها خطياً خلال شهرين من الاحالة الخطية وتدخل في قيود الامن العام حسب الاصول الا اذا قدمت اسباب خطية مقلنة فيجوز ان ترد بقرار من الجهة المختصة بالشراء خلال مدة القصاها (٣) ثلاثة اشهر من استلامها الفوري.

المادة (٨٦): لا ترد العينات التي تم استهلاكها او اجراء الفحوصات المخبرية عليها الى المتعهدين.

المادة (٨٧): تحدد الجهة المختصة بالشراء طريقة استلام العينات والاحتفاظ بها واعادتها.

المادة (٨٨): صلاحيات مدير الامن العام (الشروط الجزائية) :-

هكذا من الاصل

إذا لغل المتعهد أو أي من المتعهدين بأي شرط من الشروط الواردة في قرار الاحالة وشروط العطاء أو عجز من تقديم اللوازم المحالة عليه كلها أو أي جزء منها أو تخلف عن ذلك التقديم في المواعيد والمدد المتفق عليها في تلك الشروط فيحق لمدير الأمن العام أو من ينوبه اتخاذ الاجراءات التالية مجتمعة أو منفردة دون سابق إذار أو إخطار مهما كانت اسباب الاخلال أو التأخير:-

أ- فسخ المتعهد ومصدر التأمين أو أي جزء منه.

ب- شراء اللوازم كلها أو ما يتأخر شرائه منها من الاسواق المحلية أو الأجنبية بالاسعار المناسبة التي يرتأها مدير الأمن العام أو من يمثله بشرائها بهذه الطريقة بالإضافة إلى كافة النفقات التي تكبثها الغزيلة بما في ذلك لفقات اللجان ولجور النقل .

ج- فرض غرامة مالية (حسب مايراه مناسباً) عن كل يوم يمر دون تقديم اللوازم أو أي جزء منها بعد انقضاء الوقت المعلن أو الموعد المحدد في قرار الاحالة وشروط العطاء لتقديم تلك اللوازم أو أي جزء منها وذلك في يوم تقديمها من قبل المتعهد أو في يوم حصول السلطات الرسمية المختصة عليها بطريق الشراء بالصورة المنصوص عليها في هذه الفقرة . ومن المتفق عليه ان المبلغ المذكور يمثل القيمة الحقيقية للعتل والضرر اللذين يلجمان عن التأخير في تقديم اللوازم أو أي جزء منها وبشروط في ذلك كله ان قبول السلطات الرسمية المختصة لتلك اللوازم أو أي جزء منها بالطريقة المنصوص عليها في هذه الفقرة لا ينافي وقوع العطل والضرر وبالتالي فإن ذلك كله لا ينقص من حق مدير الأمن العام أو من ينوبه في تضمين المتعهد قيمة العطل والضرر وترتيبه عليه بالواقع اليومي المحدد والمتفق عليه اعلاه .

د- حجب أي مبلغ يترتب بذمة المتعهد بموجب هذه المادة بكافة فقراتها تحصيلاً مباشراً لما يخصه من مبلغ التأمين أو من أي جزء منه يلي بعد المصادرة أو من أي مبلغ آخر للمتعهد موجود لدى الأمن العام له لأي سبب من الاسباب أو من المصدريين معاً .

هـ- بالرغم مما ورد في البنود السابقة وخاصة البند (ج) من المادة السابقة ويدون الاجحاف بحقوق مدير الأمن العام المنصوص عليها في تلك البنود فإن لمدير الأمن العام ان يوافق على تسلم اللوازم المحالة على المتعهد أو أي جزء منها والتي تبين لمدير الأمن العام ان فيها أو في بعضها اختلافاً عن العينة أو المواصفات المتفق عليها ضمن حدود قناعاته بان ذلك الاخلال لا يمنع من التسليم لبقاء لغايات سلطة الأمن العام حق خصم نسبة مئوية من قيمة اللوازم التي تم تسليمها بهذه الطريقة دون ان يكون للمتعهد حق الاعتراض في تقدير لكل النسبة أو الاعتراض عليها ومن المتفق عليه ان المبلغ المخصص في هذه الحالة يعتبر بمثابة بدل عطل وضرر للأمن العام من ذلك الاخلال .

المادة (٨٩):

يجوز اجراء تعديل على قرار الاحالة أو الاتفاقية بقرار لاحق خاضع للتصديق إذا كان هناك خطأ مطبعياً أو سقط سهواً في طباعة الأرقام أو تفلطها بالأحرف والكلمات مما أدى إلى زيادة أو نقصان في قيمة قرار الاحالة أو الاتفاقية بشكل عام .

المادة (٩٠):

الجهة المختصة بالشراء الحق في تحديد الجهات التي يرى ان توزع لها دعوة العطاء بدون مقابل.

المادة (٩١):

على الجهة المختصة بالشراء تحديد الوثائق المطلوب تقديمها من المتعهدين عند الاحالة وحسب طبيعة اللوازم المطلوبة .

المادة (٩٢):

أ- على الجهة المختصة بالشراء ارسال نسخة من كتاب تشكيل لجنة الشراء إلى رئيس فرع المراقبة (١١) ديوان المحاسبة إذا كانت قيمة الشراء أكثر من (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار أو أي مبلغ يصدر فيه التعليمات لاجلة .

ب- يجوز لديوان المحاسبة ارسال مندوب لحضور اجتماعات لجان الشراء دون أن يكون له حق التصويت ولا يترتب على غيبه أثر على قانونية القرارات التي تصدرها لجان الشراء .

ج- يدعى مندوب ديوان المحاسبة للاشتراك كمراقب في لجان الاستلام والمعائنه والاتلاف والبيع ومعادلات التصنيع والكشف .

المادة (٩٣):

أ- يجوز للجهة المختصة بالشراء استدعاء أي منائض للاستفسار منه عن أي معلومات في عرضه ويدون ذلك خطأ ويكون رد المناقص خطأ على ذلك.

ب- يجوز للجهة المختصة بالشراء ملاوضة المتعهدين المرشحين للحالة عليهم والذين تقدموا باللوازم المطابقة للمواصفات والمطل الإسعار.

المادة (٩٤):

تقوم الجهة المختصة بالشراء بما يلي:-

أ- تنظيم سجل للعطاءات المطروحة لكل سنة بأرقام متسلسلة.

ب- فتح ملف خاص لكل عطاء أو اتفاقية مع كافة المعلومات المتعلقة بدعوة العطاء.

ج- اعداد سجل سنوي مجلد بجميع العطاءات وقرارات الاتفاقية.

المادة (٩٥):

لمدير المشتريات أو الجهة المختصة بالشراء تشكيل لجان معادلة تصنيع المواد الأولية التي تدخل في تصنيع المنتجات المحلية المشتراء بموجب عقود والاتفاقيات وقرارات احالة من السوق المحلي ويشترك في هذه اللجان مندوب من وزارة المالية / الجمارك ووزارة الصناعة والتجارة ومراقب من ديوان المحاسبة ومندوب من المختبر الصناعي العسكري وأي مديرية معنية بذلك بالإضافة إلى أي خبير في هذه المجال ويتم اعتماد هذه المعادلات من قبل مدير المشتريات أو الجهة المختصة بالشراء ووزارة المالية / الجمارك ليتم اخذ الاعفاءات الجمركية بموجبها.

الفصل الثالث: استيراد اللوازم.

المادة (٩٦):

أما المشتريات الأجنبية فتجري حسب الاتفاقيات الخاصة بها ويجوز فتح الاعتماد المستندي لها للدفع من المخصصات مباشرة مقابل تسليم بوالص وشهادات الشحن أو وصول استلام من جهة خاصة يعيها الأمن العام على ان تحوز بوثائق تثبت الطابق البضاعة المشحونة على شروط العطاء وعلى اساس الفوب (F.O.B) أو (المسمى آند آف) (C&F) أو السيف (C.I.F) أو ما يعادل ذلك من الاصلاحات (INCOTERMS) التي تساويها في المعنى والتي تصدرها غرفة التجارة الدولية من المصارف في ذلك البلد أو احد المصارف المحلية التي يتم التعاقد معها كوكالة مالية أو وكذلك يجوز الدفع على الحساب شريطة ان تقدم الجهة الأجنبية التي يتم التعاقد معها كوكالة مالية أو تحويل مالي مصدق من احد المصارف في ذلك البلد أو احد المصارف المحلية تعادل قيمة المبالغ المدفوعة على الحساب باستثناء ما يتم شرائه من المصادر الحكومية العربية والأجنبية وعلى مدير الدائرة المالية للأمن العام فتح السجلات والملفات الرسمية التي تكفل مراقبة هذه الاعتمادات والاتفاقيات لحين توريدها بموجب سندات ايراد وضبوطات لجان استلام وأي وثائق أخرى تعزز ذلك.

الفصل الثالث: استيراد اللوازم والتخليص والشحن

المادة (٩٧):

ولجبات رئيس مكتب التخليص الجمركي العسكري للشحن الجوي والبحري:-

أ- للتخليص على مستودعات الأمن العام في دائرة الجمارك وأية دوائر أردنية أخرى وشحن مسافرات الأمن العام إلى الخارج ضمن القوانين المعملة في المملكة .

ب- متابعة تطبيق التعليمات الجمركية الصادرة عن السلطات الجمركية وما يطرأ عليها من تحديث.

ج- متابعة التخليص على كافة البوالص ضمن المدة المحددة لتكاليا لدفع أي غرامات (التخللات).

هكذا من الأصل

د- التنسيق مع المعنيين لأشراك ضباط ومأمور للتخليص في دورات تخصصية لسي المراكز الجمركية المختلفة لرفع كفاءتهم وعلى ضوء خطة التدريب الصادرة عن الإدارة المختصة.

هـ- تذليل الصعوبات الجمركية التي تواجه المخلصين الجمركيين العسكريين بالتنسيق مع السلطات الجمركية.

و- مراقبة المراسلات والتأكد من دقة وأمن وسرية المعاملات.

المادة (٩٨): واجبات رئيس مكتب التخليص الجمركي للشحن الجوي:

أ- التخليص على مستودعات الأمن العام الواردة بطريق البحر وشحن صادرات الأمن العام إلى الخارج ضمن القوانين المعمول بها في المملكة.

ب- الاشراف المباشر على تنزيل حمولة البواخر التي تحمل بضائع للأمن العام.

ج- التنسيق مع مؤسسة الموانئ بخصوص عملية تفريغ البضائع من البواخر.

د- التأكد من ورود البضائع حسب بوالص الشحن البحري.

هـ- التنسيق مع وكلاء البواخر بخصوص الحصول على بوالص الشحن البحري للبواخر عبر منطقة الوصول ميناء العقبة.

و- تنظيم المحاضر الفرعية للبواخر وحسب الواقع.

ز- مراقبة المراسلات والتأكد من دقة وأمن وسرية المعلومات.

المادة (٩٩): المدير المختص: إصدار أي قرارات يراها مناسبة لتنفيذ أعمال مكاتب التخليص الجمركي بين الحين والآخر لتسهيل أعمالها باستمرار وحسن القيام بواجباتها.

المادة (١٠٠): أ- على مأمور التخليص أو الضابط المكلف في مركز الوصول معاينة اللوائح وتسليم جميع الطرود التي ترد باسم وحدات الأمن العام وعليه أن ينظم الضبوطات اللازمة بالاشتراك مع وكلاء الشركات الشاحنة مبنياً فيها عدد الطرود وأوصالها وبيان الطرود الناقصة وإية فضائحات أخرى ثم يوقع على بوالص الشحن.

ب- في حال عدم وجود وكلاء لشركات الشحن يتم الاستلام بواسطة لجان تشكل لهذه الغاية.

ج- الطرود التي يظهر عليها دلائل التالف أو التلف أو العطب تفتح بمعرفة لجنة تشكل برئاسة مأمور تخليص مركز الوصول أو الضابط المكلف وتخصص وتنفق محتوياتها بحضور وكلاء أو معتمدي شركات الشحن والتأمين.

د- يجب أن تتضمن التقارير التي تنظم تفاصيل الطرود ومحتوياتها.

المادة (١٠١): مأمور التخليص أو الضابط المكلف مسؤول عن تمام معاملة التخليص على اللوائح التي تسلم لمستودعات الجمارك ويظهر فيها بعد لها تعود للأمن العام أو لضباط أفراد الأمن العام الذين يوافقون في بخت أو دورات تدريبية أو واجبات إلى الخارج.

المادة (١٠٢): أ- على الفرع الرئيسي المختص في الأمن العام أن ينظم مأمور التخليص في مركز الوصول بعدد الطرود المنظر وصولها وكيفية توزيعها وعلى مأمور التخليص أن يستلمها وأن يشتمها حسب التعليمات الصادرة إليه.

ب- ترفق جميع الرسائل ببيانات شحن مدون عليها تفاصيل الرسائل وتسلم المستودعات الرئيسية بتلك التفاصيل ليجري الاستلام بموجبها.

طرق الدفع المعتمدة في جهاز الأمن العام للمشتريات الخارجية هي:

١- الاعتمادات المستندية: يتم فتح الاعتمادات المستندية على أساس دفع قيمة الاعتماد على النحو التالي:

أ- دفع ما نسبته (٧٠%) من قيمة الاعتماد عند تقديم الوثائق.

ب- دفع الباقي (٣٠%) عند الاستلام النهائي للمواد.

ج- تقديم كفالة حسن تنفيذ بواقع (١٠%) من قيمة الاعتماد.

د- في الحالات الاستثنائية يجوز لمدير الأمن العام الموافقة على الدفع بالطريقة التي يراها مناسبة بغض النظر عن ماورد بأعلاه.

٢- الدفع ضد البوالص (C.A.D) حيث يتم الدفع بموجب هذه الطريقة عند تقديم الوثائق التالية:

أ- فاتورة من البائع مصدقة من غرفة التجارة مبنية عليها قيمة البضائع الواردة وتثبت على الفاتورة رقم العقد وأن أجور الشحن والتأمين وكافة المصاريف مدفوعة لغاية وصول المواد لميناء الوصول.

ب- بوليصة الشحن أصلية.

ج- شهادة منشأ تبين منشأ المواد.

د- تعهد خطي إذا كان وكيل محلي يتعهد البائع بعد مخالفة لصوص العقد لصفاً وروحاً وعدم زيادة أية أسعار ومصاريف على المبلغ المذكورة بعد الشراء.

هـ- تقديم بوليصة تأمين صادرة عن شركة تأمين محلية تغطي قيمة العقد كاملاً بالإضافة إلى (١٠%).

٣- الدفع بموجب تحويل مالي يتم الدفع بعد استلام المواد مطابق لشروط العقد.

٤- إذا دعت الحاجة لتجيير بوالص ومستندات الشحن يتم الموافقة على ذلك من المساعد المختص ويتنسب من الجهة المختصة بالشراء.

المادة (١٠٤): مستندات الالتزام:

يتم رصد المبالغ المالية المخصصة لغية شراء مواد بكميات وأنواع ومواصفات محددة ومن أحد بنود الموازنة المالية المتكررة وبنود الإيرادات الخاصة وبنود الائتمانات في مستند الالتزام ليتم بموجبه تحديد قيمة هذه المواد قبل شرائها.

المادة (١٠٥): يبين على مستند الالتزام في حال الشراء من مصادر أجنبية وبعد أن تتم الأهلية إذا كان الشراء (F.O.B) ما يلي:

أ- قيمة المواد.

هكذا في الأصل

ب- نوع العملة.

ج- (٥٠%) اجور شحن وثامين وحسب الحالة.

د- (٣%) احتياط فروق اسعار وحسب الحالة.

الفصل الرابع: (توريد اللوازم)

ثامناً: فحص اللوازم واستلامها.

المادة: (١٠٦) تستلم اللوازم من المتهدين وفقاً للمواصفات والشروط الواردة في قرار الاحالة او الاتفاقية وبعين المتعمدة والمذكورة فيه.

المادة: (١٠٧) تكون اللوازم التي وردها المتعمد خاضعة لاعادة وزنها وقياسها على موازين تحددها الحكومة ويبلغ الثمن على اساس الوزن الصافي او القياس لهذه اللوازم الا اذا ورد نص على غير ذلك.

المادة: (١٠٨) تخضع المواد المطلوبة للفحص النظري من قبل لجنة الاستلام ويشارك في لجنة الاستلام خبير فني اذا دعت الحاجة لذلك وتخضع للفحص المخبري اذا نص قرار الاحالة او العقد على ذلك وعلى المتعمد دفع رسوم الفحص المخبري عندما يطلب منه ذلك.

المادة: (١٠٩) ا- يتم فحص اللوازم لدى المختبر الصناعي العسكري واي مختبرات معتمدة يتفق عليها بين الطرفين واجراء التجارب عليها لمعرفة مدى مطابقتها للمواصفات التي تحددها الجهة المختصة بالشراء او لجنة الاستلام ويحمل المتعمد نفقات الفحص في حال مخالفة اللوازم الموردة وعدم قبولها.

ب- تعتمد نتيجة الفحص المخبري الصادرة عن المختبر الصناعي العسكري او اي مختبر لغير يعتمد الامن العام وفي حالة وجود اعتراض على نتيجة الفحص المخبري من المتعمد يتم اللجوء الى مختبر محايد يتفق عليه الطرفان للفحص المواد وعلى نفقة المتعمد ، وفي حالة عدم تطابق نتائج الفحص المخبري في كلا المختبرين يتم اللجوء الى مختبر ثالث ليتم اعتماد نتيجة الفحص على ضوله وتكون تكاليف الفحص المخبري في جميع الحالات على نفقة المتعمد.

ج- بالنسبة للوازم التي لا توجد امكانيات لفحصها لدى المختبر الصناعي العسكري حيث يتم فحصها لدى اي مختبر معتمد اخر وفي حال الخلاف على نتائج الفحص المخبري يتم تطبيق ما جاء في المادة (١٠٩/١).

المادة: (١١٠) ترفض لجنة الاستلام اي لوازم غير مطابقة للمواصفات او لشروط العقد وترفع قرارها للجهة المختصة بالشراء التي يجوز لها قبول اللوازم في الحالات التي تراها مناسبة مقابل تخفيض عادل في الثمن على ان تحدد نسبة الضرر المادي الذي لحق بالامن العام من جراء المخالفة في المواصفات بموجب تقرير فني.

ثامناً: القوة القاهرة.

المادة: (١١١) ا- يكون من المتفق عليه ان المتعمد لا يتحمل الاضرار المترتبة على التأخير في تنفيذ العقد او عدم الوفاء به اذا كان للتأخير او عدم الوفاء بسبب القوة القاهرة .

ب- في كل الاحوال عند وجود قوة القاهرة على المتعمد تقديم اشعار خطي وفوري الى الجهة المختصة بالشراء لبيان الظروف والاسباب التي تمنعه من تنفيذ الالتزام او التأخير في الوفاء به وتقديم كل ما يثبت ذلك من مصادر معتمدة.

ج- تكون القوة القاهرة المؤقتة من مبررات التأخير ويجب الوفاء بعد زوالها وتكون القوة القاهرة الدائمة من مبررات عدم الوفاء.

المادة: (١١٢) تنظر الجهة المختصة بالشراء في القوة القاهرة من حيث المكان والزمان ومدى اثرها على تنفيذ العقد.

المادة: (١١٣) لمدير الامن العام او من يفوضه تمديد مدة التسليم بعد اقتناعه بالاسباب الموجبة ونسأه على توصية من مدير الادارة المختصة لذى عليه ان يشهد انه لا ضرر من التمديد مع الاحتفاظ بحق التفرغ.

المادة: (١١٤) اللوازم التي تعاد الى المستودعات الرئيسية من الوحدات او الدوائر المصروفة لها يجب ان تعاد من قبل لجنة بعينها مدير المستودع المختص المورد او المستكمل حسب مقتضى الحال الى اللجنة ان تقرر طريقة توريدها.

واجبات وسلوب عمل لجان الاستلام:-

المادة: (١١٥) ا- التأكيد التام بنصوص الشروط والمواصفات المذكورة في قرار الاحالة او العقد.

ب- معالجة كافة اللوازم من قبل جميع اعضاء اللجنة ومراقب ديوان المحاسبة ومطابقتها للعينات المأهولة من حيث الكميات والمواصفات والشكل والنوعية والمنشأ والمعالجة التجارية الفارقة والسماكة والوزن والحجم واي مواصفات اخرى مذكورة بالقطاع.

ج- يحق للجنة الاستلام ان تستدعي خبير فني اذا اقتضت الحاجة.

د- بيان مدة للتأخير على متن ضبط الاستلام واية ملاحظات اخرى ضرورية.

المسجلات:-

المادة: (١١٦) ا- على كل وحدة في الامن العام ان تحتفظ بسجلات تليد فيها حسابات اللوازم التي بحوزتها حيث يسجل بها جميع مندات الانقالات والاخرجات والشطب على اختلاف انواعها.

ب- يجب ان تكون هذه السجلات مقسمة الى حقول اللوازم الجديدة والقديمه وغير الصالحة ورقم المستندات ومصدر اللوازم والوحدة المصروفة لها وموجود المستودعات منها.

ج- تحتفظ محاسبة المستودعات الرئيسية بسجلات لوازم منفردة لكل وحدة من الوحدات التي تتعامل معها لمراقبة قيودها.

د- بيان مدة للتأخير على متن ضبط الاستلام واية ملاحظات اخرى ضرورية.

هكذا من الاصل

المادة (١١٧): يوضع على كل صنف من المواد في المستودع بطاقة (بطاقة جرد) تبين الموجود من ذلك الصنف ويدون في هذه البطاقات ما يجري إدخاله أو إخراجها من اللوازم في الحال ، على أن يوقع المسؤول زام كل صنف.

المادة (١١٨): ترقم صفحات سجلات اللوازم بالسلسلة وترتب بتسجيل اصناف اللوازم وفقاً للحروف الأبجدية و الأرقام التي ترمز لأنواعها ومواصفاتها في سجل القهرس الذي يجب أن يدون فيه اسم ونوع وأبعاد كل قطعة من اللوازم التي تؤخذ للمعدة.

المادة (١١٩): تفتح سجلات لكافة أنواع اللوازم مهما كان نوعها مستهلكة أو غير مستهلكة باستثناء المواد التي يجري ابتاعها بكميات قليلة لاستهلاك الفوري حسب ما ورد في المادة (٣٣) من النظام.

المادة (١٢٠): ترتب السجلات في الوحدات وفقاً للقاعدة ترتيبها في قسم المحاسبة في المستودعات الرئيسية.

المادة (١٢١): تقابل سجلات الوحدات بسجلات قسم المحاسبة في المستودعات الرئيسية مرة واحدة كل ستة أشهر ويعتبر قادة الوحدات مسؤولين عن تنفيذ هذه الاجراء.

المادة (١٢٢): تفتح سجلات خاصة لتد ائمان اللوازم في أقسام المحاسبة في المستودعات الرئيسية وتجرى معاملات البيع والتفريم بالنسبة لأحدث الاسعار الواردة في السجل.

المادة (١٢٣): لا يفتح سجل جديد ما لم يصبح السجل القديم منتهياً أو غير صالح للاستعمال ويجب أن يتم بموافقة قائد الوحدة أو رئيس القسم بعد مقابلته القيود في قسم المحاسبة والمستودعات الرئيسية.

المادة (١٢٤): تحت كافة السجلات والنماذج والبطاقات واي وسائل أخرى والمستخدمة حالياً في الأمن العام.

تنفيذ العقود وقرارات الاحالة

المادة (١٢٥): يتم تدقيق العقود والاتفاقيات وقرارات الاحالة وفقاً للتعليمات الخاصة التي تصدر من قبل الجهة المختصة بالقرارات.

المادة (١٢٦): توزع نسخة من قرارات الاحالة والاتفاقيات بكتاب رسمي من قبل الجهة المختصة بالشراء إلى الجهات التالية:-

أ- الوحدة الطالبة .

ب- ادارة التخطيط والتنظيم

ج- ادارة المستودعات.

د- مدير الادارة المالية.

هـ- الشركة (المتعهد).

و- ضريبة الدخل.

ز- نسخة إلى المالية من قرار لجنة العطاءات المركزية.

ح- وكيل الشركة المحلي في حال الشراء من شركة اجنبية.

ط- الادارة المختصة.

المادة (١٢٧):

الاتفاقيات:-

تتولى اللجنة التي يشكلها مدير الأمن العام وفقاً لأحكام المادة (١٢) من النظام تنظيم العقود الخاصة بذلك بحيث تتضمن كل أو بعض من الأمور التالية وحسب مقتضى الحال :-

أ- رقم الاتفاقية وتاريخ توقيعها.

ب- المواد المتعاقد عليها (كميات وأنواع ومواصفات ونسبة الزيادة إن وجدت).

ج- السعر الإفرادي والاجمالي والقيمة الاجمالية للاتفاقية.

د- مدة التسليم.

هـ- أسلوب الشحن ومكان التسليم.

و- شروط الدفع والوثائق الواجب تقديمها لهذه الغاية.

ز- الكفالات المالية.

ح- ضمان العيوب الفنية وعيوب التصنيع.

ط- الاستدك الفني وضمانات الصيانة.

ي- التدريب.

ك- التحكم والتفسيرات القانونية.

ل- الظروف القاهرة.

م- الغرامات.

ن- التكاليف والعمولة.

س- رسوم والضرائب والاعفاءات الجمركية.

ع- تفحص والتفتيش.

ف- حشاوين الفريقين والتوقيع.

ص- سريان مفعول الاتفاقية (بدأ وانتهاء الاتفاقية).

ق- المواد الأولية التي تدخل في تصنيع المنتجات المحلية المشتراة من السوق المحلي.

دفع رسوم الجامعة والطابع:-

المادة (١٢٨):

أ- يجب أن يتضمن قرار الاحالة على شرط يلص على التزام المتعهد بدفع رسوم الجامعة والطابع المترتبة على قرار الاحالة (١٠) عشرة أيام من تاريخ التبليغ بالاحالة.

هكذا من الأصل

ب- يتم تحصيل رسوم الجامعة والطوابيع من قبل الادارة المالية بالنسبة للاتفاقيات:

١- يتم تحصيل رسوم الجامعة والطوابيع المترتبة على الاتفاقية من المتعهدين من قبل الادارة المالية قبل التوقيع على الاتفاقية.

٢- يجب ان يتضمن الكتاب الخاص بتوزيع الاتفاقية الى الادارات المعنية بند نص على انه تم دفع رسوم الجامعة والطوابيع بموجب الاصل المالي رقم () تاريخ / /

الفصل الخامس : (صرف اللوازم)

المادة (١٢٩): تلبيد محتويات مستند الاخرجات (الصرف) في سجل لوائح العهدة الرئيسي والفرعي حال وصولها للوحدات من قبل الشخص المسؤول.

المادة (١٣٠): أ- جميع الكميات المصروفة او الموردة او المشطوبة يجب ان تلتقط كتابة بحجب الاعداد .

ب- تلتزم سجلات الادخالات او الاخرجات (الإيرادات والصرف) والشطب بعدد النسخة اللازمة ويطلق السند بتسليم خط مستقيم بالحال الاخير ويوقع الضابط المسؤول وفي كل الحالات يجب ان يصدق من قائد او رئيس القسم وتكتب اسماء الموقعين بوضوح تحت توقيعهم.

ج- يستثنى ما ورد في الفقرتين (أ، ب) من هذه المادة للماذج المستخدمة في نظام الحاسب الالى على ان يلزم وفق الترتيب المتبع فيه.

المادة (١٣١): لا يتم التصرف بالسلحة والذخيرة والمتعلقات واية لوازم اخرى مصادرة مهما كان نوعها الا بموافقة مدير الامن العام او من يوليه وبعد صدور امر قضائي قطعي بها.

الفصل السادس: (بيع اللوازم والصرفيات مقابل الثمن)

المادة (١٣٢): يقوم الامن العام ببيع اللوازم غير الصالحة والموردة الى مستودعات غير الصالحة او الزائده عن الحاجة او تقديم خدمات في وحدات الامن العام او المواد المكسدة في المستودعات لمدة طويلة ولا حاجة والتي خرجت من الخدمة او غير ذلك وتتم اجراءات البيع حسب ما هو مبين تاليا:-

أ- تقوم الوحدات المعنية بموافقة الادارة المختصة بكتوفات تفصيلية بالمواد المراد بيعها بعد اخذ موافقة صاحب الصلاحية على البيع وان امكن تقدير اوزانها وقيمتها التقريبية عند البيع.

ب- تقوم الادارة المختصة بتشكيل لجنة البيع حسب نص المادة (١/١٨) من النظام.

ج- يتم الاعلان عن موعد ومكان البيع في الصحف المحلية.

د- يكون البيع بطريق الطرف المختم ويمكن تحويله الى المزاد العلنية اذا رأت اللجنة ضرورة لذلك.

هـ- يكون البيع لكامل اللوازم المقرر بيعها ولا يسمح بالتجزئة.

و- يعطى المتعهدين الراغبين بالمزاد وقت محدد وكاف لمعاينة اللوازم المراد بيعها وخلال ساعات الدوام الرسمي ولغاية يوم البيع المحدد بالاعلان . وعلى الامرة المختصة تسهيل مهمة ذلك.

ز- يتواجد كافة اللجنة بحضور مراقب من ديوان المحاسبة ومندوب من وزارة المالية / الجمارك ودلال من امارة عمان الكبرى او البلدية في المنطقة التي يتواجد فيها وذلك في الوقت المحدد لدعوة البيع في الصحف المحلية.

ح- على المزاد ان يقدم مبلغ كتامين بواقع ١٠% من المزاد نقداً او شيك مصدق او كفالة بنكية غير معلق على شرط ومعنون باسم مديرية الامن العام كضمان لحسن التنفيذ عند الاحالة .

ط- تقوم اللجنة بكتابة قرار البيع وتوقيعه من كافة الاعضاء ورفع لسلادارة المختصة معززاً بتأمينات المالية ليتم تصديقه حسب الاصول وتكون قراراتها بالاجماع او بالاكثية .

ي- اذا ظهر بعد الاحالة وخلال ٤٨ ساعة وقبل تمام اجراءات البيع مزاد وطالب بضم عشرة بالمائة او اكثر فيجب ان يقبل هذا الضم وعندئذ تجرى المزاد من جديد بين هذا المزاد وبين غيره من المزاديين وتجري المزاد لجلسة مزاد واحدة فقط.

ك- على المشتري التزام باتهاء المعاملات الجمركية ورفع المواد باسرع وقت ممكن من الموقع وبمدة لا تتجاوز ٤٥ يوم من تاريخ الاحالة عليه وتبليغه بذلك وعلى نفقته الخاصة.

ل- بعد تصديق قرار البيع تقوم الادارة المختصة او الجهة المختصة بالبيع بتبليغ المتعهد رسمياً والزامه بدفع رسوم الجامعة والطوابيع المستحقة عن كامل قيمة المبيعات المحددة في القرار وخلال عشرة ايام من تاريخ التبليغ في الادارة المالية / مديرية الامن العام.

م- تقوم الادارة المختصة او الجهة المختصة بالبيع بتشكيل لجنة لتسليم اللوازم المباعة او تفويض الوحدة المعنية بتشكيل هذه اللجنة.

ن- تقوم لجنة التسليم بتسليم اللوازم المباعة للمتعهدين ورفع ضبط تسليم لكامل المواد المسلمة موافقة حسب الاصول.

س- يتم دفع قيمة المبيعات نقداً او شيك مصدق عند تبليغ المتعهد بقرار البيع اذا كان قيمة المبيعات محددة في قرار البيع الى الجهة المختصة.

ع- ولذا لم تكن قيمة المبيعات محددة (قابلة للزيادة او النقصان) يتم دفع (٥٠%) من قيمة المبيعات المتقدمة من قبل الامن العام نقداً (مسيلاً) او اكثر ويتم دفع الباقي قبل اخلاء المتعهد المواد وحسب الاتفاق في حيله).

يخضع المتعهد لصلاحيات مدير الامن العام التالية:-

غرامات المتعهدين في حال التأخير في الاستلام اذا لخل المتعهد باي شروط من قرار البيع وشروط دعوة البيع او اذا عجز او تأخر في الاستلام ضمن المدة المحددة او اذا ارتكب اي مخالفة او استنكف او امتنع عن تاديه بدل البيع بصورة صريحة او ضمنية (وذلك بالقضاء مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ الاحالة للقطعة دون دفع بدل البيع) فيحق لمدير الامن العام او من يوليه اتخاذ الاجراءات التالية او مفردة دون سابق الذار او عر:-

أ- لمسح العقد.

ب- تضمينه قيمة لتأمين جميعه او جزء منه.

ج- بيع اللوازم على نفقة المتعهد بالطريقة التي يراها مناسبة مع تحميله لفرق الاسعار وقيمة الضرر الذي لحق بجهز الامن العام من جراء المخالفة او التأخير وذلك بعرض المبيعات على المزاد الذي يليه بالبدل الذي قدمه فاذا وافق على ذلك ضمن المستكشف الفرق بين البديلين ويخصم من العريون الذي دفعه واذا كان العريون لا يكفي ليحصل الباقي من امواله دون الحاجة الى الحصوص على قرار من المحكمة بالصورة التي تحصل بها الاموال الاميرية اما اذا لم يوافق المزاد الذي يليه تطرح البضاعة للمزاد العلنية ثانية ويضمن المستكشف الفرق الحاصل بين البديلين.

د- اتخاذ اي اجراء يراه مناسباً بحق المتعهد لصالح الامن العام.

فقدت من الاصل

هـ- تحصل ما نسبته (٠.٠٠١) واحد بالالف من قيمة المواد المباعة والمتعاقد عليها عن كل يوم تأخير في الاستلام عن الموعد المحدد لذلك مهما بلغت قيمة البيع إلا إذا حدد نسبة معينة في التعويض عن كل يوم تأخير في الاستلام في شروط العقد على ألا تقل قيمة التعويض عن التأخير اللاحق من جراء ذلك أما الضرر فيتم تقديره من قبل الإدارة المختصة في حينه.

المادة (١٣٤):

المدير / القائد المختص ببيع الوارم الزائدة التي تعتبر فضلات وغير مسجلة بالمعدة مهما كان نوعها بعد بيان الكميات الموجودة بموجب كشوفات ترفع للمدير من قبل قائد الوحدة مع تسبيب اسماؤ ثلاث ضباط للاشراف على البيع ثم يتم الاعياز من قبل المدير المعني السى قائد الوحدة بالموافقة على تشكيل لجنة للبيع على النحو التالي :-

أ- على اللجنة المشكلة استدعاء متهملين محليين للاطلاع على محتويات الفضلات ومعاينتها وعلى شروط البيع

ب- يقوم كل متهمل بتقديم الاسعار للجنة مجتمعه مع تأمين مالي بواقع (١٠%) من قيمة التقديرية للمواد .

ج- تم الاحالة على اعلی الاسعار بموجب قرار موقع من اللجنة ومصدق من قائد الوحدة شخصيا

د- ترصد المبالغ بعد قبضها في سجل خاص لحساب الوحدة على ان يتم الصرف بموافقة المدير / القائد المختص بعد بيان المواد المطلوبة للوحدة ان كانت مستهلكة.

تأجير الخدمات والمواقع واللوازم والمباني والمعدات :-

المادة (١٣٥):

أ- يوافق مدير الامن العام على تأجير المواقع او الخدمات او اللوازم حسبما يراه مناسبا.

ب- يتم تأجير المواقع والخدمات او اللوازم بناءً على طلب الجهة الطالبة بعد تشكيل لجنة لدراسة الطلب ورفع النتائج والتوصيات لمدير الامن العام.

ج- يتم تأجير المواقع او الخدمات او اللوازم التي يرغب جهاز الامن العام بتأجيرها بنفس الاسلوب الذي يتبع عند الاعلان شراء اللوازم او الخدمات.

د- في جميع الاحوال يكون التأجير لمدة زمنية محددة يعقد يحفظ حق الامن العام.

الفصل السابع: (مراقبة اللوازم والإشراف عليها)

تعليمات الاستلام والتسليم :-

المادة (١٣٦):

أ- يصدر قسم المحاسبة شهادة بنتيجة المقابلة ثم يقوم المسلم والمستلم بمقابلة الارصدة بالموجود الفعلي بالمستودع وبعد الانتهاء من ذلك ينظمان كشوفات دور استلام وتسليم وضبطا وتضمن الزيادة او النقص واية ملاحظات اخرى ترسل للمراجع المختصة بعد تصديقها من القائد المسؤول ويتم جميع هذه الاجراءات تحت اشراف لجنة يعيها القادة المعطون.

ب- على الضابط او الفرد المسائل بالاجازة الطويلة او لاي سبب اخر ان يقاتل موجود مستودعه وما يعينه من اللوازم والاملاك والاموال بسجلاتها في قسم المحاسبة بالاشتراك مع خلفة الذي سيستلم منه بموجب دور الاستلام وتسليم اصولي موقع من المسلم والمستلم ومصدق من قائد الوحدة او رئيس القسم.

ج- في الحالات الاستثنائية التي يتعذر فيها الاستلام والتسليم يقوم القائد المسؤول بتعيين لجنة اشراف على الجرد والتسليم .

د- اذا اجيز الضابط او الفرد اجازة عادية او لم يتم بممارسة عمله الرسمي لاي سبب من الاسباب فيعين القائد المسؤول لجنة للتولي القيام بالاستلام والصرف بموجب سندات اصولية وقيامها بممارسة عمله الرسمي لحين عودة الضابط او الفرد المسؤول الى ممارسة عمله.

هـ- اذا تغيب الضابط او الفرد عن عمله الرسمي وتغرت عليه العودة الية بما في ذلك قراره او وفاته او لاي سبب وكان مسؤولا عن عهده فيشجع المستودع فورا وتشكل لجنة لاجراءات جرد كامل له والقيام بجميع الاجراءات الاصولية للاستلام والتسليم والصرف الواردة في هذا النظام الى حين تعيين مسؤول جديد على المستودع لتسليمه اليه.

و- عند نقل اي ضابط او فرد ممن يعهدهم المستودعات او لوازم فلي قائد الوحدة تشكيل لجنة لجرد ما يعهدهم بعد اجراء المقابل على القيود ومقارنتها مع موجود المستودع وبحضور المأمور السابق واللاحق.

ز- يكون تنظيم دور التسليم والاستلام مبنيا فيه الرصيد والموجود والنقص والزيادة وتوقيعه من قبل اللجنة والمأمير وتصديقه من القادة شخصا.

ح- تنظيم سندات جديدة باللوازم الموجودة فعلا او المصروفة وتنظيم سندات تغريم بالمواد الناقصة ان وجبت.

ط- تصديق جميع السندات من قبل قائد الوحدة بعد توقيعها من قبل ضابط المستودع.

ي- يرفع دور الاستلام والتسليم معززا بالسندات اللازمة لقائد الوحدة.

المادة (١٣٧):

مدرء الفروع المختصة مسؤولون عن تعيين لجان من غير ذوي العلاقة تقوم بجولات تفتيشية على المستودعات الرئيسية مرتين في السنة على ان يتناول تفتيش المستودعات ما يلي:-

أ- التأكد من صحة القيود .

ب- جرد المستودعات ومقارنة موجوداتها بالقيود.

ج- التأكد من صيانة اللوازم وترتيبها في المستودعات.

د- التأكد من ضبط الموازين والمكاييل والقياسات والوحدات القياسية.

هـ- التأكد من متانة الابواب والنوافذ والاقفال ونقاط الحراسة واحتياطات مكافحة الحريق بشكل دائم.

المادة (١٣٨):

لمدرء الفروع المختصة تعيين لجان تفتيش مستودعات الدوائر والوحدات وحساباتها وقيودها في اي وقت وحسبما يرى ذلك مناسبا.

المادة (١٣٩):

على لجان التفتيش ان تقدم تقاريرها مع التوصيات الى مدرء الفروع المختصة وترسل نسخا عن هذه التقارير والتوصيات الى قادة الوحدات المعنية.

عبد الفايظ

وزير الداخلية

هكذا من الأصل

تعليمات رقم (٢) لسنة ٢٠٠٧

تعليمات امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

صادرة استناداً لنص المادة (٢٩) من قانون التربية والتعليم

رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته

والمادة رقم [(٨) الفقرة (أ) والفقرة (ب)] من قانون حماية أسرار

ووثائق الدولة رقم (٥٠) لسنة ١٩٧١

المادة الأولى :-

تسمى هذه التعليمات " تعليمات امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة رقم (٢) لسنة ٢٠٠٧ ويصل بها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة الثانية :-

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت المعاني المخصصة لها أدناه (لا إذا دلت القرينة على غير ذلك :

الوزارة :	وزارة التربية والتعليم.
الوزير :	وزير التربية والتعليم.
المجلس :	مجلس الامتحان العام المشكل بموجب هذه التعليمات.
اللجنة :	لجنة الامتحان العام المشكلة بموجب هذه التعليمات.
اللجنة المحلية :	لجنة الامتحانات في مديرية التربية والتعليم.
الامتحان العام :	امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة.
المسار الشامل الأكاديمي :	مسار التعليم الثانوي الشامل للفروع (الأدبي والعلمي والشرعي والإدارة المعلوماتية والتعليم الصحي، وأي فرع آخر تقرره الوزارة).
المسار الشامل المهني :	مسار التعليم الثانوي الشامل للفروع (الزراعي والصناعي والتعديني والفنني والاقتصاد المنزلي، وأي فرع آخر تقرره الوزارة).
المشترك :	كل من تنطبق عليه شروط التقدم للامتحان وقبل طلبه.
الشهادة :	شهادة الدراسة الثانوية العامة.

الإدارة :

إدارة الامتحانات والاختبارات.

الدورة :

الامتحان العام سواء كان دورة شتوية أو دورة صيفية.

الأسرار والوثيقة المحمية : أية معلومات شفوية أو وثيقة مكتوبة أو مطبوعة أو مختزلة أو مطبوعة على ورق مشمع أو أشرطة تسجيل أو الصور الشمسية والأفلام أو المخططات أو الخرائط أو الرسوم أو ما يشابهها والمصنفة وفق أحكام قانون حماية أسرار ووثائق الدولة.

المادة الثالثة :-

أ- يشكل المجلس برئاسة الوزير على النحو التالي :

١- الأمين العام للشؤون التعليمية والفنية

للرئيس

نائباً

- ٢- الأمين العام للشؤون الإدارية والمالية
- ٣- الأمين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- ٤- مدير إدارة الامتحانات والاختبارات
- ٥- اثنين من أساتذة الجامعات من المختصين في القياس والتقويم
- ٦- مدير إدارة المناهج والكتب المدرسية
- ٧- مدير إدارة التعليم المهني والإنتاج
- ٨- مدير إدارة التعليم العام وشؤون الطلبة
- ٩- مدير الامتحانات

- ب- تكون مدة المجلس سنتين .
- ج- يعين الوزير الأعضاء في البند (٥) فقرة (أ) بالتنسيق من الأمين العام وتسمية مدير إدارة الامتحانات والاختبارات.
- د- يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه أو نائبه في حال غياب الرئيس ، ويكون اجتماعه قانونياً بحضور ثلثي أعضائه على الأقل وتصدر قراراته بأغلبية الحاضرين.
- هـ- لرئيس المجلس أن يدعو من يشاء من المختصين أو المهتمين للمشاركة في مداورات المجلس دون أن يكون لهم حق التصويت.

هكذا من الأصل

المادة الرابعة :-

يناط بالمجلس المهام التالية :-

- ١- رسم السياسة العامة للامتحان العام.
- ٢- إقرار المباحث التي يتقدم بها الطلبة في مساري التعليم الثانوي الشامل الأكاديمي والمهني (المباحث الإيجابية والمباحث الاختيارية) .
- ٣- إقرار كيفية حساب المعدل للطلبة الناجح.
- ٤- مناقشة الدراسات والتقارير الفنية المتعلقة بتطوير الامتحان، وتقديم التوصيات للوزير.
- ٥- أية أمور يحيلها إليه الرئيس.

المادة الخامسة :-

١ - تشكل اللجنة برئاسة الأمين العام للشؤون التعليمية والفنية لمدة سنة دراسية على النحو التالي:

- ١- مدير إدارة الامتحانات والاختبارات نائباً للرئيس
 - ٢- ثمانية من مديري الإدارات في الوزارة أعضاء
 - ٣- مدير الامتحانات عضواً
 - ٤- رئيس قسم الامتحانات العامة في الوزارة مقرر
- ب- يعين الوزير الأعضاء في البند (٢) فقرة (أ) من النص نفسه بالتنسيق الأمين العام للشؤون التعليمية والفنية وتسمية مدير إدارة الامتحانات والاختبارات في مطلع كل عام دراسي بوظائفهم.

ج- تتولى اللجنة القيام بالمهام التالية :

- ١- إقرار الإطار العام لمواصفات الامتحان وخطته الفصلية.
 - ٢- إقرار ما يلي :
- أ- مواصفات أوراق الامتحان.
 - ب- أسس اعتماد مراكز الامتحان.
 - ج- إغلاق قاعات الثانوية العامة التي يحدث فيها شغب وإعادة فتحها .
 - د- أسس الاختبار واضعي الأسئلة.
 - هـ- أسس اختيار رؤساء القاعات ومساعديهم .
 - و- أسس اختيار رؤساء لجان ومراكز التصحيح .
 - ز- فتح وإغلاق مراكز التصحيح في المحافظات .

ح- برنامج الامتحان العام.

- ٣- للنظر في القضايا التي تتعلق بسير الامتحان واتخاذ القرارات اللازمة لذلك.
- ٤- إقرار نتائج الامتحان والتنسيق للوزير للمصادقة عليها تمهيداً لإعلانها.
- د- تتولى اللجنة تحديد الإجراءات الإدارية والفنية الكفيلة بعقد هاتين الدورتين وتحديد زمان ومكان انعقادهما.
- هـ- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو نائبه في حال غيابه ويكون اجتماعها قانونياً إذا حضره ثلثا أعضائها على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية الحاضرين.

المادة السادسة :-

١- تشكل اللجنة المحلية للامتحانات في مديرية التربية والتعليم برئاسة مدير التربية وعضوية كل من :

- ١) مدير الشؤون التعليمية والفنية نائباً للرئيس
 - ٢) مدير الشؤون الإدارية والمالية عضواً
 - ٣) رئيس قسم الامتحانات والاختبارات عضواً ومقرر
- ب- تتولى اللجنة المحلية القيام بالمهام التالية :
- ١) اختيار القاعات حسب الأسس التي تعتمدها الوزارة لهذه الغاية .
 - ٢) اختيار رؤساء قاعات الثانوية العامة والمساعدين والمراقبين .
 - ٣) استلام ملفات أسئلة امتحان الثانوية العامة من الوزارة وتخزينها في غرفة محصنة في المديرية .
 - ٤) تسليم ملفات الأسئلة لرؤساء قاعات الثانوية العامة واستلام طرود الإجابة يومياً .
 - ٥) زيارة قاعات امتحان الثانوية العامة .
 - ٦) التنسيق بإغلاق القاعات التي يحدث بها شغب .
 - ٧) تنفيذ كافة أعمال الامتحانات العامة التي تحددها الوزارة .
- ج- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو نائبه في حال غيابه ويكون اجتماعها قانونياً إذا حضره ثلثا أعضائها على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية الحاضرين.

هكذا من الأصل

المادة السابعة :-

تعد المعلومات الواردة في أوراق امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة وثائق محمية تصنف (بدرجة محدود) بدءاً من التكليف بإعدادها من قبل المكلفين بوضع الأسئلة إلى حين فتح مظلات الأسئلة في قاعات الامتحان حسب تعليمات الوزارة.

المادة الثامنة :-

- أ- تعقد الوزارة الامتحان في مناهج التعليم الثانوي الشامل ويمنح النجاح فيه شهادة الدراسة الثانوية العامة مبنياً فيها نوع التخصص.
- ب- تعقد الوزارة دورة شتوية وأخرى صيفية في كل عام دراسي وفقاً للتعليمات التي تنظم عملية الامتحان.
- ج- للمشاركة أن يتقدم للامتحان بمبحث بمستوى أو أكثر في الدورة الشتوية أو الدورة الصيفية ضمن المدة المحددة في الفقرة (أ) من المادة العاشرة للطلبة النظاميين ، أو الفقرة (ب) من المادة نفسها لطلبة الدراسة الخاصة.

المادة التاسعة :-

يسمح بالتقدم لامتحان الثانوية العامة :-

- أ- الطلبة النظاميون في المرحلة الثانوية الذين يدرسون وفق نظام الفصول في مستويات المباحث المطلوبة للامتحان شريطة أن يكونوا قد نجحوا في هذه المستويات والمستويات السابقة لها مدرسياً ودأبوا فيها المدة القانونية خلال الفصل الدراسي.
- ب- من يحمل شهادة المسار الثانوي التطبيقي بنجاح.
- ج- من أنهى المرحلة الثانوية بنجاح كدارس نظامي أو غير نظامي من مدرسة حكومية داخل المملكة أو خارجها.
- د- من يحمل كشف علامات امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة لسنوات سابقة أو ما يعادله.
- هـ- كل من يحمل جواز سفر أردني وأمضى ثلاث سنوات دراسية بعد إنهاء دراسته بنجاح لمرحلة التعليم الأساسي (أو ما يعادلها) التي كان خلالها طالباً نظامياً أو غير نظامي من مدرسة حكومية أو خاصة داخل المملكة أو خارجها .
- و- كل من يحمل جواز سفر أردني وأنهى الصف الثالث الإعدادي بنجاح (أو ما يعادله) كطالب نظامي أو غير نظامي من مدرسة حكومية أو خاصة داخل المملكة أو خارجها لعام ١٩٨٩ م فما قبل .

المادة العاشرة :-

- أ- للمشاركة النظامي أن ينهي متطلبات الحصول على الشهادة في أربع دورات امتحانية في حدها الأقصى وفي مدة لا تزيد عن أربع سنوات من بدء دخوله المرحلة الثانوية أيهما أولاً (ويحسب بدء دخول المرحلة الثانوية من اليوم الأول لشهر أيلول) .
- ب- للمشاركة عن طريق الدراسة الخاصة أن ينهي متطلبات الحصول على الشهادة في أربع دورات امتحانية في حدها الأقصى وفي مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات أيهما أولاً (ويحسب بدء الدورة الامتحانية من اليوم الذي يحدد فيه تقديم طلبات الاشتراك) .
- ج- يحق للطلبة الذي رسب في أي مستوى مبحث من مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة في دورة امتحانية أن يتقدم به في الدورة الامتحانية اللاحقة ضمن المدة المحددة في الفقرة (أ) أو الفقرة (ب) ويحسب نوع اشتراكه .
- د- إذا لم ينه المشارك متطلبات النجاح ضمن المدة المحددة في الفقرة (أ) أو الفقرة (ب) من هذه المادة يحق له التقدم للامتحان كمشارك جديد وفي أي فرع من فروع التعليم .

المادة الحادية عشرة :-

- أ- يتقدم المشارك وفق المباحث المبينة في الجداول المرفقة من (١ - ١١) وتعتبر هذه الجداول جزءاً لا يتجزأ من هذه التعليمات.
- ب- يعد كل مستوى من مستويات أي مبحث وحدة مستقلة من حيث النجاح والرسوب.

المادة الثانية عشرة :-

- أ- يعفى المشارك التكليف الذي يتقدم للامتحان في الفرع الأدبي أو الفرع الشرعي من مبحثي الرياضيات والحاسوب، كما يعفى من الإجابة عن الأسئلة التي تتضمن الرسومات والأشكال التوضيحية على أن يستعاض عنها بالوصف.
- ب- يعفى المشارك الأصم من مبحث الرياضيات إذا تقدم في أحد فروع التعليم التالية (الأدبي ، الشرعي ، المعلوماتية لطلبة المسار الأول) .
- ج- يعفى المشارك الأصم من أسئلة التعبير في اللغتين العربية والإنجليزية إذا تقدم لامتحان الثانوية العامة في أي فرع من فروع التعليم .

هكذا من الأصل

المادة الثالثة عشرة :-

١. يمنح المشترك الناجح في أحد فروع المسار الثانوي الشامل الأكاديمي (الأدبي ، العلمي ،

الشرعي ، الإدارة المعلوماتية ، التعليم الصحي) الشهادة إذا حقق المتطلبات التالية :-

أ- النجاح في مباحث الثقافة العامة المشتركة الخمسة بمستوياتها (ثقافة إسلامية ،

لغة عربية/مستوى عادي ، لغة إنجليزية/مستوى عادي ، ثقافة عامة ، حاسوب)

وتدخل جميعها في حساب المعدل ويجوز للمشارك غير المسلم أن لا يتقدم

لامتحان مبحث الثقافة الإسلامية ويقتصر على أربعة مباحث ، وإذا تقدم لها

فيعامل معاملة الطالب المسلم.

ب- الفرع العلمي : النجاح في المباحث الخمسة بمستوياتها من المتطلبات

التخصصية (الرياضيات ، الفيزياء ، الكيمياء ، الأحياء ، علوم الأرض والبيئة) .

ج- الفرع الأدبي :

١- النجاح في المتطلبات التخصصية الإجبارية لمبثي اللغة العربية و

الرياضيات بمستوياتهما .

٢- النجاح في مبحثين من المتطلبات التخصصية الاختيارية الخمسة

بمستوياتها : (التاريخ ، الجغرافيا ، العلوم الإسلامية ، اللغة الإنجليزية /

متقدم ، اللغة الفرنسية)

د- الفرع الشرعي : النجاح في المباحث الأربعة الإجبارية التخصصية بمستوياتها

(اللغة العربية ، الرياضيات ، العلوم الشرعية/ ١ ، العلوم الشرعية/ ٢) .

هـ- فرع الإدارة المعلوماتية وينقسم إلى مسارين :

١- المسار الأول :

(أ) النجاح في المباحث الأربعة الإجبارية التخصصية بمستوياتها)

الرياضيات الأدبي ، نظم المعلومات الإدارية ، أنظمة المحاسبة

المحوسبة ، أساسيات الإدارة) .

(ب) النجاح في أحد المباحث الاختيارية التخصصية (برمجة

الحاسوب ، إحصاء الأعمال ، التجارة الإلكترونية ، اللغة

الإنجليزية المتقدمة ، اللغة الفرنسية المتقدمة) .

٢- المسار الثاني : النجاح في المباحث التخصصية الإجبارية بمستوياتها

(الرياضيات العلمي ، نظم المعلومات الإدارية ، أنظمة المحاسبة

المحوسبة ، أساسيات الإدارة ، الفيزياء العلمي) .

و- فرع التعليم الصحي : النجاح في المباحث الإجبارية بمستوياتها (الكيمياء العامة

، الأحياء العامة ، الرياضيات الأدبي ، الفيزياء ، التغذية ، الثقافة الصحية ،

التشريح ووظائف الأعضاء ، فسيولوجيا الأمراض) .

٢. يمنح المشترك الناجح في أحد فروع المسار الثانوي الشامل المهني (الزراعي ،

الصناعي ، التمريض ، الفندق ، الاقتصاد المنزلي) الشهادة إذا حقق المتطلبات

التالية :-

أ- النجاح في مباحث الثقافة العامة المشتركة بمستوياتها [اللغة العربية (المستوى

العادي) ، الثقافة الإسلامية ، اللغة الإنجليزية (المستوى العادي) ، الثقافة العامة ،

الحاسوب] وتدخل جميعها في حساب المعدل ويجوز للمشارك غير المسلم أن لا

يتقدم لامتحان مبحث الثقافة الإسلامية ، وإذا تقدم لها فيعامل معاملة الطالب

المسلم.

ب- النجاح في مبحثي العلوم الأساسية المطلوبة للثانوية العامة.

ج- النجاح في مباحث العلوم المهنية بمستوياتها المطلوبة لامتحان للثانوية العامة.

د- النجاح في امتحان مبحث التدريب العملي بمستوييه (المطلوبين للثانوية العامة

والذي تعقدته المدرسة وفق إجراءات موحدة تضعها الوزارة.

هـ- النجاح في مباحث العلوم الأساسية الإضافية (المطلوبة للثانوية العامة) للطلبة

الذين سيلتحقون بالجامعات.

المادة الرابعة عشرة :-

١. يعطى المشترك الناجح في المسار الثانوي الشامل الأكاديمي كشف علامات بثبت فيه

ما يلي :

أ- العلامة التي حصل عليها في كل مبحث من المباحث بمستوياته المطلوبة في

الثانوية العامة.

هكذا من العمل

ب- المجموع العام المكون من :

* الفرع العلمي : مجموع علامات مباحث الثقافة العامة الخمسة المشتركة بمستوياتها (ثقافة إسلامية، لغة عربية/مستوى عادي، لغة إنجليزية/مستوى عادي، ثقافة عامة، حاسوب) + علامة للمبحث التخصصي الإجباري (الرياضيات) بمستوييه + مجموع أعلى علامتين من علامات المباحث الأربعة التخصصية (الفيزياء، الكيمياء، الأحياء، علوم الأرض والبيئة).

* الفرع الأدبي : مجموع علامات مباحث الثقافة العامة الخمسة المشتركة بمستوياتها (ثقافة إسلامية، لغة عربية/مستوى عادي، لغة إنجليزية/مستوى عادي، ثقافة عامة، حاسوب) + علامة للمبحث التخصصي الإجباري (اللغة العربية) بمستوييه + مجموع أعلى علامتين من علامات مبحث الرياضيات والمبحث الاختياريين بمستوياتها.

* الفرع الشرعي : مجموع علامات مباحث الثقافة العامة الخمسة المشتركة بمستوياتها (ثقافة إسلامية، لغة عربية/مستوى عادي، لغة إنجليزية/مستوى عادي، ثقافة عامة، حاسوب) + علامة للمبحث التخصصي الإجباري (اللغة العربية) بمستوييه + مجموع أعلى علامتين من علامات (العلوم الشرعية (١) ، العلوم الشرعية (٢) ، الرياضيات) بمستوياتها.

* فرع الإدارة المعلوماتية :

أ - المسار الأول : مجموع علامات مباحث الثقافة العامة الخمسة المشتركة بمستوياتها (ثقافة إسلامية، لغة عربية/مستوى عادي، لغة إنجليزية/مستوى عادي، ثقافة عامة، حاسوب) + مجموع علامات المباحث الإجبارية الأربعة (الرياضيات الادبي ، أساسيات الإدارة، أنظمة المحاسبة المحوسبة، نظم المعلومات الإدارية) بمستوياتها + علامة لأحد المباحث الاختيارية (برمجة الحاسوب، إحصاء الأعمال، التجارة الإلكترونية، اللغة الإنجليزية/متقدم، اللغة الفرنسية/متقدم).

ب- المسار الثاني : مجموع علامات مباحث الثقافة العامة الخمسة المشتركة بمستوياتها (ثقافة إسلامية، لغة عربية/مستوى عادي، لغة إنجليزية/مستوى عادي، ثقافة عامة، حاسوب) + مجموع علامات مباحث المتطلبات التخصصية بمستوياتها (الرياضيات العلمي ، نظم المعلومات الإدارية ، أنظمة المحاسبة المحوسبة ، أساسيات الإدارة ، الفيزياء العلمي).

* فرع التعليم الصحي : مجموع علامات مباحث الثقافة العامة الخمسة المشتركة بمستوياتها (ثقافة إسلامية، لغة عربية/مستوى عادي، لغة إنجليزية/مستوى عادي، ثقافة عامة، حاسوب) + مجموع علامات مباحث المتطلبات التخصصية بمستوياتها (الكيمياء العامة ، الأحياء العامة ، التشريح ووظائف الأعضاء ، فسيولوجيا الأمراض ، الثقافة الصحية ، الرياضيات الأدبي ، الفيزياء ، التغذية) .

ج- المعدل الملوي الذي يحسب بالمعادلة التالية : -

$$\text{المعدل الملوي} = \frac{\text{المجموع العام (حسب فرع التعليم)}}{\text{مجموع النهايات المعظمى للمباحث بمستوياتها}} \times 100\%$$

٢. يعطى للمشارك الناجح في المسار الثانوي الشامل المهني كشف علامات يثبت فيه ما يلي :-

أ- العلامة التي حصل عليها لكل مبحث بمستوياته المطلوبة لامتحان الثانوية العامة.

ب- المجموع العام (المكون من : مجموع علامات مباحث الثقافة العامة الخمسة المشتركة بمستوياتها (ثقافة إسلامية، لغة عربية / مستوى عادي، لغة إنجليزية / مستوى عادي، ثقافة عامة، حاسوب) + مجموع علامات المباحث المهنية والعلوم الأساسية والتدريب العملي بمستوياتها) وذلك للطلبة الذين لا يرغبون بالالتحاق بالجامعات (سوق عمل).

ج- المجموع العام (المكون من : مجموع علامات مباحث الثقافة العامة الخمسة المشتركة بمستوياتها (ثقافة إسلامية، لغة عربية/مستوى عادي، لغة

محكمة من الأعمال

(إنجليزية/مستوى عادي، ثقافة عامة، حاسوب) + مجموع علامات المباحث المهنية + العلوم الأساسية + العلوم الأساسية الإضافية بمستوياتها) وذلك للطلبة الذين يرغبون الالتحاق في الجامعات.
د- المعدل الملوي الذي يحسب بالمعادلة التالية :

$$\text{المعدل الملوي} = \frac{\text{المجموع العام (حسب فرع التعليم)}}{\text{مجموع النهايات المعطى للمباحث بمستوياتها}} \times 100\%$$

المادة الخامسة عشرة :-

أ- يعطى المشترك الذي أنهى متطلبات النجاح أربعة كشوف علامات باللغة العربية + كشوف باللغة الإنجليزية + شهادة الدراسة الثانوية العامة.
ب- يعطى المشترك الذي لم يستكمل متطلبات النجاح كشفاً يتضمن المباحث التي تقدم بها والعلامة التي حصل عليها في كل مبحث بمستوياته.

المادة السادسة عشرة :-

إذا تقدم المشترك لجميع المباحث المقررة أو بعضها المبينة في أحد الجداول من (١-١١) الملحقة بهذه التعليمات ولم يستكمل متطلبات النجاح فيجوز له التقدم خلال الفترة المحددة بالمادة العاشرة (أ ، ب) للمباحث التي لم يستكمل متطلبات النجاح فيها فقط بحيث تحسب العلامة التي حصل عليها في آخر امتحان تقدم له بصرف النظر عن علامته السابقة.

المادة السابعة عشرة :-

يجوز للمشارك عن طريق الدراسة الخاصة غير المستكمل لمتطلبات النجاح في المباحث الاختيارية بمستوياتها أن يغير اختياره السابق من ضمن المواد الاختيارية الأخرى شريطة ألا يكون قد نجح في أحد مستويي الاختيار السابق.

المادة الثامنة عشرة :-

يلتزم المشترك غير المستكمل لمتطلبات النجاح بفرع التعليم والتخصص الذي اختاره في المرة الأولى عند تعبئة طلب الاشتراك ولا يجوز له التغيير بعد ذلك إلا إذا تقدم لامتحان كمشارك جديد.

المادة التاسعة عشرة :-

يسمح لطلبة المسار الثانوي الشامل المهني الراغبين الالتحاق في التطعيم الجامعي دراسة مائتين إضافيتين والنجاح بهما في امتحان الثانوية العامة لأغراض الالتحاق بالجامعات وفق المدة الزمنية المحددة المنصوص عليها في المادة العاشرة (أ ، ب) .

المادة العشرون :-

يتم إتلاف دفاتر إجابة امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة لكل دورة امتحانية بعد مضي سبعة أيام من تاريخ إعلان نتائج تلك الدورة .

المادة الحادية والعشرون :-

تنظر اللجنة في القضايا التي لم تعالجها هذه التعليمات وتكون قراراتها نهائية وقطعية.

المادة الثانية والعشرون :-

تُلغى تعليمات امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة رقم (٧) لسنة ٢٠٠٦ .

وزير التربية والتعليم

الدكتور خالد طوقان

محرراً من الأصل

جول رقم (٣)
المباحث / المستويات المطلوبة في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة
لمسئلتي الشغل الأكاديمي / النوع الشرعي

[illegible]

المجموع العام : يتكون من مجموع علاقات مباحث التفاضل المشتركة باستراتيجيا + علامة التفاضل العربية التخصصية باستراتيجيا + أعلى علاقات من علاقات المباحث التخصصية (لطعام الشريحة (١) ، الطعام الشريحة (٢) ، الرياضيات) باستراتيجيا .

جدول رقم (٤)
المباحث / المستويات المطلوبة في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة
١٩٨٥ - ١٤٠٦ هـ / في ح الإجابة عن السؤال - المسأل الأول

[illegible][illegible]

...

هكذا خبأ الرجل

جدول رقم (۵)

المجلدات / مستويات المطلوبة للدراسة الثانوية العامة

المستقبل والتأقوي للشامل الأكاديمي / فروع الإدارة المعلوماتية - للمستشار الفقهني

الامتحان الرابع					الامتحان الثالث				
زمن	علاجه	التهيئة	المستوى	المبحث	زمن	علاجه	التهيئة	المستوى	المبحث
الامتحان	الاجاح	الطبي			الامتحان	الاجاح	الطبي		
١:٣٠	٣٥	٧٠	٤	اللغة العربية / علمي	١:٣٠	٣٥	٧٠	٣	اللغة العربية / علمي
١:٣٠	٣٥	٧٠	٤	اللغة الإنجليزية / علمي	١:٣٠	٣٥	٧٠	٣	اللغة الإنجليزية / علمي
١:١٥	٢٥	٥٠	٢	الرياضيات العامة	١:١٥	٢٥	٥٠	١	الرياضيات العامة
٢:٠٠	٥٠	١٠٠	٣	الرياضيات المتقدمة	٢:٠٠	٥٠	١٠٠	٣	الرياضيات المتقدمة
٢:٠٠	٥٠	١٠٠	٣	نظم المعلومات الإدارية	٢:٠٠	٥٠	١٠٠	٣	نظم المعلومات الإدارية
١:٣٠	٤٠	٨٠	٤	المساقات الإدارية	١:٣٠	٤٠	٨٠	٣	المساقات الإدارية
٢:٠٠	٥٠	١٠٠	٤	الرياضيات (الطبي)	٢:٠٠	٥٠	١٠٠	٣	الرياضيات (الطبي)
				١ - الثقافة العامة					١ - الثقافة العامة
				٢ - المتطلبات التخصصية					٢ - المتطلبات التخصصية

المجموع العام : يكون من مجموع علائق المشتري، يستوفينا + مجموع علائق مبيعات الممتلكات الشخصية.

125.

جول رقم (۱)

البحاث / المستويات المطلوبة للدراسة الثانوية العامة

المسار التقني / الشامل الأكاديمي / فرع للتعليم الصحي

الفصل الرابع				الفصل الثالث			
زمن الاجتماع	علاوة الاجتماع	الهيئة المستوى	البحث	زمن الاجتماع	علاوة الاجتماع	الهيئة المستوى	البحث
١:٣٠	٣٥	٧٠	٤	١:٣٠	٣٥	٧٠	٣
١:٣٠	٣٥	٧٠	٤	١:٣٠	٣٥	٧٠	٣
١:١٥	٣٥	٥٠	٢	١:١٥	٣٥	٥٠	١
٢:٠٠	٥٠	١٠٠	٣	٢:٠٠	٥٠	١٠٠	٣
١:٣٠	٣٥	٧٠	٢	١:٣٠	٣٥	٧٠	٢
٢:٠٠	٥٥	١١٠	٣	١:١٥	٣٥	٥٠	٢
١:٣٠	٣٥	٧٠	٢	١:١٥	٣٥	٥٠	٢
١:٣٠	٣٥	٧٠	٤	١:٣٠	٣٥	٧٠	٣
١:٣٠	٤٠	٨٠	٤	١:٣٠	٤٠	٨٠	٣

المجموع العام : يتكون من مجموع علامات المادة العلمية + مجموع علامات المتطلبات التخصصية واستوعابها.

15.

مكتبة المجلد

جدول رقم (٧)
المباحث / المستويات المطلوبة في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة
الاسس المنهجية / الفهم المنهجي / الفهم الالزامي

المجال الرابع					المجال الثالث				
زمن الامتثال	علامة الاجاز	التهيئة الطبيعية	المستوى الامتداد	البحث	زمن الامتثال	علامة الاجاز	التهيئة الطبيعية	المستوى	البحث
١:٣٠	٢٥	٧٠	٢	الزراعة الإرياقية	١:٣٠	٢٥	٧٠	٢	الزراعة البورية / علوي
١:٣٠	٢٥	٧٠	٢	الطوبوب	١:٣٠	٢٥	٧٠	٢	الزراعة الإرياقية/علوي
١:١٥	٢٥	٥٠	٢	الزراعة العامة	١:١٥	٢٥	٥٠	١	الزراعة العامة
١:٣٠	٢٥	٧٠	٢	الأحياء	١:٣٠	٢٥	٧٠	٢	الأحياء
٢:٥٥	٦٠	١٢٠	٤	عدم زراعة خاصة	٢:٥٥	٦٠	١٢٠	٣	عدم زراعة خاصة
٢:٥٥	٥٠	١٠٠	١	عدم زراعة عامة	٢:٥٥	٥٠	١٠٠	١	عدم زراعة عامة
١:٣٠	٢٥	٧٠	٢	الأحياء الإصطناعية	١:٣٠	٢٥	٧٠	٢	الأحياء الإصطناعية
٢:٥٥	٢٥	٧٠	٤	الزراعة الطبيعية	٢:٥٥	٢٥	٧٠	٣	الزراعة الطبيعية

[illegible]

1000	1000
------	------

جدول رقم (٨)
الامتحان / المستويات المطلوبة في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

المعمل الثاني / الفرع الصناعي									
المعمل الرابع					المعمل الثالث				
زمن	علاقة	التهيئة	المستوى	المبحث	زمن	علاقة	التهيئة	المستوى	المبحث
الامتحان	الاجاج	الطفاي			الامتحان	الاجاج	الطفاي		
١:٣٠	٣٥	٧٠	٢	التقنية الإلكترونية	١:٣٠	٣٥	٧٠	٢	اللغة العربية / علمي
١:٣٠	٣٥	٧٠	٢	الخطوب	١:٣٠	٣٥	٧٠	٢	اللغة الإنجليزية / علمي
١:١٥	٢٥	٥٠	٢	التقنية العامة	١:١٥	٢٥	٥٠	١	التقنية العامة
١:٣٠	٣٥	٧٠	٢	القرابة	١:٣٠	٣٥	٧٠	٢	الرياضيات
١:٣٠	٤٥	٩٠	٤	علوم صناعية خاصة	١:٣٠	٤٥	٩٠	٣	علوم صناعية خاصة
٢:٠٠	٤٠	٨٠	٤	رسم صناعي	٢:٠٠	٤٠	٨٠	٣	رسم صناعي
١:٣٠	٣٥	٧٠	٢	القرابة الاجتماعية	١:٣٠	٣٥	٧٠	٢	الرياضيات الاجتماعية
١٢-٣	٣٥	٧٠	٤	٥- القرابة العلمي	١٢-٣	٣٥	٧٠	٢	٥- القرابة العلمي

[illegible]

.....
.....

هكذا قالوا

جول رقم (٩)
في امتحان شهادة للدراسة الثانوية العامة

المريض / الممرض

المسار الثاني / التمثيل المعيني / الفرع المعريضي

الفصل الثاني

الصيد اللزيج				الصيد اللزجات					
زمن	علاجه	الاهلية	المستوى	الصيد	زمن	علاجه	الاهلية	المستوى	الصيد
الاجتماع	الاجتماع	الاهلية			الاجتماع	الاجتماع	الاهلية		
١:٣٠	٣٥	٧٠	٢	الصيد الاحيائية	١:٣٠	٣٥	٧٠	٢	الصيد لبريد / اعطى
١:٣٠	٣٥	٧٠	٢		الصيد الاحيائية	١:٣٠	٣٥	٧٠	
١:١٥	٢٥	٥٠	٢	الصيد الاحيائية	١:١٥	٢٥	٥٠	١	الصيد الاحيائية
١:٣٠	٣٥	٧٠	٢	الاجزاء	١:٣٠	٣٥	٧٠	٢	الاجزاء
٢:٠٠	٥٠	١٠٠	٤	الصيد الاحيائية	٢:٠٠	٥٠	١٠٠	٣	الصيد الاحيائية
١:٣٠	٣٥	٧٠	١	ممثل في علم الاحيائية	١:٣٠	٣٥	٧٠	١	الصيد الاحيائية
١:٣٠	٣٥	٧٠	٢	الاجزاء الاحيائية	١:٣٠	٣٥	٧٠	٢	الاجزاء الاحيائية
٢:٠٠	٣٥	٧٠	٤	١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-٦٨-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨-٧٩-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١١٤-١١٥-١١٦-١١٧-١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٢-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٢٩-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٣٧-١٣٨-١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٤٥-١٤٦-١٤٧-١٤٨-١٤٩-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٣-١٥٤-١٥٥-١٥٦-١٥٧-١٥٨-١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٦٩-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٧٨-١٧٩-١٨٠-١٨١-١٨٢-١٨٣-١٨٤-١٨٥-١٨٦-١٨٧-١٨٨-١٨٩-١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤-١٩٥-١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٠-٢٠١-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦-٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠-٢٨١-٢٨٢-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨-٢٨٩-٢٩٠-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨-٢٩٩-٣٠٠-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨-٣٠٩-٣١٠-٣١١-٣١٢-٣١٣-٣١٤-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣١٨-٣١٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦-٣٢٧-٣٢٨-٣٢٩-٣٣٠-٣٣١-٣٣٢-٣٣٣-٣٣٤-٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠-٣٤١-٣٤٢-٣٤٣-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٨-٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٤-٣٥٥-٣٥٦-٣٥٧-٣٥٨-٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٦٣-٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦-٣٦٧-٣٦٨-٣٦٩-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥-٣٧٦-٣٧٧-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٠-٣٨١-٣٨٢-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٠-٣٩١-٣٩٢-٣٩٣-٣٩٤-٣٩٥-٣٩٦-٣٩٧-٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠-٤٠١-٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩-٤١٠-٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٤-٤١٥-٤١٦-٤١٧-٤١٨-٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤-٤٢٥-٤٢٦-٤٢٧-٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠-٤٣١-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-٤٣٨-٤٣٩-٤٤٠-٤٤١-٤٤٢-٤٤٣-٤٤٤-٤٤٥-٤٤٦-٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩-٤٥٠-٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٥٨-٤٥٩-٤٦٠-٤٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٥-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٠-٤٧١-٤٧٢-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٧٨-٤٧٩-٤٨٠-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٤-٤٨٥-٤٨٦-٤٨٧-٤٨٨-٤٨٩-٤٩٠-٤٩١-٤٩٢-٤٩٣-٤٩٤-٤٩٥-٤٩٦-٤٩٧-٤٩٨-٤٩٩-٥٠٠-٥٠١-٥٠٢-٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥-٥٠٦-٥٠٧-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠-٥١١-٥١٢-٥١٣-٥١٤-٥١٥-٥١٦-٥١٧-٥١٨-٥١٩-٥٢٠-٥٢١-٥٢٢-٥٢٣-٥٢٤-٥٢٥-٥٢٦-٥٢٧-٥٢٨-٥٢٩-٥٣٠-٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤-٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧-٥٣٨-٥٣٩-٥٤٠-٥٤١-٥٤٢-٥٤٣-٥٤٤-٥٤٥-٥٤٦-٥٤٧-٥٤٨-٥٤٩-٥٥٠-٥٥١-٥٥٢-٥٥٣-٥٥٤-٥٥٥-٥٥٦-٥٥٧-٥٥٨-٥٥٩-٥٦٠-٥٦١-٥٦٢-٥٦٣-٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦-٥٦٧-٥٦٨-٥٦٩-٥٧٠-٥٧١-٥٧٢-٥٧٣-٥٧٤-٥٧٥-٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨-٥٨٩-٥٩٠-٥٩١-٥٩٢-٥٩٣-٥٩٤-٥٩٥-٥٩٦-٥٩٧-٥٩٨-٥٩٩-٦٠٠-٦٠١-٦٠٢-٦٠٣-٦٠٤-٦٠٥-٦٠٦-٦٠٧-٦٠٨-٦٠٩-٦١٠-٦١١-٦١٢-٦١٣-٦١٤-٦١٥-٦١٦-٦١٧-٦١٨-٦١٩-٦٢٠-٦٢١-٦٢٢-٦٢٣-٦٢٤-٦٢٥-٦٢٦-٦٢٧-٦٢٨-٦٢٩-٦٣٠-٦٣١-٦٣٢-٦٣٣-٦٣٤-٦٣٥-٦٣٦-٦٣٧-٦٣٨-٦٣٩-٦٤٠-٦٤١-٦٤٢-٦٤٣-٦٤٤-٦٤٥-٦٤٦-٦٤٧-٦٤٨-٦٤٩-٦٥٠-٦٥١-٦٥٢-٦٥٣-٦٥٤-٦٥٥-٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨-٦٥٩-٦٦٠-٦٦١-٦٦٢-٦٦٣-٦٦٤-٦٦٥-٦٦٦-٦٦٧-٦٦٨-٦٦٩-٦٧٠-٦٧١-٦٧٢-٦٧٣-٦٧٤-٦٧٥-٦٧٦-٦٧٧-٦٧٨-٦٧٩-٦٨٠-٦٨١-٦٨٢-٦٨٣-٦٨٤-٦٨٥-٦٨٦-٦٨٧-٦٨٨-٦٨٩-٦٩٠-٦٩١-٦٩٢-٦٩٣-٦٩٤-٦٩٥-٦٩٦-٦٩٧-٦٩٨-٦٩٩-٧٠٠-٧٠١-٧٠٢-٧٠٣-٧٠٤-٧٠٥-٧٠٦-٧٠٧-٧٠٨-٧٠٩-٧١٠-٧١١-٧١٢-٧١٣-٧١٤-٧١٥-٧١٦-٧١٧-٧١٨-٧١٩-٧٢٠-٧٢١-٧٢٢-٧٢٣-٧٢٤-٧٢٥-٧٢٦-٧٢٧-٧٢٨-٧٢٩-٧٣٠-٧٣١-٧٣٢-٧٣٣-٧٣٤-٧٣٥-٧٣٦-٧٣٧-٧٣٨-٧٣٩-٧٤٠-٧٤١-٧٤٢-٧٤٣-٧٤٤-٧٤٥-٧٤٦-٧٤٧-٧٤٨-٧٤٩-٧٥٠-٧٥١-٧٥٢-٧٥٣-٧٥٤-٧٥٥-٧٥٦-٧٥٧-٧٥٨-٧٥٩-٧٦٠-٧٦١-٧٦٢-٧٦٣-٧٦٤-٧٦٥-٧٦٦-٧٦٧-٧٦٨-٧٦٩-٧٧٠-٧٧١-٧٧٢-٧٧٣-٧٧٤-٧٧٥-٧٧٦-٧٧٧-٧٧٨-٧٧٩-٧٨٠-٧٨١-٧٨٢-٧٨٣-٧٨٤-٧٨٥-٧٨٦-٧٨٧-٧٨٨-٧٨٩-٧٩٠-٧٩١-٧٩٢-٧٩٣-٧٩٤-٧٩٥-٧٩٦-٧٩٧-٧٩٨-٧٩٩-٨٠٠-٨٠١-٨٠٢-٨٠٣-٨٠٤-٨٠٥-٨٠٦-٨٠٧-٨٠٨-٨٠٩-٨١٠-٨١١-٨١٢-٨١٣-٨١٤-٨١٥-٨١٦-٨١٧-٨١٨-٨١٩-٨٢٠-٨٢١-٨٢٢-٨٢٣-٨٢٤-٨٢٥-٨٢٦-٨٢٧-٨٢٨-٨٢٩-٨٣٠-٨٣١-٨٣٢-٨٣٣-٨٣٤-٨٣٥-٨٣٦-٨٣٧-٨٣٨-٨٣٩-٨٤٠-٨٤١-٨٤٢-٨٤٣-٨٤٤-٨٤٥-٨٤٦-٨٤٧-٨٤٨-٨٤٩-٨٥٠-٨٥١-٨٥٢-٨٥٣-٨٥٤-٨٥٥-٨٥٦-٨٥٧-٨٥٨-٨٥٩-٨٦٠-٨٦١-٨٦٢-٨٦٣-٨٦٤-٨٦٥-٨٦٦-٨٦٧-٨٦٨-٨٦٩-٨٧٠-٨٧١-٨٧٢-٨٧٣-٨٧٤-٨٧٥-٨٧٦-٨٧٧-٨٧٨-٨٧٩-٨٨٠-٨٨١-٨٨٢-٨٨٣-٨٨٤-٨٨٥-٨٨٦-٨٨٧-٨٨٨-٨٨٩-٨٩٠-٨٩١-٨٩٢-٨٩٣-٨٩٤-٨٩٥-٨٩٦-٨٩٧-٨٩٨-٨٩٩-٩٠٠-٩٠١-٩٠٢-٩٠٣-٩٠٤-٩٠٥-٩٠٦-٩٠٧-٩٠٨-٩٠٩-٩١٠-٩١١-٩١٢-٩١٣-٩١٤-٩١٥-٩١٦-٩١٧-٩١٨-٩١٩-٩٢٠-٩٢١-٩٢٢-٩٢٣-٩٢٤-٩٢٥-٩٢٦-٩٢٧-٩٢٨-٩٢٩-٩٣٠-٩٣١-٩٣٢-٩٣٣-٩٣٤-٩٣٥-٩٣٦-٩٣٧-٩٣٨-٩٣٩-٩٤٠-٩٤١-٩٤٢-٩٤٣-٩٤٤-٩٤٥-٩٤٦-٩٤٧-٩٤٨-٩٤٩-٩٥٠-٩٥١-٩٥٢-٩٥٣-٩٥٤-٩٥٥-٩٥٦-٩٥٧-٩٥٨-٩٥٩-٩٦٠-٩٦١-٩٦٢-٩٦٣-٩٦٤-٩٦٥-٩٦٦-٩٦٧-٩٦٨-٩٦٩-٩٧٠-٩٧١-٩٧٢-٩٧٣-٩٧٤-٩٧٥-٩٧٦-٩٧٧-٩٧٨-٩٧٩-٩٨٠-٩٨١-٩٨٢-٩٨٣-٩٨٤-٩٨٥-٩٨٦-٩٨٧-٩٨٨-٩٨٩-٩٩٠-٩٩١-٩٩٢-٩٩٣-٩٩٤-٩٩٥-٩٩٦-٩٩٧-٩٩٨-٩٩٩-١٠٠٠-١٠٠١-١٠٠٢-١٠٠٣-١٠٠٤-١٠٠٥-١٠٠٦-١٠٠٧-١٠٠٨-١٠٠٩-١٠١٠-١٠١١-١٠١٢-١٠١٣-١٠١٤-١٠١٥-١٠١٦-١٠١٧-١٠١٨-١٠١٩-١٠٢٠-١٠٢١-١٠٢٢-١٠٢٣-١٠٢٤-١٠٢٥-١٠٢٦-١٠٢٧-١٠٢٨-١٠٢٩-١٠٣٠-١٠٣١-١٠٣٢-١٠٣٣-١٠٣٤-١٠٣٥-١٠٣٦-١٠٣٧-١٠٣٨-١٠٣٩-١٠٤٠-١٠٤١-١٠٤٢-١٠٤٣-١٠٤٤-١٠٤٥-١٠٤٦-١٠٤٧-١٠٤٨-١٠٤٩-١٠٥٠-١٠٥١-١٠٥٢-١٠٥٣-١٠٥٤-١٠٥٥-١٠٥٦-١٠٥٧-١٠٥٨-١٠٥٩-١٠٦٠-١٠٦١-١٠٦٢-١٠٦٣-١٠٦٤-١٠٦٥-١٠٦٦-١٠٦٧-١٠٦٨-١٠٦٩-١٠٧٠-١٠٧١-١٠٧٢-١٠٧٣-١٠٧٤-١٠٧٥-١٠٧٦-١٠٧٧-١٠٧٨-١٠٧٩-١٠٨٠-١٠٨١-١٠٨٢-١٠٨٣-١٠٨٤-١٠٨٥-١٠٨٦-١٠٨٧-١٠٨٨-١٠٨٩-١٠٩٠-١٠٩١-١٠٩٢-١٠٩٣-١٠٩٤-١٠٩٥-١٠٩٦-١٠٩٧-١٠٩٨-١٠٩٩-١١٠٠-١١٠١-١١٠٢-١١٠٣-١١٠٤-١١٠٥-١١٠٦-١١٠٧-١١٠٨-١١٠٩-١١١٠-١١١١-١١١٢-١١١٣-١١١٤-١١١٥-١١١٦-١١١٧-١١١٨-١١١٩-١١٢٠-١١٢١-١١٢٢-١١٢٣-١١٢٤-١١٢٥-١١٢٦-١١٢٧-١١٢٨-١١٢٩-١١٣٠-١١٣١-١١٣٢-١١٣٣-١١٣٤-١١٣٥-١١٣٦-١١٣٧-١١٣٨-١١٣٩-١١٤٠-١١٤١-١١٤٢-١١٤٣-١١٤٤-١١٤٥-١١٤٦-١١٤٧-١١٤٨-١١٤٩-١١٥٠-١١٥١-١١٥٢-١١٥٣-١١٥٤-١١٥٥-١١٥٦-١١٥٧-١١٥٨-١١٥٩-١١٦٠-١١٦١-١١٦٢-١١٦٣-١١٦٤-١١٦٥-١١٦٦-١١٦٧-١١٦٨-١١٦٩-١١٧٠-١١٧١-١١٧٢-١١٧٣-١١٧٤-١١٧٥-١١٧٦-١١٧٧-١١٧٨-١١٧٩-١١٨٠-١١٨١-١١٨٢-١١٨٣-١١٨٤-١١٨٥-١١٨٦-١١٨٧-١١٨٨-١١٨٩-١١٩٠-١١٩١-١١٩٢-١١٩٣-١١٩٤-١١٩٥-١١٩٦-١١٩٧-١١٩٨-١١٩٩-١٢٠٠-١٢٠١-١٢٠٢-١٢٠٣-١٢٠٤-١٢٠٥-١٢٠٦-١٢٠٧-١٢٠٨-١٢٠٩-١٢١٠-١٢١١-١٢١٢-١٢١٣-١٢١٤-١٢١٥-١٢١٦-١٢١٧-١٢١٨-١٢١٩-١٢٢٠-١٢٢١-١٢٢٢-١٢٢٣-١٢٢٤-١٢٢٥-١٢٢٦-١٢٢٧-١٢٢٨-١٢٢٩-١٢٣٠-١٢٣١-١٢٣٢-١٢٣٣-١٢٣٤-١٢٣٥-١٢٣٦-١٢٣٧-١٢٣٨-١٢٣٩-١٢٤٠-١٢٤١-١٢٤٢-١٢٤٣-١٢٤٤-١٢٤٥-١٢٤٦-١٢٤٧-١٢٤٨-١٢٤٩-١٢٥٠-١٢٥١-١٢٥٢-١٢٥٣-١٢٥٤-١٢٥٥-١٢٥٦-١٢٥٧-١٢٥٨-١٢٥٩-١٢٦٠-١٢٦١-١٢٦٢-١٢٦٣-١٢٦٤-١٢٦٥-١٢٦٦-١٢٦٧-١٢٦٨-١٢٦٩-١٢٧٠-١٢٧١-١٢٧٢-١٢٧٣-١٢٧٤-١٢٧٥-١٢٧٦-١٢٧٧-١٢٧٨-١٢٧٩-١٢٨٠-١٢٨١-١٢٨٢-١٢٨٣-١٢٨٤-١٢٨٥-١٢٨٦-١٢٨٧-١٢٨٨-١٢٨٩-١٢٩٠-١٢٩١-١٢٩٢-١٢٩٣-١٢٩٤-١٢٩٥-١٢٩٦-١٢٩٧-١٢٩٨-١٢٩٩-١٣٠٠-١٣٠١-١٣٠٢-١٣٠٣-١٣٠٤-١٣٠٥-١٣٠٦-١٣٠٧-١٣٠٨-١٣٠٩-١٣١٠-١٣١١-١٣١٢-١٣١٣-١٣١٤-١٣١٥-١٣١٦-١٣١٧-١٣١٨-١٣١٩-١٣٢٠-١٣٢١-١٣٢٢-١٣٢٣-١٣٢٤-١٣٢٥-١٣٢٦-١٣٢٧-١٣٢٨-١٣٢٩-١٣٣٠-١٣٣١-١٣٣٢-١٣٣٣-١٣٣٤-١٣٣٥-١٣٣٦-١٣٣٧-١٣٣٨-١٣٣٩-١٣٤٠-١٣٤١-١٣٤٢-١٣٤٣-١٣٤٤-١٣٤٥-١٣٤٦-١٣٤٧-١٣٤٨-١٣٤٩-١٣٥٠-١٣٥١-١٣٥٢-١٣٥٣-١٣٥٤-١٣٥٥-١٣٥٦-١٣٥٧-١٣٥٨-١٣٥٩-١٣٦٠-١٣٦١-١٣٦٢-١٣٦٣-١٣٦٤-١٣٦٥-١٣٦٦-١٣٦٧-١٣٦٨-١٣٦٩-١٣٧٠-١٣٧١-١٣٧٢-١٣٧٣-١٣٧٤-١٣٧٥-١٣٧٦-١٣٧٧-١٣٧٨-١٣٧٩-١٣٨٠-١٣٨١-١٣٨٢-١٣٨٣-١٣٨٤-١٣٨٥-١٣٨٦-١٣٨٧-١٣٨٨-١٣٨٩-١٣٩٠-١٣٩١-١٣٩٢-١٣٩٣-١٣٩٤-١٣٩٥-١٣٩٦-١٣٩٧-١٣٩٨-١٣٩٩-١٤٠٠-١٤٠١-١٤٠٢-١٤٠٣-١٤٠٤-١٤٠٥-١٤٠٦-١٤٠٧-١٤٠٨-١٤٠٩-١٤١٠-١٤١١-١٤١٢-١٤١٣-١٤١٤-١٤١٥-١٤١٦-١٤١٧-١٤١٨-١٤١٩-١٤٢٠-١٤٢١-١٤٢٢-١٤٢٣-١٤٢٤-١٤٢٥-١٤٢٦-١٤٢٧-١٤٢٨-١٤٢٩-١٤٣٠-١٤٣١-١٤٣٢-١٤٣٣-١٤٣٤-١٤٣٥-١٤٣٦-١٤٣٧-١٤٣٨-١٤٣٩-١٤٤٠-١٤٤١-١٤٤٢-١٤٤٣-١٤٤٤-١٤٤٥-١٤٤٦-١٤٤٧-١٤٤٨-١٤٤٩-١٤٥٠-١٤٥١-١٤٥٢-١٤٥٣-١٤٥٤-١٤٥٥-١٤٥٦-١٤٥٧-١٤٥٨-١٤٥٩-١٤٦٠-١٤٦١-١٤٦٢-١٤٦٣-١٤٦٤-١٤٦٥-١٤٦٦-١٤٦٧-١٤٦٨-١٤٦٩-١٤٧٠-١٤٧١-١٤٧٢-١٤٧٣-١٤٧٤-١٤٧٥-١٤٧٦-١٤٧٧-١٤٧٨-١٤٧٩-١٤٨٠-١٤٨١-١٤٨٢-١٤٨٣-١٤٨٤-١٤٨٥-١٤٨٦-١٤٨٧-١٤٨٨-١٤٨٩-١٤٩٠-١٤٩١-١٤٩٢-١٤٩٣-١٤٩٤-١٤٩٥-١٤٩٦-١٤٩٧-١٤٩٨-١٤٩٩-١٥٠٠-١٥٠١-١٥٠٢-١٥٠٣-١٥٠٤-١٥٠٥-١٥٠٦-١٥٠٧-١٥٠٨-١٥٠٩-١٥١٠-١٥١١-١٥١٢-١٥١٣-١٥١٤-١٥١٥-١٥١٦-١٥١٧-١٥١٨-١٥١٩-١					

المجموع الفلم (المادة) + يتكون من مجموع عناصر مثبتة مختلفة القيمة المضافة واستهلاكها + مجموع عناصر مثبتة الفلم الأصلية (الكمية، الإخراج) + مجموع عناصر مثبتة الفلم المضافة (أو صفة التوزيعية، التوزيعية، مثل إلى علم الأوبئة) واستهلاكها + مجموع عناصر مثبتة الفلم الأصلية (الكمية، الإخراج) (القيمة المضافة، الإخراج، الإضافة).

(ملاحظة): يتكون من مجموع عناصر مثبتة مختلفة القيمة المضافة (أو صفة التوزيعية، التوزيعية، مثل إلى علم الأوبئة) واستهلاكها + عناصر التوزيع المضافة والمستهدفة .

المجموع الفلم ١٠٠٠

•

جدول رقم (١٠)
في: امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

امریکا
اور

الفصل الثالث

الفصل الثالث

المسار الثاني									
المسار الثاني / التفاعل المعرفي / الفرع الفرعي					المسار الثالث				
المسار الثاني		المسار الثالث		المسار الرابع		المسار الخامس		المسار السادس	
زمن	علاقة	الهدفية	المستوى	المحتوى	زمن	علاقة	الهدفية	المستوى	المحتوى
١:٣٠	٢٥	٧٠	٢	التفكير الإبداعي	١:٣٠	٢٥	٧٠	٢	التفكير الإبداعي / عالي
١:٣٠	٢٥	٧٠	٢	الحاسوب	١:٣٠	٢٥	٧٠	٢	التفكير الإبداعي / عالي
١:١٥	٢٥	٥٠	٢	التفكير المعقد	١:١٥	٢٥	٥٠	١	التفكير المعقد
١:٣٠	٢٥	٧٠	٢	البحث الفيزيائي	١:٣٠	٢٥	٧٠	٢	الرياضيات
١:٣٠	٤٥	٩٠	٤	إنتاج الطعام وحفظه	١:١٥	٣٠	٦٠	٣	إنتاج الطعام وحفظه
١:٣٠	٢٥	٧٠	١	حدايات فائقة	١:١٥	٢٥	٥٠	٢	التفكير والاستدلال
١:٣٠	٢٥	٧٠	٢	البحث الفيزيائي الإبداعي	١:٣٠	٢٥	٧٠	٢	التفكير الإبداعي
٢:٠٠	٢٥	٧٠	٤	التفكير المعقد	٢:٠٠	٢٥	٧٠	٢	التفكير المعقد

[illegible]

...

[illegible]

一

هكذا في الأصل

تعليمات رقم (٣) لسنة ٢٠٠٧

تعليمات أجور العاملين في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة
الصادرة استناداً لنص المادة (٢٩) من قانون التربية والتعليم رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته

المادة	التعليمات
الأولى	تسمى هذه التعليمات (تعليمات أجور العاملين في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة رقم (٣) لسنة ٢٠٠٧) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية
الثانية	يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك : الوزارة : وزارة التربية والتعليم الوزير : وزير التربية والتعليم الأمين العام : الأمين العام للشؤون التعليمية والفنية المجلس : مجلس الامتحان العام المشكل بموجب تعليمات امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة اللجنة : لجنة الامتحان العام المشكل بموجب تعليمات امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة اللجنة المحلية : لجنة الامتحانات في مديرية التربية والتعليم المشكل بموجب تعليمات امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة المديرية : مديرية التربية والتعليم الدورة : الامتحان العام / دورة صيفية أو دورة شتوية
الثالثة	تدفع أجور فئات العاملين في الامتحان لكل دورة صيفية ولكل دورة شتوية على النحو المبين في الجداول من جدول رقم (٢) إلى جدول رقم (٥)

الرابعة

تؤمن تنقلات رؤساء القاعات ومساعد رؤساء القاعات من مركز المديرية إلى قاعات الامتحان وبالعكس بواسطة السيارات الحكومية الخاصة بالمديرية وفي حال عدم كفايتها يكلف عدد من رؤساء القاعات أو مساعديهم باستخدام سياراتهم الخاصة المرخصة برخصة سارية المفعول بما يكفل تخصيص سيارة واحدة للقاعات التي تقع مراكزها في مدرسة واحدة أو قرية منها ، وألا يقل عدد مستخدمي السيارة الواحدة عن اثنين ويدفع للمكلف عن كل يوم من أيام الامتحان بدل استخدام سيارته على النحو التالي :

- ١- إذا كان مركز القاعة يبعد عن مركز المديرية (٢٥) كم فما دون (٥) خمسة دنائير .
- ٢- إذا كان مركز القاعة يبعد بما لا يقل عن (٢٦) كم ولا يزيد عن (٤٠) كم (٧) سبعة دنائير .
- ٣- إذا كان مركز القاعة يبعد بما لا يقل عن (٤١) كم ولا يزيد عن (٦٠) كم (٩) تسعة دنائير .
- ٤- إذا كان مركز القاعة يبعد عن مركز المديرية (٦١) كم فما فوق (١١) احد عشر ديناراً -

الخامسة

- أ- يدفع لكل من السائق والموظف والأذن الذين يكلفون بنقل طرود الإجابة من مديريات التربية إلى الوزارة وكذلك السائق الذي ينقل دفاتر الإجابة من مركز الوزارة إلى مركز التصحيح أو من مركز التصحيح إلى مركز الوزارة حسب الأجور المبينة في الجدول رقم (٥) الملحق بهذه التعليمات لكل دورة امتحان.
- ب- يدفع لكل من سائق مدير التربية والتعليم والسائق والأذن الذين يكلفون بنقل طرود الأسئلة من الوزارة إلى مديريات التربية والتعليم حسب الأجور المبينة في الجدول رقم (٥) الملحق بهذه التعليمات لكل دورة امتحان.

هكذا من الأصل

السادسة	أ- يجوز فتح مراكز تصحيح في المحافظات بقرار من اللجنة ويتسبب من مدير إدارة الامتحانات والاختبارات. ب- يجوز لمشرفي أو معلمي أي مبحث الاشتراك في التصحيح في أي مركز بعد موافقة مدير إدارة الامتحانات والاختبارات وفي أكثر من لجنة تصحيح.
---------	--

السابعة	يستكون امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة من مجموعة من المهمات المختلفة والمنفصلة كوضع الأسئلة والمراقبة والتصحيح وعمليات استخراج النتائج ، ولطبيعة العمل فيه وخصوصيته يجوز تكليف الشخص الواحد في أكثر من مهمة فيه.
الثامنة	يجوز لمدير إدارة الامتحانات والاختبارات تكليف أي من الكتبة الإضافيين أو الموظفين أو المبرمجين أو مدخلي البيانات أو السائقين أو المستخدمين أو الإداريين للعمل في الامتحان العام واستخراج نتائجه بما يكفل أمن وسلامة الامتحان العام وفق الأجور المحددة بهذه التعليمات أثناء الدوام الرسمي وخارج أوقات الدوام الرسمي وأيام العطل.
التاسعة	يقوم مدير التربية والتعليم بتكليف رؤساء القاعات والمساعدین والمراقبين والإداريين والسائقين والمستخدمين للعمل في الامتحان العام في مديريته حسب الأسس المعتمدة من الوزارة بما يكفل أمن وسلامة الامتحان العام ووفق الأجور المحددة في هذه التعليمات أثناء الدوام الرسمي وخارج أوقات الدوام الرسمي وأيام العطل.

العاشرة	عند حساب أجور العاملين في دورتي الامتحان العام يؤخذ بالاعتبار ما يلي : أ- تبدأ الدورة الشتوية من بداية شهر أيلول وحتى نهاية شهر شباط من كل عام ب- تبدأ الدورة الصيفية من بداية شهر آذار وحتى نهاية شهر آب من كل عام
الحادية عشرة	لوزير حرمان أي شخص كلياً أو جزئياً من الأجور التي يستحقها بموجب هذه التعليمات إذا أخل بواجبه أو خالف أية تعليمات تتعلق بالعمل في الامتحان العام بالإضافة إلى الإجراءات التأديبية التي تتخذ وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية

وزير التربية والتعليم

الدكتور خالد طوقان

هكذا من الأصل

إجراءات معالجة قضايا الغش

في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

الصادرة استناداً للفقرة (أ) من المادة (٢٩) من قانون التربية والتعليم رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته ، والفقرة (د) من المادة (٥) من تعليمات امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة رقم (٢) لسنة ٢٠٠٧

المادة الأولى

تسمى هذه الإجراءات (إجراءات معالجة قضايا الغش في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة) ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية () .

المادة الثانية

- أ- يقوم كل من رئيس القاعة والمرقبين بذكر المشتركين قبل بداية كل جلسة امتحان بالتفحص من كل ما له علاقة بمادة الامتحان من أوراق مكتوبة وأدوات : خاصة أجهزة الهواتف الخليوية والساعات اللاقطة بكافة أنواعها وأية أجهزة مماثلة وكذلك الآلة الحاسبة وأجهزة التسجيل .
- ب- يحق لرئيس القاعة أو مساعده تفتيش المشترك إذا استدعى الأمر ذلك وبخاصة عند الذهاب للدورات الصحية وعودته منها .
- ج- تلتزم الطويات المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذه الإجراءات من قبل كل من مدير التربية والتعليم ومدير الشؤون التعليمية والفنية ورئيس قسم الامتحانات والاختبارات ورئيس القاعة التي يتخذ بحق أحد مشتركها القرار .

المادة الثالثة

الطويات :

أ- الإنذار

يعطى المشترك إنذاراً خطياً في الحالات التالية :

- ١- محاولته الغش داخل القاعة بالاتفات الى المشتركين المجاورين .
- ٢- إذا جلس المشترك متعمداً في مكان غير المخصص له دون أن يطلب منه ذلك .
- ٣- إذا مزق المشترك ورقة الأسئلة الخاصة به أثناء الامتحان .

ولتنفيذ ذلك ينظم رئيس القاعة والمرقبون في الغرفة تقريراً يسلم إلى مدير التربية والتعليم في المديرية في اليوم نفسه ، لاستكمال الإجراءات اللازم (الذي يعتبر قراره قطعياً) ثم يسلم إلى الوزارة نسخة أخرى منه مع طرود الإجابة .

ب- إلغاء مبحث :

أولاً :

- ١- يلغى امتحان المشترك في أحد المباحث في الحالات التالية :
أ- إذا حصل المشترك على أكثر من إنذار خطي في جلسة واحدة أو خلال مدة الامتحان (ويحق لرئيس القاعة أن يكتب تقريرين منفصلين في جلسة واحدة بحق المشترك إذا تكرر منه ما يوجب إنذاره) .
- ٢- إذا قام المشترك برمي ورقة الأسئلة بهدف إخراجها خارج قاعة الامتحان أثناء جلسة الامتحان حتى ولو لم يتمكن من ذلك .
- ٣- وجود قصاصات من الورق مكتوب عليها أو على الأدوات التي بحوزته أو وجود كتابة على يديه أو أي جزء من جسمه أو على ملابسه (تتعلق بمادة الامتحان) سواء استعملها أم لم يستعملها .
- ٤- إذا وجد مع المشترك أي جهاز اتصال أو آلة وخاصة أجهزة الهواتف الخليوية والساعات اللاقطة بكافة أنواعها ولو كانت مغلقة .
- ٥- إذا أحدث المشترك شغباً يخل بسير الامتحان داخل قاعة الامتحان .
- ٦- إذا تحدث المشترك مع مشترك آخر أثناء انعقاد جلسة الامتحان .
- ٧- إذا مزق المشترك دفتر إجابته إلى جزئين أو أكثر .
- ٨- إذا خرج المشترك أو حاول الخروج عنوة من قاعة الامتحان .
- ٩- إذا اقترح المشترك محتويات دفتر الإجابة من الداخل أو بعضاً منها ولم يخرج بها من غرفة الامتحان أثناء الجلسة .
- ١٠- إذا استخدم المشترك ورقة أسئلة لدورات سابقة وألقى ورقة أسئلة الدورة الحالية أثناء وجوده في القاعة .
- ١١- إذا قام المشترك بإعطاء ورقة أسئلته إلى مشترك آخر داخل القاعة .
- ١٢- إذا أعطى المشترك أوراق غش إلى مشترك آخر في القاعة .
- ١٣- إذا تبادل المشترك دفتره مع مشترك آخر في القاعة .
- ١٤- إذا رمى المشترك أو استقبل ورقة الأسئلة أو ورقة غش أو أي شيء له علاقة بمادة الامتحان من مشترك آخر داخل غرفة الامتحان .
- ١٥- إذا وجد مع المشترك أي أوراق غش أو ورقة الأسئلة أو أي جهاز اتصال أو ساعات لاقطة من أي نوع أثناء ذهابه إلى الدورات الصحية أو عودته منها بعد تفتيشه من قبل رئيس القاعة أو المساعده .

هكذا من الأصل

ولتنفيذ ذلك ينظم رئيس القاعة والمراقبون في الغرفة تقريراً يسلم إلى مدير التربية والتعليم في المديرية في اليوم نفسه ، لاستكمال الإجراءات اللازم (الذي يعتبر قراره قطعياً) ثم يسلم إلى الوزارة نسخة أخرى منه مع طرود الإجابة.

ثانياً :

- ١- إذا قام المشترك بكتابة عبارات أو رسومات منافية للأخلاق ، واكتشفت أثناء التصحيح.
 - ٢- إذا وجدت أوراق غش داخل دفتر الإجابة أثناء عملية التصحيح.
 - ٣- إذا تبين وجود اختلاف في الخطوط في دفتر إجابة المشترك أثناء عملية التصحيح.
 - ٤- إذا تبين وجود غش جماعي في قاعات الامتحان أثناء عملية التصحيح.
- ولتنفيذ ذلك ينظم رئيس لجنة التصحيح ورئيس الفرقة تقريراً بذلك ، يسلم إلى رئيس قسم الامتحانات العامة في الوزارة لاستكمال الإجراءات اللازم ، واتخاذ القرار المناسب من قبل وزير التربية والتعليم بالتنسيق من مدير إدارة الامتحانات والاختبارات (الذي يعتبر قراره قطعياً).

ثالثاً :

- ١- إذا وجدت أوراق غش أو تبين وجود اختلاف في الخطوط في دفتر الإجابة أثناء عمليات الاستخراج.
 - ٢- إذا تبين وجود غش جماعي في قاعة الامتحان أثناء عمليات الاستخراج.
- ولتنفيذ ذلك ينظم موظفو قسم الامتحانات من المعنيين باستخراج النتائج تقريراً بذلك ، يسلم إلى رئيس قسم الامتحانات العامة في الوزارة لاستكمال الإجراءات اللازم ، واتخاذ القرار المناسب من قبل وزير التربية والتعليم بالتنسيق من مدير إدارة الامتحانات والاختبارات (الذي يعتبر قراره قطعياً).

ج- إلغاء امتحان المشترك في جميع المباحث لدورة الامتحان نفسها :

يلغى امتحان المشترك في جميع المباحث لدورة الامتحان نفسها في الحالات التالية وتحسب الدورة التي حرم منها من دوراته الامتحانية :

- ١- ارتكاب ما يوجب إلغاء الامتحان في أكثر من مبحث.

- ٢- إذا استخدم المشترك أي جهاز اتصال أو آلة وخاصة أجهزة الهواتف الخلوية والسماعات اللاقطة بكافة أنواعها.
- ٣- إذا استخدم المشترك جهاز تسجيل .
- ٤- سب الذات الإلهية .
- ٥- إذا قام المشترك بتهديد أو شتم رئيس القاعة أو مساعده أو أحد المراقبين .

دخل القاعة.

- ٦- إذا هرب المشترك وبحوزته دفتر الإجابة أو ورقة الأسئلة .
 - ٧- إذا رمى المشترك ورقة الأسئلة من الشافذة خارج غرفة الامتحان .
 - ٨- إذا رمى المشترك دفتر الإجابة خارج غرفة الامتحان .
 - ٩- إذا هرب المشترك بجزء من أوراق دفتر الإجابة .
 - ١٠- إذا كتب مشترك لآخر داخل قاعة الامتحان .
 - ١١- إذا قام المشترك بتسليم دفتر آخر (غير الذي تم تسليمه إليه) والموقع عليه من رئيس القاعة.
- ولتنفيذ ذلك ينظم رئيس القاعة والمراقبون في الغرفة تقريراً يسلم إلى مدير التربية والتعليم في المديرية في اليوم نفسه ، لاستكمال الإجراءات اللازم (الذي يعتبر قراره قطعياً) ثم يسلم إلى الوزارة نسخة أخرى منه مع طرود الإجابة.

د- إلغاء امتحان المشترك في جميع المباحث لدورة الامتحان والدورة التي تليها :

- يلغى امتحان المشترك في جميع المباحث لدورة الامتحان والدورة التي تليها (وتحسب الدورات التي حرم منها من دوراته الامتحانية) في الحالات التالية :
- ١- إذا اعتدى المشترك بالضرب بيده أو بأي وسيلة أخرى على رئيس القاعة أو مساعده ، أو على أحد المراقبين داخل القاعة ، أو خارجها (ضمن حرم المدرسة) .
 - ٢- إذا جلس أحد الأشخاص للامتحان بدلاً من المشترك الأصلي.
 - ٣- إذا قام المشترك بكتابة اسم آخر غير اسمه على دفتر الإجابة.
- ولتنفيذ ذلك ينظم رئيس القاعة والمراقبون في الغرفة تقريراً يسلم إلى مدير التربية والتعليم في المديرية في اليوم نفسه لاستكمال الإجراءات اللازم (الذي يعتبر قراره قطعياً) ثم يسلم إلى الوزارة مع طرود الإجابة ، ويحال كل من تطبقت عليه أي من البنود (٣، ٢، ١) من الفقرة (د) إلى القضاء.

هكذا من الأصل

المادة الرابعة

تحال أي قضية غش لا توجد لها عقوبة في هذه الإجراءات إلى لجنة الامتحانات في المديرية المعنية أو لجنة الامتحانات العامة في الوزارة لاتخاذ القرار المناسب بشأنها ، ويعتبر قرارها نهائياً وقطعياً.

المادة الخامسة

تُلغى هذه الإجراءات أي إجراءات سابقة أو أي إجراءات تتعارض معها .

وزير التربية والتعليم

د. خالد طوقان

تعليمات رقم (٤/ز) لسنة ٢٠٠٧
تعليمات معدلة لتعليمات الشروط الفنية والصحية الواجب
توفرها في حدائق الحيوانات والمعارض والسيرك
ومحلات بيع الحيوانات

المادة (١): تسمى هذه التعليمات معدلة لتعليمات الشروط الفنية والصحية الواجب توفرها في حدائق الحيوانات والمعارض والسيرك ومحلات بيع الحيوانات وتقرأ مع التعليمات رقم (٤/ز) لسنة ٢٠٠٣ المشار إليها في ما يلي بالتعليمات الأصلية كتعليمات واحدة ويعمل بها بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة (٢): تحل المادة (١٠) من التعليمات الأصلية بحيث يصبح النص كما يلي :-
" تستثنى من هذه التعليمات الحدائق والمحلات المرخصة قبل إصدار هذه التعليمات ويتم منح مهلة يقررها الوزير للمحلات وحدائق الحيوان المستثناءة لتصويب الأوضاع " .

وزير الزراعة

الدكتور مصطفى قرنفلة

هكذا من الأصل

تعليمات إصدار المواصفات القياسية الأردنية رقم (٣) لعام ٢٠٠٧

الصادرة بموجب المادة رقم (١٣) من قانون مؤسسة المواصفات والمقاييس رقم (٢٢) لعام ٢٠٠٠

المادة (١): تسمى هذه التعليمات تعليمات إصدار المواصفات القياسية الأردنية رقم (٣) لعام ٢٠٠٧، وهي تحل محل تعليمات رقم (٣) لعام ٢٠٠١ "إعداد المواصفات القياسية".

الباب الأول

التعريفات

المادة (٢): يكون للكلمات والمباريات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

- المؤسسة: مؤسسة المواصفات والمقاييس.
- المجلس: مجلس إدارة المؤسسة.
- المدير العام: مدير عام المؤسسة.
- المديرية: مديرية التقييس.
- سكرتير اللجنة الفنية: أحد موظفي المديرية المكلف من قبل مديرها بإدارة الشؤون الفنية والإدارية للجنة الفنية.
- اللجنة الفنية: اللجنة الفنية الدائمة أو اللجنة الفنية المتخصصة.
- اللجنة الفنية الدائمة: اللجنة الفنية المشكلة من قبل مدير المديرية بالتعاون مع سكرتير اللجنة الفنية، والوفاق عليها من قبل المدير العام والمكلفة بإعداد ومراجعة المواصفات القياسية الأردنية الخاصة بقطاع معين، بالإضافة إلى تبني المواصفات القياسية الدولية أو الإقليمية أو الوطنية كمواصفات قياسية أردنية.
- اللجنة الفنية المتخصصة: اللجنة الفنية المشكلة من قبل مدير المديرية بالتعاون مع سكرتير اللجنة الفنية، والوفاق عليها من قبل المدير العام والمكلفة بإعداد ومراجعة المواصفات القياسية الأردنية الخاصة بمنتج واحد أو خدمة واحدة من قطاع معين، بالإضافة إلى تبني المواصفات القياسية الدولية أو الإقليمية أو الوطنية كمواصفات قياسية أردنية.
- لجنة الفحص: اللجنة المشكلة من قبل المدير العام بالتنسيق مع مدير المديرية والمسؤولة عن فحص الوثائق التقييمية والقواعد الفنية الأردنية ومشارعتها.
- الوثائق التقييمية: وثائق رسمية صادرة عن المؤسسة وتشمل المواصفات القياسية والمواصفات الفنية والتقارير الفنية والأدلة ومدونات الممارسات والإرشادات والتوجيهات، وتكون مقاحة للعموم.

- المواصفة القياسية الأردنية: وثيقة توضع باتفاق عام وتمتدتها المؤسسة ويقرها المجلس وينشر قرار اعتمادها في الجريدة الرسمية.
- المواصفة الفنية: وثيقة تم نشرها حيث من الممكن إقرارها مستقبلاً كمواصفة قياسية أردنية.
- التقرير الفني: وثيقة تم نشرها وتحتوي معلومات مطبقة من حيث النوع عن المعلومات المنشورة كمواصفة قياسية أو مواصفة فنية.
- الدليل: وثيقة تم نشرها لتعطي نصائح أو توصيات حول أمور غير تقييمية تتعلق بالمواصفات القياسية.
- مدونة الممارسات: وثيقة استرشادية تم إعدادها للمساعدة وضمان جودة السلع وحماية المستهلكين وزيادة الثقة في التجارة.
- التوجيهات: وثيقة استرشادية تم إعدادها لتفسير النصوص العامة الواردة في المواصفات القياسية أو لتقديم توضيحات إضافية أو أكثر تفصيلاً مما هو موجود في المواصفات القياسية.
- الاتفاق العام: غياب المعارضة القوية للقضايا الجوهرية من قبل أي طرف هام من الأطراف المعنية حيث تتضمن هذه العملية الأخذ بآراء جميع الأطراف المعنية وتسوية أي تضارب في وجهات النظر.
- ملاحظة: الاتفاق العام لا يعني بالضرورة الإجماع.
- إصدار المواصفة القياسية الأردنية: عملية شاملة لإعداد ومراجعة وتبني المواصفات القياسية بما في ذلك الإصدار عليها ونشرها.

الباب الثاني

المجال

المادة (٣): تطبق هذه التعليمات على كافة مراحل عملية إصدار المواصفات القياسية الأردنية.

الباب الثالث

الأهداف

المادة (٤): تهدف هذه التعليمات إلى تحديد الأسس المتبعة في عملية إصدار المواصفات القياسية الأردنية للتأكد من فعالية الممارسات الفنية والإدارية المطبقة في المديرية ومواءمتها مع الممارسات الدولية في هذا المجال.

مكتبة
مركز
الأصل

الباب الرابع

تشكيل اللجان الفنية

المادة (٥) :

١-٥ يُشكّل المدير العام لجاناً فنية "دائمة أو متخصصة" بناءً على ترشيح مدير المديرية في القطاعات ذات العلاقة، بحيث تشمل كل من:

- الجهات المظلة للقطاع الصناعي والزراعي والتجاري والخدمي.
- الوزارات والمؤسسات والوزارات الحكومية.
- الجامعات والمعاهد العلمية ومؤسسات البحث العلمي.
- المؤسسات المهنية (النقابات، الجمعيات، إلخ).
- جهات تقييم المطابقة التي تشمل جهات فحص والتفتيش ومنح شهادات المطابقة.
- الجهات المعنية بأمن المستهلكين.

٢-٥ يتراوح عدد أعضاء اللجان الفنية من سبعة أعضاء إلى اثني عشر عضواً من ذوي الخبرة والاختصاص الفني في مجال أعمال اللجنة الفنية المعنية.

٣-٥ تحدد الشروط المرجعية لكل لجنة فنية من قبل مدير المديرية بالتنسيق مع سكرتير اللجنة الفنية المعنية.

٤-٥ يحق للجنة الفنية التنسيب بدعوة أحد الخبراء للاستشارة برأيه في موضوع معين في أي من الحقول الفنية.

٥-٥ في حال عدم وجود ممثلين عن القطاعات الواردة في البند ١-٥، يسمح بالمشاركة الفردية في اللجان الفنية وذلك بموافقة مدير المديرية.

٦-٥ لا يسمح أن يمثل شخص واحد أو شركة واحدة أكثر من جهة في نفس اللجنة الفنية، كما لا يسمح أن يمثل شخص واحد نفس الجهة في أكثر من لجنة فنية إلا في حالة عدم وجود شخص آخر لدى هذه الجهة لتطبيق عليه الشروط المرجعية وبموافقة مدير المديرية.

الباب الخامس

اجتماعات اللجان الفنية

المادة (٦) :

١-٦ يكون اجتماع اللجنة الفنية قانونياً إذا حضره ما لا يقل عن ٤٠٪ من الأعضاء الممثلين للجهات المدعوة، شريطة أن تتم الموافقة على القرارات المتخذة في الاجتماع الذي يليه من قبل ٧٥٪ من أعضاء اللجنة الفنية على الأقل.

٢-٦ ينتخب أعضاء اللجنة الفنية في أول اجتماع لهم رئيساً للجنة ونائباً له ولداً لا تزيد على ثلاث سنوات مع الأخذ بعين الاعتبار نتيجة تقييم أدائه حسب تعليمات العمل المتبعة لدى المديرية "تقييم أداء اللجان الفنية".

٣-٦ يلعب مدير المديرية بالتنسيق مع سكرتير اللجنة الفنية إلى المدير العام بإعادة تشكيل اللجنة الفنية حسب تعليمات العمل المتبعة لدى المديرية "تقييم أداء اللجان الفنية".

٤-٦ تكون مهام ومسؤوليات سكرتير اللجنة الفنية ورئيسها وأعضائها موضحاً في تعليمات العمل المتبعة لدى المديرية "مهام ومسؤوليات اللجان الفنية".

٥-٦ عند دراسة المشروع المبني أو مشروع التصويت للمواصفة القياسية الأردنية يراعى أن يتم الاتفاق بدون تصويت، وفي حالة اللجوء للتصويت داخل اللجان الفنية يوضح ذلك بمحاضر الاجتماعات بحيث لا تقل نسبة الموافقين على المشروع عن ٧٥٪ من مجموع الجهات المشاركة في الاجتماع.

٦-٦ يحسب صوت واحد لكل جهة مهما كان عدد الأعضاء المشاركين منها في اللجنة الفنية.

٧-٦ يتم صرف المكافآت المالية المستحقة لأعضاء اللجان الفنية حسب تعليمات "مكافآت أعضاء اللجان الفنية للمواصفات القياسية الأردنية والقواعد الفنية" المعمول بها.

الباب السادس

إعداد ومراجعة المواصفات القياسية الأردنية

المادة (٧) :

١-٧ يجب على سكرتير وأعضاء اللجان الفنية مراعاة ما ورد في دستور الممارسة الجيدة لإعداد المواصفات القياسية/التقنية منظمة التجارة العالمية الخاصة بالعوائق الفنية للتجارة (ملحق رقم ٣).

٢-٧ يجب على اللجان الفنية استخدام المواصفات القياسية الدولية أو أجزائها، إن وجدت وحيثما يكون ذلك ممكناً، كمرجع أساسي للمواصفات القياسية الأردنية عند الإعداد أو المراجعة أو التبنّي، وذلك بموجب أحكام قانون مؤسسة المواصفات والمقاييس المعمول به.

٣-٧ في حال عدم توفر مواصفات قياسية دولية كمرجع أساسي للمواصفات القياسية الأردنية عند الإعداد أو المراجعة أو التبنّي، يتم الرجوع أولاً إلى المواصفات القياسية الإقليمية الأجنبية أو العربية، ومن ثم إلى المواصفات القياسية الوطنية الأجنبية أو العربية.

٤-٧ في حالة تبني المواصفات القياسية الدولية أو الإقليمية أو الوطنية باللغة الإنجليزية أو باللغة العربية كمواصفات قياسية أردنية، يجب أن تكون عملية التبنّي وفقاً للدليل الأردني ٢١-١ "التبني الوطني أو الإقليمي للمواصفات القياسية الدولية والإصدارات الأخرى، الجزء ١: تبني المواصفات القياسية الدولية".

هكذا من الأصل

٥-٧ تطبق تعليمات تبني المواصفات القياسية الدولية أو الإقليمية أو الوطنية كمواصفات قياسية أردنية من خلال استخدام إجراء المسار السريع رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ في الحالات الطارئة والتي من الممكن أن تمس الأمن الوطني أو صحة وسلامة المواطن والبيئة وأو ما تتطلبه الالتزامات الدولية.

٦-٧ تقوم اللجنة بتصميم مشاريع التصويت للمواصفات القياسية الأردنية على جميع الأطراف المعنية، ويتم إعطاء مدة شهرين لإبداء الرأي، ويمكن اختصار هذه المدة عند الضرورة.

٧-٧ عند تصميم مشاريع التصويت للمواصفات القياسية الأردنية، يجب أن لا تقل نسبة الأصوات الموافقة على هذه المشاريع عن ٧٥ ٪ من مجموع الجهات الوطنية التي تم التعميم عليها وخلاف ذلك يتم إعادة المشروع إلى اللجنة الفنية لاتخاذ القرار المناسب بشأنه.

٨-٧ تراجع المواصفات القياسية الأردنية بشكل دوري كل خمس سنوات، وكنتيجة لهذه المراجعة يتم تعديلها أو تحديثها أو سحبها أو إلغائها كما هي.

٩-٧ من الممكن مراجعة المواصفة القياسية الأردنية خلال فترة الخمس سنوات إذا دعت الحاجة لذلك.

١٠-٧ يتم سحب أي مواصفة قياسية أردنية ووقفها من التداول بدون استبدالها، إذا تبين عدم صلاحيتها نتيجة لأسباب علمية أو تقنية، ولا يجوز إعادة استخدام رقم المواصفة القياسية الأردنية المسحوبة.

الباب السابع

اعتماد المواصفات القياسية الأردنية

المادة (٥٥) : يقوم المجلس باعتماد المواصفات القياسية الأردنية بالاستناد إلى الأحكام الواردة في قانون مؤسسة المواصفات والمقاييس المعمول به.

الباب الثامن

الإعلام عن المواصفات القياسية الأردنية المعتمدة

المادة (٥٦) : يجب نشر إعلان حول قرار المجلس الخاص باعتماد المواصفات القياسية الأردنية في الجريدة الرسمية بوضع رقم ومعلول المواصفة القياسية وتاريخ اعتمادها وتاريخ سريان مفعولها.

الباب التاسع

لجنة الفحص

المادة (٥٧) :

١-١٠ يشكل المدير العام بالتنسيق مع مدير المديرية لجنة لفحص الوثائق التقنية ومشاريعها خلال مراحل تطورها المختلفة للتأكد من مطابقتها لإرشادات وأدلة وإجراءات العمل الفني في المديرية.

ملاحظة: تقوم لجنة الفحص أيضاً بفحص القواعد الفنية الأردنية ومشاريعها.

٢-١٠ تتألف لجنة الفحص من أربعة أعضاء على الأقل من لديهم الخبرة الفنية في العمل التقني وفي اللغة العربية.

٣-١٠ يجب عدم الانتقال من مرحلة إلى مرحلة تالية خلال عملية إصدار الوثائق التقنية قبل موافقة رئيس لجنة الفحص على ذلك.

الباب العاشر

مراجعة التعليمات

المادة (٥٨) :

تتم مراجعة هذه التعليمات لغاية التعديل والتطوير مرة كل عامين، ويمكن المراجعة قبل ذلك إذا استدعت الحاجة.

الباب الحادي عشر

الوثائق ذات العلاقة

المادة (٥٩) :

- قانون مؤسسة المواصفات والمقاييس المعمول به.
- دستور الممارسة الجيدة لإعداد المواصفات القياسية/التفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بالوثائق الفنية للتجارة (ملحق رقم ٣).
- الدليل الأردني ١-٢١ "التبني الوطني أو الإقليمي للمواصفات القياسية الدولية والإصدارات الأخرى، الجزء ١: تبني المواصفات القياسية الدولية".
- تعليمات رقم ٢٠٠٥/٩ "مكافآت أعضاء اللجان الفنية للمواصفات القياسية الأردنية والقواعد الفنية".
- تعليمات العمل المعمدة لدى المديرية "تقديم أداء اللجان الفنية".
- تعليمات العمل المعمدة لدى المديرية "مهام ومسؤوليات اللجان الفنية".

مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس :
الدكتور ياسين مهيب الخياط

هكذا من الأصل

تعليمات علامة الجودة الأردنية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٧
والمعدلة لتعليمات علامة الجودة الأردنية للصناعة رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥

صادرة استناداً للمادة (١٠) من قانون المواصفات والمقاييس رقم (٢٢) لسنة (٢٠٠٠)

المادة (١):

تسمى هذه التعليمات تعليمات علامة الجودة الأردنية رقم (٣) لسنة (٢٠٠٧) وتصبح سارية المفعول بعد ٣٠ يوماً من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.

المادة (٢):

يعدل العنوان ليصبح (تعليمات علامة الجودة الأردنية)

المادة (٣):

في المادة (٢) التعريف، يتم استبدال كلمة مؤسسة بمديرية، كما تضاف التعابير التالية:
- اللجنة الاستشارية: هي لجنة مشكلة من قبل المدير العام وتقوم بالمهام المحددة لها في قرار التشكيل حيث تراجع السياسة العامة للمديرية وتتأكد من قيام المديرية بالعمل وفقاً للسياسة المرسومة والتزام المديرية بمتطلبات الدليل الدولي رقم ٦٥ وللتعليمات والقوانين ذات الصلة.

- التقييم الفني:

هو إجراء يقوم به الخبير الفني للتأكد من قدرة المنشأة على إنتاج منتجات مطابقة للمتطلبات الفنية لعلامة الجودة الأردنية ومن التزام المنشأة بالشروط التي تحددها المديرية في إجراءاتها الداخلية.

- المقيم:

هو شخص ذو مؤهلات وخبرة وكفاءة في نظام إدارة محدد، ويتم الاستعانة به للمشاركة في تقييم نظام الإدارة ذي الصلة أو أية مهام أخرى تحددها المديرية ويتم تحديد طبيعة المؤهلات والخبرة والكفاءة استناداً للإجراءات الداخلية في المديرية وفقاً لطبيعة المهمة التي توكل إليه.

- لجنة التحكيم:

هي لجنة مشكلة من قبل المدير العام وتقوم بالمهام المحددة لها في قرار التشكيل حيث تنظر في طلب المنشأة استئناف قرار لجنة الشكاوي بخصوص التظلم.

المادة (٤):

تعديل الفقرة ب من المادة (٣) لتصبح كالآتي:

ب- تطبيق المنشأة لنظام إدارة وفقاً لمتطلبات أي من المواصفات التالية:

- ١- المواصفة القياسية الدولية ٢٠٠١/٢٠٠٠ لجميع المنشآت
- ٢- المواصفة القياسية الدولية ٢٠٠٥/٢٢٠٠ للمنشآت الغذائية

٣- المواصفة القياسية الأردنية ٢٠٠٦/١٤٠٧ لمزارع الخضار والفواكه

تعديل الفقرة (ج) لتصبح كالآتي:

ج- اجتياز المنشأة لعملية التقييم الفني لموقع الإنتاج وفقاً للإجراءات الداخلية للمديرية.

تعديل الفقرة (د) لتصبح كالآتي:

د- توفر إمكانية الفحص في المنشأة لضمان استمرار جودة المنتج ومطابقته للمتطلبات الفنية، أو إجراء هذه الفحوصات في أحد المختبرات الموافق عليها من قبل المديرية وفقاً لإجراءاتها الداخلية.

تعديل الفقرة (ز) لتصبح كالآتي:

ز- التزلم للمنشأة بدفع جميع الأجور المترتبة على فحص المنتج للمختبرات المعنية.

المادة (٥):

تعديل الفقرة (١) من المادة (٤) لتصبح كالآتي:

- ١- تقوم المنشأة بتعبئة طلب الحصول على علامة الجودة الأردنية وتقوم المديرية بدراسة الطلب وإصدار القرار الخاص بالموافقة على بدء إجراءات الحصول على العلامة
- ٢- في حال موافقة المديرية على البدء بإجراءات الحصول على علامة الجودة الأردنية تستطيع المنشأة البدء بإجراءات توقيع العقد.

تعديل الفقرة (ب) لتصبح كالآتي:

- ١- تقوم المنشأة بدفع البدلات الخاصة بالحصول على العقد والمبينة في المادة (١٤).
- ٣- تقوم المديرية بتسليم المنشأة نسخة من العقد مع الوثائق ذات العلاقة وقائمة بالوثائق المطلوبة من المنشأة.

- تعدل عبارة مؤسسة بعبارة مديرية أينما وردت.

المادة (٦):

تعديل الفقرة (١) و (ب) من المادة (٥) لتصبح كالآتي:

- أ- يقوم المدير العام بتشكيل اللجنة الاستشارية لتقوم بالمهام المبينة في كتاب التشكيل وفقاً للإجراءات الداخلية للمديرية
- ب- يتم وحسب الحاجة تشكيل اللجان التالية لأغراض إجراءات علامة الجودة الأردنية استناداً للإجراءات الداخلية للمديرية.

المادة (٧):

تعديل الفقرة (١) و (ب) و (ج) من المادة (٦) لتصبح كالآتي:

- أ- تقوم المديرية بالاستناد إلى إجراءاتها الداخلية بتعيين الخبراء الفنيين لتقييم القدرة الفنية للمنشأة وتعيين المقيمين لتقييم مطابقة نظام الإدارة في المنشأة لمتطلبات

هكذا من الأصل

المواصلة ذات الصلة وتعيين المقيمين والخبراء الفنيين لتقييم وثائق المنشأة الفنية ووثائق أنظمة الإدارة، ويلتزم هؤلاء المقيمون والخبراء الفنيون بالمهام الموكلة إليهم في إجراءات المديرية الداخلية.

ب- للمديرية الحق بالاستعانة بالمقيمين والخبراء الفنيين من خارج المديرية لأغراض التقييم بالاستناد إلى إجراءات المديرية الداخلية.

ج- تقوم المديرية بتبليغ المنشأة بأسماء المقيمين والخبراء الفنيين قبل عملية التقييم، وبحق المنشأة الاعتراض على أي منهم وطلب استبداله مع ذكر السبب الذي يستدعي الاستبدال خلال ٧ أيام من تاريخ التبليغ.

المادة (٨):

تعديل الفقرة (١) و(ب) و(ج) من المادة (٧) لتصبح كالتالي:

أ- تقوم المديرية بتشكيل فريق التقييم بعضوية كل من المقيمين (في حال وجود حاجة لتقييم نظام الإدارة) والخبراء الفنيين.

ب- تقوم المديرية بتعيين قائد لفريق التقييم وفقاً للإجراءات الداخلية للمديرية.

ج- يقوم فريق التقييم بتقييم نظام الإدارة والمقدرة الفنية للمنشأة بالاستناد إلى المعايير ذات الصلة والمحددة في هذه التعليمات وفي الإجراءات الداخلية للمديرية، ويقوم بإعداد التقرير المشار إليه في المادة (١١).

المادة (٩):

تعديل الفقرة (١) و(ب) و(ج) و(د) من المادة (٨) لتصبح كالتالي:

أ- يقوم فريق التقييم بتكليف ما يلي خلال فترة زمنية لا تتجاوز (٣٠) يوماً من تاريخ استلام الوثائق وبالإستناد إلى الإجراءات الداخلية للمديرية والمتطلبات الفنية لعلامة الجودة الأردنية:

- ١- كافة الوثائق الفنية
- ٢- وثائق نظام الإدارة المطبق في المنشأة وفقاً لمتطلبات أي من المواصفات المحددة في المادة (٣) الفقرة (ب) وذلك في حال عدم وجود شهادة صادرة من هيئة معتمدة تثبت مطابقة النظام للمواصفة ذات الصلة.

ب- تقوم المديرية بتبليغ المنشأة بنتيجة تقييم الوثائق خلال ٧ أيام من تاريخ اتخاذ قرار تقييم النتائج.

ج- إذا تبين لفريق التقييم وجود أي حالة عدم مطابقة في الوثائق الفنية وإجراءات الجودة، يتم إتباع الإجراءات التالية:

- ١- تقوم المديرية بالاتفاق مع المنشأة على فترة زمنية تلتزم خلالها المنشأة بتسليم المديرية نسخة مصححة من الوثائق التي تم تسجيل حالات عدم المطابقة عليها.
- ٢- يقوم فريق التقييم بعد انتهاء هذه الفترة بتكليف النسخ المصححة من الوثائق.
- ٣- تقوم المديرية بتبليغ المنشأة بنتيجة تقييم الوثائق خلال ٧ أيام من تاريخ اتخاذ قرار تقييم النتائج.

د- لا يتم منح أو تجديد أو توسيع مجال شهادة علامة الجودة الأردنية أو يتم وقف شهادة علامة الجودة الأردنية في أي من الحالات التالية:

- ١- إذا لم تقدم النسخة المصححة من الوثائق الفنية ووثائق نظام الإدارة إلى المديرية خلال فترة التصحيح.

٣- إذا لم تتعاون المنشأة مع المديرية للاتفاق على الفترة التصحيحية خلال (١٤) يوماً من تاريخ إبلاغها بحالات عدم المطابقة.

وفي هذه الحالة يتم إبلاغ المنشأة بالقرار المتخذ مع الأسباب الموجبة له خلال ٧ أيام من صدور القرار.

المادة (١٠):

تعديل الفقرات (١) و(ب) و(ج) و(د) و(و) من المادة (٩) لتصبح كالتالي:

أ- يقوم فريق التقييم بتقييم المنشأة وذلك بعد الموافقة على كافة الوثائق الفنية وإجراءات نظام الإدارة المطبق في المنشأة.

ب- يجب أن تشمل عملية التقييم ما يلي:

- ١- الإمكانيات الفنية للمنشأة بناءً على قائمة التفتيش للتقييم الفني والبند ذات الصلة في المتطلبات الفنية لعلامة الجودة الأردنية
- ٢- مطابقة نظام الإدارة المطبق في المنشأة لمتطلبات أي من المواصفات المحددة في المادة (٣) الفقرة (ب) وذلك في حال عدم وجود شهادة صادرة من هيئة معتمدة تثبت مطابقة النظام للمواصفة ذات الصلة.

ج- يقوم فريق التقييم في نهاية عملية التقييم بتسليم المنشأة حالات عدم المطابقة (إن وجدت).

د- يقوم كل من المقيم والخبير الفني برفع تقرير التقييم إلى مديرية شهادات المطابقة خلال ١٤ يوم من تاريخ انتهاء عملية التقييم.

هـ- إذا تبين لفريق التقييم وجود أي حالة من حالات عدم المطابقة يتم إتباع الإجراءات التالية:

- ١- يتم الاتفاق بين فريق التقييم والمنشأة على فترة محددة لتصحيح حالات عدم المطابقة
- ٢- تقوم المديرية بالتحقق من إغلاق حالات عدم المطابقة بالطريقة التي تراها مناسبة وتقوم بتبليغ المنشأة بقرار التقييم خلال (٧) أيام من تاريخ اتخاذ القرار.
- ٣- إذا تبين للمديرية لدى إعادة التقييم عدم تصحيح حالات عدم المطابقة الصغرى يتم اعتبارها حالات عدم مطابقة كبرى.

و- لا يتم منح أو تجديد أو توسيع مجال شهادة علامة الجودة الأردنية في أي من الحالات التالية:

- ١- إذا لم تقدم المنشأة بتسليم المديرية الإجراءات التصحيحية خلال الفترة المحددة.
- ٢- إذا تبين للمديرية لدى إعادة التقييم عدم تصحيح حالات عدم المطابقة الكبرى.

المادة (١١):

تعديل الفقرات (١) و(ب) و(ج) و(د) من المادة (١٠) لتصبح كالتالي:

أ- تقوم المديرية بأخذ عينات ممثلة من الإنتاج وفقاً لما تحدده في إجراءاتها الداخلية لإجراء الفحص والاختبارات التي نصت عليها المتطلبات الفنية لبيان مدى مطابقة المنتج للمتطلبات الفنية الخاصة به، ويمكن أن تؤخذ العينات لأكثر من مرة واحدة وذلك وفقاً لما تراه المديرية مناسباً.

هكذا من الأصل

- ب- تقوم المديرية بتبليغ المنشأة بقرار تقييم نتائج فحص العينة خلال ٧ أيام من تاريخ اتخاذ القرار.
- ج- إذا تبين وجود أي مخالفة في نتائج فحص العينة تتبع الإجراءات التالية:
- ١- يتم الاتفاق على فترة تصحيحية لحالات عدم المطابقة خلال ١٤ يوم من إبلاغ المنشأة بالنتائج.
 - ٢- عند انقضاء الفترة التصحيحية تقوم المديرية بالتأكد من إغلاق حالات عدم المطابقة بالطريقة التي تراها مناسبة بما في ذلك أخذ عينات إضافية إذا لزم الأمر وفقاً للبند (١) من هذه المادة.
 - ٣- تقوم المديرية بتبليغ المنشأة بقرار تقييم نتائج فحص العينات الإضافية خلال ٧ أيام من تاريخ اتخاذ القرار.
 - د- لا يتم منح أو تجديد أو توسيع مجال شهادة علامة الجودة الأردنية أو يتم وقف شهادة علامة الجودة الأردنية في أي من الحالات التالية:
- ١- إذا لم يتم إبلاغ المديرية عن الفترة التصحيحية خلال (١٤) يوماً من تاريخ استلام المنشأة لحالات عدم المطابقة.
 - ٢- إذا انقضت الفترة التصحيحية دون أن يتم الانتهاء من تطبيق الإجراءات التصحيحية.
 - ٣- إذا تبين لدى فحص العينات الإضافية وجود أي مخالفة كبرى لأي بند من بنود المتطلبات الفنية، يتم إبلاغ المنشأة بقرار الرفض مع الأسباب الموجبة خلال (٢١) يوماً من صدور القرار.

مادة (١٢):

- تعديل الفقرة (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) من المادة (١١) لتصبح كالتالي:
- أ- بعد الانتهاء من تقييم الوثائق الفنية ووثائق نظام الإدارة والتقييم في الموقع للمنشأة يتم رفع تقرير يشتمل على جميع النتائج وفقاً للإجراءات الداخلية للمديرية خلال فترة زمنية لا تتجاوز (١٤) يوماً من انتهاء عمليات التقييم.
 - ب- يجب أن يحتوي التقرير على نتائج تقييم نظام الإدارة والتقييم الفني للمنشأة وتقديم نتائج فحص عينة من المنتج وتوصيات فريق التقييم بهذا الصدد.
 - ج- بعد إطلاع المديرية على التقرير، يحق لها التأكد من صحة النتائج الواردة فيه بالطريقة التي تراها مناسبة ضمن فترة زمنية لا تتجاوز (٣٠) يوماً حيث يتم اتخاذ القرار الخاص بالشهادة وفقاً للإجراءات الداخلية للمديرية ومن ثم يتم التمسيد للمدير العام بشأن منح علامة الجودة الأردنية.
 - د- يصدر المدير العام القرار النهائي بشأن منح علامة الجودة الأردنية خلال فترة زمنية أقصاها (١٤) يوماً.
 - هـ- لا يحق أن يشارك أي عضو من فريق التقييم في اتخاذ القرار الخاص بالشهادة.

مادة (١٣):

- تعديل عبارة المؤسسة بعبارة المديرية أينما وردت في المادة (١٣)، كما يتم تعديل الفقرة (ب) من نفس المادة لتصبح كما يلي:

- ب- تلتزم المنشأة الصناعية المرخص لها باستعمال علامة الجودة الأردنية بتسديد الأجر المترتبة عليها جراء كل عملية متابعة لاحقة (مرتين خلال فترة صلاحية الشهادة) وفقاً للمادة رقم (١٤) من التعليمات.

المادة (١٤):

تعديل المادة (١٤) والخاصة بالأجر والبدلات كما يلي:

- أ- تتقاضى المؤسسة الأجر التالية:
- مرحلة عقد مشروع منح علامة الجودة الأردنية:
- ١- ٥٠ ديناراً بدل تسليم المنشأة نموذج العقد والوثائق ذات العلاقة لغاية منح شهادة علامة الجودة لأول مرة.

مرحلة إجراءات منح أو تجديد أو تمديد مجال شهادة علامة الجودة:

- ٢- ٦٠٠ دينار بدل التقييم الفني للمنشأة للمنتج الواحد في مرحلة منح أو تجديد شهادة علامة الجودة لمدة ثلاث سنوات، وفي حال توسيع المجال بمنح شهادة جديدة لمنتج آخر خلال فترة سريان شهادات سابقة تتقاضى المؤسسة نسبة من ٦٠٠ دينار تعادل النسبة الناتجة من قسمة الفترة المتبقية من مدة صلاحية الشهادة مقسومة على فترة ثلاث سنوات، بحيث يكون تاريخ انتهاء الشهادة الجديدة هو نفس تاريخ الشهادات السارية.
- ٣- ٣٠٠ دينار بدل تقييم نظام الإدارة في المنشأة والمحدد في المادة (٣) الفقرة (ب) من هذه التعليمات وذلك في حال عدم توفر شهادة من هيئة معتمدة تثبت تطبيق المنشأة لهذا النظام وذلك في مرحلة منح أو تجديد شهادة (أو شهادات) علامة الجودة.
- ٤- ٢٠ ديناراً بدل النسخة الإضافية من الشهادات سواء باللغة العربية أو الإنجليزية.

مرحلة المتابعة اللاحقة لشهادة علامة الجودة:

- ٥- ٣٠٠ دينار بدل التقييم الفني للمنشأة لغاية المتابعة اللاحقة لشهادة (أو شهادات) علامة الجودة.
 - ٦- ٢٠٠ دينار بدل تقييم نظام الإدارة في المنشأة والمحدد في المادة (٣) الفقرة (ب) من هذه التعليمات وذلك في حال عدم توفر شهادة من هيئة معتمدة تثبت تطبيق المنشأة لهذا النظام وذلك في مرحلة المتابعة اللاحقة لشهادة (أو شهادات) علامة الجودة.
 - ب- ١- يتقاضى المقيمون والخبراء الفنيون و أعضاء لجنة الشكاوي أجورهم من المنشأة وفقاً للطريقة التي تحددها المديرية بناءً على مطالبة مالية من المديرية وعن كل يوم عمل على النحو التالي:
- | | | |
|-----|-------------------------|--|
| ١-١ | أجور مقيم نظام الإدارة: | (٥٠) ديناراً أردنياً |
| ٢-١ | أجور الخبير الفني: | (٥٠) ديناراً أردنياً |
| ٣-١ | أجور خبير لجنة الشكاوي: | (٥٠) ديناراً أردنياً في حال رد اللجنة لتنظيم المنشأة، أما في حال قبول اللجنة لتنظيم فتقوم المؤسسة ببلغ الأجر |

هكذا في الأصل

٤-١ أجور خبير لجنة التحكيم: (٥٠) ديناراً أردنياً في حال رد اللجنة

لتنظيم المنشأة. أما في حال قبول اللجنة
للتظلم فتقوم المؤسسة بدفع الأجور

٢- تتحمل المنشأة المرخص لها باستعمال علامة الجودة الأردنية كافة نفقات السفر أو التنقل والإقامة التي تترتب على إحضار المقيم الأجنبي من خارج الأردن بالإضافة إلى نفقات تنقل المقيم الأردني التي تترتب على إحضاره من وإلى موقع المنشأة، إذا لزم الأمر.

ج- تقوم المؤسسة بالدفع لأي عضو من أعضاء أي لجنة فنية شكلت لأغراض علامة الجودة الأردنية مبلغ (٢٠) ديناراً أردنياً عن كل اجتماع يحضره ويحد أقصى (١٤٠) ديناراً أردنياً سنوياً ويستثنى من ذلك موظفي المديرية.

د- تقوم المؤسسة بالدفع لأي عضو من أعضاء اللجنة الاستشارية مبلغ (٢٠) ديناراً أردنياً عن كل اجتماع يحضره ويستثنى من ذلك موظفي المديرية.

المادة (١٥):

تعديل الفقرة (١) من المادة (١٥) لتصبح كالتالي:

١- لغايات التأكد من مطابقة المنتج للمتطلبات الفنية المشار إليها في المادة (١٠)، لا تعتمد إلا نتائج الفحص والاختبار التي تجرى في المختبرات الموافق عليها من قبل المديرية وفقاً للإجراءات الداخلية للمديرية.

المادة (١٦):

تعديل عبارة مؤسسة بمديرية في المادة (١٦).

المادة (١٧):

تعديل المادة (١٧) لتصبح كما يلي:

أ- يحق للمنشأة طلب توسيع مجال شهادة علامة الجودة الأردنية لمنتج معين أو طلب منح شهادة لمنتج آخر خلال فترة صلاحية شهادات منتجات أخرى.

ب- في حال طلب المنشأة توسيع مجال علامة الجودة الأردنية لمنتج معين تقوم المديرية باتخاذ الإجراءات الضرورية للتأكد من توفر الاشتراطات اللازمة وحسب إجراءات المديرية الداخلية

في حال طلب المنشأة توسيع المجال بمنح شهادة علامة الجودة لمنتج آخر تقوم المديرية بإتباع نفس إجراءات منح علامة الجودة الأردنية المشار إليها في التعليمات وتصدر الشهادة بعد استكمال الإجراءات وتنتهي الشهادة بتاريخ انتهاء صلاحية الشهادات الأخرى، ويتم متابعة الشهادة سنوياً من خلال المتابعة السنوية للمنشأة.

المادة (١٨):

تعديل الفقرة (هـ) و (و) من المادة (١٨) لتصبح كالتالي:

هـ- تقوم المديرية بإتباع نفس إجراءات منح علامة الجودة الأردنية المشار إليها في التعليمات للتأكد من استمرارية مطابقة المنشأة لمتطلبات علامة الجودة الأردنية. ويتم إصدار الشهادة بتاريخ اليوم الذي يلي تاريخ انتهاء الشهادة السابقة.

و- يجب على المديرية أن تستكمل إجراءات تجديد الشهادة خلال فترة لا تتجاوز الشهرين من تاريخ انتهاء الشهادة السابقة.

المادة (١٩):

تعديل المادة (١٩) لتصبح كالتالي:

أ- يحق للمنشأة التظلم إلى المديرية بشأن قراراتها خلال (١٤) يوماً من اتخاذ القرار.

ب- تشكل المؤسسة لجنة الشكاوي لأغراض دراسة موضوع التظلم وفقاً لإجراءات المديرية الداخلية.

ج- لا يجوز أن يشارك في لجنة الشكاوي أي من المشاركين في إصدار القرار موضوع التظلم أو رؤوسهم.

د- يحق للمديرية أن تستعين بأشخاص من خارج المديرية لدراسة موضوع التظلم شريطة أن تتوفر فيهم الخبرة والكفاءة والحيادية المطلوبة.

هـ- تقوم المديرية بإبلاغ المتظلم بقرارها بشأن التظلم مع الأسباب الموجبة له حال اتخاذها للقرار بذلك.

و- يحق للمنشأة طلب التحكيم للاعتراض على قرار لجنة الشكاوي.

ز- يقوم المدير العام بتشكيل لجنة التحكيم وفقاً للإجراءات الداخلية للمديرية حيث تقوم اللجنة بدراسة القضية وإصدار قرارها وبيان مبرراته.

ح- تقوم المديرية بإبلاغ المنشأة بقرار لجنة التحكيم ويعتبر قرار اللجنة نهائياً.

المادة (٢٠):

تعديل عبارة مؤسسة بعبارة مديرية أينما وردت في المواد (٢٠) و (٢١) و (٢٢)

المادة (٢١):

تعديل الفقرة الأولى من المادة (٢١) لتصبح كالتالي:

يجوز أن تكتفي المديرية لأغراض منح الترخيص أو تجديده أو المتابعة اللاحقة بمطابقة عينات من المنتج للمتطلبات الفنية وتقييم الإمكانيات الفنية للمنشأة دون تدقيق نظام الإدارة في حالة حصول المنشأة على شهادة مطابقة لنظام الإدارة المحدد في المادة (٣) فقرة (ب) وذلك بشرط ما يلي:

المادة (٢٢):

تعديل الفقرة (١) في المادة (٢٢) حيث تستبدل عبارة مؤسسة بعبارة مديرية، وكذلك تستبدل عبارة (بعد مضي ٣٠ يوماً) بعبارة بعد مضي (١٤) يوماً.

وتعديل الفقرة (ب) من نفس المادة حيث تستبدل عبارة مؤسسة بعبارة مديرية.

المادة (٢٣):

تضاف المادة التالية:

مادة (٢٥) شعار وميض:

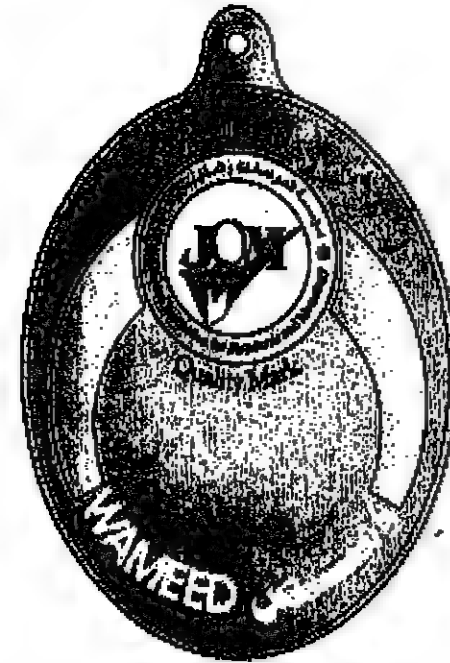
تتبع المديرية لمشاعل الذهب نفس الإجراءات والتعليمات الخاصة بعلامة الجودة الأردنية وذلك للترخيص لها باستعمال العلامة، ويسمح لهذه المشاعل باستعمال شعار وميض المبين في الملحق (٢) من هذه التعليمات والخاص بالمشغولات الذهبية.

هكذا في الأصل

الملحق رقم (٢) للتعليمات رقم (٤) لسنة (٢٠٠٧)

شكل شعار وميض للمشغولات الذهبية

(ملاحظة: JQMxxxxxx هو رقم شهادة علامة الجودة التي تم منحها للمنشأة)



JQMxxxxxx

المادة (٢٤):

يعتمد الملحق رقم (١) و الملحق رقم (٢) كملاحق للتعليمات، وهما:

الملحق رقم (١) للتعليمات رقم (٤) لسنة (٢٠٠٧)

شكل علامة الجودة الأردنية

(ملاحظة: JQMxxxxxx هو رقم شهادة علامة الجودة التي تم منحها للمنشأة)



JQMxxxxxx

هكذا من الأصل

أسس معدلة لأسس وشروط منح

التراخيص والتصاريح لمكاتب التوكسي والتوكسي الفندقية

المادة (١):-

تسمى هذه الأسس "أسس معدلة للأسس وشروط منح التراخيص والتصاريح لمكاتب التوكسي والتوكسي الفندقية لسنة ٢٠٠٧" وتقرأ مع أسس وشروط منح التراخيص والتصاريح لمكاتب التوكسي والتوكسي الفندقية لسنة ٢٠٠٢ الصادرة استناداً لأحكام الفقرة (ب) من المادة (١٠) من قانون النقل العام للركاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦ الذي حل محل قانون النقل العام للركاب المؤقت رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠١ والمنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٧١٥) الصادرة بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١ المشار إليها فيما يلي بالأسس الأصلية وما طرأ عليها من تعديل باعتبارها أسساً واحدة ويعمل بها من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.

المادة (٢):-

تعديل المادة (٤) من الأسس الأصلية بشطب الفقرة (أ) الواردة فيها والاستعاضة عنها بالنص التالي:-
(أ). يحق لأصحاب مكاتب التوكسي العاملة والمرخصة الاندماج في مكتب واحد وفقاً للشروط التالية:-

١. يجب أن لا يقل عدد السيارات العاملة والمرخصة في مكتب الاندماج عن:-

(أ). (٢٠٠) سيارة كحد أدنى في محافظة العاصمة.

(ب). (٧٥) سيارة كحد أدنى في محافظات الزرقاء واربد والبلقاء.

(ج). (٥٠) سيارة كحد أدنى في محافظات المفرق ومادبا ومعان.

(د). (٣٠) سيارة كحد أدنى في محافظتي عجلون والطيفه.

(هـ). في محافظتي الكرك وجرش يتم إنشاء مكتب توكسي اندماج بحدود السيارات الموجودة فيها.

مجلس إدارة هيئة تنظيم قطاع النقل العام

قرار رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٧

صادر عن وزير الصناعة والتجارة

استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب احكام المادة الرابعة لقرار ب/ ٣ من قانون الصناعة والتجارة رقم ١٨ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته ، وقرار مجلس الوزراء المؤقت المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/١/٢٠ المتضمن الموافقة على تطبيق آليات التسعير المستندة للأسعار العالمية على مادة زيت الوقود المباع للصناعة وعلى مادة الاسفلت اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٧/٢/١ وبناءً على تقرير اللجنة المشكلة لهذه الغاية لقرار ما يلي :

أولاً : اعتماد الاسعار المحلية للمشتقات النفطية المحررة لشهر حزيران ٢٠٠٧ بدون أي زيادة او نقصان عن الاسعار المقررة لشهر ايار ٢٠٠٧ وعلى النحو التالي :

المنتج	الوحدة	السعر الحالي	السعر لشهر حزيران/٢٠٠٧
- زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	٢٥٣	٢٥٣
- زيت الوقود للبولخر	دينار/طن	٢٥٣	٢٥٣
- زيت الفال للبولخر (السولار/الديزل)	لتر/كلم	٣٨٥	٣٨٥
- وقود الطائرات/للشركات المحلية	لتر/كلم	٣٨٥	٣٨٥
- وقود الطائرات/للشركات الاجنبية	لتر/كلم	٣٩٠	٣٩٠
- وقود الطائرات/للرحلات العارضة	لتر/كلم	٤٠٥	٤٠٥
- الاسفلت	دينار/طن	٢٤٨	٢٤٨

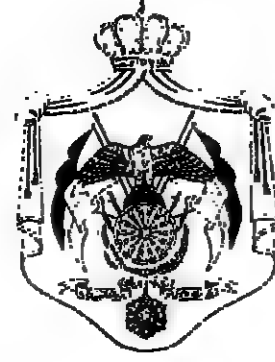
ثانياً : الإبقاء على اسعار باب المصفاة للمحروقات المبيلة في البلد الاول اعلاه بدون أي زيادة او نقصان عن الاسعار المقررة لشهر ايار ٢٠٠٧ .

ثالثاً : قيام شركة مصفاة البترول الاردنية بتخفيض الاجراءات للحرمة للاعلان عن الاسعار المعدلة اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٨ وفقاً للالتزامات المقررة من مجلس الوزراء المؤقت .

وزير الصناعة والتجارة

سالم الخزاعلة

مكتبة من الاصل



الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

الموقع على شبكة الانترنت : [www. Pm. gov. jo](http://www.Pm.gov.jo)

فهرس العدد ٤٨٣١ *** الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٧

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
٤٢٨١	* وكالات الوزراء
٤٢٨٢	* الأوسم
٤٢٨٣	* التمثيل الدبلوماسي
٤٢٨٤	* الجامعات
٤٢٨٤	* الموظفين
٤٣٠٠	* الجنسية الأردنية
٤٣٠٢	* الاسـ تملاك
٤٣٠٦	* الشؤون البلدية
٤٣٨٦	* المواصفات القياسية
٤٣٩٩	* المحامون الشـ رعيون
٤٤٠٦	* الإعلانات
٤٤٠٨	* المطالبات
٤٤٣٧	* المحاكم

هكذا حق الأصل

وكالات الوزراء

١ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور سعد الخرايشة وزير الصحة أعمال وزارة البيئة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي المهندس خالد الايراني وزير البيئة في نيويورك بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٧/٥/٦.

* * * * *

٢ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور محمد العوران وزير التنمية السياسية أعمال وزارة الصحة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور سعد الخرايشة وزير الصحة في جنيف بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٧/٥/١٢.

* * * * *

٣ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور عادل الطويسي وزير الثقافة أعمال وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد عبدالفتاح صلاح وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية في المملكة العربية السعودية بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٧/٥/١٣.

* * * * *

٤ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور عادل الطويسي وزير الثقافة أعمال وزارة السياحة والآثار بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد اسامه الدباس وزير السياحة والآثار في لشبونة بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٧/٥/١٠.

* * * * *

٥ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس حسني ابو غنيداً وزير الاشغال العامة والاسكان أعمال وزارة الخارجية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد عبدالاله الخطيب وزير الخارجية في جمهورية مصر العربية/ القاهرة بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٧/٥/١٠.

* * * * *

٦ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس حسني ابو غنيداً وزير الاشغال العامة والاسكان أعمال وزارة الخارجية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد عبدالاله الخطيب وزير الخارجية في بروكسل بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٧/٥/١٤.

هكذا في الأصل

٧- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور محي الدين توفيق وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء أعمال وزارة تطوير القطاع العام ووزير دولة للشؤون البرلمانية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور محمد الدنيات وزير تطوير القطاع العام ووزير دولة للشؤون البرلمانية في اسلام آباد بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٧/٥/١٣.

* * * * *

٨- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد سعود نصيرات وزير النقل أعمال وزارة البيئة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي المهندس خالد الابراي وزير البيئة في نيويورك بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٧/٥/١٢.

* * * * *

الأوسمة

أ- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على منح كل من العقيد ميخال روشتشينا الملحق العسكري البولندي والعقيد بحري كوك هيون تشي الملحق العسكري لجمهورية كوريا الجنوبية وسام الاستحقاق العسكري من الدرجة الثانية وذلك تقديراً من القوات المسلحة الأردنية لجهودهما أثناء مدة عملهما بالمملكة.

* * * * *

ب- صدرت الإرادة الملكية السامية بالانعام على الضابطين المذكورين تالياً من ملاك دائرة المخابرات العامة بالوسام المبين ازاء اسم كل واحد منهما وذلك تقديراً لجهودهما المميزة:-

الترقيم	الرتبة	الاسم	نوع الوسام والدرجة
٧٦٤	مقدم	تيسير عبيد عابد مرايات	وسام الاستقلال من الدرجة الثالثة
١٥٨٦	لقب	فاديه عبدالرزاق مدالله الحباشنة	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة

التمثيل الدبلوماسي

أ- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٢٧٦) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٦ المتضمن الموافقة على فتح سفارة مقيمة لجمهورية كازاخستان في عمان.

* * * * *

ب- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤١٩٦) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٨ المتضمن الموافقة على رفع التمثيل الدبلوماسي الفنزويلي المعتمد لدى البلاط الملكي الهاشمي الى سفارة معتمدة ومقيمة في الاردن.

* * * * *

ج- وافقت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية على قرار حكومة كندا ترشيح سعادة السيدة مارجرت هوبر لتكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً لها لدى البلاط الملكي الهاشمي.

* * * * *

٢- وافقت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية على قرار حكومة مملكة بلجيكا ترشيح معالي السفير السيد يوهان اندينكو ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً لها لدى البلاط الملكي الهاشمي.

* * * * *

٣- وافقت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية على قرار حكومة جمهورية ايسلندا ترشيح سعادة السفير السيد سفير هوكور جنلوجسن ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً غير مقيم لها لدى البلاط الملكي الهاشمي.

* * * * *

٤- وافقت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية على قرار حكومة جمهورية كينيا ترشيح Mr. Daniel Ochlang Makd Wallo سفيرها في القاهرة ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً غير مقيم لها لدى البلاط الملكي الهاشمي.

* * * * *

مكة من العمل

الجامعات

أ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على تعيين معالي الأستاذ الدكتور خالد عبدالعزيز الكركي رئيساً للجامعة الأردنية لمدة أربع سنوات اعتباراً من ٢٠٠٧/٥/٣١.

* * * * *

ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على تعيين عطوفة الأستاذ الدكتور "محمد خير" أحمد أبو قدس رئيساً لجامعة اليرموك لمدة أربع سنوات اعتباراً من ٢٠٠٧/٥/٣١.

* * * * *

ج - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على تعيين عطوفة الأستاذ الدكتور علي خلف الهروط رئيساً لجامعة الحسين بن طلال لمدة أربع سنوات اعتباراً من ٢٠٠٧/٥/٣١.

* * * * *

الموظفون

• تشكيلات/ تقاعد

أ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٣٦٨) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٢ المتضمن الموافقة على تعيين عطوفة الدكتور اسماعيل زغلول مديراً عاماً لدارة الموازنة العامة بموجب عقد وبراتب شهري مقداره (٢٠٠٠) الفا دينار شاملاً كافة العلاوات المقررة لمدة سنة اعتباراً من تاريخ مباشرته العمل.

* * * * *

ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٣٧١) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٢ المتضمن الموافقة على تعيين عطوفة السيد متعب الزين مديراً عاماً لدارة الجمارك الأردنية بموجب عقد وبراتب شهري مقداره (٢٥٠٠) الفان وخمسماية دينار شاملاً كافة العلاوات المقررة اعتباراً من تاريخ مباشرته العمل.

* * * * *

ج - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار المجلس القضائي رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٧ الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٠ المتضمن ما يلي اعتباراً من ٢٠٠٧/٦/١:-

- ١ - ترفيع رئيس محكمة عمان الابتدائية القاضي السيد قاسم محمد علي المومني الى ادنى مربوط الدرجة العليا.
- ٢ - ترفيع القاضي المبعوث السيد حمد سلمان سليمان الزبود الى ادنى مربوط الدرجة الثانية.
- ٣ - ترفيع قاضي محكمة استئناف عمان السيد فايز سعيد احمد الملاحمة الى ادنى مربوط الدرجة الثانية.
- ٤ - ترفيع قاضي محكمة استئناف عمان السيد سليم فهيم سلمان الجباشنة الى ادنى مربوط الدرجة الثانية.
- ٥ - ترفيع قاضي محكمة استئناف عمان السيد سمير خلف علي العضايلة الى ادنى مربوط الدرجة الثانية.
- ٦ - ترفيع قاضي محكمة استئناف قضايا ضريبة الدخل السيدة سمر خليل سابا الشايب الى ادنى مربوط الدرجة الثانية.
- ٧ - ترفيع قاضي محكمة استئناف اربد السيد فلاح يوسف موسى خليل الموسى الى ادنى مربوط الدرجة الثانية.
- ٨ - ترفيع رئيس محكمة السلط الابتدائية القاضي الدكتور عوض عبد البخيت أبو جراد الى ادنى مربوط الدرجة الثانية.
- ٩ - ترفيع رئيس محكمة عجلون الابتدائية القاضي السيد رجا صلاح علي خلقي الشرايري الى ادنى مربوط الدرجة الثانية.
- ١٠ - ترفيع القاضي المعار السيد جمال قاسم خضر ارشيدات الى ادنى مربوط الدرجة الثانية.
- ١١ - ترفيع القاضي المعار السيد احمد معيوف سالم الجباشنة الى ادنى مربوط الدرجة الثانية.
- ١٢ - ترفيع رئيس محكمة جرش الابتدائية القاضي السيد "محمد علي" حسن عقاب الزعاري الى ادنى مربوط الدرجة الثانية.
- ١٣ - ترفيع قاضي محكمة استئناف عمان السيد غالب احمد سالم الكلوب الى ادنى مربوط الدرجة الثانية.
- ١٤ - ترفيع قاضي صلح شمال عمان الالسة امل صبحي صادق ابو عبيد الى ادنى مربوط الدرجة الخامسة.

هكذا في الأصل

د - صدرت الإرادة الملكية السامية بإجراء الترفيعات التالية لموظفي الديوان الملكي الهاشمي اعتباراً من ٢٠٠٧/٥/١:-

- ١ - ترفيع السيد سامر يوسف حسن العيسوي الى أدنى مربوط الدرجة الثانية من الفئة الاولى.
- ٢ - ترفيع السيد محمد حسين محمد المهيرات الى أدنى مربوط الدرجة الخامسة من الفئة الثانية.

* * * * *

هـ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٣٨٦) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٢ المتضمن الموافقة على ما يلي:-

١. تعيين سعادة السفير من ملاك وزارة الخارجية السيد مندر قباعة ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً للمملكة الأردنية الهاشمية لدى جمهورية السودان.
٢. تسمية المذكورين تالياً من ملاك وزارة الخارجية ليكونوا سفراء فوق العادة ومفوضين للمملكة الأردنية الهاشمية لدى الدولة الميمنة إزاء اسم كل منهما:-

- سعادة الوزير المفوض السيد راسم هاشم رومانيا
- سعادة الوزير المفوض السيد صالح الجوارنه جمهورية باكستان الإسلامية

* * * * *

و- ١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٦ الموافقة على إحالة عطوفة مدير عام دائرة الأراضي والمساحة السيد غازي سلامة شطناوي على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٧/٥/٢٠.

* * * * *

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٢ الموافقة على قبول استقالة سعادة السفير من ملاك وزارة الخارجية السيد كريم توفيق قنوار من الخدمة الحكومية اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٧/٦/١ بناء على طلبه.

* * * * *

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٢ الموافقة على إحالة المذكورين تالياً من ملاك وزارة الخارجية على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٧/٦/١:-

- سعادة السفير السيد مازن خير
- سعادة السفير السيد مشهور الزين

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٢ الموافقة على قبول استقالة عطوفة المدير التنفيذي لإدارة تطوير القطاع العام الدكتور خليف احمد الخوالدة اعتباراً من ٢٠٠٧/٥/٢٣.

* * * * *

٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٦ الموافقة على إحالة الموظفة من ملاك مجلس الاعيان ريماء محمد عبدالله الدباس على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٧/٦/١.

* * * * *

٦ - بناء على تنسيب معالي نائب رئيس الوزراء ووزير المالية/ الجمارك وحيث تبين بأن الموظف من ملاك دائرة الجمارك العامة السيد سمير راتب داوود العبيسي لم يكمل بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٩ المدة المقررة من خدمته الحكومية الخاضعة للتقاعد اعاد مجلس الوزراء النظر بقراره رقم (٣٨٨٩) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٧ المتضمن الموافقة على إحالة المذكور على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٧/٣/٢٩ وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٦ الموافقة على تعديل تاريخ إحالة السيد العبيسي على التقاعد ليصبح اعتباراً من ٢٠٠٧/٧/١٧ بدلاً من ٢٠٠٧/٣/٢٩.

* * * * *

٧ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٦ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة اسماؤهم تالياً على التقاعد بناء على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

وزارة التربية والتعليم
السيدة مفيدة احمد الحسين المومني ٢٠٠٧/٦/٤
وزارة المساء والبري/ سلطة وادي الاردن
السيد علي محمود محمد "ابو قرمول الجبور" ٢٠٠٧/٦/١
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
السيد عاطف نواش احمد الهنداوي ٢٠٠٧/٦/١
دائرة قاضي القضاة
السيد "محمد خير" سليمان المقضي المحمد ٢٠٠٧/٦/١
المركز الجنرالي الملكي الاردني
السيد عواد مزهي عبدالله القضاة ٢٠٠٧/٦/١

هكذا من الاصل

السيد هاني عبدالله يوسف هيدموس ٢٠٠٧/٦/١

السيد موسى احمد موسى المحسن ٢٠٠٧/٦/١

* * * * *

٨ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٦ الموافقة على احالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٧/٦/١.

وزارة المالية

السيد فواز قاسم ابو لباد

السيد ابراهيم عبدالله برقلاوي

السيد نايف احمد زنايط

السيد موسى داود عقل

السيد عبدالفتاح مصطفى خالد

السيد عبد الحفيظ محمود بطاينة

السيد فيصل عبدالرزاق الحباري

السيد سمير سعيد المجالي

دائرة الأراضي والمساحة

السيد حسن عبد محمد اعمر

السيدة سميه موسى يوسف موسى

السيد سمير عودة هلال العبادي

السيد محمد ابراهيم عطالله الدليبات

السيد علي عبد الحفيظ كريم البراري

السيد وليد سمير ادهم المسلم

* * * * *

٩ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٢ الموافقة على احالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد بناء على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

السيد جهاد احمد ابراهيم شلباية ٢٠٠٧/٦/١

وزارة الشؤون البلدية

السيد محمود عبداللطيف عميره ٢٠٠٧/٧/١

وزارة التربية والتعليم

السيد ايوب عوض احمد ياسين ٢٠٠٧/٦/١

السيد عبدالرحمن حمدان عبدالرحمن الشلول ٢٠٠٧/٦/١

السيد محمد منصور صالح ابو شقير ٢٠٠٧/٦/٣

السيد محمود علي حمد العاصي ٢٠٠٧/٦/١

السيدة نجوى مراد محمد العماد ٢٠٠٧/٨/١٢

السيدة سلوى خالد احمد العتال ٢٠٠٧/٨/١٢

السيدة فاطمة محمد مقبل الهلالات ٢٠٠٧/٨/١٢

السيد عبدالرحمن محمود احمد معالي ٢٠٠٧/٦/١٦

السيدة سهام خالد عبدالله شعلان ٢٠٠٧/١٠/٢٨

السيد عبدالله محمد شاكر ابو حماد ٢٠٠٦/٨/١٢

السيدة منى احمد ابراهيم مسعود ٢٠٠٧/١٠/٥

السيد يوسف محمود ابراهيم العرب ٢٠٠٧/٨/١٢

السيدة غاده سامي خليل البواب ٢٠٠٧/٨/١٢

السيدة انعام احمد عبدالرحيم براهمه ٢٠٠٧/٨/١٢

السيدة حمده ارشيد احمد القصيرين ٢٠٠٧/٨/١٢

السيدة خوله حسن محمد عريبات ٢٠٠٧/٨/١٢

السيدة فاطمة محمد سالم زريقات ٢٠٠٧/٨/١٢

السيدة ايمان محمد محمود ابو عبيله ٢٠٠٧/٨/١٢

السيدة عبير عبدالرؤف محمد برهم ٢٠٠٧/٨/١٢

السيد امين خليل مفلح الشوره ٢٠٠٧/٨/١٢

السيد شاهر فلاح موسى الخشان ٢٠٠٧/٩/١

هذه هي الاصل

٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة يسمه سعيد حسن العيده
٢٠٠٧/٦/١٦	السيدة ماجدة عادل مصطفى صباح
٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة هدى فضل الله حامد السليم
٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة مها سليمان خليل الغباشه
٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة نهى ابراهيم محمد الرفاعي
٢٠٠٧/٦/٤	السيد نبيل محمد محمود فروانه
<u>لجنة الم</u>	
٢٠٠٧/٦/١	السيدة كاملة عدنان كامل العمري
<u>لجنة وادي الأردن</u>	
٢٠٠٧/٦/١	السيدة غاده سلمان جميل البنا
٢٠٠٧/٦/١	السيد سالم قبلان خلف الحجاج
<u>وزارة التنمية الاجتماعية</u>	
٢٠٠٧/٦/١	السيد سعيد محمد حسين شهاب
<u>وزارة الصحة</u>	
٢٠٠٧/٦/١	السيد عصام رضوان "سعيد ابداح" الدشيمات
٢٠٠٧/٦/١	السيدة منوى عبدالكريم مصطفى زيدان
٢٠٠٧/٦/١	السيدة سلام جميل مخاليل صبح مدانات
٢٠٠٧/٦/١	السيدة نجاح سليمان مطلق الغياليين
٢٠٠٧/٦/١٥	السيد ابراهيم احمد فرحان ملحم
٢٠٠٧/٦/١	السيدة يسمه عيسى محمود قعدان
<u>وزارة الزراعة</u>	
٢٠٠٧/٦/١	السيدة وجيهه احمد عبدالكريم المهداوي
<u>وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات</u>	
٢٠٠٧/٦/٣	السيدة مرام ابراهيم محمد نصر
٢٠٠٧/٧/١	السيدة ميسون سليمان حمد الله الدبيعي
٢٠٠٧/٧/١	السيدة منال هاشم عبدالرحمن ابو عبود
٢٠٠٧/٦/١	السيد احمد حسن مناور خابور

١٠ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٢ الموافقة على احالة الموظف من ملاك مؤسسة الاذاعة والتلفزيون السيد عبدالوهاب احمد الطراونة على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٧/٦/٢.

* * * * *

١١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٢ الموافقة على احالة الموظفين المذكورة اسماؤهم تالياً على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٧/٦/١:-

وزارة المالية

السيد محمد عليان الحليق
السيد سمير يوسف خميس
السيد ابراهيم عارف نزال
السيد احمد عبدالله ابو دلبوح
السيد تيسير خضر خويلة
وزارة النقل / سلطة الطيران المدني
السيد محمد فارس محمد زقروق
السيد صيف الله احمد محمد القلاب
السيد فلاح سليمان عبدالسلام خليفات
السيدة غادة حسين احمد بندادي
السيد باجس هلال حسان الدويكات

* * * * *

استبداع

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٦ الموافقة على احالة الموظفين المذكورين تالياً على الاستبداع بناء على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين ازاء اسم كل منهم والى حين اكمالهم المدة المقررة من خدمتهم الحكومية الخاضعة للتقاعد محسوبة من تاريخ احالتهم على الاستبداع:-

وزارة المالية

السيدة سوزان موسى عيسى ابو امهنا
٢٠٠٧/٦/١

هكذا من الاصل

٢٠٠٧/٥/١٧	دائرة الاضيء والمسالحة
	السيد ريجي مصطفى سالم ابو مراد
٢٠٠٧/٧/١	وزارة التربية والتعليم
٢٠٠٧/٦/١	السيدة نادية عبد الحفيظ ابراهيم جراح
٢٠٠٧/٨/١٢	السيد عبدالرحمن جمال عبدالرحمن سعيد
٢٠٠٧/٨/١٢	السيد ايمن فهد احمد الزبود
٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة فاطمة محمد صالح التريمي
٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة أميمة سالم عبد ابو السعود
٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة ثروة محمد جبر الدهاماشة
٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة واجد قبلان قاسم الجهني
٢٠٠٧/٩/١	السيد احمد ابراهيم دويلان العيسى
٢٠٠٧/٨/١٢	السيد محمد كايد مفلح الشطناوي
٢٠٠٧/٨/٢٧	السيدة فهمية محمود احمد عوده
٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة حنان حامد حسن حمد
٢٠٠٧/٨/١٢	السيد ميلاد سالم حبيب السهاونة
	السيدة ميساء سليم محمود المعالي

٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة فريال زهير يوسف شرشير
٢٠٠٧/٨/١٢	السيد ابراهيم فارس عبدالله عوض
٢٠٠٧/٨/١٢	السيد باسل صدقي محمد سعيد اللطائفه
٢٠٠٧/٨/١٢	السيد صالح مصطفى فالح النجار
٢٠٠٧/٨/١٢	السيد محمد ذيب حمد حسين
٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة ماجده عبدالعزيز علي اطريق
٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة ايمان اسعد محمود ناتو
٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة يسرى عمر سالم الدفيس
٢٠٠٧/٩/٢	السيدة عليا عبدالرحيم ضامن الوريكات
٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة ليالي يوسف خلف العصيري
٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة غاده احمد علي كتعان
٢٠٠٧/٨/١٢	السيد خالد سالم احمد ابو مرار
٢٠٠٧/٨/٢٣	السيدة ثناء حسن العواد النصور
٢٠٠٧/٨/٢٣	السيدة ابتسام حسين حمدان ذبيان
٢٠٠٧/٨/٢٣	السيدة عزيزه علي عبدالفتاح خطاب
٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة نعمه عبدالرحمن سليمان ابو هاني
٢٠٠٧/٨/٣١	السيدة رنده رجا رشيد بدران
٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة بممه قبيل سلامة الشروق
٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة سحر عبدالمطلب سليمان البكري
٢٠٠٧/٨/٢٣	السيدة مها سالم عويمر الزيادات
٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة مناء رضوان محمود عبيد
٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة اسماء غافل عبد الوالي ابوقاعد
٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة شهلا مصطفى سليم الددا
٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة فدوى حسن مسامح لاني
٢٠٠٧/٨/١٢	السيد احمد عقله خلف المحاميد
٢٠٠٧/٨/١٢	السيد نايف عطيه علي المجارله
٢٠٠٧/٨/١٢	السيد يوسف عبدالله حسين ابو الشيخ

هكذا في الأصل

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٢ الموافقة على احوالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على الاستيداع بناء على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين ازاء اسم كل منهم والى حين اكمالهم المدة المقررة من خدمتهم الحكومية الخاضعة للتقاعد محسوبة من تاريخ احوالهم على الاستيداع:

وزارة المالية/ دائرة الاراضي والمساحة

السيد محمود ممدوح محمد ابو رغيه ٢٠٠٧/٦/١

وزارة التربية والتعليم

السيدة ريم عبدالفتاح فارس الحن ٢٠٠٧/١٠/١

السيد محمود علي محمد العمري ٢٠٠٧/٨/١٢

السيد عادل عبدالهادي احمد ابو طه ٢٠٠٧/٨/١٢

السيد يوسف محمد يوسف عنوز ٢٠٠٧/٨/١٢

السيدة وفاء محمد فاضل الزعبي ٢٠٠٧/٨/١٢

السيدة فاطمة محمد سليمان العليمات ٢٠٠٧/٨/١٢

السيدة نهى فهمي عوض عبد ٢٠٠٧/٨/١٢

السيدة سهيلة محمد محمود العاصي ٢٠٠٧/٨/١٢

السيد احسين اجمد عتيق الطراونة ٢٠٠٧/٨/١٢

السيد احمد سليمان نمر عامر ٢٠٠٧/٨/١٢

السيد عماد حسن محمد ابو فريحه ٢٠٠٧/٨/٧

وزارة الطاقة والبنية التحتية

السيد نذير سامي حسن طوس ٢٠٠٧/٥/٢٤

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

السيد عبدالرحيم عبدالعزيز خوالدة ٢٠٠٧/٦/١

* * * * *

• تمديد وانهاء خدمات:-

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٦ الموافقة على تمديد خدمة الموظفة من ملاك دائرة اللوازم العامة السيدة اثنان عبدالمعطي عبدالرحيم الخياط لمدة سنة اعتباراً من ٢٠٠٧/٦/٢٠ بعد بلوغها سن الخامسة والخمسين.

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٦ الموافقة على تمديد خدمة الموظفين المذكورين تالياً من ملاك وزارة الصحة لمدة سنة اعتباراً من التاريخ المبين ازاء اسم كل منهم بعد بلوغهم سن الستين:-

الدكتور محمد محمود احمد محمود ٢٠٠٧/٧/١٠

الدكتور نبيل لطفي صالح الاسعد ٢٠٠٧/٥/٢٨

الدكتور خليل جريس خليل حدادين ٢٠٠٧/٥/١٧

* * * * *

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٢ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك دائرة قاضي القضاة/ المحضر في محكمة القدس الشرعية السيد محمد محمود حموده عابدين لمدة سنة اعتباراً من ٢٠٠٧/٤/٢٠ بعد بلوغه سن الستين.

* * * * *

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٢ الموافقة على تمديد خدمة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً من ملاك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للفترة من ٢٠٠٧/١/١ ولغاية ٢٠٠٧/٥/٢٢ بعد بلوغهم سن الستين واحالهم على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٧/٥/٢٣.

- السيد عبدالمعطي احمد مصطفى

- السيدة انتصار عبداللطيف داود سكر

- السيدة هدى لافي عماري

* * * * *

فكراً من الأصل

الجنسية الأردنية

- ١ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٠٦٠) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٧ المتضمن الموافقة على منح المذكورين تالياً الجنسية الأردنية:-
١. المطران (ثيودوسيوس عطالله) يعقوب حبيب حنا.
 ٢. الارشمندريت ميلاتيوس خليل ابراهيم يصل.
 ٣. المواطن الكندي السيد معتصم عبدالفتاح محمود ابو الريش.
 ٤. المواطن البرتغالي السيد سهيل يونس غلام محمد ناخودا وزوجته المواطنة البريطانية السيدة سارة لويس ادوارد جوزيف ناخودا.
 ٥. المواطن الجنوب افريقي السيد سايمون البرت كينث هارت.
- وذلك بالاستناد لاحكام المادتين (١٢، ١٣/٢) من قانون الجنسية الاردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته.

* * * * *

- ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤١١٠) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٤ المتضمن الموافقة على منح المواطن الفلسطيني السيد اباد يوسف محمد الشرفا وزوجته المواطنة الفلسطينية السيدة نائلة سالم كامل الشرفا واولاده (ايناس، نبيل، اسامه) الجنسية الاردنية كونهم مقيمين من اصل فلسطيني وذلك بالاستناد لاحكام المادة الخامسة من قانون الجنسية الاردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته.

* * * * *

- ج - ١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٦ بالاستناد لاحكام المادة (١٢) من قانون الجنسية الاردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على منح المواطن الامريكى السيد حكيم عبدالسلام اولودي اولاجوان الجنسية الاردنية.

* * * * *

- ٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٢ بالاستناد لاحكام المادة (١٧/ب) من قانون الجنسية الاردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على اعادة الجنسية الاردنية للسيد مازن عبداللطيف راجب الذهبي وذلك لرغبته بالعودة الى المملكة والاستقرار فيها.

* * * * *

- ٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٦ بالاستناد لاحكام المادتين (١٦، ١٥) من قانون الجنسية الاردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته السماح للمذكورين تالياً بالتخلي عن الجنسية الاردنية للتجنس بالجنسية المبينة ازاء اسم كل منهم:-

الاسم	الجنسية
١. السيد طلال حامد محمد عوده	الالمانية
وزوجته السيدة حليلة محمد مصطفى عوده	
٢. السيد فالح سنيان مرعي العطنه	السعودية

* * * * *

- ٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٢ بالاستناد لاحكام المادتين (١٦، ١٥) من قانون الجنسية الاردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته السماح للمذكورين تالياً بالتخلي عن الجنسية الاردنية للتجنس بالجنسية المبينة ازاء اسم كل واحد منهم:-

الاسم	الجنسية
١. السيدة فاطمة محمد عبدالرزاق عبدالرحمن	الدنماركية
٢. السيد باسل محمود حسين جنيدية	الالمانية
٣. السيدة اجفان محمد مصطفى الشيخ علي	الكويتية
٤. السيد قاسم احمد حسين سموري	الالمانية

* * * * *

مكتبة المجلد

الاستملاك

١- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٦ بالاستناد لأحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك مساحات قطع الأراضي المبنية أوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً وفق المخططات المنظمة لغايات استملاكها مشروعاً للفتح العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك:-

١. ما مساحته (٥) دونمات و(٥٥) متراً مربعاً من قطعة الأرض رقم (٣٢) من الحوض رقم (٢) من أراضي كفر ركب الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٣٣٣٩) والانباط عدد (٦٩٩) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٠ لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات إقامة الابنية المدرسية عليها.
٢. كامل مساحة قطعة الأرض رقم (٤٩٦) من الحوض رقم (١٣) غرب السور من أراضي جرش الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٣٣٥٩) والديار عدد (٩٤٣) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٣٠ لأغراض دائرة الآثار العامة لاحتوائها على آثار.

* * * * *

٢- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٦ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١/١٧) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك وحيازة مساحات قطع الأراضي المبنية أوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك:-

١. كامل مساحة قطعتي الأرض رقم (٨، ١١٠) من الحوض رقم (٦) من أراضي بيوضه / محافظة البلقاء الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الغد عدد (٩٧٢) والرأي عدد (١٣٣٣٩) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٠ لأغراض وزارة الصحة لغايات مركز صحي بيوضه الشرقية.
 ٢. ما مساحته (٢٠١) م من قطعة الأرض رقم (٨٢) من الحوض رقم (١٥) من أراضي الفيصلية الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٤٢٨٤) والانباط عدد (٧١٤) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٥ لأغراض وزارة السياحة والآثار لغايات مواقف زوار كنيسة صياغة.
- ثانياً:- يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لاثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

٣- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٢ بالاستناد لأحكام المادة (١٩) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على البند (١) من قرار لجنة الاستملاك والاملاك في أمانة عمان الكبرى رقم (١٥٥) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٩ المتضمن التخلي عن المساحات المستملكة سابقاً من قطعة الأرض رقم (٤٧٨) من الحوض رقم (٢٨) خربة عبدون البالغة مساحتها (٤٨٦) م^٢ والتخلي عن استملاك كامل مساحة قطعة الأرض رقم (٢٨٣) من نفس الحوض وذلك لعدم حاجة أمانة عمان الكبرى اليها.

* * * * *

٤- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٢ بالاستناد لأحكام المادة (١/١٧) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على ما يلي:-

أولاً:-

١. قرار لجنة الاستملاك والاملاك في أمانة عمان الكبرى رقم (١٤٢) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٩ المتضمن حيازة المساحة المستملكة سابقاً من قطعة الأرض رقم (١٢) من الحوض رقم (١٤) الكاشف لوحة (١٤) مع ما عليها من منشآت والبالغة (٧٩٠٩) م^٢ الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٣٣٥١) والانباط عدد (٧١١) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٢ لأغراض أمانة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشارع العام حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

٢. قرار لجنة الاستملاك والاملاك في أمانة عمان الكبرى رقم (١٤٣) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٩ المتضمن حيازة المساحة المستملكة سابقاً من قطعة الأرض رقم (٨٦) من الحوض رقم (١) الرباحية الشمالية لوحة رقم (٢) مع ما عليها من منشآت والبالغة (١٣١٦) م^٢ الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الغد عدد (٩٨٤) والعرب اليوم عدد (٣٥٩٧) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٢ لأغراض أمانة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشارع العام حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

ثانياً:- يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لاثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * * *

هكذا من الأصل

٥- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٢ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١١/١) من قانون الإستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على ما يلي:-
أولاً:-

١- قرار لجنة الاستملاك والاملاك في امانة عمان الكبرى رقم (١٥٦) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٩ المتضمن استملاك وحياسة مساحات قطع الاراضي المبينة اوصافها بالجدول الموضح بالقرار المشار اليه اعلاه الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الهند عدد (٩٧٩) والرأي عدد (١٣٣٤٦) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٧ استملاكاً مطلقاً لأغراض امانة عمان الكبرى لغايات شوارع وحدائق عامة حيابة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

٢- قرار لجنة الاستملاك والاملاك في امانة عمان الكبرى رقم (١٤٥) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٩ المتضمن استملاك وحياسة ما مساحته (٣٥)م^٢ من قطعة الارض رقم (٩٠) من الحوض رقم (١٣) السهل لوحة رقم (٢٠) الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٣٣٥١) والديار عدد (٩٣٦) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٢ استملاكاً مطلقاً لأغراض امانة عمان الكبرى كحق ارتفاق بعرض (١م^٢) واحد لغايات تمرير الخدمات حيابة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

٣- قرار لجنة الاستملاك والاملاك في امانة عمان الكبرى رقم (١٤٦) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٩ المتضمن استملاك وحياسة مساحات قطع الاراضي المبينة اوصافها بالجدول الموضح بالقرار المشار اليه اعلاه الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٤٢٨١) والانباط عدد (٧١١) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٢ استملاكاً مطلقاً لأغراض امانة عمان الكبرى كحق ارتفاق بعرض (١م^٢) واحد لغايات تمرير الخدمات حيابة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

٤- قرار لجنة الاستملاك والاملاك في امانة عمان الكبرى رقم (١٤٧) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٩ المتضمن استملاك وحياسة التثفة رقم (١٠٩) من الحوض رقم (٧) الفروس الغربي البالغة مساحتها سبعة امتار مربعة مع ما عليها من منشآت الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الانباط عدد (٧١١) والعرب اليوم عدد (٣٥٩٧) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٢ استملاكاً مطلقاً لأغراض امانة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشارع العام حيابة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

٥- قرار لجنة الاستملاك والاملاك في امانة عمان الكبرى رقم (١٤٤) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٩ المتضمن استملاك وحياسة مساحات قطع الاراضي المبينة اوصافها بالجدول الموضح بالقرار المشار اليه اعلاه مع ما عليها من منشآت الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الهند عدد (٩٨٤) والرأي عدد (١٣٣٥١) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٢ استملاكاً مطلقاً لأغراض امانة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشارع العام حيابة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

ثانياً:- يتولى مدير الاراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم اجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لاثبات اوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * * *

٦- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٢ بالاستناد لأحكام المادة (٤/ج) من قانون الإستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك مساحات قطع الاراضي المبينة اوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً وفق المخططات المنظمة لغايات استملاكها للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك:-

١- ما مساحته (٣) دونمات و (١٢٨م^٢) من قطعة الأرض رقم (١٢) من الحوض رقم (١٥) من أراضي الطفيلة الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٤٠٠٩) والديار عدد (٧٠٥) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ لأغراض دائرة الآثار العامة لاحتوائها على آثار.

٢- كامل مساحة قطعة الأرض رقم (٦٣٦) من الحوض رقم (٤) من أراضي المفرق البالغة مساحتها (٩) دونمات و (٢١٤م^٢) الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٣٠٩٨) والهند عدد (٧٣١) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٦ لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات إقامة الأبنية المدرسية عليها.

٣- كامل مساحة قطعة الأرض رقم (٧) من الحوض رقم (٦) من أراضي الهاروت/القصر البالغة (٥) دولمات و (٣٨١م^٢) الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٣١٠٢) والديار عدد (٧٢٥) تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٠ لأغراض المديرية العامة للدفاع المدني.

* لم ينشر القرار في حينه لسقوط نسخة الجريدة الرسمية سهواً.

هــ كذا من الأصل

الشؤون البلدية

١- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على تسمية الشارع الممتد من دوار البيبسي باتجاه قصر الملك المؤسس عبد الله في مدينة معان باسم (سمو الأمير نايف بن عاصم).

✱ ✱ ✱ ✱

ب- ١- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٦ بالاستناد لاحكام المادة (٨/١) من نظام منع المكاره ورسوم جمع النفايات داخل المناطق البلدية رقم (١) لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته الموافقة على تحديد رسوم جمع النفايات باستثناء المخلفات الزراعية البلاستيكية والورقية والمعدنية والزجاجية ومخلفات تقليم الاشجار الناتجة عن المشاغل والمعامل والمزارع والمصانع ومراكز التدريب ضمن الحدود الادارية لبلدية معدي الجديدة وخارج الحدود التنظيمية بمبلغ (٢٠٠) مائتي دينار سنوياً على ان لا تبعد المسافة اكثر من (٥٠٠) م عن الشارع العام (شارع وزارة الاشغال العامة والسكان).

* * * * *

٢- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٦ بالاستناد لاحكام المادة (٥/١هـ) من قانون البلديات رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧ الموافقة على ضم كامل قطعة الارض رقم (١) من الحوض رقم (٣) الديرة والمسعوديات من اراضي عبرا الى حدود بلدية السلط الكبرى محافظة البلقاء.

* * * * *

٣- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٢ بالاستناد لاحكام المادة (١٥/١) من قانون البلديات رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧ الموافقة على ضم كامل قطع الاراضي ذات الارقام (١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣

٤- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٢ بالاستناد لأحكام المادة (١٥/هـ) من قانون البلديات رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧ الموافقة على ضم كامل قطعة الأرض رقم (٢٩٦) من الحوض رقم (٢) الحديب وباقي قطعة الأرض رقم (١٢٣) من الحوض رقم (٢) الحديب وجميعها من أراضي مزرعة دعم الى حدود بلدية السلط الكبرى/ محافظة البلقاء.

❖ ❖ ❖ ❖ ❖

٥- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٢ بالاستناد لاحكام المادة (١٥/١هـ) من قانون البلديات رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧ الموافقة على ضم كامل قطع الاراضي ذات الارقام (٣٦٥، ٣٥٩، ٢٥٨، ٢٥٦، ٧٨، ٨١، ٨٠) من الحوض رقم (٣) تلة الرز من اراضي المصطبة وكامل قطع الاراضي ذات الارقام (٢٣٤، ٣٣٠، ١١) من الحوض رقم (٢) المنط من اراضي مرصع وكامل قطع الاراضي ذات الارقام (١٦٩، ٢٨٩، ١٧٠، ٢٩٠، ٢٨٧، ١٧٣، ١٩٣، ١٩٢، ١٧٤، ١٧٥، ٢٦١، ٣٦٢، ٢٦٣) من الحوض رقم (٣) شلال وباقى قطع الاراضي ذات الارقام (١٥، ١٢٢، ١٣٣، ١٢٤، ٢٠٣) من الحوض رقم (٣) شلال وجميعها من اراضي مرصع الى حدود بلدية باب عمان محافظة جرش.

• • • • •

مَكْنَا مَبْنِي الْعَمَل

إعلانات

صادرة عن وزير الشؤون البلدية

السيد نادر الظهيرات

• عملاً بأحكام المادة (٣٤) من قانون البلديات رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧.

• أعلن عن انتخاب السيد اسامه الطراونه نائباً لرئيس لجنة بلدية الحزمان.

* * * *

• عملاً بأحكام المادة (٣٤) من قانون البلديات رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧.

• أعلن عن انتخاب السيدة إيمان الترعاني نائباً لرئيس لجنة بلدية ام الجمال الجديدة.

* * * *

• عملاً بأحكام المادة رقم (٣٤) من قانون البلديات رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧.

• أعلن عن انتخاب السيد عبدالغني السعايدة نائباً لرئيس لجنة بلدية عين الباشا الجديدة.

* * * *

• عملاً بأحكام المادة (٣٤) من قانون البلديات رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧.

• أعلن عن انتخاب السيد حمدي البريزات نائباً لرئيس لجنة بلدية جبل بني حميد.

* * * *

• عملاً بأحكام المادة رقم (٣٤) من قانون البلديات رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧.

• أعلن عن انتخاب السيد حسين الحياوي نائباً لرئيس لجنة بلدية ماحص.

• عملاً بأحكام المادة رقم (٣٤) من قانون البلديات رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧.

• أعلن عن انتخاب السيد بلال محمد سعيد القاضي نائباً لرئيس لجنة بلدية القويره الجديدة.

* * * *

• عملاً بأحكام المادة (٣٤) من قانون البلديات رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧.

• أعلن عن انتخاب السيد يوسف عبد العزيز النجار نائباً لرئيس لجنة بلدية باب عمان.

* * * *

• عملاً بأحكام المادة رقم (٣٤) من قانون البلديات رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧.

• أعلن عن انتخاب السيد سامي شواف ابراهيم دبابنه نائباً لرئيس لجنة بلدية الخالدية.

* * * *

• عملاً بأحكام المادة (٣٤) من قانون البلديات رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧.

• أعلن عن انتخاب السيد عبد الهادي النصور نائباً لرئيس لجنة بلدية العارضة الجديدة.

* * * *

• عملاً بأحكام المادة (٣٤) من قانون البلديات رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧.

• أعلن عن انتخاب السيد أيمن عمر محمد السلطان نائباً لرئيس لجنة بلدية الصفاري.

* * * *

• عملاً بأحكام المادة رقم (٣٤) من قانون البلديات رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧.

• أعلن عن انتخاب السيد عبد الكريم محمد طالب الشبول نائباً لرئيس لجنة بلدية سهل حوران.

هكذا من الأصل

عملا بأحكام المادة (٣٤) من قانون البلديات رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧ .

اعلن عن انتخاب السيد مدير مديرية التربية والتعليم للواء الكورة نائباً لرئيس لجنة بلدية دير أبي سعيد الجديدة .

* * * * *

عملا بأحكام المادة رقم (٣٤) من قانون البلديات رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧ .

اعلن عن انتخاب السيد محمد العوامله نائباً لرئيس لجنة بلدية مادبا الكبرى .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٥١) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٧ الموافقة على مخطط إحداث طريق بسعة (٦ م) ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٤، ٧٥، ١٠٦، ١١١) حوض رقم (٢١) ببادر الفول من أراضي بيت أيدس .

وذلك في بلدية برقس / لواء الكورة وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٠، ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣٢/٧٧٤) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٤ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال القطع ذوات الأرقام (١٠١٠٦، ١٠١٠٢) وجزء من القطعة رقم (١٠١٠٥) من سكن (ج) الى معارض تجارية ضمن الحوض رقم (٤) البتراوي واستيفاء عوائد تنظيم بمقدار دينارين للمتر المربع الواحد المحول الى معارض وعدم الموافقة على اعطاءها احكام سكن (ج) وذلك في بلدية الزرقاء / لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٨) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٧ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦/٢١٠) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٠ الموافقة على مخطط اضافة جزء من القطعة رقم (٢٧) للتنظيم بأحكام سكن (أ) ضمن الحوض رقم (٣) من أراضي علان وذلك في بلدية السلط الكبرى / لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٠) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٧ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٢١٥) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٢ الموافقة على مخطط احداث طريق بسعة ٤ متر بين القطع (١٢، ١١) واحداث طريق بسعة ٤م بين القطع (١١، ١٠) والغاء جزء من نهاية مغلقه ضمن الحوض رقم (٦) من أراضي منطقة بيت يافا وذلك في بلدة غرب اربد / لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٧٠) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٣ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٢١٥) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٢ الموافقة على الغاء الطريق المار في القطع (١٥٥، ١٤٥) واعتماد الطريق الأفرازي تنظيمياً ضمن الحوض رقم (٣) من أراضي منطقة كفر يوبا وعدم الموافقة على تخفيض شارع من ١٤م الى ١٢م .

وذلك في بلدية غرب اربد / لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٣ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٢١٥) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٢ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢متر الى ١٠متر ضمن القطع ذوات الأرقام (٥٣٧، ٥٣٨، ٣٢٢) حوض رقم (١٨) من أراضي منطقة كفر يوبا وذلك في بلدية غرب اربد / لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٧٩) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٣ ووضعه موضع التنفيذ .

هكذا من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢٣٣) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٧ الموافقة على مخطط إلغاء طريق وتعديل مسار شارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١٠) للجنتونه (١٢) الشريف من أراضي عجلون في بلدية عجلون الكبرى/ لواء قصبة عجلون .

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للأعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الأطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية عجلون الكبرى ومكاتب بلدية عجلون الكبرى وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية عجلون الكبرى خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٢٣٥) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٨ عدم الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة ٦ متر مع نهايه مغلقة ضمن القطعة رقم (٩٤) حوض رقم (٤) الخفيت من أراضي الفيصلية

وذلك في منطقة الموقر/ لواء الموقر/ امانة عمان الكبرى .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٢٣٥) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٨ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر إلى ١٠ متر ضمن القطعة رقم (٣١) حوض رقم (٦) البلد من أراضي الموقر

وذلك في منطقة الموقر/ لواء الموقر/ امانة عمان الكبرى .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦/٢٣٥) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٨ الموافقة على مخطط إحداث شوارع ضمن الحوض رقم (٣) الحنو وإلغاء التنظيم في القطعة رقم (٤٦) من نفس الحوض وإلغاء الشارع المار بين القطعة رقم (٤٦) حوض رقم (٣) والقطعة رقم (٢٠١) حوض (٤) في منطقة رجم الشامي وسالم وذلك في منطقة الموقر/ لواء الموقر/ امانة عمان الكبرى وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٢) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٥ ووضع موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٢٣٨) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن أخضر إلى تجاري طولي ضمن القطع ذوات الأرقام (٨٧، ٣٥٢، ٣٧٢، ٣٥٧) حوض رقم (٣٠) العمرية من أراضي ناعور

وذلك في منطقة ناعور / لواء ناعور/ امانة عمان الكبرى .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٢٣٨) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال القطعة رقم (٣٥٨) من سكن أخضر إلى تجاري ضمن الحوض رقم (٣٠) العمرية من أراضي ناعور

وذلك في منطقة ناعور / امانة عمان الكبرى

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧/٢٤٨) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٣ الموافقة على مخطط إحداث شارع وتعديل مساره ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١٩، ٢٠) من أراضي من أراضي صمد والمزار / لواء المزار الشمالي وحسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٥ ، ووضع موضع التنفيذ .

مكتبة الموقر

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٢/٢٤٨) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٣ الموافقة على مخطط تغيير صفه استعمال من سكن (أ، ب) الى سكن (ج) ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٦، ٩، ٨) من اراضي المزار وذلك في بلدية المزار الجديدة /لواء المزار الشمالي وحسب المخطط التعديلي رقم (٨٧) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٢ ووضعه موضع التنفيذ

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢٦٠) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٥ الموافقة على المخطط التحديثي لبلدة المدور

وذلك في بلدية رحاب الجديدة /لواء قصبه المفرق وحسب المخطط المعد لهذه الغاية ، ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٢٦٣) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٠ عدم الموافقة على مخطط اضافته تنظيم واستحداث شارع ضمن الحوض رقم (٨) النقره من اراضي مرصع

وذلك في بلدية عين الباشا الجديدة/لواء عين الباشا .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٢٦٣) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٠ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع سعة ١٢ متر ضمن القطع ذوات الأرقام (٦٧، ٧٠) حوض رقم (٨) ام بطمه من اراضي ابو نصير وذلك في بلدية عين الباشا الجديدة/لواء عين الباشا وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٤) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٠ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٢٦٥) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١١ الموافقة على مخطط إضافة القطعة (٢٤) وأجزاء من القطع (١٨، ١٩، ٢٠) حوض رقم (١١) عين النقم والقطع (٨، ١١) وجزء من القطعة رقم (٢) من الحوض رقم (١٠) البيره من اراضي ميسره للتنظيم بأحكام سكن ريفي .

وذلك في بلدية العارضة الجديدة /لواء قصبه السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٦ ، ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢٦٧) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١١ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر الى ٦ متر المار بين الوحدات السكنية ذوات الأرقام (٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥) ضمن مخطط تنظيمي منطق الروضة رقم (٢) .

وذلك في بلدية الشبونه الوسطى/لواء الشبونه الجنوبيه .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢٦٨) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١١ الموافقة على مخطط احداث طرق ضمن الحوض رقم (١٠) من اراضي عيين عيلين وعدم الموافقة على اضافة تنظيم واستحداث شوارع وطريق .

وذلك في بلدية الجنيد/لواء قصبه عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١١ ووضعه موضع تنفيذ .

مكتبة
من
الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٢٧٠) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١١ الموافقة على مخطط تعديل مسار الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (٩٠، ٩١، ٩٣) إلى الجهة المقابلة للقطع ذوات الأرقام (٣، ٤، ٥، ٦، ٦٦، ١٠٧، ١٠٨) ضمن الحوض رقم (٢) منيف في منطقة الروابي.

وذلك في بلدية عجلون الكبرى/ لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٠ ووضعه موضع تنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٢٧٠) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١١ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم بأحكام سكن (أ) والغاء التجاري والغاء جزء من شارع وإحداث بديل ضمن الحوض رقم (٨) من أراضي سامنا وعفنا في منطقة الروابي وعدم الموافقة على الغاء الدوار وتخفيض الشارع.

وذلك في بلدية عجلون الكبرى/ لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٦ ووضعه موضع تنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٢٦٣) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٠ الموافقة على مخطط إضافة القطعة رقم (١٥) وجزء من القطعة رقم (١٧) إلى التنظيم بأحكام سكن (ب) وإحداث شوارع وطرق ضمن الحوض رقم (٢) المدورة من أراضي السليحي وذلك في بلدية عين الباشا الجديدة/ لواء عين الباشا وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٦) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٣٠ ووضعه موضع التنفيذ والموافقة على إضافة باقي القطعة رقم (١٧) للتنظيم وإحداث طرق للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية عين الباشا الجديدة ومكاتب بلدية عين الباشا الجديدة وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٢٧٦) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٥ عدم الموافقة على مخطط إضافة القطع (٧٢، ٧٣) إلى التنظيم بأحكام سكن (ب) ضمن الحوض رقم (٢٨) القهاقير من أراضي ناعور ، وذلك في بلدية ناعور الجديدة / لواء ناعور .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٢٧٧) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٥ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع تنظيمي سعه (١٢) متر ضمن الحوض رقم (٣) للمحالة من أراضي مادبا وذلك في بلدية مادبا الكبرى/ لواء قصبة مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٣ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٢٧٧) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٥ الموافقة على مخطط إعطاء القطعة رقم (٣٩٦) ضمن الحوض رقم (١) طاسان من أراضي مادبا أحكاماً خاصة (سكن "ب") لغايات البناء فقط شريطة أن لا تزيد النسبة المئوية للبناء عن (٢٥) %

وذلك في بلدية مادبا الكبرى/ لواء قصبة مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٣٠ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٢٨٣) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٧ الموافقة على مخطط إلغاء جزء من شارع سعة (١٠) واستحداث شارع بسعة (١٠) ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٥، ٩، ١٢) من أراضي علعال .

وذلك في بلدية اربد الكبرى / لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٦) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٣٠، ووضعه موضع التنفيذ .

هكذا من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٢٨٣) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٧ الموافقة على مخطط إعطاء القطعة رقم (٢٣) أحكاماً خاصة لغايات البناء وحسب أحكام سكن (د) بالنسبة للارتدادات الأمامية والخلفية ضمن الحوض رقم (٥) المواجه من أراضي مرو .

وذلك في بلدية اربد الكبرى / لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٢) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٦ ، ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٢٨٣) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٧ عدم موافقه على مخطط تخفيض سعة شارع تنظيمي من ١٢ متر إلى ١٠ متر ضمن الحوض رقم (١٣) قروق الغربي في منطقة الروضه من أراضي اربد وذلك في بلدية اربد الكبرى / لواء قصبة اربد

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٢٨٤) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٧ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن القطع ذوات الأرقام (٢٣، ٢٢) حوض رقم (٧) الماصية الجنوبية من أراضي زمال .

وذلك في بلدية رابية الكوره / لواء الكوره وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٦ ، ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٢٨٤) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٧ عدم الموافقة على مخطط اضافته تنظيم بأحكام سكن (ب) ضمن القطع ذوات الأرقام (١٩٥، ١٢٦، ١٤٢) حوض رقم (٢) السهل الجنوبي في منطقه سموع .

وذلك في بلدية رابية الكوره / لواء الكوره .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦/٢٨٤) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٧ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع وتعديل مساره ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١٣، ٨، ٧، ١٢) من أراضي جنين الصفا .

وذلك في بلدية رابية الكوره / لواء الكوره .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧/٢٨٤) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٧ عدم موافقه على مخطط تخفيض سعة منحني ضمن القطع رقم (٧٠٨) حوض رقم (١٣) من أراضي جنين الصفا وذلك في بلدية رابية الكوره / لواء الكوره .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨/٢٨٤) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٧ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج) إلى سكن (د) ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١٣، ٨) في منطقة جنين الصفا .

وذلك في بلدية رابية الكوره / لواء الكوره وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٣) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٦ ، ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٩/٢٨٤) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٧ عدم الموافقة على مخطط الغاء شارع سعة ١٢ متر ضمن الحوض رقم (١٣) من أراضي جنين الصفا

وذلك في بلدية رابية الكوره / لواء الكوره

هكذا من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢٨٦) تاريخ ٢٠٠٦/٤/١٧ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج) الى تجاري طولي ضمن القطع ذوات الأرقام (١٠٠ ، ١٠٦) حوض رقم (١٠) السقي من اراضي معاذ في منطقة الشونة الشمالية .

وذلك في بلدية معاذ بن جبل / لواء الاغوار الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٦ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢٩٦) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٩ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من تجاري وسكن (ج) الى محطه محروقات وفرض عوائد تنظيم بمقدار (سنة دنائير) للمتر المربع ضمن القطعة رقم (٥٠) حوض رقم (٢) المعمر

وذلك في بلدية الرصيفة/لواء الرصيفة وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٤) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٦ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٢٩٨) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٩ الموافقة على مخطط إلغاء شارع سعة ١٢ متر ضمن القطع ذوات الأرقام (٢٢٣، ٢٢٤) حوض رقم (٢) العلقه من اراضي باعون وذلك في بلدية العيون /لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٥٩) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٦ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٢٩٨) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٩ الموافقة على مخطط اعتماد دخلة افرازية بسعة ٦ متر تنظيميا والمحاذيه للقطع ذوات الأرقام (٩٧، ١١٤، ٨٢، ١٢١، ١٢٢) ضمن الحوض رقم (٣) كرم غنام من اراضي باعون وذلك في بلدية العيون /لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٠) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٦ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٣٠٠) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٢ عدم موافقه على مخطط اعتماد طريق افرازي تنظيميا ضمن القطعة رقم (٤٣٧) حوض رقم (٢) من اراضي مادبا وذلك في بلدية مادبا الكبرى/لواء قصبة مادبا .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٣٠٣) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٢ الموافقة على مخطط إحداث طريق بسعة (٦ م) ضمن القطع ذوات الأرقام (٧١، ٨١، ٨٢، ٨٣) حوض رقم (٥) عليان من اراضي حمود /لواء القصر وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٥ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٣٠٠) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٢ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال باقي اجزاء القطعة رقم (١٠٤) فقط من سكن (ج) الى تجاري طولي بارتداد امامي ٤ متر وعدم الموافقة على تغيير صفة استعمال القطع (١١٦ ، ١٠٣) ضمن الحوض رقم (٣) حنينا ، وذلك في بلدية مادبا الكبرى / لواء قصبة مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٣ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٣٠١) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٢ الموافقة على مخطط اضافة تنظيم باحكام سكن اخضر وسكن (ب) واحداث شوارع ضمن الاحواض ذوات الأرقام (١٠ ، ١١) من اراضي لب ، وذلك في بلدية لب ومليح / لواء ذيبان وحسب المخطط المعد لهذه الغاية ووضعه موضع تنفيذ .

مكذوب الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٣٠٣) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٢ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال القطعة رقم (٩٣) من مباني عامة إلى تجاري محلي بارتداد أمامي (٦ م) ضمن الحوض رقم (٣) في منطقة الجديدة وعدم الموافقة على تغيير صفة الاستعمال من سكن (ج) إلى تجاري .

وذلك في بلدية الكرك الكبرى / لواء قصبة الكرك وحسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٧ ، ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧/٣٠٣) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٢ عدم الموافقة على مخطط اضافته تنظيم بأحكام سكن ريفي واحداث شوارع ضمن الحوض رقم (٦) للوسيه في منطقة راكين .

وذلك في بلدية الكرك الكبرى / لواء قصبة الكرك .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨/٣٠٣) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٢ عدم الموافقة على مخطط اضافته تنظيم بأحكام سكن ريفي واحداث شوارع ضمن الحوض رقم (٦) للوسيه

وذلك في بلدية الكرك الكبرى / لواء قصبة الكرك .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٣٠٤) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٢ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع جامعة مؤتة من ٦٠ متر الى ٤٠ متر ضمن الاحواض ذوات الارقام (١) انجاصه الشمالي (٣) انجاصه الجنوبي من اراضي مؤتة .

وذلك في بلدية مؤتة والمزار / لواء المزار الجنوبي

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣١٣) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٢ الموافقة على تصديق مخطط إحداث شوارع بسعة (١٢م) و (١٠م) وطرق بسعة (٨ م) و (٦م) في منطقة شمال أم هلال ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٢٠، ٢٦، ٢٧، ٣٢، ٤٠) من أراضي فقوع لواء / فقوع ، تصديقاً مؤقتاً .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٣١٤) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٦ الموافقة على تصديق المخطط المقترح لمشروع اسكان ايدون / المفرق (المكرمه الملكية السامية) وبأحكام خاصه ضمن القطعه رقم (٢١) حوض رقم (٣) رجم أبو فلاحه من اراضي ايدون

لواء قصبة المفرق تصديقاً مؤقتاً .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣١٢) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٢ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي إلى سكن (ب) واحداث وتوسعة شوارع واعتماد طريق ضمن القطعه رقم (٨) حوض رقم (٢) مضحي تلجي من اراضي المفرق وذلك في بلدية المفرق الكبرى / لواء قصبة المفرق .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٣١٧) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٦ الموافقة على مخطط تعديل ابعاد منحنيات تنظيميه ضمن القطع ذوات الارقام (١٥٤، ٦٢) حوض رقم (١٠) البلاد وذلك في بلدية الزرقاء / لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٨) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٣ ووضعه موضع التنفيذ .

مكتبة من الاصل

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٣١٧) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٦ الموافق على مخطط تعديل ابعاد منحى تنظيمي ضمن القطعة رقم (٦٩) حوض رقم (٢) روض شبيب وذلك في بلدية الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٣ ووضعه موضع التنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٣١٧) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٦ الموافق على مخطط تعديل مسار شارع سعة ١٢ متر وبنفس السعة ضمن الحوض رقم (٩) الابيض وذلك في بلدية الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (١٩) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٤ ووضعه موضع التنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٣١٧) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٦ الموافق على مخطط احداث طريق بسعة ٨ متر ضمن القطع ذوات الارقام (٣٥٠، ٤٢) حوض رقم (١٠) ام بياضه وذلك في بلدية الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٠) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٤ ووضعه موضع التنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٧/٣١٧) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٦ الموافق على مخطط الغاء جزء من طريق بسعة ٦ متر ضمن القطعة رقم (٦٨٩) حوض رقم (١٠) ام بياضه وذلك في بلدية الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٩) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٤ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٨/٣١٧) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٦ الموافق على مخطط اعتماد جزء من الطرق الافرازية تنظيميا والمارة بالقطع ذوات الارقام (٢١٥٧، ٢١٥٨، ٢٣٧٦، ٤١٣٢) ضمن الحوض رقم (١١) الزواهره وذلك في بلدية الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٠) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٣ ووضعه موضع التنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٩/٣١٧) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٦ الموافق على مخطط تعديل ابعاد منحى تنظيمي ضمن القطعة رقم (٢٤٥) حوض رقم (٢) روض شبيب وذلك في بلدية الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (١٩) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٣ ووضعه موضع التنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١٠/٣١٧) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٦ الموافق على مخطط تخفيض سعة منحى تنظيمي ضمن القطعة رقم (٥٧٤) حوض رقم (٢) روض شبيب وذلك في بلدية الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (١٨) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٣ ووضعه موضع التنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١١/٣١٧) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٦ الموافق على مخطط احداث منحى تنظيمي ضمن القطعة رقم (٤٨٢٣) حوض رقم (٧) بركة برخ وذلك في بلدية الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٦) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٤ ووضعه موضع التنفيذ.

محذوف من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٥/٣١٧) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٦ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال القطعة رقم (٦٤١٢) من سكن (ج) إلى تجاري بأحكام سكن (ج) ضمن الحوض رقم (٧) بركة برخ وذلك في بلدية الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٧/٣١٧) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٦ الموافقة على مخطط إحداث طرق ضمن الحوض رقم (٦) فأجره شبيب وذلك في بلدية الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٤ ووضع موضع التنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٨/٣١٧) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٦ الموافقة على مخطط تعديل أبعاد منحني ضمن القطع ذوات الأرقام (٣٥٥، ٣٥٦) حوض رقم (٨) عوجان الشمالي وذلك في بلدية الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٠) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٤ ووضع موضع التنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٩/٣١٧) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٦ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من حديقة إلى سكن (ج) ضمن الحوض رقم (١١) الزواهره واستيفاء عوائد تنظيم بمقدار نصف دينار للمتر المربع الواحد المحول إلى سكن (ج) وعدم الموافقة على إعطاء القطعة رقم (٢٥١٢) أحكام سكن (ج) وذلك في بلدية الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٣) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٤ ووضع موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٣٢٣) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٣٠ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر إلى ٦ متر ضمن الحوض رقم (٢٤) أم تينة من أراضي ناعور.

وذلك في منطقة ناعور / إمارة عمان الكبرى

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٣٢٤) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٣٠ الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة (٨ م) وبنهاية مغلقة ضمن الحوض رقم (١) أم فروه في منطقة الوادي الأخضر.

في بلدية مرج الحمام / لواء وادي السير وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية.

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية مرج الحمام ومكاتب بلدية مرج الحمام وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية مرج الحمام الجديدة خلال شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣٢٩) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٣٠ عدم الموافقة على مخطط إخراج القطع التي تقع ضمن الحوض رقم (٨) أم بطمة من التنظيم والغاء الشوارع والطرق.

وذلك في منطقة الموقر / لواء الموقر / إمارة عمان الكبرى

مكتبة
الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٣٣٠) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٣٠ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر إلى ٦ متر المار بين القطع رقم (٦٣) حوض رقم (٦) والقطعة رقم (٤٥) حوض رقم (١) في منطقة المشارع .

وذلك في بلدية طبقة فحل / لواء الاغوار الشمالي

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٣٣٠) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٣٠ عدم الموافقة على مخطط احداث طريق سعة ٦ متر مع نهاية مغلقة ضمن القطع ذوات الارقام (٨٣،٧٤) حوض رقم (٢) من اراضي قليعان الجنوبي في منطقة الشيخ حسين .

وذلك في بلدية طبقة فحل / لواء الاغوار الشمالية

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٣٣٠) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٣٠ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع تنظيمي من ١٢ متر إلى ٤ متر ضمن القطع ذوات الارقام (٢٠٥،١١٥) حوض رقم (٢) المدرج في منطقة المشارع

وذلك في بلدية طبقة فحل / لواء الاغوار الشمالية

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٢٣٤) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٨ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفه استعمال القطعة رقم (١٠٢) من حديقة الى سكن (ب) ضمن الحوض رقم (٤) عليان الغربي

وذلك في منطقته الجيزة/ لواء الجيزة/ امانه عمان الكبرى

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٣٣٥) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢ عدم الموافقة على مخطط تحويل احكام من سكن (ج) الى سكن (د) خاص ضمن الحوض رقم (١١) الطوال في منطقته المنارة .

وذلك في بلدية اربد الكبرى/ لواء قصبة اربد

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦/٣٣٥) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢ عدم الموافقة على مخطط اضافته تنظيم واعتماد شوارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٥) البلد و (٨) نصرالله في منطقته كفر جازير .

وذلك في بلدية اربد الكبرى/ لواء قصبة اربد

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧/٣٣٥) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢ الموافقة على مخطط تعديل مسار جزء من طريق بسعة (٦ م) وإلغاء جزء من طريق واستبداله بمنحني تنظيمي بأحداثيات ٢٠ × ٢٠ م ضمن الحوض رقم (٢١) الحجوي الشمالي من أراضي أيدون .

وذلك في بلدية اربد الكبرى/ لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢١ ، ووضع موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٠/٣٣٥) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (٢٢٩، ٢٣٠، ٥٧٠، ٦١٥) حوض رقم (٢٧) البلد من أراضي النعيمه .

وذلك في بلدية اربد الكبرى/ لواء قصبة اربد

مكتبة الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرارة رقم (١٢/٣٣٥) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢ عدم الموافقة على مخطط تعديل أحكام القطعة رقم (١٣) من مواقف سيارات الى تجاري والغاء جزء من الشارع واحداث منحى في نفس القطعة ضمن الحوض رقم (٥١) ابو قديس الشيوخ وعدم الموافقة على توسعه طريق ضمن الحوض رقم (٢٧) (البلد) من اراضي منطقة النعيمه .

وذلك في بلدية اربد الكبرى / لواء قصبة اربد

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرارة رقم (١٦/٣٣٥) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة الاستعمال من سكن (ج) الى صناعات حرفية ضمن الحوض رقم (٣) اتساسبه في منطقة البارحة .

وذلك في بلدية اربد الكبرى / لواء قصبة اربد

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرارة رقم (١٧/٣٣٥) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢ عدم الموافقة على مخطط اضافته تنظيم بأحكام سكن (ب) واعتماد شوارع ضمن الحوض رقم (٧) من اراضي ايدون وذلك في بلدية اربد الكبرى / لواء قصبة اربد .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرارة رقم (٣/٣٣٦) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع تنظيمي من ١٠ متر إلى ٨ متر ضمن الحوض رقم (٧) من اراضي زمال وذلك في بلدية رابية الكورة / لواء الكورة .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرارة رقم (٢٣٨) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢ الموافقة على مخطط تعديل مسار طريق سعة ٨ متر ضمن القطع ذوات الأرقام (١١٣، ١١٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨) حوض رقم (١٣) كرم سلمان من اراضي جديتا ، وذلك في بلدية برقس / لواء الكورة وحسب المخطط التعديلي رقم (٨) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٣ ووضع موضع تنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرارة رقم (٢/٣٤٧) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٦ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم بأحكام سكن ريفي وسكن (ب) وتوسعة شارع من (١٦م) إلى (٢٠م) ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٦) المحالة و(٧) الوحاش من اراضي ام اللولو .

في بلدية منشية بني حسن / لواء قصبة المفرق وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة المفرق ومكاتب بلدية منشية بني حسن وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو بالبريد المسجل خلال شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرارة رقم (١/٣٤٨) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٦ عدم الموافقة على مخطط إحداث شارع سعة ١٠ متر في القطع ذوات الأرقام (٤٦، ١٥١، ١٥٢) ضمن الحوض رقم (٨) الصنع من اراضي الزنيه وذلك في بلدية بلعما الجديدة / لواء قصبة المفرق

مكاتب الأمانة

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٣٤٩) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٦ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن ريفي الى سكن (ب) مع اعتماد الشوارع والطرق الافرازية ضمن الحوض رقم (٣) اعقيل/البويضة الشرقيه وذلك في بلدية المفرق الكبرى /لواء قصبه المفرق.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣٥٥) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٦ الموافقة على مخطط احداث شارع سعة ١٢ متر ضمن القطع ذوات الارقام (١٠، ١١) حوض رقم (٤) الزعترى من اراضي مزرعة الحصينيات /لواء البادية الشماليه الغربيه وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٦ ووضعه موضع التنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣٥٦) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٦ عدم الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن الحوض رقم (٤) منشية الزعترى وذلك في بلدية الخالديه /لواء البادية الشمالية الغربيه.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٣٥٧) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٨ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع ضمن القطع ذوات الارقام (٤٤٦٢، ٦٨١) حوض رقم (١١) الزواهره وذلك في بلدية الزرقاء /لواء قصبه الزرقاء

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٣٥٨) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٨ عدم الموافقة على مخطط تعديل شوارع تنظيميه ضمن الحوض رقم (٤٧) من اراضي الرمثا

وذلك في بلدية الرمثا الجديده/لواء الرمثا

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٣٥٨) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٨ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من حدائق الى تجاري محلي لاجزاء من القطع ذوات الارقام (٣٤، ٧٠) والطريق الماره بينهما حوض رقم (٢٣) من اراضي الرمثا وذلك في بلدية الرمثا الجديده/لواء الرمثا وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٠) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٠ ووضعه موضع التنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦/٣٥٨) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٨ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع تنظيمي من ١٠ متر الى ٩ متر ضمن الحوض رقم (٣٨) من اراضي الرمثا وذلك في بلدية الرمثا الجديده/لواء الرمثا.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٠/٣٥٨) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٨ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحنيات ضمن الاحواض ذوات الارقام (١٨، ١٠) من اراضي الرمثا وذلك في بلدية الرمثا الجديده/لواء الرمثا.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٢/٣٥٨) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٨ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٤ متر الى ١٠ متر ضمن الاحواض ذوات الارقام (٣، ٦) من اراضي البويضة وذلك في بلدية الرمثا الجديده/لواء الرمثا.

مكتبة الرمثا

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣٦٠) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٤ الموافقة على تصديق المخطط التنظيمي المقترح لمشروع إسكان الصلافيح ضمن القطعة رقم (٤٦) حوض رقم (٩٣) أم الصلافيح الشرقية من مشاريع (المكرمة الملكية السامية) والمقترح لصالح المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري من أراضي الطفيلة / لواء قصبة الطفيلة ، تصديقاً مؤقتاً .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٣٦٢) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٥ عدم الموافقة على مخطط اضافته تنظيم بأحكام سكن (ج) لأجزاء من القطع ذوات الأرقام (٤١، ٦٨) حوض رقم (٣٢) البقيرة من أراضي الشوبك

• وذلك في بلدية الشوبك الجديدة/ لواء الشوبك

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٣٦٢) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٥ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (أ) إلى سكن (ب) ضمن القطعة رقم (٢٢٥) حوض رقم (٢٥) المنطرح في منطقة حمزه

• وذلك في بلدية الشوبك الجديدة/ لواء الشوبك

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٣٦٢) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٥ عدم الموافقة على مخطط الغاء شارع سعه ١٢ متر ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧) حوض رقم (٢٩) الزبيرية في منطقة حمزه

• وذلك في بلدية الشوبك الجديدة/ لواء الشوبك

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٣٦٣) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٥ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج) إلى تجاري ضمن القطع ذوات الأرقام (٣، ٤) حوض رقم (٢) من أراضي القطرانه وذلك في بلدية القطرانه/لواء القطرانه.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٣٧٠) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٥ عدم موافقة على مخطط تخفيض سعة جزء من طريق من (٦ م) إلى (٣ م) ضمن القطعة رقم (١٥١) حوض رقم (٣٣) البصة من أراضي ناعور .

• وذلك في منطقة ناعور / لواء ناعور/أمانة عمان الكبرى .

هكذا من الأصل

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى

المهندس عمر المعاني

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٤٥) تاريخ ٢٧/١١/٢٠٠٥ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/١٦٧/٢٠٠٥/زهران) المتضمن : استحداث وإلغاء شارع امام قطع الأراضي المبيلة ارقامها ضمن حوض (٢٠) لم ائنة الجنوبي لوحة (٢٣) شريطة نقل الخدمات على نفقة المستدعي والمرار للشارع قبل تصديق المخطط وكما هو موضح على المخطط في منطقة (زهران) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٥٦) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٣ الموافقة على وضع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٤٨٦/٢٠٠٦/جزء ٤/وادي السير) المتضمن :- إعطاء صفة استعمال صناعات خفيفة لقطع الأراضي ذات الأرقام (١٠٣٩، ١٠٣٧) من حوض (١٤) الدريبات وإستيفاء تعويض بواقع عشرة دناتير / ٢م الواحد من مساحة القطع بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم إستيفائها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية. وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (وادي السير) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧١٧) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٣٨١/٢٠٠٤/صويلج) المتضمن : تغيير صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٦١) حوض (٩) لم شومرة من سكن ريفي الى سكن الحضر ضمن سكن (أ) بأحكام خاصة (الحد الأدنى للأفراز دونمين والنسبة المئوية للبناء ٢٥%) وإستيفاء تعويض بواقع دينار واحد/٢م الواحد من مساحة القطعة استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم إستيفائها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (صويلج) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٩١٨) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٣٢٧/٢٠٠٦/خريبة السوق) المتضمن : تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٢٤٩) حوض (١) للحنو الشرقي الى صناعات خفيفة وإستيفاء تعويض بواقع (١) دينار واحد/٢م الواحد من مساحة القطعة استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم إستيفائها قبل تصديق المخطط حسب الأصول وكما هو موضح على المخطط في منطقة (خريبة السوق) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٩٧) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٣٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٢٦/٢٠٠٦/الجبيهة) المتضمن : تخفيض الارتداد من جهة الطريق لقطعة الأرض رقم (١٠٩٢) حوض (٤) للجبيهة الشرقي من (٥) متر الى (٣) متر وإستيفاء تعويض بواقع (١٠٠٠) عشرة آلاف دينار بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم إستيفائها قبل تصديق المخطط وحسب الأصول وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (الجبيهة) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

مكراً على الأصل

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٦٤) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٥ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٠٧/١٣٩/العبدي المتضمن تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (١٤٣) حوض (١٣) الشمسي من سكن (ب) إلى مكاتب باحكام سكن (ب) الارتداد الامامي (٦) والارتداد الخلفي (٤) مع استيفاء بدل تعويض بواقع (٥٠) خمسون ديناراً/م/ الواحد من مساحة القطعة استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط وحسب الاصول وكما هو موضح على المخطط في منطقة (العبدي) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٨٥) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٠٦/٢١٩/زهران المتضمن : تحويل صفة استعمال قطعتي الأرض رقم (١١٥٦، ١٣٢٣) حوض (٢٦) عبود الشمالي الغربي وحسب احكام التعديل التنظيمي رقم (ع/٢٠٠٦/٢٠٤) شريطة توحيد القطعتين اعلاه مع القطعة رقم (١٣١٤) من نفس الحوض وتكليف مشروع بناء متكامل واستيفاء تعويض بواقع (٤٠) اربعون ديناراً/م/ الواحد من مساحة القطعتين استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط وحسب الاصول وكما هو موضح على المخطط في منطقة (زهران) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٣٣٥) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٦ الموافقة على إعداد المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٢٠٠٦/٢٢٤/الجبية) المتضمن :- تعديل النسبة المئوية من (٤٥%) لتصبح ضمن الارتدادات. حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (الجبية) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر واحد من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٣٥٨) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٣ الموافقة على إعداد المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٢٠٠٧/٢٧٤/شلابدران) المتضمن : الغاء واستحداث أجزاء شوارع ضمن حوض (٧) مرج الفرس وحوض (٢) الشكارة تفرز رضائياً من القطعة رقم (١٠٥) حوض (٧) مرج الفرس حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (شلابدران) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٣٦٠) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٣ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٢٠٠٦/١٥٥/وادي السير) المتضمن :- تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٥٦٢) حوض (١) أم السماق الجنوبي من سكن (ب) إلى مكاتب ضمن سكن (ب) واستيفاء تعويض بواقع (٥٠) خمسون ديناراً/م/ الواحد من مساحة القطعة وحسب قرار اللجنة اللوائية رقم (٢٨٠) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٨ استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط وحسب الاصول كما هو موضح على المخطط في منطقة (وادي السير) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٣٩٨) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٦ الموافقة على إعداد المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٢٠٠٧/١٥٨/العبدي) المتضمن: تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (١٦٠٩) حوض (١٣) الشمسي من سكن (أ) إلى مكاتب باحكام سكن (أ) واستيفاء تعويض بواقع (٧٥) خمسة وسبعون ديناراً/م/ الواحد من مساحة القطعة استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط تستوفي لمره واحده وحسب الاصول. حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (العبدي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

مكناً من الاصل

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٣٩٥) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٦ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/١٢٣/٢٠٠٥/العبدي المتضمن: تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (١٤٦) حوض (١٣) الشمسياتي من سكن (ب) إلى مكاتب باحكام سكن (ب) (الارتداد الامامي (٦)م والارتداد الخلفي ٤م) واستيفاء بدل تعويض بواقع (٥٠) خمسون ديناراً / ٢م الواحد من مساحة القطعة، وكذلك تعديل قيمة التعويض المفروضة على باقي القطع المشمولة بموجب المخطط التعديلي التنظيمي (ع/١٢٣/٢٠٠٥/العبدي) و(ع/١٣٩/٢٠٠٦/العبدي) والتي لم يتم استيفاء التعويض عنها لتصبح (٥٠) خمسون ديناراً حتى تاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١ ولتصبح بواقع (٧٥) خمسة وسبعون ديناراً / ٢م الواحد من مساحة القطع المشمولة بالمخططين اعلاه من تاريخ ٢٠٠٨/١/١ استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط وحسب الأصول حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (العبدي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر واحد من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٣٩٦) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٦ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/١٨/١/٢٠٠٧/زهران المتضمن: تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (١٩٤٥) حوض (٢٠) لم اذنية الجنوبي من سكن (ج) إلى مكاتب باحكام سكن (ج) واستيفاء تعويض بواقع (٥٠) خمسون ديناراً / ٢م الواحد من مساحة القطعة وكذلك تعديل قيمة التعويض المفروض على باقي القطع المشمولة بموجب المخطط التعديلي التنظيمي (ع/١٨/٢٠٠٢/زهران) والتي لم يتم استيفاء التعويض عنها لتصبح (٥٠) خمسون ديناراً حتى تاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١ ولتصبح بواقع (٧٥) خمسة وسبعون ديناراً / ٢م الواحد من مساحة القطع المشمولة بالمخطط من تاريخ ٢٠٠٨/١/١ استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط وحسب الأصول حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (زهران) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر واحد من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٣٩٩) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٦ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/١٥٩/٢٠٠٧/العبدي المتضمن: تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (١٢١٢) حوض (١١) وادي السلط من سكن (ب) إلى مكاتب باحكام سكن (ب) واستيفاء تعويض بواقع (٥٠) خمسون ديناراً / ٢م الواحد من مساحة القطعة استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط وحسب الأصول حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (العبدي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٠٠) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٦ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/١٣٢/٢٠٠٥/العبدي المتضمن: تغيير صفة استعمال من سكن (أ) إلى مكاتب باحكام سكن (أ) وباحكام خاصة (ولمن يرغب) واستيفاء تعويض بواقع (٥٠) خمسون ديناراً / ٢م الواحد من مساحة القطع المشمولة بالاقتراح حتى تاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١ ولتصبح بواقع (٧٥) خمسة وسبعون ديناراً / ٢م الواحد من مساحة القطع المشمولة بالاقتراح من تاريخ ٢٠٠٨/١/١ استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم وذلك للقطع الاراضي التي لم يتم استيفاء قيمة التعويض عنها حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (العبدي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر واحد من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

مكاتب
من
الأصل

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٠١) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٦ الموافقة على إسداد المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٧/٣٥٧/٢) خريبة السوق) المتضمن: استحداث شوارع ضمن قطعتي الأرض رقم (١٧٧، ١٧٥) حوض (٨) صهاه شموط شريطة لفرار الشارع من القطعة رقم (١٧٧) قبل تصديق المخطط حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (خريبة السوق) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٢١) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٣ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/١/٣٤٠) بدر الجديدة) المتضمن: استحداث شوارع وتحويل صفة استعمال من سكن ريفي إلى سكن أخضر ضمن سكن (أ) والنسبة المئوية (٢٥%) لقطع الأراضي المبنية أرقامها ضمن حوض (٢٢) راس الجندي وحوض (٢٣) أبو ركة وكما هو موضح على المخطط في منطقة (بدر الجديدة) ووضعه موضع التنفيذ استنادا لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٢٢) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٣ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/٣٥٦/٢) صويلج) المتضمن: تغيير صفة استعمال من سكن (أ-ب) إلى سكن (أ-ب) بأحكام خاصة (طابقين ورواف) لقطع الأراضي المبنية أرقامها ضمن حوض (١) المندسة وحوض (٤) سلطاني السلط وكما هو موضح على المخطط في منطقة (صويلج) ووضعه موضع التنفيذ استنادا لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٢٥) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٣ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٧/١/٢٠٠) أحد) المتضمن: استحداث شارع ضمن حوض (١١) فعيغ والماضونه وكما هو موضح على المخطط في منطقة (أحد) ووضعه موضع التنفيذ استنادا لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٢٦) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٣ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٧/٣/٢٠٠) أحد) المتضمن: إلغاء واستحداث جزء من شارع ضمن حوض (٣٦) أصير الذباب وحوض (٣٩) الكساره وكما هو موضح على المخطط في منطقة (أحد) ووضعه موضع التنفيذ استنادا لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٢٧) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٣ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/٤٨٥/٢) تلاع العلي) المتضمن: استحداث وإلغاء جزء من شارع ورفع صفة الإلغاء عن شارع ضمن حوض (٩) سلطاني الجبيهة وكما هو موضح على المخطط في منطقة (تلاع العلي) ووضعه موضع التنفيذ استنادا لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٣١) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٣ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/٣٧٩/٢) القويسة) المتضمن: إلغاء جزء من شارع أمام قطعة الأرض رقم (٧٧) حوض (١٦) المستندة الشرقية واستحداث شارع ضمن القطعتين رقم (١١٨، ١١٩) حوض (١٨) الطبقة الشرقية وحوض (١٦) المستندة الشرقية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (القويسة) ووضعه موضع التنفيذ استنادا لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

مكتبة
من
الأصل

تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٣٢) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٣ الموافقة على المخطط التعديلي للتخطيطي رقم (١/ع/٣٤٨/٢٠٠٦/خريبة السوق) المتضمن : استحداث والغاء جزء من طريق ضمن قطعة الارض رقم(١٩) حوض(١) العلكوميه وبمما هو موضح على المخطط اسي منطقة (خريبة السوق) ووضعه موضع التنفيذ استنادا لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٣٣) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٣ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١٤/ع/٢٠٠٧/٤٩١) تلاع (علي) المتضمن: القاء جزء من شارع امام قطعة الارض رقم (١٣٠٥) حوض (٢) التلاع الشمالي حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (تلاع علي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه لتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * *

تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٣٤) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٣ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١٤/٦/٢٠٠٧/أ) (أحد) المتضمن: استحداث طريق ضمن قطعة الارض (٧٦) حوض (٤) حلو الاشجار شريطة ارفاق موافقة المالكين على استحداث الطريق قبل تصديق المخطط حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (أحد) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٣٥) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٣ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٢٢٣/٢٠٠٧/زهران) المتضمن : تغيير صفة استعمال قطعة الأرض رقم (١٢٨٩) حوض (٣٣) المدينة حي (٢) جبل عمان الجديد من سكن (ج) الى تجاري عادي باحكام القطعة رقم (٣٢٢٠) شريطة توحيد القطعتين واستيفاء تعويض بوالقع (٥٠) خمسون ديناراً/٢م الواحد من مساحة القطعة رقم (١٢٨٩) استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط وحسب الاصول حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (زهران) أثناء الساعات الرسمية ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

✱ ✱ ✱ ✱ ✱

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٣٦) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٣ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٧/١٦١) العبدلي) المتضمن: تغيير صفة استعمال قطعة الأرض رقم (١١٨٤) حوض (١١) ولدي الملت من سكن(ب) الى مكاتب باحكام سكن(ب) واستيفاء تعويض بواقع (٥٠) خمسون ديناراً/م^٢ الواحد من مساحة القطعة استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم قبل تصديق المخطط وحسب الاصول حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (العبدلي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة المسالفة الذكر.

مكتبة المجلد

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٣٧) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٣ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/١٦٢/٢٠٠٧/العبدلي) المتضمن: رفع صفة الإلغاء عن الشارع المحاذي لقطعة الأرض رقم (٧٨٦) حوض (١٢) للويذة الشمالي حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (العبدلي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٣٨) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٣ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/١٤٦/٢٠٠٧/ماركا) المتضمن: تغيير صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٢٣٧٤) حوض (٢) الولانات من صناعات خفيفة إلى سكن (د) شريطة تقديم تعهد والقرار خطي حسب الأصول بعدم مطالبة أمارة عمان الكبرى بأي تعويضات مستقبلية وقبل تصديق المخطط حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (ماركا) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٣٩) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٣ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/١٤٥/٢٠٠٧/ماركا) المتضمن: تغيير صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٣٧٩٨) وجزء من قطعتي الأرض (٢٧٦٥، ٥٢) حوض (٩) برقع من مدارس إلى سكن (د) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (ماركا) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٤٠) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٣ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/١٠٥/٢٠٠٧/زهران) المتضمن: تغيير صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٦١) حوض (٢٠) لم أذينة الجنوبي من سكن (ج) إلى مكاتب بإحكام خاصة مع استيفاء تعويض بواقع (١٠٠) مائة دينار/م² الواحد من مساحة القطعة استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط وحسب الأصول حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (زهران) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٥٦) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٠ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٢٦٤/٢٠٠٧/القويسمة) المتضمن: تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٤٩٠) حوض (١٠) تلاح النجار من تجاري جعلي ضمن سكن (ج) إلى سكن (ج) شريطة إرفاق إقرار وتعهد بعدم مطالبة أمارة عمان الكبرى بأية تعويضات مالية نتيجة الاقتراح حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (القويسمة) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر واحد من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٩٠) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٠ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٢٧٧/٢٠٠٧/القويسمة) المتضمن: استحداث طريق بمرص (٤) متر ضمن قطع الأراضي فوات الأرقام (٢٠٣٣، ٨٥٨، ٧٦٣) حوض (٣) النهارية وكما هو موضح على المخطط في المنطقة (القويسمة) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقوى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

مكتبة
مكتبة
مكتبة

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٥٧) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٠ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٧/٢٢٤/زهران) المتضمن : تحويل صفة استعمال جزء من قطعة الأرض رقم (١٦٧٨) حوض (٢٠) أم أنينة الجنوبي من سكن (أ) إلى تجاري محلي ضمن سكن (أ) حسب قرار اللجنة اللوائية /أبنية رقم (٣١٩٥) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٠ واستيفاء تعويض بواقع (١٠٠) مائة دينار/م² الواحد من مساحة الجزء المقترح تحويل صفة استعماله بالإضافة للمبلغ المفروض بقرار اللجنة اللوائية /أبنية اعلاه استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط وحسب الأصول وشريطة إقرار طريق سعة (٤) متر من جهة القطعة رقم (١٦٩٠) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (زهران) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٥٨) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٠ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٧/٢٢٥/زهران) المتضمن : تغيير صفة استعمال قطعتي الأرض رقم (١٩٤١، ١٩٤٢) حوض (٢٠) أم أنينة الجنوبي من سكن (أ) إلى تجاري محلي بحكم (أع/٤٧/زهران) شريطة التوحيد مع القطعة رقم (١٩٤٣) وشراء الشارع المرفي واستيفاء تعويض بواقع (١٥٠) مائة وخمسون دينار/م² الواحد من مساحة القطعة استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط وحسب الأصول حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (زهران) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٥٩) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٠ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٧/٤٩٥/تلاع العلي) المتضمن : إلغاء خط تنظيم وإلغاء جزء من شارع ضمن حوض (١) تلاع قصر خلدا شريطة استيفاء المبلغ المتبقي قبل تصديق المخطط من مالك القطعة رقم (٥٧٧) وإقرار وتوحيد الفضلة الناتجة حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (تلاع العلي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٦٢) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٧/٢٦٢/شفابدران) المتضمن : اعطاء قطعة الأرض رقم (٧٩٣) حوض (٨) مرج الاجر بحكم مباني عامة ضمن سكن (أ) وكما هو موضح على المخطط في منطقة (شفابدران) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

مكناً من الأصل

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٦٣) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٥٩/٢٠٠٧/شغابدران) المتضمن : اعطاء صفة استصال سكن (ج) لقطع الاراضي المبينة ارقامها ضمن حوض (١٣) كوم ياجوز وكما هو موضح على المخطط في منطقة (شغابدران) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٦٤) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢١٥/٢٠٠٧/م قصير والمقابلين) المتضمن : رفع صفة الانغاء عن جزء من شارع ملغي ضمن حوض (٢) اللفتاوية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (م قصير والمقابلين) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

إعلانات

صادرة عن رئيس مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء
المهندس عبد الله أبو عليم

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (١/١/٢٥) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١م الموافقة على إلغاء طريق تنظيمي سعة ٨م مع نهاية مغلقة واستحداث آخر بنفس السعة ضمن القطع ذوات الأرقام ٢٥٨ ، ٣٨١ حوض ٧/ جلواخ ، وذلك في بلدة وادي موسى / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (١/١/٢٥) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١م ووضعه موضع تنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (٢/١/٢٥) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١م الموافقة على إلغاء جزء من شارع تخديمي سعة ١٢م واستحداث آخر بنفس السعة مع نهاية مغلقة حسب الواقع ضمن القطع ذوات الأرقام (٢٣ - ٢٤) حوض ٣/ قعاقع ، وذلك في بلدة دلاغه / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (٢/١/٢٥) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١م ووضعه موضع تنفيذ .

مكتبة
من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (٣/١/٢٥) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١م الموافقة على اعتماد شارع سعة ٣٠م حسب الواقع ضمن عدة قطع من حوض ٢٥ / الطيبة ، وذلك في بلدة الطيبة / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (٣/١/٢٥) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١م ووضعه موضع تنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد اطلع على قرار اللجنة التنظيمية رقم ٢٩/٨ تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٧م وعلى المخطط المعد بخصوص إضافة تنظيم بأحكام سياحي متعدد الاستعمالات ضمن القطع ذوات الأرقام ٧٣٨ - ٧٣٩ حوض ٣٦ الفنادق من أراضي وادي موسى وقد قرر المجلس بقراره رقم ١/٢٠ تاريخ ٢٠٠٧/٥/١م الموافقة على التنظيم وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية حسب المخطط التعديلي رقم (١/٢٠) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١م ، وعلى من له اعتراض تقديم اعتراضه مدعماً بالمخططات لأمانة سر المجلس خلال المدة القانونية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد اطلع على المخطط التعديلي والإضافي للتجاري في بلدة وادي موسى ضمن عدة أحواض ، وعلى قرار اللجنة التنظيمية رقم (١٨/١٦) تاريخ ٢٠٠٦/٥/٣١م ، وعلى طلبات المواطنين ، وقرر المجلس بقراره رقم (٤/١/٢٥) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١م وضع المخطط موضع تنفيذ بعد مضي ١٥ يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، باستثناء المواقع المشار إليها بدوائر حمراء معطاة للاعتراض لمدة شهر حسب المخطط التعديلي رقم (٤/١/٢٥) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١م ، وعلى من له اعتراض تقديم اعتراضه مدعماً بالمخططات لأمانة سر المجلس خلال المدة القانونية .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن اللجنة التنظيمية لسلطة إقليم البتراء قد قررت بقرارها رقم (١٦/٣٢) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٨م الموافقة على تعديل مسار شارع تنظيمي سعة ١٤م حسب الواقع كذلك تعديل عمق التجاري المحاذي للقطع ذوات الأرقام ١٧ ، ٨١ ، ٨٢ حوض ١ / الراجف ، وذلك في بلدة الراجف / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (١٦/٣٢) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٨م وإعلانه للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين وعلى من له اعتراض تقديم اعتراضه مدعماً بالمخططات التوضيحية لسلطة إقليم البتراء والواقعة في وادي موسى خلال المدة القانونية لذلك .

مكّنات الأصل

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى
المهندس أحمد الغزوي

يعلن لاطلاع العموم في منطقة فوعرا ان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٦١٤) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٧ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة فوعرا رقم (٤٦) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٧ المتضمن الموافقة على استحداث طريق سعة (٦م) مع نهاية مغلقة تمر بالقطع ذوات الأرقام (٨١، ٨٣) حوض (١/٤) (بحرا) لوحة (٩) من أراضي فوعرا لخدمة القطعة رقم (٨٣) وحسب المخطط التعديلي المرفق لهذه الغاية كون الطريق الإفرازي شديدة الانحدار ولا يمكن فتحها. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في منطقة فوعرا إذا كان ما يوجب الاعتراض على ان تكون مرفقه بالمخططات التوضيحية.

* * * * *

يعلن لاطلاع العموم في منطقة فوعرا ان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٦١٥) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٧ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة فوعرا رقم (٤٧) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٧ المتضمن الموافقة على توسيع الطريق التنظيمي المار من القطع ذوات الأرقام (٧٠٢، ٧٠١، ٧٠٣، ٧٠٤) سعة (٤م) ليصبح (٦م) من الجهة الجنوبية ضمن الحوض (٣/٢) (البلد) لوحة (٣٣). وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في منطقة فوعرا إذا كان ما يوجب الاعتراض على ان تكون مرفقه بالمخططات التوضيحية.

* * * * *

يعلن لاطلاع العموم في منطقة المغير ان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٥٧٦) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٠ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة المغير رقم (٨٧) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٩ المتضمن الموافقة على توسعة حدود التنظيم حوض (١/٦) (البركة) لوحة رقم (١٠) وذلك بإدخال أجزاء من القطع ذوات الأرقام (١١٧، ٣٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٠٧، ١٠٦، ١٣) وتثبيت أحكام القطع المذكورة سكن (ب) وفقا لأحكام المنطقة المجاورة واعتماد الشوارع المقترحة تنظيمياً وحد التنظيم المقترح كما هو مبين بالرسم. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في منطقة المغير إذا كان ما يوجب الاعتراض على ان تكون مرفقه بالمخططات التوضيحية.

يعلن لاطلاع العموم في منطقة علعال ان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٦٠٨) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٧ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة علعال رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٣ المتضمن الموافقة على إلغاء الدخلة التنظيمية المارة بين القطع ذوات الأرقام (٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦) حوض (١/٥) (البلد) لوحة رقم (٣٩) من أراضي علعال وذلك تلافياً لهدم البناء القائم في سعة الدخلة وعدم الحاجة لها حيث أن جميع القطع المذكورة مخدومة بشوارع تنظيمية وطرق بديلة. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في منطقة علعال إذا كان ما يوجب الاعتراض على ان تكون مرفقه بالمخططات التوضيحية.

* * * * *

يعلن لاطلاع العموم في منطقة النعيمة ان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٦٠٩) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٧ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة النعيمة رقم (٥٣) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٥ المتضمن الموافقة على إلغاء المواقف العامة ضمن القطع ذوات الأرقام (١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٦٥) وأمام القطع ذوات الأرقام (١٦٢، ١٦٣، ١٦٤) حوض (٢/٧) (البلد) لوحة (٣١) لعدم وجودها على الواقع وعدم الحاجة لها، وإعطائها حكم سكن شعبي بأحكام خاصة وتجاري طولي بارتفاع إمامي (٤م) وفق أحكام المنطقة المحيطة. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في منطقة النعيمة إذا كان ما يوجب الاعتراض على ان تكون مرفقه بالمخططات التوضيحية.

* * * * *

إعلان

يعلن لاطلاع العموم في منطقة سوم بلدية غرب اربد ان اللجنة اللوائية لبلدية غرب اربد قررت بقرارها رقم (١/٧) لعام ٢٠٠٦ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية لمنطقة سوم/بلدية غرب اربد رقم (٢/٢) لعام ٢٠٠٦ والمتضمن تخفيض سعة الشارع التنظيمي بعرض (١٢م) المار بين القطع ذوات الأرقام (١٤، ١٧) حوض رقم (٧) من أراضي منطقة سوم ليصبح بعرض (٦م) بواقع (٢م) من الجهة الغربية و (٤م) من الجهة الشرقية وذلك لحماية البلدية من التعويضات كما هو موضح بالرسم المرفق والمعد لهذه الغاية. ونشر إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

المهندس عبد الفتاح الإبراهيم

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية غرب اربد

مكّن من الأصل

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة في لواء قصبة السلط

المهندس عادل حياصات

يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة السلط وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية العارضة الجديدة لسنة ٢٠٠٦ قررت الموافقة على إيداع إعلان تخفيض وتعديل مسار الشارع التنظيمي ذو السعة (١٦م) إلى (١٤م) المار بمحاذاة القطع رقم (١٦، ١٧، ١٩، ٢١) حوض رقم (٦) تل حجاج وخشفه وذلك ليتناسب مع الشارع المعبد على الواقع ولتخفيض الضرر عن القطعة رقم (١٦) كون مساحتها صغيرة علماً بأن القطعة المقابلة رقم (٢١) هي قطعة حرجية وحسب المخطط المرفق. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب البلدية وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في لواء قصبة السلط قررت بقرارها رقم (٢٢) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية العارضة الجديدة منطقة الصبيحي والمتضمن: الموافقة على تغيير صفة استعمال جزء من القطعة رقم (٧٠) حوض رقم (٥) مرج الراشد من أراضي الصبيحي من زراعي خارج التنظيم إلى سكن (ب) حسب المجاور وذلك لغايات الترخيص وإعلان المخطط للاعتراض حسب الكروكي المرفق. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية العارضة الجديدة ومدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

* * * * *

يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة السلط وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية العارضة الجديدة لسنة ٢٠٠٧ قررت الموافقة على إيداع إعلان تغيير صفة استعمال واجهة القطع ذوات الأرقام (١٤٠، ١٤١) حوض رقم (٤) أبو قطيفان من أراضي ميسرا من زراعي خارج التنظيم إلى سكن (ب) حسب المجاور وحسب المخطط المرفق. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب البلدية وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة في لواء قصبة السلط قررت بقرارها رقم (٤٥) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٥ وبصفقتها لجنة محلية ولوائية الموافقة على تصديق مخطط اسكان سيحان والعائد للمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري بأحكام خاصة ضمن القطعة رقم (٤٢) حوض رقم (١) بير الجهير من أراضي سيحان والمصدق تصديقاً مؤقتاً بقرار مجلس التنظيم الاعلى رقم (٢/١١٣) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٨ وحسب المخطط الكروكي المعد لذلك، وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة في لواء قصبة السلط ومدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

* * * * *

يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة السلط قررت بقرارها رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ بصفقتها لجنة محلية ولوائية الموافقة على إيداع إعلان اعتماد الطريق الزراعي بسعة (٦م) تنظيمياً وتوسيعه إلى (١٠م) والمار بالقطع ذوات الأرقام (١١، ٨، ٧، ٢، ٣) حوض رقم (١٤٦) والقطعة رقم (٤٣) حوض رقم (١٤٥) واعتماد الطريق الزراعي بسعة (٣م) وتوسيعه إلى (١٠م) تنظيمياً والمار بالقطع (٢٤، ٨، ٣٩، ٣٧، ٣٨، ٣) وجميعها من الحوض رقم (١٤٦) واستحداث شارع بسعة (١٠م) مار بالقطع (٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩) من نفس الحوض والقطعة رقم (٦٤) من الحوض رقم (١٤٧) واعتماد الطريق الإفرافي بسعة (٦م) تنظيمياً والمار بالقطع (٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠) حوض رقم (١٤٦) والقطع (٤٧، ٤٥، ٦٣، ٦٤) حوض رقم (١٤٧) وإعلان المخطط للاعتراض حسب المخطط المرفق. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة اللوائية المشتركة وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

مكتبة الأصيل

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية السلط الكبرى

المهندس: ماهر حمدي أبو السمن

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية السلط الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٢١/لسنة ٢٠٠٧) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٥ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية السلط الكبرى منطقة السلط والمتضمن:-

أولاً: إضافة إلى التنظيم بأحكام سكن (أ) وحسب المجاور وذلك لكل من القطع (٣٠/٤) والأجزاء الشرقية من القطع (٣١، ٢٦) حوض (٤٧) قرعة ريان والواقعة شرق الحزام الدائري.

ثانياً: إضافة إلى التنظيم وبأحكام سكن (أ) للأجزاء الواقعة شرق الحزام الدائري من القطع (٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ١٠٤) حوض (٤٨) كفر هودا الجنوبي.

ثالثاً: استحداث شارع تنظيمي سعة (١٠م) مار من القطع (٨، ٣٠، ٤) حوض (٤٧) قرعة ريان واعتماد الطريق الإفرازي سعة (٦م) تنظيمياً وتوسعته من القطع (٤، ٢٩) حوض (٤٧) إلى (١٠م) واعتماد باقي الطريق بنفس السعة والمار من القطع (٤، ٢٧) حوض (٤٧) قرعة الريان واعتماد الطريق الإفرازي سعة (٣م) تنظيمياً وتوسعته إلى (١٠م) من القطع (٨، ٣٤) حوض (٤٧) واستحداث منحى من القطعة (٣٤) من نفس الحوض.

رابعاً: فرض عوائد تنظيم بقيمة خمسة دنالير للمتر الربع الواحد عملاً بأحكام المادة (٥٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكتب اللجنة المحلية في بلدية السلط الكبرى مدعماً بالمخططات والوثائق اللازمة.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية السلط الكبرى قد قررت بقرارها رقم (١٩/لسنة ٢٠٠٧) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٥ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية السلط الكبرى منطقة السلط والمتضمن:-

١. تغيير صفة الاستعمال من سكن خاص بأحكام خاصة إلى سكن (أ) بأحكام خاصة وذلك بالنسبة للارتفاع وعدد الطوابق بحيث يكون عدد الطوابق اثنين بحد أعلى (٨م) وذلك للقطع ذوات الأرقام (٨٣، ٩٨، ٩٩، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨،

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية السلط الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٣٠/لسنة ٢٠٠٧) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٩ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية السلط الكبرى منطقة زي والمتضمن:- تغيير صفة الاستعمال للقطعة رقم (٦٦) حوض (١٢) أم الوعال الشمالي من حدائق إلى سكن ريفي حسب المجاور المصدق. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة زي وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيعاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس لجنة بلدية السلط الكبرى خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس محمد عبد المحسن أبو الغنم

رئيس لجنة بلدية السلط الكبرى

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية السلط الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٣٣/لسنة ٢٠٠٧) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٩ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية السلط الكبرى منطقة السلط والمتضمن:-

أولاً: إلغاء الأجزاء التنظيمية المارة بالقطع ذوات الأرقام (٣١٠، ٣١٠، ٣٤٢) حوض (٣٤) البشري وذلك لرفع الضرر عن البناء القائم على القطعة رقم (٣١٠) في سعة الشارع التنظيمي والعائدة ملكيته للسادة شركة الاتصالات الأردنية كون شركة الاتصالات ساهمت في انجاح مشروع تطوير وسط مدينة السلط ومناطقها من خلال تبرعها بقطعة الأرض رقم (٦٠) حوض (٦٧) حي (١٥) السرايا.

ثانياً: استحداث منحنيات تنظيمية من القطع (٣٣، ٣١) حوض (٣٤) البشري.

ثالثاً: اعتماد الطريق الإفرازي تنظيمياً بنفس السعة (٦م) والمار بمحاذاة القطع ذوات الأرقام (٣١، ٥٠٥، ٥٠٧، ٥٠٩، ٥١٢، ٥١٤) واستحداث الأجزاء التنظيمية المارة بالقطعة رقم (٣١٠) وجميعها من حوض (٣٤) البشري.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكتب اللجنة المحلية في بلدية السلط الكبرى مدعومة بالمخططات والوثائق اللازمة.

المهندس محمد عبد المحسن أبو الغنم

رئيس لجنة بلدية السلط الكبرى

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

إعلان

• يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة الزرقاء اطلعت على كتاب رئيس بلدية الحلابات رقم (٤٥٧/١/٨) تاريخ ٢٠٠٥/٧/٥ المتضمن الاستدعاء المقدم من بعض المواطنين والذي يلتمسوا فيه احداث شوارع تنظيمية لمنازلهم الواقعة على القطعة رقم (٢٢٥) حوض (١) وادي الركبان لإيصال الخدمات لمنازلهم، تقرر اللجنة اللوائية المشتركة وبصفقتها أيضاً لجنة محلية الموافقة على استحداث شوارع بعرض (١٢م)، (٨م) وحسب المخطط المعد من اللجنة اللوائية واستناداً إلى كتاب معالي وزير المياه والري رقم (١٧٦٧/١١/٢/٦) تاريخ ١٩٩٢/٢/١٢، ورفع القرار إلى مجلس التنظيم الأعلى لاستكمال الإجراءات حسب الأصول.

المهندس إبراهيم يونس المهيترات

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة / لمحافظة الزرقاء

* * * * *

إعلان

• يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة الزرقاء وبصفقتها أيضاً لجنة تنظيم محلية اطلعت على الاستدعاء المقدم من السيد احمد سلامة محمود النعيمش والمتضمن طلب تخفيض سعة الشارع التنظيمي من (٢٢م) إلى (٦م) تفادياً لهدم البناء القائم على القطعة (١٣٠) والقطعة رقم (١٢٩) من حوض رقم (٢) رجوم ضيف الله. تقرر اللجنة الموافقة على تخفيض سعة الشارع من (١٢م) إلى (٦م) تلافياً لهدم البناء وإعلان المخطط للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

المهندس إبراهيم يونس المهيترات

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة / لمحافظة الزرقاء

* * * * *

محكمة من الأصل

إعلان

• اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (٢/٧) تاريخ ٢٠٠٥/١/٦ والمخطط التنظيمي والمتضمن اعتماد شارع حسب ما هو مفتوح ومعبد على الواقع وحسب الأبنية القائمة والمار من خلال القطعة رقم (٧٣٥) والمالك ملكيتها لخزينة المملكة الأردنية الهاشمية وما بين القطع ذوات الأرقام (٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٣٣، ٧٣٢، ٧٣١، ٧٣٠) والذي يربط شارع (٢٠٠متر) مع شارع (٣٦متر) علماً بأن الشارع معتمد بعرض (١٢متر) بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (١٠٥) تاريخ ١٩٩٥/٧/٩ ومعبد ويستخدم ولا يمكن إلغاؤه وأنه وحسب اللوحة التنظيمية رقم (٢) المصدقة بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٧١٣) تاريخ ٢٠٠٠/٦/٤ لم يتم اعتماد هذا الشارع وكذلك عمل منحني على القطعة رقم (٧٣٤) بإحداثيات (١٢×١٢) وأيضاً إلغاء جزء من طريق (٢متر) والمار من أمام القطع رقم (٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨) وجميع القطع المذكورة تقع ضمن حوض (٦) فاجرة شبيب لوحة رقم (١٣) من أراضي البتراوي لوحة تنظيمية رقم (٢) وحسب المخطط المرفق. يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (١١٨/٤) لسنة (٢٠٠٥) الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين يجوز لدوي العلاقة بالإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس رأفت دليوان المجالي

رئيس البلدية / رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

إعلان

• يعلن للعموم أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية الكرك الكبرى قررت بقرارها رقم (١٥/١) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة المرج رقم (٤/٥) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ والمتضمن تحويل مجموعة من القطع من سكن (أ) إلى سكن (ج) ضمن حوض (٢١) الحوايه وذلك لتعدد الشركاء من أجل تسهيل عمليات الإفراز بين الشركاء، وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. و يحق لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى المنطقة المعنية موثقاً بالمخططات اللازمة.

فيصل محادين

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

رئيس بلدية الكرك الكبرى

إعلان

• يعلن للعموم أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية الكرك الكبرى قررت بقرارها رقم (١٣/٢) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الكرك رقم (٧/٨) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ والمتضمن الموافقة على توسعة التنظيم لشمول كامل القطعة رقم (٤٤) حوض (٦) وتحويلها من زراعي إلى سكن (ج) حسب المجاور وكذلك جزء من القطعة رقم (١) من نفس الحوض بأحكام سكن (أ) مع فرض الشوارع التنظيمية اللازمة وذلك حسب المخطط المعد لذلك، وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. و يحق لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى المنطقة المعنية موثقاً بالمخططات اللازمة.

فيصل محادين

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

رئيس بلدية الكرك الكبرى

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم والأبنية للواء قصبة معان

المهندس جمال أبو درويش

- يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم والأبنية للواء قصبة معان قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٧/٤/١٤/٦٧) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية ايل منطقة راشد رقم (٣٤/١) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٧ والمتضمن:
 - تحويل جزء من القطع ذوات الأرقام (٦٨، ٧١) حوض رقم (٧) أم الفطس من صفة استعمال تجاري محلي إلى تجاري طولي.
 - تحويل الأجزاء المتبقية من القطع إلى سكن (د) حسب القطع المجاورة.
- و إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية ايل ومدعماً بالمخططات والوثائق اللازمة.

* * * * *

مكراً من الأصل

• يعلن لإطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم والأبنية للواء قصبة معان قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٧/٤/١٤/٦٤) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية الشراة رقم (٢٨/٢) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٦ منطقة المريفة والمتضمن: إحداث شارع خدمات سعة (١٦م) مار ضمن القطع (٧٤، ٧٣، ٨٠) حوض رقم (١) محطة المريفة. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية الشراة ومدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

* * * * *

• يعلن لإطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم والأبنية للواء قصبة معان قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٧/٤/١٤/٦٦) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية ايل منطقة راشد رقم (٣٧/٦) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٧ والمتضمن:

- إلغاء جزء من الشارع التنظيمي سعة (١٠م) والمحادي للقطع ذوات الأرقام (١٨٠، ١٨٠، ١٨٠) الواقعة ضمن الحوض رقم (٦) القاع و (٨) الحليس.
- تخفيض الجزء المتبقي من (١٠م) إلى (٦م) المحادي للقطعة (١٧٩) حوض (٦) القاع والقطعة رقم (١٨) حوض (٨) الحليس وربطة بالطريق التنظيمي سعة (٦م) والمحادي للقطع (١٧٩، ١٨٠، ١٨١) حوض (٨) الحليس وحسب المخطط المعد من قبل القسم الفني في البلدية.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية ايل ومدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

* * * * *

إعلان

• يعلن لإطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية معان الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٧/٤/١) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية معان والمتضمن: الموافقة على تخفيض سعة الشارع الواقع في حوض (١٢) الشقاريف من أراضي معان من (١٢م) إلى (٨م) حسب واقع الحال وذلك لوجود أبنية في سعة الشارع المذكور. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية معان ومدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

المهندس خالد سليم المعاني

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم / في بلدية معان الكبرى

إعلان

• يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية في بلدية الطفيلة الكبرى قررت بقرارها رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٢م، الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية الطفيلة الكبرى منعلقة عين البيضاء والمتضمن: - تغيير صفة الاستعمال للقطع ذوات الأرقام (٤٤، ٤٣، ٤١) وأجزاء من القطع ذوات الأرقام (٢٠، ٤٠) من الحوض (٢٣) الحنانة من سكن ريفي إلى سكن (ب). وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، يجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في منطقة العين البيضاء ومدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

قاسم الصرايرة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية رئيس بلدية الطفيلة الكبرى

* * * * *

إعلانات

صادرة عن رئيس لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء قصبة جرش

المهندس وليد عادل العتوم

• تعلن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء قصبة جرش في بلدية جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (١٥) بند (١١) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٧ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة جرش (٤٤/١٥) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٢ والمتضمن الموافقة على تحويل القطع ذوات الأرقام (٦٠، ٥٨، ٦١، ٦٢، ٦٣) حوض رقم (٦) البلد من سكن (ج) وتجاري طولي إلى حدائق عامة مع ترسيم درج بسعة (٦م) كامل سعتها من القطع ذوات الأرقام (٦١، ٦٣) وذلك لغايات مشروع تطوير وسط مدينة جرش وحسب الترسيم المعد من قبل قسم التنظيم في منطقة جرش. فان اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه وإعلانه للاعتراض لمدة أسبوعين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعمة بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

* * * * *

محكمة العدل

• تعلن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء قسبة جرش في بلدية جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (١٥) بند (١٠) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٧ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة جرش (٤٣/١٥) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٢ والمتضمن الموافقة على تحويل الجسر الروماني القديم الذي يربط جرش القديمة بمدينة جرش الجديدة إلى طريق ممتد تنظيمياً وذلك لتأيات مشروع تطوير وسط مدينة جرش وحسب الترسيم المعد من قبل قسم التنظيم في منطقة جرش. فإن اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه وإعلانه للاعتراض لمدة أسبوعين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعماً بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

* * * * *

• تعلن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء قسبة جرش في بلدية جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (١٤) بند (٢) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١١ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة جرش (١٦/١٠) تاريخ ٢٠٠٦/٣/١٥ والمتضمن الموافقة على تصديق الشارع المصدق تصديقاً مؤقتاً بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٩٧٢) تاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٩ تصديقاً نهائياً وذلك لخدمة القطعة رقم (٢٦) والمحاذاة للقطع (١٨٥، ١٨٦) حوض رقم (١) المجر وحسب الترسيم المعد من قبل قسم التنظيم في منطقة جرش. فإن اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعماً بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

* * * * *

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش

المهندس وليد طعيمة

• تعلن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش بأنها قررت بقرارها رقم (١) بند (١) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية برما رقم (٣١) بند (٥) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٠ والمتضمن الموافقة على إلغاء الشارع التنظيمي سعة (٦م) المار بالقطعة رقم (١٤) حوض رقم (٦) الزيتونة من أراضي الجزارة بسبب وجود عوائق في سبته ولا يوجد فيه خدمات وحسب الترسيم المعد من قبل البلدية وبعد الإطلاع على المخطط. فإن اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه وإيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه وتقديم اعتراضاتهم لدى اللجنة المحلية في بلدية برما خلال مدة الاعتراض.

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في محافظة جرش قد قررت بقرارها رقم (١٠) بند (١) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية باب عمان منطقة المصطبة رقم (١٣) بند (١) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢ والمتضمن الموافقة على إلغاء الشارع التنظيمي سعة (٦م) الذي يمر بالقطع ذوات الأرقام (٤٠، ٤٩) من حوض رقم (٣) تلعة الرز كون القطع مخدومة بشوارع تنظيمية وأن الشارع المطلوب إلغاؤه شديد الانحدار وفيه عوائق أشجار مشجرة والتعديل حسب الترسيم المعد من قبل البلدية. وبعد الإطلاع على المخطط وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية باب عمان ومدعماً بالمخططات والوثائق اللازمة.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في محافظة جرش قد قررت بقرارها رقم (٩) بند (٤) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية برما رقم (٥٧) بند (١) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٥ والمتضمن ترسيم طريق لتخدم المدرسة المقترحة على القطع ذوات الأرقام (١٨٠، ١٨٤) حوض رقم (٤) منة وادي من أراضي برما. وبعد الإطلاع على المخططات قررت اللجنة المحلية ترسيم الطريق سعة (٣م) من القطعة رقم (١٩٩) بالإضافة إلى توسعة الطريق الزراعي المرسوم على مخططات الأراضي لتصبح (٦م) وكذلك اعتماد الطريق الإفراسي سعة (٦م) المار ما بين القطع ذوات الأرقام (١٩٩، ١٩٦، ٢٠٠، ٢١٨) وجميعها من حوض رقم (٤) منة وادي والتعديل حسب الترسيم المعد من قبل البلدية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية برما ومدعماً بالمخططات والوثائق اللازمة.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في محافظة جرش قد قررت بقرارها رقم (٩) بند (١) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية باب عمان منطقة المصطبة رقم (٩) بند (٤) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٥ والمتضمن الموافقة على اعتماد الشارع الإفراسي تنظيمياً والمار بمحاذاة القطع ذوات الأرقام (٣، ٤، ٥، ١٠، ١٢٠، ٢٠٨، ٢٤٣) حوض رقم (٣) تلعة الرز مع إلغاء الأجزاء التنظيمية من الشارع المنظم سابقاً والتي تمر بالقطع ذوات الأرقام (٢٠٨، ٢٤٣) على أن يشمل تنظيم الشارع القطعة رقم (١٠٣) كونها فضله مساحتها (٢م٢) ولا يستفاد منها والتعديل حسب الترسيم المعد من قبل البلدية. وبعد الإطلاع على القرار وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية باب عمان ومدعماً بالمخططات والوثائق اللازمة.

مكتبة الأصيل

إعلان

- يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة في محافظة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٧/٢٣) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٥ وبصفتها لجنة محلية الموافقة على:-

١. إلغاء الشارع المار بالقطع (١٠٣، ٨٨، ٩٠، ١٠٤، ١٠٥، ٩١) من الحوض رقم (١٤) من أراضي كفرنجة.

٢. الإبقاء على الجزء الإفرازي مع توسعته إلى (٦م).

وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة في عجلون ومدمعة بالمخططات والوثائق اللازمة.

الدكتور المهندس زياد العقيلي

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة / لمحافظة عجلون

* * * * *

إعلان

- يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية مادبا الكبرى قد قررت بقرارها رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١، الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية مادبا الكبرى رقم (١٦) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٣ والمتضمن:- الموافقة على ربط طريق سعة (٣م) بشارع بئر السبع سعة (١٠م) ليصبح نافذاً كونه معبداً على الواقع وبه خدمات. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية مادبا الكبرى ومدمعة بالمخططات والوثائق اللازمة.

المهندس هيثم النحلة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم / في بلدية مادبا الكبرى

* * * * *

إعلان

- يعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية مادبا الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٤٤) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٠، الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية في بلدية مادبا الكبرى منطقة ماعين والمنشئة رقم (١٥/ت) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١ المتضمن الموافقة على تعديل مسار شارع ضمن الحوض رقم (٢٠) الدبر من أراضي ماعين. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية مادبا الكبرى ومدمعة بالمخططات والوثائق اللازمة.

المهندس هيثم النحلة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم / في بلدية مادبا الكبرى

إعلان

- يعلن لاطلاع العموم في بلدة الفيصلية/لواء قصبه مادبا بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء قصبه مادبا قررت بقرارها رقم (٥/ق) لسنة ٢٠٠٧، وبصفتها لجنة تنظيم محلية الموافقة على إحداث طريق سعة (٦م) المارة بالقطعة رقم (٣٧) والواقعة للقطعة رقم (٥٠) حوض رقم (١٥) صياغة الشرقي من أراضي الفيصلية/لواء قصبه مادبا لغايات إيصال الخدمات. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضهم إلى اللجنة اللوائية المشتركة مرفقة بالمخططات والأوراق الثبوتية اللازمة.

المهندس دينا حدادين

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

مدير الشؤون البلدية لمحافظة مادبا بالوكالة

* * * * *

إعلانات

- صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية لبلدية دير أبي سعيد الجديدة المهندس محمود أبو جابر

- يعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية لبلدية دير أبي سعيد الجديدة قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية لتنظيم والأبنية لمنطقة كفر الماء رقم (٢/١٢) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٢ والمتضمن الموافقة على إلغاء الطريق التنظيمي عرض (٦م) والتي تمر من قطع الأراضي أرقام (٣٤، ٣٥) حوض (١٤) الشرفاء وكما هو بالترسيم. قررت اللجنة اللوائية الموافقة وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى منطقة كفر الماء خلال المدة القانونية اللازمة شريطة أن يكون الاعتراض مدمعاً بالمخططات اللازمة.

* * * * *

- يعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية لبلدية دير أبي سعيد الجديدة قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية لتنظيم والأبنية لمنطقة دير أبي سعيد رقم (١٣/١) تاريخ ٢٠٠٧/٣/١٩ والمتضمن الموافقة على المخطط التعديلي المتضمن تخفيض سعة الشارع المفرد (جنزير) من (١٠م) إلى (٨م) المحاذي للقطعتين (٧٢٩، ٧٣١) حوض (٢) البلد حي الروضة من أراضي قرية السمط. قررت اللجنة اللوائية الموافقة وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى منطقة دير أبي سعيد خلال المدة القانونية اللازمة شريطة أن يكون الاعتراض مدمعاً بالمخططات اللازمة.

محكمة العدل

• يعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية لبلدية دير أبي سعيد الجديدة قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة الأشرافيه رقم (١/٩) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٨ والمتضمن الموافقة على إلغاء صفة استعمال مرافق عامة عن الجزء الواقع من الجهة الجنوبية الشرقية لقطعة الأرض رقم (٢٩) حوض (٤) رأس العامود والواقع ما بين الشارع التجاري سعة (١٦م) من الجنوب والطريق (٦م) من الشمال وتحويلها إلى سكن (ج). قررت اللجنة اللوائية الموافقة وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى منطقة الأشرافيه خلال المدة القانونية اللازمة شريطة أن يكون الاعتراض مدعماً بالمخططات اللازمة.

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة الرمثا لبلدية الرمثا الجديدة بأن اللجنة اللوائية لبلدية الرمثا الجديدة قررت بقرارها رقم (٢٠٠٧/٧/٢١) تاريخ ٢٠٠٧/٣/١٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الرمثا رقم (٣٠) تاريخ ٢٠٠٧/٣/١٠ والمتضمن: الموافقة على تغيير صفة لاستعمال من سكن (ب) بإحكام سكن (ج) للقطعة رقم (١٠١) وجزء من القطعة رقم (٩٨) من الحوض رقم (١٥) الصغيرة من أراضي الرمثا لتمكين أصحاب القطع من استغلالها للأعمار. وذلك حسب المخططات المعدة من قبل اللجنة المحلية لهذه الغاية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة اسبوعين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على القرار والمخططات وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية وأثناء ساعات الدوام الرسمي على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

المهندس فهد الحتاملة

رئيس اللجنة اللوائية لبلدية الرمثا الجديدة

رئيس بلدية الرمثا الجديدة

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة (الطره) بلدية سيل حوران بأن اللجنة اللوائية التنظيمية لبلدية سهل حوران قررت بقرارها رقم (٢٠٠٧/١٦/٢١) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٥ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية لمنطقة (الطره) رقم (١٢/٥٢) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٤ والمتضمن: الموافقة على تغيير صفة استعمال القطع ذوات الأرقام (١٨٧، ١٨٨، ١٨٩) والأجزاء الشرقية من القطع ذوات الأرقام (١٦٣/٢/١) ضمن الحوض (١٤) الفول من سكن زراعي إلى سكن (أ) وذلك للأسباب التالية:-

• كثرة الشركاء في القطع ولسهولة إفرازها.

• الحد من الانتشار العشوائي للأبنية.

• لأنها أصبحت الجزء الوحيد المنظم سكن زراعي داخل التنظيم.

وذلك حسب المخططات المرفقة والمعدة من قبل القسم الفني لمنطقة الطره، وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية لدى مكاتب اللجنة المحلية في منطقة الطره ومدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

المهندس أسامة عبيدات

رئيس اللجنة اللوائية التنظيمية/بلدية سهل حوران

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية لبلدية الكفارات في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (١٠/١) تاريخ ٢٠٠٧/٣/١٨ الموافقة على إيداع إعلان مخطط توسعة حدود التنظيم بصفة استعمال "ب" و"د" ضمن الحوض (٢٤) المواجه والحوض (٢٥) العرايس من أراضي منطقة كفر سوم كما هو موضح بالمخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن لهم مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونه باسم رئيس اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة كفر سوم/بلدية الكفارات خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس عبدالكريم الرجوب

رئيس اللجنة اللوائية /رئيس بلدية الكفارات

مكشاً من الأصل

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة في بلدية المزار الجديدة، قد قررت بقرارها الأول رقم (٣/١٣) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٩ وبصفتها لجنة محلية الموافقة على إلغاء أجزاء من الشارع التنظيمي سعة (١٠م) ونهاية مغلقة وذلك ضمن قطع الأراضي ذوات الأرقام (١٦، ١٧، ١٨) من حوض رقم (٢٠) الصافي من أراضي بلدة صمد، وذلك حسب المخطط التعديلي المقترح والمرفق بكتاب معالي وزير الشؤون البلدية رقم (م/٥٣/٩/١٨٥٤) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢١ وحسب المخطط المرفق وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين يجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة اللوائية في بلدية المزار الجديدة مدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

المهندس معين الخصاونة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة في بلدية المزار الجديدة

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية ناعور الجديدة قد قررت بقرارها رقم (٢٩) بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية أم البساتين والمتضمن الموافقة على إلغاء الطريق سعة (٦م) (فاصل ضمن التجاري) بالقطعة رقم (٩٢) حوض (٥) صباح وذلك لإزالة الضرر عن البناء القائم. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكتب اللجنة المحلية في بلدية أم البساتين ومدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

المهندس باسم عارف الطراولة

رئيس بلدية ناعور الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء ناعور

* * * * *

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء البادية الشمالية الغربية
المهندس "محمد خير" طافش الشرعة

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة الباعج/بلدية الأمير الحسين بن عبد الله، أن اللجنة اللوائية المشتركة للواء البادية الشمالية الغربية قررت بقرارها رقم (٢٣) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٥ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الباعج/بلدية الأمير الحسين بن عبد الله رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٦، والمتضمن تقليص جزء من الشارع المار ضمن قطعة الأرض رقم (١٢٩) سكن (ب+ج) من (١٢) إلى (٦م) ضمن الحوض رقم (٤) الشرعة من أراضي الباعج وحسب المخطط المعد لهذه الغاية، وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. يجوز لدوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى منطقة الباعج/بلدية الأمير الحسين بن عبد الله، لتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق اللبونية وخلال شهر من تاريخ الإعلان.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة الزبيديه وحويجه/بلدية الأمير الحسين بن عبد الله، أن اللجنة اللوائية المشتركة للواء البادية الشمالية الغربية قررت بقرارها رقم (٢٥) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الزبيديه وحويجه/بلدية الأمير الحسين بن عبد الله رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٧، والمتضمن ما يلي:-

١. اعتماد الشارع الإفرازي سعة (١٠م) تنظيمياً وربط المنحنيات مع الشوارع التنظيمية.
 ٢. إلغاء شارع تنظيمي بسعة (١٢م) تنظيمياً المار ضمن قطع الأراضي ذوات الأرقام (٦٥، ٦٦، ٦٧) ضمن الحوض رقم (٨) الزبيديه لوحة رقم (٢)، وذلك لكون القطع مخدمة بطريق إفرازي سعة (١٠م) علماً بان منطقة السكن جزء منها منظم حسب مخطط بقعة الزبيديه المصدق نهائي سكن (ب) وحسب المخطط المعد لهذه الغاية.
 ٣. شريطة دفع الرسوم والعوائد المترتبة على ذلك وحسب الأصول.
- وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. يجوز لدوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى منطقة الزبيديه وحويجه/بلدية الأمير الحسين بن عبد الله، لتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق اللبونية وخلال شهر من تاريخ الإعلان.

مكتبة الأصول

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة الباعج/بلدية الأمير الحسين بن عبد الله، أن اللجنة اللوائية المشتركة للواء البادية الشمالية الغربية قررت بقرارها رقم (٨٧) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٥ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الباعج/بلدية الأمير الحسين بن عبد الله رقم (١٤٣) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٩، والمتضمن ما يلي:-

١. إزالة أجزاء من قطع ذوات الأرقام (١٠٨، ٤٥، ٥٨) والقطعة رقم (١٥٧) من حوض رقم (٤) الشرعة للتنظيم.
 ٢. تغيير صفة استعمال أجزاء من قطع الأراضي ذوات الأرقام (١٠٧، ٤٥، ٥٨) والقطعة رقم (١٥٧) من حوض رقم (٤) الشرعة من أراضي الباعج من زراعي خارج التنظيم إلى سكن (ب).
 ٣. تحويل جزء من القطعة رقم (١٠٨) من حوض رقم (٤) الشرعة من أراضي الباعج من زراعي خارج التنظيم إلى سكن زراعي داخل التنظيم.
 ٤. تغيير صفة استعمال للأجزاء الغربية من قطع الأراضي ذوات الأرقام (١٠٧، ٤٥، ٥٨) من حوض رقم (٤) الشرعة من سكن زراعي داخل التنظيم إلى سكن (ب).
 ٥. إحداث شارع سعة (١٢م) ضمن قطع الأراضي ذوات الأرقام (١٠٨، ٤٥، ٥٨) وجميعها ضمن الحوض رقم (٤) الشرعة من أراضي الباعج.
 ٦. إحداث شارع سعة (١٠م) بين قطعتي الأرض ذوات الأرقام (١٠٨، ١٠٧) مناصفة وقطعة الأرض رقم (٢٩) وجميعها ضمن الحوض رقم (٤) الشرعة من أراضي الباعج.
 ٧. إحداث ممر مشاة سعة (٦م) ضمن قطعة الأرض رقم (٥٦)، وممر مشاة سعة (٨م) مناصفة بين قطعتي الأرض ذوات الأرقام (٤٥، ٥٨) من حوض رقم (٤) الشرعة من أراضي الباعج.
 ٨. إلغاء شارع سعة (١٢م) المار ضمن قطعة الأرض رقم (٤٥) وجزء من قطعة الأرض رقم (٥٨) من حوض رقم (٤) الشرعة من أراضي الباعج.
 ٩. توسعة طريق من (٦م) إلى (١٠م) ضمن قطعتي الأرض ذوات الأرقام (١٠٧، ٤٥) حوض رقم (٤) الشرعة من أراضي الباعج.
 ١٠. إحداث شارع سعة (١٠م) ضمن قطعتي الأرض ذوات الأرقام (١٠٧، ٤٥) حوض رقم (٤) الشرعة من أراضي الباعج.
- وقررت اللجنة إيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. يجوز لدوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى منطقة الباعج/بلدية الأمير الحسين بن عبد الله، لتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية وخلال شهر من تاريخ الإعلان.

إعلان

• يعلن لإطلاع العموم في بلدية الصالحية/منطقة الصالحية بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية الصالحية ونائبه قررت بقرارها رقم (٣٦) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الصالحية رقم (١٢٠) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٤ المتضمن:- الموافقة على إحداث ارتداد أمامي للمواقع التجارية بعمق (٦م) للقطع ذوات الأرقام (٧٤٢، ٧٤٣) حوض رقم (٢٠) رجم مسر والقطع ذوات الأرقام (٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠) حوض رقم (١١) صوان والقطع ذوات الأرقام (١١٥، ١١٦، ١١٧) حوض رقم (٣) الموالي من أراضي الصالحية ضمن المخطط التنظيمي التعديلي لبلدية الصالحية والمصدق نهائياً بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (١/٤٣٢) تاريخ ٢٠٠٦/٥/٢١ وإعلان ذلك للاعتراض بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين للاعتراض مدة (١٤) يوم يجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية لمنطقة الصالحية خلال ساعات الدوام الرسمي لتقديم الاعتراض على أن تكون معززة بالأوراق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية.

المهندس محمود الغرايبة
رئيس بلدية الصالحية ونائبه
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية بلعما الجديدة قررت بقرارها رقم (٢٠٠٧/١٥/٨٦م) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٤م الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الزنية والمزرعة وروضة الأمير رقم (٢٠٠٧/١٣) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٨م والمتضمن الموافقة على إلغاء الشارع الإضافي سعة (١٠م) على الشارع الرئيسي سعة (٤٠م) وذلك ضمن القطع ذوات الأرقام (١٩٩، ١٩٨، ١٩٧) وجميعها من حوض رقم (٦) المضببة من أراضي المزرعة، وتحويل الشارع الملغى إلى تجاري طولي ودمجه مع التجاري الطولي الذي يمر خلفه، كما هو بالقطع الواقعة على الشارع الرئيسي والمجاورة للقطع التي يمر فيها الشارع، وذلك كون هذا الشارع يضر بالقطع المار فيها وخاصة القطعة رقم (١٩٩) حيث يتركها فضلات لا يستفاد منها. لذا قررت اللجنة اللوائية الموافقة على قرار اللجنة المحلية المذكور أعلاه وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة أسبوعين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. يجوز لدوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى اللجنة اللوائية لبلدية بلعما الجديدة واللجنة المحلية لمنطقة الزنية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالأوراق اللازمة.

المهندس محمد عيسى عويدات
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية/بلدية بلعما

مكّن من الأصل

إعلان

- يعلن لاطلاع العموم في بلدية حوشا الجديدة بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية حوشا الجديدة قد قررت بقرارها رقم (١٣/٤٤) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٧ والمتضمن الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة المنصورة رقم (١٢/٢١) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٥ والمتضمن الموافقة على استحداث دخله خدمات برض (م٦) وهي الملونة باللون الأحمر والواقعة على القطعة رقم (٥٨) من حوض (١٢) من أراضي صره وحسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

المهندس عصام غنيم

رئيس بلدية حوشا الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

* * * * *

إعلان

- يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية كفرنجة الجديدة قد قررت بقرارها رقم (٣٠) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة كفرنجة الجديدة منطقة (كفرنجة) رقم (٦٠) بند (١٢) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٦ والمتضمن الموافقة على تخفيض سعة منحني ضمن القطعة رقم (٢٤٥) حوض (٣) المسابك من أراضي كفرنجة وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية كفرنجة الجديدة ومدعمة بالمخططات التوضيحية والوثائق اللازمة.

المهندس عقيل عياصره

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

في بلدية كفرنجة

* * * * *

إعلان

- يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية كفرنجة الجديدة قد قررت بقرارها رقم (٣٧) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٥ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية كفرنجة الجديدة منطقة (كفرنجة) رقم (١٢) بند (٣) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٨ والمتضمن الموافقة على تحويل صفة استعمال القطع ذوات الأرقام (٨٤، ٧٣٥، ٨٢٢، ٨٢١، ٧١، ٧٥٤، ٧٥٣، ٧٣، ٨٥، ٨٩) وأجزاء القطع (٥٦٢، ٥٦٣، ٨٨١، ٨٨٠، ٥٩٤) وجميعها في الحوض رقم (٤) البلد من أراضي كفرنجة من سكن (ج) إلى سكن (د) وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية كفرنجة الجديدة ومدعمة بالمخططات التوضيحية والوثائق اللازمة.

المهندس عقيل عياصره

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

في بلدية كفرنجة

* * * * *

إعلان

- يعلن للعموم في منطقة (راسون) بلدية (العبون) أن اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية العبون/محافظة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٦/٤٧) تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة (راسون) بلدية (العبون) رقم (٤٤/ب) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٢٨ والمتضمن الموافقة على تعديل مسار شارع تنظيمي سعة (١٢م) والمار بالقطع (٥٨، ٥٧) وتعديل مسار شارع تنظيمي سعة (٢٠م) والمار بالقطع (٦٩، ٦٨، ٥٧، ٢٨، ٢١، ١٩) وتعديل مسار شارع تنظيمي سعة (١٠م) والمار بالقطع (٥٨، ٥٧، ٦٨، ٥٥) وجميع ما ذكر بالحوض رقم (٥) صغار من أراضي راسون. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى سكرتير اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة (راسون) خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

المهندس نايف ذنبيات

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية العبون

محذّر من الأصل

إعلان

• يعلن للعموم في منطقة حلاوة/ بلدية الشفا ان اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية الشفا قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٧/٣٥) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٣٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة حلاوة رقم (٢٠٠٧/١٠) بند رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٨ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة الاستعمال للقطع ذوات الأرقام (٢٦٦، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٧٨، ٢٩٢، ١٧٨) وأجزاء من القطع ذوات الأرقام (٢٤١، ١١١، ٢٤٣، ٢٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ٨٠، ٨١، ٢٦٠) من سكن (ب) إلى سكن (ج) ضمن الحوض رقم (٦) السهول من أراضي حلاوة وذلك لصغر عروض هذه القطع بما لا يتناسب مع سكن (ب) وتسهلاً لإزالة الشبوع وذلك حسب الترسيم المرفق والمعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم الى سكرتير اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة حلاوة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

المهندس محمد احمد

رئيس بلدية الشفا

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة (١٩٦٦) بان اللجنة اللوائية للواء دير علا وبناء على قرار اللجنة المحلية لمنطقة أبو عبيدة والبالونة رقم (٢/٣) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٥ قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط الموافقة على تغيير صفة الاستعمال من أراضي سكن زراعي إلى سكن (د) ضمن اللوحة رقم (٦) وحسب الجزء الملون باللون البنّي وإعطاء صفة استعمال سكن (د) ضمن اللوحة رقم (٦) وحسب الجزء الملون باللون البنّي داخل الإطار الأزرق كونه لا يوجد لها صفة استعمال والمجاور أحكام سكن (د). للاعتراض لمدة شهر لدى مكاتب اللجنة المحلية لمنطقة أبو عبيدة والبالونة بلدية دير علا الجديدة وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة للإطلاع على المخطط تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم خطياً مدعماً بوثائق ثبوتية ومخططات إيضاحية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة أبو عبيدة والبالونة / بلدية دير علا الجديدة.

المهندس وجدي عبد الحميد مساعدة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء دير علا

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء ذيبان

المهندس حسان فتبان

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة للواء ذيبان قررت بقرارها رقم (١٣/٦) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٣ الموافقة على إلغاء جزء من الطريق غير المعبد والمار بالقطع (٨٦، ٤٥) من الحوض رقم (٢) من أراضي قرية الجديدة/ بلدية جبل بني حميدة/ لواء ذيبان وذلك لتفادي خلع أشجار شجرة تقع في سعة الشارع كما هو موضح بالمخطط المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية للاعتراض لدى سكرتير اللجنة المحلية في بلدية جبل بني حميدة مدعماً بالمخططات والوثائق اللازمة.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة للواء ذيبان قررت بقرارها رقم (١١/٢) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٠ الموافقة على استحداث دخلة سعة (٦٦م) ضمن القطعة رقم (٨٥) حوض رقم (١١) من أراضي ملبح/ لواء ذيبان كما هو موضح بالمخطط المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلان المخطط للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين هذا ويحق لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه لدى سكرتير اللجنة المحلية لبلدية لب ومليح مدعماً باقتراحاتهم واعتراضاتهم بالوثائق والأوراق الثبوتية اللازمة وخلال المدة الالفة الذكر.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة للواء ذيبان قررت بقرارها رقم (٩/٢) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٦ الموافقة على إضافة تنظيم سكن (ب) إلى القطع ذوات الأرقام (١١) حوض (٥) والقطعة رقم (٧٩) حوض (٨) من أراضي قرية مكاور كما هو موضح بالمخطط المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلان المخطط للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين هذا ويحق لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه لدى سكرتير اللجنة المحلية جبل بني حميدة مدعماً باقتراحاتهم واعتراضاتهم بالوثائق والأوراق الثبوتية اللازمة وخلال المدة الالفة الذكر.

مكاتب البلدية

* * * * *

إعلان

• يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية لبلدية ذيبان الجديدة قررت بقرارها رقم (١/٤) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٩ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية لمنطقة العالية رقم (٢٠٠٦/١/٤٦) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٩ والمتضمن الموافقة على استحداث دخلة سعة (٦م) لخدمة البناء القائم على القطعة رقم (١٨) حوض رقم (٦) من أراضي العالية مع نهاية مغلقة وذلك وفق المخطط المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض.

حمدي البريزات

رئيس بلدية ذيبان الجديدة بالإناية

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

* * * * *

إعلان

• يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية لبلدية ذيبان الجديدة قررت بقرارها رقم (١/٨) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٥ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية لمنطقة ذيبان رقم (٢٠٠٧/١/٢٤) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٥ والمتضمن إعلان الشوارع للاعتراض والمصادقة تصديقاً مؤقناً بقرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٢/٦١٢) تاريخ ٢٠٠٠/٥/٤ والواقعة ضمن الحوض رقم (٥) الذهبية الغربية وحوض رقم (١) عرقوب الذهبية. وكما هو مبين على المخطط المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض.

حمدي البريزات

رئيس بلدية ذيبان الجديدة بالإناية

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

إعلان

• يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية لبلدية ذيبان الجديدة قررت بقرارها رقم (١/١٠) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية لمنطقة العالية رقم (١/١١) تاريخ ٢٠٠٧/٣/١٥ والمتضمن إدخال الأجزاء المتبقية من القطع ذوات الأرقام ٧٣٥، ٧٠٦، ٧١١، ٧٣٤، ٧١٦، ٧٢٧ حوض رقم (٨) وإدخال كامل القطع ذوات الأرقام ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥ حوض رقم (٨) من أراضي العالية من زراعي إلى تنظيم سكن (ب). وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس جورج حدادين

رئيس بلدية ذيبان الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء فقوع اطلعت على المخطط التنظيمي الهيكلي لمنطقة امرع وعلى قرار اللجنة المحلية رقم (٣/١٠٧) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ واستناداً لأحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ قررت اللجنة اللوائية الموافقة على إحداث طريق خدمات بسعة (٦م) لتمر في القطع ذوات الأرقام (٢٢، ٢٣) حوض رقم (١٥) الربع من أراضي امرع وذلك لإيصال الخدمات. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة في الاعتراض الإطلاع على المخططات وتقديم اعتراضاتهم لدى مكتب سكرتير اللجنة اللوائية حسب المدة القانونية.

رضوان العتوم

رئيس بلدية عبد الله بن رواحه

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

مكتبة من الأصل

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الرصيفة قد قررت بقرارها رقم (٧/٣) لسنة (٢٠٠٧) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية الرصيفة منطقة الرشيد والمتضمن تحويل صفة تنظيم القطعة رقم (٧٩) وجزء من القطعة رقم (٧١) حوض (١) الشبيكات لوحة رقم (٦) من أراضي عطل الزرقاء والرصيفة من صفة تنظيم ملاعب طولي وتجاري محلي وحدائق إلى صفة تنظيم مقبرة اسلامية واستحداث شارع بعرض (١٢م) من القطعة رقم (٧١) محاذي لحد الإفراز للقطعة رقم (٧٩) من الجهة الجنوبية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة أسبوعين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية الرصيفة ومدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

المهندس غسان قاسم خريسات

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

في بلدية الرصيفة

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء الشوبك قد قررت بقرارها رقم (٨/١) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٧ وبصفها لجنة محلية الموافقة على: التعديلات التنظيمية الرقمية المقترحة على مخطط بلدة المنصورة التنظيمي وذلك بما يتناسب مع لوحات الأراضي الرقمية والواقع. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة أسبوعين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة في بلدية الشوبك الجديدة ومدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

المهندس محمد عبد القادر الطورة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

في بلدية الشوبك الجديدة

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم ان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء الحسا وبعد الإطلاع على القرار رقم (٢٧/٤) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١١ وقررت الموافقة على تغيير صفة استعمال باقي أجزاء الحديقة والتي تشكل جزء من القطعة رقم (٧٠١) حوض الحسا الجنوبي رقم (٢٨) من أراضي بلدة الحسا إلى مباني عامة، وتغيير صفة استعمال الجزء المتبقي من القطعة المذكورة من تنظيم سكن (ج) إلى مباني عامة علماً بأن القطعة تتبع أراضي خزينة المملكة الأردنية الهاشمية ومخصصة لصالح وزارة الشؤون البلدية لصالح بلدية الحسا لغاية إقامة مواقف للسيارات، والموقف مقام حالياً. قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية الموافقة على المخطط المقترح وإيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر إعلانه في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يحق لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط المودع لدى مكتب اللجنة المحلية في بلدية الحسا إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه للسيد سكرتير اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس عبد الوهاب الطراونة

مدير الشؤون البلدية

رئيس اللجنة اللوائية/ لواء الحسا

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم ان اللجنة اللوائية المشتركة في لواء الهاشمية قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٧/١٣/١٧) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٣٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية قرى بني هاشم رقم (٣) لسنة ٢٠٠٧ تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٦ والمتضمن الإطلاع ومناقشة الاستدعاء المقدم من السيد خالد عبد الله القلاب وشركاه مجاوريه وآخرين من سكان قرية أبو الزيفان والمتضمن إدخال القطع ذوات الأرقام (٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣) لوحة (٢٣) من حوض (٤٢) أبو الزيفان الغربي والقطع ذوات الأرقام (٧٠٢، ٧٠٥، ٧٠٦) وجزء من القطعة رقم (٧٠٣) غير منظم لوجه (٤٠) من نفس الحوض واللوحه والقطع ذوات الأرقام (٧٠٣، ٧٠٤) لوحة (٤) من نفس الحوض وجزء من القطعة رقم (٧٠٥) لوحة رقم (٢٤) من نفس الحوض إلى التنظيم ضمن أحكام سكن (جيم) وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية لمنطقة قرى بني هاشم في لواء الهاشمية مصطحبين معهم المخططات الإيضاحية والوثائق الثبوتية حسب الأصول.

المهندس احمد الحراشة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الهاشمية

محكمة من الأصل

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم أن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء الهاشمية قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٧/٨/١١) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ الموافقة على إلغاء شارع (١٠م) المار من القطع ذوات الأرقام (٢٥٢، ٢٥٣، ٢٦٩) حوض (٨) السايح لوحة (٢٢) من أراضي الهاشمية والواقعة ضمن المخطط المصدق بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (١/٦٧٥) تاريخ ٢٠٠٥/٧/٢٧ وبصفة استعمال صناعات متوسطة خفيفة ونشرة للاعتراض لمدة أسبوعين من تاريخ نشرة بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حسب الأصول، ويجوز لدوي العلاقة الإطلاع على المخططات التعديلية وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض مصطحبين معهم المخططات الإيضاحية والوثائق الثبوتية حسب الأصول.

المهندس أحمد الحراشة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الهاشمية

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية مؤاب الجديدة قد قررت بقرارها رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية مؤاب الجديدة منطقة مؤاب والمتضمن: إلغاء جزء من طريق سعة (٦م) ضمن القطعة (٢٦) حوض (٥) من أراضي الخالدية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية مؤاب الجديدة ومدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

بلدية مؤاب الجديدة

* * * * *

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم للواء بصيرا

المهندس محمد البندور

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم والأبنية للواء بصيرا قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية في بلدية الحارث بن عُمير منطقة بصيرا رقم (٢٠٠٧/٦) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٣ بخصوص الموافقة على تخفيض الشارع المار في القطع ذوات الأرقام (٣٢٦، ٣٢٥، ٣٢٧) حوض (١٤) الربص من أراضي بصيرا من (١٢م) إلى (١٠م) وذلك لوجود جدار استنادي منفذ على أرض الواقع وإزالة الضرر عن البناء القائم وحسب المخطط المقترح المعد لهذه الغاية. قررت اللجنة الموافقة على المخطط المقترح وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر إعلانه في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يحق لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط المودع لدى مكتب اللجنة المحلية في بلدية الحارث بن عُمير منطقة بصيرا حتى إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه للسيد رئيس اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض ومدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم والأبنية للواء بصيرا قد اطلعت وبصفتها لجنة محلية على المخطط بخصوص تعديل وإلغاء أجزاء من الشارع التنظيمي المار في القطع ذوات الأرقام (١٦، ٥، ١٥) حوض (٢٢) مفلا الفرس من أراضي القادسية وعمل نهاية مغلقة في القطعة رقم (١٦) وذلك لإزالة الضرر عن الأبنية القائمة وحسب المخطط المقترح المعد لهذه الغاية. قررت اللجنة الموافقة على المخطط المقترح وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر إعلانه في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يحق لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط المودع لدى مكتب اللجنة اللوائية المشتركة في مبنى مديرية الشؤون البلدية حتى إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه للسيد رئيس اللجنة المشتركة خلال المدة القانونية للاعتراض ومدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم والأبنية للواء بصيرا قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية في بلدية القادسية رقم (٢/٣) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ بخصوص الموافقة على تحويل القطع ذوات الأرقام (٢٣٨، ١٩٨، ١٩٧، ٢٤٣، ٢٤٢، ٢٤١، ٢٤٠، ٢٣٩) حوض (٢١) بئر العطاطة من سكن (أ) إلى تجاري طولي بعمق (١٤م) وذلك لوجود مخازن تجارية ولوقوعها على الشارع الرئيسي وبناء على طلب أصحاب العلاقة وحسب المخطط المقترح المعد لهذه الغاية. قررت اللجنة الموافقة على المخطط المقترح وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر إعلانه في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يحق لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط المودع لدى مكتب اللجنة المحلية في بلدية القادسية حتى إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه للسيد رئيس اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض ومدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

مكناً من الأصل

المواصفات القياسية

اعلان

وافق مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس بجلسته رقم (٢٠٠٧/٤)
المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٢ على اعتماد المواصفات القياسية التالية واعتبارها سارية
المفعول بعد مرور سنة من تاريخ نشر قرار اعتمادها بالجريدة الرسمية.

رقم المواصفة القياسية الأردنية	عنوان مشروع المواصفة القياسية الأردنية	الرقم القياسي
٢٠٠٧/١-٨٣٨	سلامة الألعاب، الجزء ١: الخصائص الميكانيكية والفيزيائية (تعديل من خلال تبني مبادئ المواصفة القياسية الأوروبية ٧١-٢٠٠٥/١)	١
٢٠٠٧/٢-٨٣٨	سلامة الألعاب، الجزء ٢: قابلية الاشتعال (تعديل من خلال تبني مبادئ المواصفة القياسية الأوروبية ٧١-٢٠٠٦/٢)	٢
٢٠٠٧/٣-٨٣٨	سلامة الألعاب، الجزء ٣: ارتحاض بعض العناصر (تعديل من خلال تبني مبادئ المواصفة القياسية الأوروبية ٧١-١٩٩٤/٣ وتعديلاتها EN 71-3:1994/A1:2000/AC:2000 EN 71-3:1994/A1:2000/AC:2000 (3:1994/AC:2002)	٣
٢٠٠٧/٤-٨٣٨	سلامة الألعاب، الجزء ٤: المجموعات التجريبية للكيمياء والنشاطات المتطرفة بها (تعديل من خلال تبني مبادئ المواصفة القياسية الأوروبية ٧١-١٩٩٠/٤ وتعديلاتها EN 71-4:1990/A1:1998 EN 71-4:1990/A2:2003)	٤
٢٠٠٧/٥-٨٣٨	سلامة الألعاب، الجزء ٥: مجموعات الألعاب الكيميائية المجموعات التجريبية (تعديل من خلال تبني مبادئ المواصفة القياسية الأوروبية ٧١-١٩٩٣/٥ وتعديلاتها EN 71-5:1993/A1:2006)	٥
٢٠٠٧/٦-٨٣٨	ملاحظة الألعاب، الجزء ٦: الرموز التصويرية لطاقت البيان التحذيرية المحددة بالعلم (تعديل من خلال تبني مبادئ المواصفة القياسية الأوروبية ٧١-١٩٩٠/٦)	٦
١-١٠٠٦٧ ٢٠٠٧/١	أجهزة الطبخ المنزلية التي تعمل باحتراق الغاز، الجزء ١-١: السلامة - عام (تبني مبادئ المواصفة القياسية الأوروبية ١٩٩٨/١-١-٣٠ وتعديلاتها EN 30-1-1:1998/A2:2003 EN 30-1-1:1998/A1:1999 (EN 30-1-1:1998/A3:2005)	٧

٢٠٠٧/١-٤٥	٨	بلاط التيرازو، الجزء ١: بلاط التيرازو للاستعمال الداخلي (تبني) مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية ١٣٧٤٨/١-٢٠٠٤/١ وتعديلها EN 13748-1:2004/A1:2005 وقائمة الأخطاء المطبعية وتصحيحاتها (EN 13748-1:2004/AC:2005)
٢٠٠٧/٢-٤٥	٩	بلاط التيرازو، الجزء ٢: بلاط التيرازو للاستعمال الخارجي (تبني) مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية ١٣٧٤٨/٢-٢٠٠٤/٢
٢٠٠٧/٢-٥٢٢	١٠	الأختام المرنّة - اشتراطات المواد لأختام وصلات الأنابيب المستخدمة في تطبيقات المياه والمجاري، الجزء ٢: اللدنيات المرنة الملدنة حرارياً تعديل من خلال تبني مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية ٦٨١- ٢٠٠٠/٢ وتعديلها (EN 681-2: 2000/A1: 2002)
٢٠٠٧/١-١٠٠٣١	١١	حجر البناء، الجزء ١: التعاريف والمواصفات ومعايير المطابقة (تبني) مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية ٤٥٩/١-٢٠٠١/١
٢٠٠٧/١٠٦٠	١٢	اللدنات - خصائص السلامة (تعديل من خلال تبني مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية (٢٠٠٥/٩٩٩٤)
٢٠٠٧/١٠٣٧	١٣	سلامة الألعاب الكهربائية (تبني) مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية ٦٢١١٥/٢٠٠٥/٢
٢٠٠٧/٢-١٠٠٣٥	١٤	المخاليط للخرسانة والملاط والحقن، الجزء ٢: مخاليط الخرسانة - للتعاريف والاشتراطات والمطابقة وبطاقة البيان (تبني) مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية ٩٣٤/١-٢٠٠١/٢ وتعديلها (EN 934-2:2001/A2:2005 و EN 934-2:2001/A1:2004)
٢٠٠٧/١-٣٠	١٥	الإسمنت، الجزء ١: التركيب، والمواصفات ومعايير المطابقة للإسمنت الاعتيادي (تعديل من خلال تبني مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية ١٩٧- ٢٠٠٠/١ وتعديلها (EN 197-1:2000/A1:2004)
٢٠٠٧/١٣٢٨	١٦	معدات البناء - الأقفال والسقاطات - الأقفال والسقاطات وصفائح الإقفال التي تعمل ميكانيكياً - الاشتراطات وطرق الفحص (تعديل من خلال تبني مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية ٢٠٠٣/١٢٢٠٩ وقائمة الأخطاء المطبعية وتصحيحاتها EN 12209: 2003/AC: 2005)

وذلك استناداً للصلاحيات المخولة له بموجب المادة (٨) فقرة (ب) من قانون المواصفات والمقاييس رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٠م ويمكن الحصول عليها من مركز المعلومات المؤسسة.

المدير العام

د. ياسين مهيب الخياط

هكذا في الأصل

إعلان

وافق مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس بجلسته رقم (٢٠٠٧/٤) المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٢ على اعتماد المواصفات القياسية التالية واعتبارها سارية المفعول بعد مرور ستة أشهر من تاريخ نشر قرار اعتمادها بالجريدة الرسمية.

الرقم التسلسلي	عنوان مشروع المواصفة القياسية الأردنية الخاصة بالسلامة العامة للمنتجات	رقم المواصفة القياسية الأردنية
١	الأجهزة الرياضية - متطلبات السلامة العامة وطرق الفحص (تبني مواصفة المواصفة القياسية الأوروبية ١٩٩٦/٩١٣)	٢٠٠٧/١٠٠٠٠
٢	الأجهزة الرياضية - صناديق القفز - المتطلبات وطرق الفحص متضمنة السلامة (تبني مواصفة المواصفة القياسية الأوروبية ٢٠٠٣/٩١٦)	٢٠٠٧/١٠٠٠١
٣	الأثاث - الأسرة القابلة للطي - متطلبات السلامة والفحص، الجزء ١: متطلبات السلامة (تبني مواصفة المواصفة القياسية الأوروبية ١٩٩٥/١-١١٢٩)	٢٠٠٧/١-١٠٠٠٢
٤	الأثاث - الأسرة القابلة للطي - متطلبات السلامة والفحص، الجزء ٢: طرق الفحص (تبني مواصفة المواصفة القياسية الأوروبية ١٩٩٥/٢-١١٢٩)	٢٠٠٧/٢-١٠٠٠٢
٥	الأثاث - الغرف الصغيرة وأسرة الأطفال للاستخدام المنزلي، الجزء ١: متطلبات السلامة (تبني مواصفة المواصفة القياسية الأوروبية ١١٣٠-١٩٩٦/١)	٢٠٠٧/١-١٠٠٠٣
٦	الأثاث - الغرف الصغيرة وأسرة الأطفال للاستخدام المنزلي، الجزء ٢: طرق الفحص (تبني مواصفة المواصفة القياسية الأوروبية ١١٣٠-١٩٩٦/٢)	٢٠٠٧/٢-١٠٠٠٣
٧	مواد رعاية الأطفال والمواد المستخدمة من قبل الأطفال - العضاضات للرضع وصغار الأطفال، الجزء ١: متطلبات السلامة العامة ومعلومات عن المنتج (تبني مواصفة المواصفة القياسية الأوروبية ١٤٠٠-٢٠٠٢/١)	٢٠٠٧/١-١٠٠٠٤

٨	مواد رعاية الأطفال والمواد المستخدمة من قبل الأطفال - العضاضات للرضع وصغار الأطفال، الجزء ٢: المتطلبات الميكانيكية والفحوصات (تبني مواصفة المواصفة القياسية الأوروبية ١٤٠٠-٢٠٠٢/٢)	٢٠٠٧/٢-١٠٠٠٤
٩	مواد رعاية الأطفال والمواد المستخدمة من قبل الأطفال - العضاضات للرضع وصغار الأطفال، الجزء ٣: المتطلبات الكيميائية والفحوصات (تبني مواصفة المواصفة القياسية الأوروبية ١٤٠٠-٢٠٠٢/٣)	٢٠٠٧/٣-١٠٠٠٤
١٠	مواد رعاية الأطفال - أسرة الأطفال المحمولة والحاملات - متطلبات السلامة وطرق الفحص (تبني مواصفة المواصفة القياسية الأوروبية ٢٠٠٤/١٤٦٦)	٢٠٠٧/١٠٠٠٥
١١	أجهزة الطيران الشراعية - أطقم أحزمة المقاعد - متطلبات السلامة وفحوصات القوة (تبني مواصفة المواصفة القياسية الأوروبية ١٩٩٩/١٦٥١)	١٩٩٩/١٠٠٠٦
١٢	الأجهزة والوقود الصلب وقذائف النار للشواء، الجزء ١: الشوايات التي تعمل باحتراق الوقود الصلب، الجزء ١: المتطلبات وطرق الفحص (تبني مواصفة المواصفة القياسية الأوروبية ١٨٦٠-٢٠٠٣/١)	٢٠٠٧/١-١٠٠٠٧
١٣	الأجهزة الرياضية - الأحصنة وأجهزة القفز - متطلبات السلامة والمتطلبات الوظيفية وطرق الفحص (تبني مواصفة المواصفة القياسية الأوروبية ١٢١٩٦/٢٠٠٣)	٢٠٠٧/١٠٠٠٨
١٤	الأجهزة الرياضية - الحواجز الألفية - متطلبات السلامة وطرق الفحص (تبني مواصفة المواصفة القياسية الأوروبية ١٢١٩٧/١٩٩٧)	٢٠٠٧/١٠٠٠٩
١٥	الأجهزة الرياضية - الحواجز الجدارية والنظام الشبكي والسلام وهياكل التسلق - متطلبات السلامة وطرق الفحص (تبني مواصفة المواصفة القياسية الأوروبية ١٢٣٤٦/١٩٩٨)	٢٠٠٧/١٠٠١٠
١٦	الأجهزة الرياضية - عوارض التوازن - متطلبات السلامة والمتطلبات الوظيفية وطرق الفحص (تبني مواصفة المواصفة القياسية الأوروبية ١٢٤٣٢/١٩٩٨)	٢٠٠٧/١٠٠١١
١٧	أجهزة الطيران الشراعية - مظلات الطوارئ - متطلبات السلامة وطرق الفحص (تبني مواصفة المواصفة القياسية الأوروبية ١٢٤١٩/٢٠٠١)	٢٠٠٧/١٠٠١٢

مكتبة الأصل

١٨	مواد رعاية الأطفال - حامل العضاضة - متطلبات السلامة وطرق الفحص (تبنى مائل للمواصفة القياسية الأوروبية ١٢٥٨٦/١٩٩٩)	٢٠٠٧/١٠٠١٣
١٩	الأجهزة الرياضية - حلقات التعليق - متطلبات السلامة والمتطلبات الوظيفية وطرق الفحص (تبنى مائل للمواصفة القياسية الأوروبية ١٢٦٥٥/١٩٩٨)	٢٠٠٧/١٠٠١٤
٢٠	الأدوات المساعدة على الطفل لتعليمات السباحة، الجزء ٢: متطلبات السلامة وطرق الفحص للأدوات المساعدة على الطفل التي سيتم مسكها (تبنى مائل للمواصفة القياسية الأوروبية ١٣١٣٨-٢٠٠٢/٢)	٢٠٠٧/٢-١٠٠١٥
٢١	ملحقات الفوص - مقاييس العمق ودوات قياس العمق والوقت المجتمعة - متطلبات السلامة والمتطلبات الوظيفية وطرق الفحص (تبنى مائل للمواصفة القياسية الأوروبية ١٣٣١٩/٢٠٠٠)	٢٠٠٧/١٠٠١٦
٢٢	الأجهزة الرياضية ذات عجلات للتحلق - المزلة المعجلة - متطلبات السلامة وطرق الفحص (تبنى مائل للمواصفة القياسية الأوروبية ١٣٨٩٩/٢٠٠٣)	٢٠٠٧/١٠٠١٧
٢٣	مصابيح الزينة الزئبقية - متطلبات السلامة وطرق الفحص (تبنى مائل للمواصفة القياسية الأوروبية ٢٠٠٢/١٤٠٥٩)	٢٠٠٧/١٠٠١٨
٢٤	مواد رعاية الأطفال والمواد المستخدمة من قبل الأطفال - مقاعد الأطفال في الدراجات - متطلبات السلامة وطرق الفحص (تبنى مائل للمواصفة القياسية الأوروبية ٢٠٠٤/١٤٤٤)	٢٠٠٧/١٠٠١٩
٢٥	مواد رعاية الأطفال والمواد المستخدمة من قبل الأطفال - أجهزة الشرب، الجزء ١: المتطلبات العامة والمتطلبات الميكانيكية والفحوصات (تبنى مائل للمواصفة القياسية الأوروبية ١٤٣٥٠-٢٠٠٤/١)	٢٠٠٧/١٠٠٢٠
١	سلامة الألعاب، الجزء ٧: طلاء الأصابع - المتطلبات وطرق الفحص (تبنى مائل للمواصفة القياسية الأوروبية ٧١-٢٠٠٢/٧)	٢٠٠٧/٧-٨٣٨
٢	سلامة الألعاب، الجزء ٨: الأرجوحات والزلاجات والألعاب النشطات المشابهة لاستخدام العائلة داخل وخارج المنزل (تبنى مائل للمواصفة القياسية الأوروبية ٧١-٢٠٠٢/٨)	٢٠٠٧/٨-٨٣٨

مشاريع المواصفات القياسية الأردنية الخاصة بالمواد الإنشائية		
١	الإسمنت - الجزء ٤: التركيب، والمواصفات ومعايير المطابقة لإسمنت خبث القرن العالي ذو قوة مبكرة منخفضة (تعديل من خلال تبني مائل للمواصفة القياسية الأوروبية ١٩٧-٤/٢٠٠٤)	٢٠٠٧/٤-٢٠
٢	الآختم المرنة - اشتراطات المواد لآختم وصلات الأنابيب المستخدمة في تطبيقات المياه والمجاري، الجزء ١: المطاط المفلكن (تعديل من خلال تبني مائل للمواصفة القياسية الأوروبية ١٩٩٦/١-٦٨١ وتعديلها EN 681-1: 1996/A1: 1998 1996/A2: 2002)	٢٠٠٧/١-٥٣٢
٣	الآختم المرنة - اشتراطات المواد لآختم وصلات الأنابيب المستخدمة في تطبيقات المياه والمجاري، الجزء ٣: المواد الخلوية من المطاط المفلكن (تعديل من خلال تبني مائل للمواصفة القياسية الأوروبية ٢٠٠٠/٣-٦٨١ وتعديلها EN 681-3: 2000/A1: 2002)	٢٠٠٧/٣-٥٣٢
٤	الآختم المرنة - اشتراطات المواد لآختم وصلات الأنابيب المستخدمة في تطبيقات المياه والمجاري، الجزء ٤: العناصر الخاتمة من البولي يوريثان المسبوك (تعديل من خلال تبني مائل للمواصفة القياسية الأوروبية ٢٠٠٠/٤-٦٨١ وتعديلها EN 681-4: 2000/A1: 2002)	٢٠٠٧/٤-٥٣٢
٥	لواصق البلاط - التعاريف والمواصفات (تعديل من خلال تبني مائل للمواصفة القياسية الأوروبية ٢٠٠١/١٢٠٠٤ وتعديلها وقائمة الأخطاء المطبعية وتصحيحاتها EN 12004:2001/A1:2002/AC:2002)	٢٠٠٧/٩٢١
٦	معدات البناء - أدوات مخرج الطوارئ التي يتم تشغيلها بضغط هوائي - الاشتراطات وطرق الفحص (تبنى مائل للمواصفة القياسية الأوروبية ١٩٩٧/١١٢٥ وتعديلها وقائمة الأخطاء المطبعية وتصحيحاتها EN 1125: 1997/A1: 2001/AC: 2002)	٢٠٠٧/١٠٠٢١
٧	معدات البناء - أدوات إغلاق الأبواب المحكمة - الاشتراطات وطرق الفحص (تبنى مائل للمواصفة القياسية الأوروبية ١٩٩٦/١١٥٤ وتعديلها EN 1154: 1996/A1: 2002)	٢٠٠٧/١٠٠٢٢

مكتبة الأصول

٨	معدات البناء - أدوات مخرج الطوارئ التي يتم تشغيلها كهربائياً للأبواب الدوارة - الاشتراطات وطرق الفحص (تبنى مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية 1997/1155: 2002/EN 1155)	٢٠٠٧/١٠٠٢٣
٩	معدات البناء - أدوات تنسيق الأبواب - الاشتراطات وطرق الفحص (تبنى مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية 1997/1158: 2002/EN 1158)	٢٠٠٧/١٠٠٢٤
١٠	المحامل الإنشائية، الجزء ٤: المحامل الدلفينية (تبنى مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية 1997/1158: 2006/EN 1158)	٢٠٠٧/٤-١٠٠٢٥
١١	المحامل الإنشائية، الجزء ٦: المحامل المتأرجحة (تبنى مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية 1997/1158: 2006/EN 1158)	٢٠٠٧/٦-١٠٠٢٥
١٢	المحامل الإنشائية، الجزء ٧: المحامل الكروية والأسطوانية (تبنى مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية 1997/1158: 2006/EN 1158)	٢٠٠٧/٧-١٠٠٢٥
١٣	معدات البناء - المفصلات المفردة المحور - الاشتراطات وطرق الفحص (تبنى مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية 1997/1158: 2006/EN 1158)	٢٠٠٧/١٠٠٢٦
١٤	أعمدة الإنارة، الجزء ٥: اشتراطات أعمدة الإنارة الفولاذية (تبنى مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية 1997/1158: 2006/EN 1158)	٢٠٠٧/٥-١٠٠٢٧
١٥	أعمدة الإنارة، الجزء ٦: اشتراطات أعمدة الإنارة من الألمنيوم (تبنى مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية 1997/1158: 2006/EN 1158)	٢٠٠٧/٦-١٠٠٢٧
١٦	أعمدة الإنارة، الجزء ٧: اشتراطات أعمدة الإنارة من البوليستر المركب والمدعم بالألياف (تبنى مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية 1997/1158: 2006/EN 1158)	٢٠٠٧/٧-١٠٠٢٧

١٧	معدات البناء - أدوات مخرج الطوارئ التي يتم تشغيلها بمقبض رافعة أو منصة دافعة - الاشتراطات وطرق الفحص (تعدل من خلال تبني مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية 1997/1159: 2002/EN 1159)	٢٠٠٧/١٠٠٢٨
١٨	الستائر الخارجية - اشتراطات الأداء بما فيها الأمان (تبنى مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية 1997/1159: 2002/EN 1159)	٢٠٠٧/١٠٠٢٩
١٩	الرماد المتطاير للخرسانة، الجزء ١: التعاريف، والمواصفات ومعايير المطابقة (تبنى مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية 1997/1159: 2002/EN 1159)	٢٠٠٧/١-١٠٠٣٠
٢٠	المغلق - اشتراطات الأداء بما فيها الأمان (تبنى مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية 1997/1159: 2002/EN 1159)	٢٠٠٧/١٠٠٣٢
٢١	الأختام المرنة - اشتراطات المواد للخواتم المستخدمة في الأنابيب والوصلات التي تنقل الغاز والموانع الهيدروكربونية (تبنى مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية 1997/1159: 2002/EN 1159)	٢٠٠٧/١٠٠٣٣
٢٢	نظمية الفصل للسوائل الخفيفة (مثل الزيت والبيترول) الجزء ١: مبادئ تصميم وأداء وفحص وترميز وضبط جودة المنتج (تبنى مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية 1997/1159: 2002/EN 1159)	٢٠٠٧/١٠٠٣٤
٢٣	المخاليط للخرسانة والملاط والحقن، الجزء ٣: مخاليط مونة البناء - التعاريف والاشتراطات والمطابقة وبطاقة البيان (تبنى مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية 1997/1159: 2002/EN 1159)	٢٠٠٧/٣-١٠٠٣٥
٢٤	المخاليط للخرسانة والملاط والحقن، الجزء ٤: مخاليط الحقن لإجهاد الأوتار مسبقاً - التعاريف والاشتراطات والمطابقة وبطاقة البيان (تبنى مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية 1997/1159: 2002/EN 1159)	٢٠٠٧/٤-١٠٠٣٥

هكذا من الأصل

٢٥	مواصفات الملاط للبناء، الجزء ١: ملاط القصارة تتبنى مواصفات المواصفة القياسية الأوروبية ٩٩٨-٢٠٠٢/١ وقائمة الأخطاء المطبعية وتصحيحاتها (EN 998-1: 2003/AC: 2005)	٢٠٠٧/١-١٠٠٣٦
٢٦	مواصفات الملاط للبناء، الجزء ٢: ملاط البناء (تتبنى مواصفات المواصفة القياسية الأوروبية ٩٩٨-٢٠٠٢/٢)	٢٠٠٧/٢-١٠٠٣٦
٢٧	حواط الستر - مواصفة المنتج (تتبنى مواصفات المواصفة القياسية الأوروبية ٢٠٠٣/١٢٨٣٠)	٢٠٠٧/١٠٠٣٨
٢٨	الأسقف المعلقة - الاشتراطات وطرق الفحص (تتبنى مواصفات المواصفة القياسية الأوروبية ٢٠٠٤/١٣٩٦٤)	٢٠٠٧/١٠٠٣٩
٢٩	الأسقف الممتدة - الاشتراطات وطرق الفحص (تتبنى مواصفات المواصفة القياسية الأوروبية ٢٠٠٤/١٤٧١٦)	٢٠٠٧/١٠٠٤٠
٣٠	زجاج المباني - منتجات جبر الصودا القاعدي، الجزء ٩: تقييم المطابقة/المواصفة القياسية للمنتج (تتبنى مواصفات المواصفة القياسية الأوروبية ٥٧٢-٢٠٠٤/٩)	٢٠٠٧/٩-١٠٠٤١
٣١	زجاج المباني - الزجاج المطلي، الجزء ٤: تقييم المطابقة/مواصفة المنتج (تتبنى مواصفات المواصفة القياسية الأوروبية ٢٠٠٤/٤-١٠٩٦)	٢٠٠٧/٤-١٠٠٤٢
٣٢	الزجاج في المباني - المنتجات الأساسية الخاصة - زجاج البوروسيليكات، الجزء ٢-١: تقييم المطابقة/مواصفة المنتج (تتبنى مواصفات المواصفة القياسية الأوروبية ١٧٤٨-٢٠٠٤/٢-١)	٢٠٠٧/٢-١٠٠٤٣
أجهزة الطبخ المنزلية التي تعمل باحتراق الغاز		
١	الجزء ٢-١: السلامة - الأجهزة التي تحتوي على أفران وشوايات تعمل بالحمل الحراري القسري (تتبنى مواصفات المواصفة القياسية الأوروبية ١-٣٠-١٩٩٩/٢)	٢٠٠٧/٢-١٠٠٦٧

٢	أجهزة الطبخ المنزلية التي تعمل باحتراق الغاز، الجزء ٣-١: السلامة - الأجهزة التي تحتوي على ألواح تسخين من الخزف الزجاجي (تتبنى مواصفات المواصفة القياسية الأوروبية ١-٣٠-٢٠٠٣/٣ وقائمة الأخطاء المطبعية وتصحيحاتها (EN 30-1-3:2003/AC:2004)	٢٠٠٧/٣-١٠٠٦٧
٣	أجهزة الطبخ المنزلية التي تعمل باحتراق الغاز، الجزء ٤-١: السلامة - الأجهزة التي تحتوي على حارقة أو أكثر مع نظام تحكم آلي للحارقة (تتبنى مواصفات المواصفة القياسية الأوروبية ١-٣٠-٢٠٠٢/٤)	٢٠٠٧/٤-١٠٠٦٧
٤	أجهزة الطبخ المنزلية التي تعمل باحتراق الغاز، الجزء ١-٢: الاستعمال المعقول للطاقة - عام (تتبنى مواصفات المواصفة القياسية الأوروبية ٢-٣٠-١٩٩٨/١ وتعديلاتها EN 30-2-1:1998/A1:2003 و EN 30-2-2:2005 و EN 30-2:1998/A2:2005 وتصحيحاتها EN 30-2:2003/AC:2004)	٢٠٠٧/١-٢-١٠٠٦٧
٥	أجهزة الطبخ المنزلية التي تعمل باحتراق الغاز، الجزء ٢-٢: الاستعمال المعقول للطاقة - الأجهزة التي تحتوي على أفران و/أو شوايات تعمل بالحمل الحراري القسري (تتبنى مواصفات المواصفة القياسية الأوروبية ٢-٣٠-١٩٩٩/٢)	٢٠٠٧/٢-٢-١٠٠٦٧
٦	منظمات الضغط للأجهزة التي تعمل على الغاز والتي لا يزيد ضغطها الداخل على ٢٠٠ ميلي بار (تتبنى مواصفات المواصفة القياسية الأوروبية ١٩٩١/٨٨ وتعديلها EN 88:1991/A1:1996)	٢٠٠٧/١-١٠٠٦٨
٧	سخانات تخزين المياه المنزلية التي تعمل باحتراق الغاز (تتبنى مواصفات المواصفة القياسية الأوروبية ١٩٩٩/٨٩ وتعديلاتها EN 89:1999/A1:1999 و EN 89:1999/A2:2000)	٢٠٠٧/١٠٠٦٩
٨	الغسالات التي تعمل بالاحتراق المباشر للغاز ذات الدخل الحراري الاسمي الذي لا يزيد على ٢٠ كيلواط، الجزء ١: السلامة (تتبنى مواصفات المواصفة القياسية الأوروبية ١٢٢٤٤-١٩٩٨/١)	٢٠٠٧/١-١٠٠٧٠

هكذا في الأصل

٩	الغسالات التي تعمل بالاحتراق المباشر للغاز ذات الدخل الحراري الاسمي الذي لا يزيد على ٢٠ كيلوواط ، الجزء ٢: الاستعمال المعقول للطاقة (تبني مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية ١٢٢٤٤-١٩٩٨/٢)	٢٠٠٧/٢-١٠٠٧٠
١٠	أجهزة تكييف الهواء و/أو ضخ الحرارة بالامتصاص والامتزاز التي تعمل باحتراق الغاز ذات الدخل الحراري الصافي الذي لا يزيد على ٧٠ كيلوواط ، الجزء ١: السلامة (تبني مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية ١٢٣٠٩-١٩٩٩/١)	٢٠٠٧/١-١٠٠٧١
١١	أجهزة تكييف الهواء و/أو ضخ الحرارة بالامتصاص والامتزاز التي تعمل باحتراق الغاز ذات الدخل الحراري الصافي الذي لا يزيد على ٧٠ كيلوواط ، الجزء ٢: الاستعمال المعقول للطاقة (تبني مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية ١٢٣٠٩-٢٠٠٠/٢)	٢٠٠٧/٢-١٠٠٧١
١٢	المجففات المتقلبة التي تعمل باحتراق الغاز من النوع B ذات الدخل الحراري الاسمي الذي لا يزيد على ٢٠ كيلوواط ، الجزء ١: السلامة (تبني مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية ١٢٧٥٢-١٩٩٩/١)	٢٠٠٧/١-١٠٠٧٢
١٣	المجففات المتقلبة التي تعمل باحتراق الغاز من النوع B ذات الدخل الحراري الاسمي الذي لا يزيد على ٢٠ كيلوواط ، الجزء ٢: الاستعمال المعقول للطاقة (تبني مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية ١٢٧٥٢-١٩٩٩/٢)	٢٠٠٧/٢-١٠٠٧٢
١٤	المجففات المتقلبة المنزلية التي تعمل باحتراق الغاز من النوع B22D و B23D ذات الدخل الحراري الاسمي الذي لا يزيد على ٦ كيلوواط ، الجزء ١: السلامة (تبني مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية ١٤٥٨-١٩٩٩/١)	٢٠٠٧/١-١٠٠٧٣
١٥	المجففات المتقلبة المنزلية التي تعمل باحتراق الغاز من النوع B22D و B23D ذات الدخل الحراري الاسمي الذي لا يزيد على ٦ كيلوواط ، الجزء ٢: الاستعمال المنطقي للطاقة (تبني مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية ١٤٥٨-١٩٩٩/٢)	٢٠٠٧/٢-١٠٠٧٣

١٦	ضوابط نسبة الغاز إلى الهواء للحارقات والأجهزة التي تعمل باحتراق الغاز ، الجزء ١: الأنواع الهوائية (التي تعمل بالهواء أو الغاز المضغوط (تبني مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية ١٢٠٦٧-١٩٩٨/١ وتعديلها (EN 12067-1:1998/A1:2003)	٢٠٠٧/١-١٠٠٧٤
١٧	ضوابط نسبة الغاز إلى الهواء للحارقات والأجهزة التي تعمل باحتراق الغاز ، الجزء ٢: الأنواع الالكترونية (تبني مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية ١٢٠٦٧-٢٠٠٤/٢)	٢٠٠٧/٢-١٠٠٧٤
١٨	أدوات تحسس الضغط للحارقات والأجهزة التي تعمل على الغاز (تبني مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية ١٩٩٧/١٨٥٤ وتعديلها (EN 1854:1997/A1:1998)	٢٠٠٧/١٠٠٧٥
١٩	أنظمة معايرة الصمام لمسامات الإغلاق الآلية للحارقات والأجهزة التي تعمل على الغاز (تبني مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية ٢٠٠٠/١٦٤٣)	٢٠٠٧/١٠٠٧٦
٢٠	الصنابير اليدوية للأجهزة التي تعمل باحتراق الغاز (تبني مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية ٢٠٠١/١١٠٦)	٢٠٠٧/١٠٠٧٧
٢١	مراجل التدفئة المركزية التي تعمل على الغاز - الاشتراطات المحددة لمراجل التكتيف ذات الدخل الحراري الاسمي الذي لا يزيد على ٧٠ كيلوواط (تبني مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية ١٩٩٨/١٧٧)	٢٠٠٧/١٠٠٧٨
٢٢	مراجل التدفئة المركزية التي تعمل على الغاز - مراجل النوع B ذات الدخل الحراري الاسمي الذي لا يقل عن ٧٠ كيلوواط ولا يزيد على ٣٠٠ كيلوواط (تبني مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية ١٩٩٩/٢٥٦)	٢٠٠٧/١٠٠٧٩
٢٣	مراجل التدفئة المركزية التي تعمل على الغاز - الاشتراطات المحددة لتشغيل الماء المنزلي الساخن للمراجل المؤلفة التي لا يزيد دخلها الحراري على ٧٠ كيلوواط (تبني مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية ١٩٩٥/٢٢٥)	٢٠٠٧/١٠٠٨٠

مكتبة

٢٤	مراجل التدفئة المركزية التي تعمل على الغاز - مراجل النوع C التي لا يزيد الدخل الحراري الاسمي لها على ٧٠ كيلوواط (تتبنى مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية ١٩٩٩/٤٨٣ وتعديلها (EN 483:1999/A2:2001)	٢٠٠٧/١٠٠٨١
٢٥	غازات الاختبار - ضغط الاختبار - اصناف الاجهزة (تتبنى مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية ٢٠٠٣/٤٣٧)	٢٠٠٧/١٠٠٨٢
٢٦	مراجل التدفئة المركزية التي تعمل على الغاز - النوع B1I و B1IBS المركب معه حارقات تعمل على الضغط الجوي ذات دخل حراري اسمي لا يزيد على ٧٠ كيلوواط (تتبنى مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية ١٩٩٤/٢٩٧ وتعديلها EN 297:1994/A2:1996 و EN 297:1994/A3:1996 و EN 297:1994/A4:2004 و EN 297:1994/A5:1998 و EN 297:1994/A6:2003)	٢٠٠٧/١٠٠٨٣
٢٧	منظم الحرارة الميكانيكي (التيرموستات) للاجهزة التي تعمل على الغاز (تتبنى مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية ١٩٩٢/٢٥٧ وتعديلها (EN 257:1992/A1:1996)	٢٠٠٧/١٠٠٨٤
٢٨	صمامات الإغلاق الآلية للحارقات والاجهزة التي تعمل على الغاز (تتبنى مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية ٢٠٠١/١٦١)	٢٠٠٧/١٠٠٨٥
٢٩	أدوات مراقبة اللهب للاجهزة التي تعمل على الغاز - أدوات مراقبة اللهب الكهروحرارية (تتبنى مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية ١٩٩١/١٢٥ وتعديلها (EN 125:1991/A1:1996)	٢٠٠٧/١٠٠٨٦
٣٠	مراجل التدفئة، الجزء ٣: مراجل التدفئة المركزية التي تعمل على الغاز - التجميع المحتوي على هيكل المرجل وحارقة المسحب التسري (تتبنى مماثل للمواصفة القياسية الأوروبية ٣٠٣-١٩٩٨/٢)	٢٠٠٧/٣-١٠٠٨٧

وذلك استنادا للصلاحيات المخولة له بموجب المادة (٨) فقرة (ب) من قانون المواصفات والمقاييس رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٠م ويمكن الحصول عليها من مركز المعلومات في المؤسسة.

الخديصر العمام

د. ياسين مهيب الخياط

المحامون الشرعيون

اثبت فيما يلي أسماء المحامين الشرعيين الذين دفعوا رسوم المحاماة الشرعية لعام ٢٠٠٧.

قاضي القضاة/ إمام الحضرة الهاشمية

د.أ. أحمد محمد هليل

الرقم	اسم المحامي	الرقم	اسم المحامي
١	حربي عبد الحافظ فلاح النعيمات	٣١	نبیه محمد أحمد عبيدات
٢	سمير صادق توفيق عادي	٣٢	فراس سلطان صلاح الخطيب
٣	أشرف علي محمد أبو عين	٣٣	عماد أحمد محمود العوان
٤	مروان أحمد محمد السعد	٣٤	محمود علي محمد صاير
٥	نادية شوكت سليم غرايبة	٣٥	سهير علي حسن العوض
٦	محمد خالد مصالح وهبي	٣٦	نور يوسف محمود الجليس
٧	محمد عبد القني علي الشمران	٣٧	خالد محمود أحمد العواملة
٨	حياة خليل أحمد جبالي	٣٨	إبراهيم أحمد عيسى هادي
٩	لبندا خليله محمود فرقل	٣٩	عبد الكريم أحمد عبد الله عاشور
١٠	عامر صالح علي الطلائحة	٤٠	مهمل طلال عمر الأخرس
١١	محمد بركات سعيد هياجنة	٤١	نوال أحمد يوسف الوريكات
١٢	سعيد حسني محمد عبيدات	٤٢	محمد حسن علي الزرعيني
١٣	محمد عبد الكريم الحماد الدعيم	٤٣	حرب شحاده ارح قاسم
١٤	محمد مصطفى محمد الروسان	٤٤	لؤي هشام عبد الله نعييرات
١٥	محمد جمعه عبد المجيد هيات	٤٥	محمد حافظ محمد خضر
١٦	محمد علي أحمد الحموري	٤٦	حسن محمد إبراهيم أحمد
١٧	محمد خلف محمد بني سلامة	٤٧	رمضان رجب عبد ربه أبو خضرة
١٨	عبد الحميد أحمد حسين موملي	٤٨	عبد العزيز محمد علي التميمي
١٩	أحمد عبد الله الطي الطلائحة	٤٩	تيسير سعيد أبو العنين
٢٠	سامي سليم محمود بويرس	٥٠	عمر محمد عايد الثوري
٢١	يحيى عبد الرحمن القاسم الحوري	٥١	عيسى محمد الحسن الرباعي
٢٢	حسين نمر أحمد صوره	٥٢	رائد أسعد حسن أبو الهيجاء
٢٣	علي حمد سالم أبيان	٥٣	عبد القادر محمود عبد القادر عكاشه
٢٤	يوسف عبد الله محمد الشريفي	٥٤	خمس سالم فهد الشرفلت
٢٥	محمود تركي مطلق علاونة	٥٥	فصل عبد القادر محمد نوافل
٢٦	يوسف عبد الله عبد القادر أبو قمر	٥٦	ناريمان سلامة قاسم قاسم
٢٧	أسامة محمد علي جبر الصافي	٥٧	أحمد يوسف حسين للشايب
٢٨	مازن أحمد محمود عياينة	٥٨	نور الهدى حسين عبد الكريم فرعون
٢٩	عبد الفتاح مصطفى خلف أبو علقوله	٥٩	معتز خليل محمد المجدي
٣٠	أحمد محمد أرحان عبد العزيز	٦٠	رياض محمد سعد محمد عالم

هكذا من الوصول

الرقم	اسم المحامي	الرقم	اسم المحامي
٦١	أريده محمود أحمد عريقات	٩١	حسين توفيق حامد الربابعة
٦٢	بشار عبد الله مصطفى الرواشدة	٩٢	أسعد محمد الأحمد الغرابية
٦٣	جهاد حمد فلاح الصبيان	٩٣	عبيد عبد العزيز عارف التميمي
٦٤	محمود سليم أحمد أبو حمام	٩٤	ضرار خليفة عبد الكريم أبو رمان
٦٥	عارف قاسم محمد منيب	٩٥	يكر محمود رستم التسولميين
٦٦	حسين محمد خليل المصري	٩٦	محمود مصطفى عبد الهادي أبو المسود
٦٧	مها فتحي علي الأسمر	٩٧	زكريا عبد محمد الرواشدة
٦٨	محمود عبد الرحمن يوسف العتيبي	٩٨	زهدي محمود نور الدين زكريا
٦٩	ريحان محمود أحمد ملدادي	٩٩	عريب محمد عبد المهدي خريسات
٧٠	عمر محمود موسى علال	١٠٠	عيسى أحمد سالم أبو رمان
٧١	محمد إبراهيم أحمد العمري	١٠١	ربا أديب عمر الطيبة
٧٢	يحيى صالح محمد الثرمان	١٠٢	أحمد عبد الرزاق رشيد أبو رمان
٧٣	غازي عبد الله حسن عياش	١٠٣	منذر شريف سليم زيد الكياتي
٧٤	غاده زهدي سليم حجاوي	١٠٤	عبد المعطي عطا الدويك
٧٥	عطا حسن مسلم الحسانات	١٠٥	عمر محمود علي ملكاوي
٧٦	خالد سالم سلمان الجبور	١٠٦	زياد حسن مصطفى بلي عيسى
٧٧	محمود عزات محمد أبو سل	١٠٧	سمير صالح أحمد درويش
٧٨	هاشم عبد الجليل الشهبان المهورات	١٠٨	إياد علي إبراهيم أبو هوائن
٧٩	تغريد سليم حسن جواهر حسن	١٠٩	إبراهيم محمد ضامن الجزازي
٨٠	هيفاء علي خلف العطيات	١١٠	حسن خالد محمد ساري
٨١	حسن إبراهيم حسين الديات	١١١	زكريا فلاح خليل المجالي
٨٢	محمود عبد السلام عبد الرحمن الخليلي	١١٢	إبراهيم صالح يوسف الجعيري
٨٣	شمعان سالم حمد الله الدبيعي	١١٣	سليمان علي عرفات أبو جعفر
٨٤	شاهين إسحق شاهين جابر	١١٤	محمد شريف علي محمد جراح
٨٥	أسماء عزت عارف عبد	١١٥	إسماعيل محمد إسماعيل المصري
٨٦	بسمه داود علي الرفاعي	١١٦	فاطمة عبد الفتاح يوسف الدباس
٨٧	نيسير عبد الحوامده	١١٧	محمد حمدان خالد القيسي
٨٨	مرام توفيق سليمان مريان	١١٨	نهاد عبد الكريم صلاح القضاة
٨٩	فؤاد مصطفى عباس	١١٩	صلاح محمود عوده المغايطه
٩٠	بشير عابد عواد المرموري	١٢٠	سناء أديب عفيف الخياط

الرقم	اسم المحامي	الرقم	اسم المحامي
١٢١	عامر أمين يوسف أبو رمان	١٥١	أحمد عبد المولى محمد المومني
١٢٢	عقاب أحمد سليمان الكايد	١٥٢	منيب محمد مصطفى الصمادي
١٢٣	فطم محمد سعيد أمارة	١٥٣	علي محمد عبد الله المومني
١٢٤	حمد سليمان العلي العموش	١٥٤	زكي يوسف عبد الله طبعما
١٢٥	هاشم علي مفلح القضاة	١٥٥	محمد علي محمد القضاة
١٢٦	منى حماد محمد الرخامين	١٥٦	رهام حسني جميل العنزات
١٢٧	فهد سليمان راشد المشاقبة	١٥٧	حسان حسن محمود الصمادي
١٢٨	عامر أسامة سعيد سمور	١٥٨	صالح أحمد خليل الزخول
١٢٩	عايدة محمد إبراهيم نوفل	١٥٩	محمد يوسف ماضي المومني
١٣٠	شهيد عواد حسن عقابله	١٦٠	محمد محمود محمد القضاة
١٣١	هاني عبد الكريم حسن الرحيل	١٦١	تايغ موسى يوسف الصفرين
١٣٢	خالد حمد سعود البخيت	١٦٢	ساطع محمد مصطفى الصمادي
١٣٣	محمد عدنان عمر العيص	١٦٣	سهيله ماضي محمد الصمارة
١٣٤	مفضي عواد المحارب العجارمة	١٦٤	مصطفى عوض مصطفى القطاطشة
١٣٥	جمال ياسين حسان ياسين	١٦٥	علي محمود محمد الزعبي
١٣٦	أحمد يوسف علي يوسف	١٦٦	جبرين أحمد محمد عبد الهادي ملص
١٣٧	طلال رمضان حماد	١٦٧	محمد هزاع أحمد عرجاني
١٣٨	منال محمود حسن المثنى	١٦٨	أنس صالح محمد علي العمري
١٣٩	محمد سليمان محمد خطاطبة	١٦٩	محمد هلال ظاهر العودات
١٤٠	محمد خليل أحمد ملش	١٧٠	قطيش محمد السكارله
١٤١	أمين نصري محمد الختاتة	١٧١	محمد عابد الطلاق المهورات
١٤٢	سالم محمود سالم المومني	١٧٢	زايد أحمد علي عبيدات
١٤٣	متصور مصطفى الشلاش الظاهر	١٧٣	بشير حسن محمد علي هزايمة
١٤٤	سميره محمد كمال الحموي	١٧٤	مراد علي عبد الله عدوان
١٤٥	عتيان أحمد جلال السعدون	١٧٥	ميسون أنور يوسف عباينة
١٤٦	عبد الله محمود عبد أبو نوار	١٧٦	موسى خلف محمد ردايدة
١٤٧	علي عبد الله إبراهيم القضاة	١٧٧	ياسر عبد الله حسين نواللة
١٤٨	أحمد الحسن العلي القضاة	١٧٨	إيمان حسين محمد الشلول
١٤٩	سالم مصطفى السالم الصمادي	١٧٩	عبد الله محمد أحمد الهزايمة
١٥٠	عمر علي فالح القضاة	١٨٠	محمد محمود محمد الوديان

مكتبة
من
الأصل

الرقم	اسم المحامي	الرقم	اسم المحامي
١٨١	باسم محمود أحمد الفرج	٢١١	إبراهيم خازر فالح الخيشة
١٨٢	عاطف محمد خالد العمري	٢١٢	صديقي أحمد صالح حسن
١٨٣	إدريس غازي فيصل الرشيدان	٢١٣	ناصر دخيل السمر المشاقبة
١٨٤	أحمد محمود أحمد العبيني	٢١٤	أحمد محمد ناجي علاونة
١٨٥	عبد الله جميل يوسف الدويري	٢١٥	محمود إبراهيم إسماعيل عابودي
١٨٦	إبراهيم هشام إبراهيم شوملي	٢١٦	محمود محمد يوسف المتكاي
١٨٧	نايف جبر الطي الشطناوي	٢١٧	محمد فهد غصان حمادة
١٨٨	ماجد نوب مصطفى أبو الهيجاء	٢١٨	طه محمد تيم حجازي
١٨٩	علي عبد الرحمن مصطفى زايد	٢١٩	سمر عيسى إبراهيم محرم
١٩٠	محمد حسن محمد العمري	٢٢٠	نهيل عبد الكريم فرحان العزايزة
١٩١	أحمد عبد الله أحمد بني مفرج	٢٢١	نبيله أحمد عبد الرحمن أبو سيف
١٩٢	منال شحادة أسعد شحادة	٢٢٢	كامل علي الأحمد بني يكر
١٩٣	مشهور حسن يوسف الجوارنة	٢٢٣	تسرين عبد التطيف محمد الشحروري
١٩٤	حسن محمد عبد الله	٢٢٤	محمد أحمد يوسف مرعي
١٩٥	منها كامل أحمد العمري	٢٢٥	نجاح حسن سليمان عتابة
١٩٦	أحمد يوسف محمد أبو هويدي	٢٢٦	باسم عبد الله حسن شهاب
١٩٧	مروان صلاح عبد المحسن المعايطة	٢٢٧	حمزه مصطفى محمد الربابعة
١٩٨	أحمد نصري موسى الكايد	٢٢٨	جودت محمد يحيى النصر
١٩٩	بشارة جميل سالم الزريقات	٢٢٩	منور وزان إبراهيم أبو سفاة
٢٠٠	فارس ضيف الله محمد الهنادة	٢٣٠	محمد حماد سلمان القطيط
٢٠١	محمد حسن أحمد اعويس	٢٣١	محمد عبد الله عبد الهادي العلويين
٢٠٢	لدى منير إلياس الور	٢٣٢	محمد إبراهيم عرسان أبو الهيجاء
٢٠٣	عادل عبد الرزاق الغرايري	٢٣٣	فتحي عثمان طه محيين
٢٠٤	عبد المجيد إبراهيم الشيخ عبد الفتاح	٢٣٤	بتول محمد نجيب إسماعيل
٢٠٥	محمد عوض عايد التميمي	٢٣٥	سوسن رياض محمود عبيدات
٢٠٦	ماهر معروف فالح اللذائف	٢٣٦	عبد الوهاب عبد الله سليمان الضمور
٢٠٧	مرام عامر يوسف صالح	٢٣٧	حامد يوسف سالم البديرات
٢٠٨	غسان محمود صالح عواد	٢٣٨	رفيق توفيق محمد العارضة
٢٠٩	وصلي حمزة فواز نصير	٢٣٩	عبد الكريم حسين حسن الشرفاوي
٢١٠	قاسم أحمد قاسم البرغوثي	٢٤٠	فايز حامد الأحمد السفني

الرقم	اسم المحامي	الرقم	اسم المحامي
٢٤١	ياسين محمد عبد العودات	٢٧١	حسين فلاح حمد الزويد
٢٤٢	محمد زهير حمزة العربي	٢٧٢	ذيب مصطفى عبد الله بدوي
٢٤٣	مراد محمود علي الحجاج	٢٧٣	ميرفت إسماعيل سعيد الشيخ إسماعيل
٢٤٤	وليد محمد مصطفى العدوان	٢٧٤	سامر عبد الرحمن محمد خير قطان
٢٤٥	سمر أحمد حسين حنفي	٢٧٥	رغد أحمد محمد الصلادي
٢٤٦	هاني محي الدين الخوري	٢٧٦	نادر علي محمد المناصرة
٢٤٧	ربيحة مرشد علي المناصرة	٢٧٧	سليمان أحمد سليمان شوشاري
٢٤٨	سعد سليمان سعد مريان	٢٧٨	شاكر محمد نمر صالح
٢٤٩	وليد راتب عايش العوامة	٢٧٩	لبابه أحمد الشيخ محمد سكوك
٢٥٠	أحمد علي حسن محمد	٢٨٠	نصري سليم محمد اللضاة
٢٥١	أمين هارون عبد العزيز الشريدة	٢٨١	حسام محمد موسى الخطيب
٢٥٢	إبراهيم محمد سالم أبو حماد	٢٨٢	عطا ربحي محمد أبو عطية
٢٥٣	بنال إبراهيم أحمد عثمان	٢٨٣	أسامه محمد صبحي البسطامي
٢٥٤	زياد سعيد محمد صلاح	٢٨٤	منصور عثمان محمد الجبري
٢٥٥	وليد علي الحاج خلف العظيات	٢٨٥	محمد حسين محمد جبريتي
٢٥٦	منصور ياسين شحاده حسونة	٢٨٦	تضال عطا بدوي الدويك
٢٥٧	جميله شكري محمود صيام	٢٨٧	نبيل جودت مصطفى غرابية
٢٥٨	رندة فريد هاشم مفتش	٢٨٨	وداد محمود محمد اللجيدين
٢٥٩	خضر محمد خضر عطا الله	٢٨٩	وليد عطا علي حسن
٢٦٠	أريج محمود عبد الرحمن اعمر	٢٩٠	أشرف نايف يوسف البداد
٢٦١	مهدي أحمد طالب ردايدة	٢٩١	كفاح محمد عوده القطاطشة
٢٦٢	عصمت أحمد عبد الرحمن الخصاونة	٢٩٢	محسن كساب أحمد الرواشدة
٢٦٣	حلمي سليم عبد الرحمن أبو فرحة	٢٩٣	خلود جميل محمود نشوان
٢٦٤	جميل سلمان عبد الرحمن الختاتنة	٢٩٤	عامر فتحي عبد الرحمن البطاينة
٢٦٥	عزمي عبد الرسول حسين اللحام	٢٩٥	أحمد ارشد عثمان بني خالد
٢٦٦	موسى يوسف محمد مسيمي	٢٩٦	عماد يوسف علي العبادي
٢٦٧	راتب عبد الفتاح مصطفى النجار	٢٩٧	ماجد فريد عبد الله حواشين
٢٦٨	فارس محمد تيسير سلو	٢٩٨	أسمهان عبد العزيز محمود جويجان
٢٦٩	نعيم محمد محمود الربابعة	٢٩٩	محمود عيسى محمد لظيشات
٢٧٠	أمن عبد الإله محمود مومني	٣٠٠	محمد غالب محمد مصطفى

هكذا من الأصل

الرقم	اسم المحامي	الرقم	اسم المحامي
٣٠١	تداع محمد عبد الرحيم القواسمة	٣٣١	علي محمود حسين الخطيب
٣٠٢	محمد حسن محمود الجبالي	٣٣٢	فايز يعقوب عبد الرزاق الهشلمون
٣٠٣	أسامة داود حسين عايدان	٣٣٣	محمد صبري محمد علي
٣٠٤	ياسر جابر محمد يحيى	٣٣٤	أشرف محمود عبد الرحمن عبد الهادي
٣٠٥	نادر عطا أحمد الجعبري	٣٣٥	سمر عبد القادر صالح عساف
٣٠٦	عبد الرحمن جميل عبد اللطيف خلف	٣٣٦	محمد خليل يوسف أبو بكر
٣٠٧	علي حسين علي الحسامية	٣٣٧	ضياء الدين وشاح عبد الكريم التوشاح
٣٠٨	نوسير ملقح فلاح التميمي	٣٣٨	طلال محمد المبيضين
٣٠٩	فايز إسماعيل محمد بصوص	٣٣٩	ماجدة محمد علي الجراد
٣١٠	دينار عبد الوهاب محمد العبرة	٣٤٠	خلدون إبراهيم عبد الله الجليلاتي
٣١١	عاهد فتحي يونس شومان	٣٤١	زيد أحمد عبد الفتاح الرماملة
٣١٢	رالد محمد خليفة الغزالي	٣٤٢	محمد أمين لطفي محمد أمين البخاري
٣١٣	مهدي صلاح عبد القادر عبد	٣٤٣	إيمان عيسى سالم الدسوقي
٣١٤	صلاح عبد القادر يونس عبد	٣٤٤	منى محمد عمر الجليلاتي
٣١٥	ماجد محمد يوسف سعدان	٣٤٥	عبر نايف محمد عويضة
٣١٦	حامد محمود حامد الخطيب	٣٤٦	غالب حيدر إبراهيم العبد
٣١٧	معن سليم عبد العواملة	٣٤٧	محمد حسين علي التميمي
٣١٨	محمود موسى خليفة الكايد	٣٤٨	عبر لطفي توفيق أبو أرشد
٣١٩	جواهر صلاح طاهر الديسي	٣٤٩	أديب أحمد علي الجراح
٣٢٠	صفر محمد حسن عبد الحليم	٣٥٠	ماهر محمد هليل كرشان
٣٢١	نصان صبحي عقله فزاية	٣٥١	صالح محمد الفارس شناق
٣٢٢	أمل حامد أحمد الحساسنة	٣٥٢	حسن محمد فرحان المشاقبة
٣٢٣	بلال خالد عبد الفلاحات	٣٥٣	عوض سليمان عوض المشلي
٣٢٤	حميد علي عبد الزعبي	٣٥٤	علا فؤاد مصطفى الخلفات
٣٢٥	محمد عبد الله أحمد جرادات	٣٥٥	فتحي ماجد محمد التميمي
٣٢٦	إسلام عبد الكريم أحمد الحرحشي	٣٥٦	عبد الله أحمد سعيد محمد حداد
٣٢٧	لزيه سالم أحمد اللجداوي	٣٥٧	محمد فلاح محمود الخرايشة
٣٢٨	جمال محمد طاهر المغولاني	٣٥٨	رافع محمد القندي عبيدات
٣٢٩	عيسى أحمد حسين عطايا	٣٥٩	ضياء الدين غازي بدر العمري
٣٣٠	ملي داود محي الدين الصلاحات	٣٦٠	رشا وحيد عبد المجيد الخطيب

الرقم	اسم المحامي	الرقم	اسم المحامي
٣٦١	عادل شكري كريم العلي العزیز	٣٩١	لبلبي محمود فارس عطا
٣٦٢	محمد عزمي حسين العلي الخريف	٣٩٢	يوسف عوده الهوجي السعافين
٣٦٣	محمد حسن محمد تلجي	٣٩٣	سميرة علي عبد الحافظ الطيبي
٣٦٤	أحمد محمود علي التميمي	٣٩٤	عبد القادر عبد الحميد حسين سالم
٣٦٥	صلاح إبراهيم فياض عبيدات	٣٩٥	محمد علي عايد الحباري
٣٦٦	سمير محمود محمد اللبابنة	٣٩٦	بركات علي صالح العلفماوي
٣٦٧	ضمان محمد مناور أبو عاشور	٣٩٧	إبراهيم كمال إبراهيم الحايك
٣٦٨	ربحي أحمد محمد البطوش	٣٩٨	نبيل وليد خليل الشاويش
٣٦٩	عمار أحمد فوزي كلاتي	٣٩٩	بدر محمد موسى عطون
٣٧٠	محمود أمين محمد سعد الدين	٤٠٠	هناء داود أحمد الشطرات
٣٧١	جمال محمد أحمد درس	٤٠١	حكم محمد عبد الله عبد الرزاق
٣٧٢	مناء سليم عبد العبد الله	٤٠٢	راتب سليمان أحمد أبو حميد
٣٧٣	نادية أحمد عبد المجيد الهندي	٤٠٣	عبد الرحمن شريف حمدان رواشده
٣٧٤	إبراهيم محمد إبراهيم عبد الخالق	٤٠٤	=====
٣٧٥	أحمد جمعه محمد عبد الوهاب	٤٠٥	=====
٣٧٦	محمد علي محمد الطراونة	٤٠٦	=====
٣٧٧	ليثا نور عبد الفتاح قطيشات	٤٠٧	=====
٣٧٨	وجدان سليمان عبد الرحمن أرتيمه	٤٠٨	=====
٣٧٩	أمل سعد الحاج علي السطفي	٤٠٩	=====
٣٨٠	فتحي عبد الحليم فلاح الشرايعه	٤١٠	=====
٣٨١	هشام أحمد عبد السلام القضاة	٤١١	=====
٣٨٢	فايز عبد الهادي عبد الرحمن مصلح	٤١٢	=====
٣٨٣	محمد يوسف عبد القلي درويش	٤١٣	=====
٣٨٤	إسماعيل محمد فلاح عماوي	٤١٤	=====
٣٨٥	أمين أحمد خليل المرعي	٤١٥	=====
٣٨٦	سامي رشيد عبد الله حسن	٤١٦	=====
٣٨٧	هدى علي عبد الرحمن الفياض	٤١٧	=====
٣٨٨	إسماعيل داود مصطفى الرمحى	٤١٨	=====
٣٨٩	منير فتحي أحمد مرعي	٤١٩	=====
٣٩٠	وائل محمد عبد اللطيف أبو صولة	٤٢٠	=====

هكذا من الأصل

الإعلانات

إعلان

- يعلن للعموم بأنه تم تسجيل جمعية باسم جمعية أهالي البريج/القدس كجمعية عادية وفقاً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ م وتعديلاته.

عيد الفايز

وزير الداخلية

* * * * *

إعلانات

صادرة عن وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة

- ١- يعلن أنه في اليوم التاسع من شهر أيار من عام ٢٠٠٧ م تم دمج جمعية لفرقة الجب للتنمية الاجتماعية وجمعية سيدات لفرقة الجب الخيرية تحت اسم جمعية لفرقة الجب الخيرية محافظة المفرق تحت الرقم ١٦٥٥ تاريخ ٢٠٠٧/٥/٩ استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

* * * * *

- ٢- يعلن أنه في اليوم الرابع عشر من شهر أيار من عام ٢٠٠٧ م تم تسجيل جمعية الحوية الخيرية/محافظة الكرك تحت رقم (١٦٥٦) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٤ استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

* * * * *

- ٣- يعلن أنه في اليوم السابع عشر من شهر أيار من عام ٢٠٠٧ م تم تسجيل جمعية البداد الخيرية/محافظة العاصمة تحت رقم (١٦٥٧) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٧ استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

* * * * *

- ٤- يعلن بأنه تم تسجيل حضارة مدرسة زينب الاسدية الثانوية المختلطة/الزرقاء والمسجلة تحت رقم (٢١٤٤) في اليوم الرابع والعشرين من شهر نيسان لعام ٢٠٠٧ م. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٥ م.

- ٥- يعلن بأنه تم تسجيل حضارة مدرسة زبيدة بنت الحارث الثانوية للبنات/الزرقاء والمسجلة تحت رقم (٢١٤٥) في اليوم الثلاثون من شهر نيسان لعام ٢٠٠٧ م. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٥ م.

* * * * *

- ٦- يعلن بأنه تم إغلاق حضارة رزان / عمان الغربية والمسجلة تحت الرقم (١٠٥٨) في اليوم الثالث والعشرين من شهر كانون الثاني لعام ٢٠٠٢ م. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٥ م.

* * * * *

إعلان

- يعلن للعموم أن جمعية المفرق الثقافية للمحافظة على التراث الأردني قد سجلت لدى وزارة الثقافة في مدينة المفرق محافظة المفرق تحت رقم (١٩٧ ج) بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته وذلك في اليوم الثاني والعشرين من شهر أيار لعام ٢٠٠٧ م.

الدكتور عادل الطويحي

وزير الثقافة

* * * * *

هكذا من الأصل

المطالبات

إعلان

أعلن إلى السادة المدرجة أسماؤهم بأدناه بأنه بالاستناد للنظام رقم (٧) لسنة ١٩٥٦ الصادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وللأسس والمعايير الواردة بقرار لجنة الاستملاك والأمولاك رقم (٢٦٥) تاريخ ١٩٩٢/٩/١٤ قد تحقق عليهم بدل نفقات إنشاء أسوار عن عقاراتهم المبيته أرقامها إزاء اسم كل منهم بأدناه وذلك نتيجة لقيام الامانة بإنجاز أشغال إنشاء الأسوار الواقعة أمام تلك العقارات .

وعليه فأنى أرجو من المالكين المذكورة أسماؤهم تالياً دفع النفقات المطلوبة منهم إلى صندوق الامانة كما هو موضح تفصيله إزاء كل أسم منهم بأدناه.

رقم القطعة	رقم الحوض واسمه	رقم اللوحة	إسم المالك	قيمة نفقات أسوار	
				دينار	فلس
٥٠	(٢) المفرن / شفا بدران	٧	وزارة المرافق والنفقات والممتلكات الحكومية	٥٨٢٧	٧٤٣٠
٦٨٣	(٢) المفرن / شفا بدران	٧	سعود قططان شبيب الزطام	٥٠٧	٨٠٢
٦٨٢	(٢) المفرن / شفا بدران	٧	أمن صالح للطن كابد وشركاه	٣٠٠٨	٥٣٩

أمين عمان
المهندس عمر المعاني

إعلان

أعلن إلى السادة المدرجة أسماؤهم بأدناه بأنه بالاستناد للنظام رقم (٧) لسنة ١٩٥٦ الصادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وللأسس والمعايير الواردة بقرار لجنة الاستملاك والأمولاك رقم (٢٦٥) تاريخ ١٩٩٢/٩/١٤ قد تحقق عليهم بدل نفقات إنشاء أرصفة عن عقاراتهم المبيته أرقامها إزاء اسم كل منهم بأدناه وذلك نتيجة لقيام الامانة بإنجاز أشغال إنشاء الأرصفة الواقعة أمام تلك العقارات .

وعليه فأنى أرجو من المالكين المذكورة أسماؤهم تالياً دفع بدل نفقات الأرصفة المطلوبة منهم إلى صندوق الامانة كما هو موضح تفصيله إزاء كل أسم منهم بأدناه .

أمين عمان
المهندس عمر المعاني

رقم القطعة	رقم الحوض واسمه	رقم اللوحة	إسم المالك	قيمة نفقات أرصفة	
				دينار	فلس
١٠٥٢	جريشون القرقي	٤	خويل عبد الكريم محمد	١٢٦,٧٨٥	٠٠٠٠
١٠٥٤	جريشون القرقي	٤	سليمان عبد الكريم سليمان ألبديسي	٢٠٧,٤٦٩	٠٠٠٠
١٠٥٣	جريشون القرقي	٤	أبراهيم عبد الكريم سليمان ألبديسي	٢٠٧,٤٦٩	٠٠٠٠
١٠٣٢	جريشون القرقي	٤	سليمان عبد الكريم سليمان ألبديسي	٢٠٧,٤٦٩	٠٠٠٠
١٠٣٢	جريشون القرقي	٤	فكيه عبد الكريم سليمان ألبديسي	١٤٤,٢٢٦	٠٠٠٠
١٠٣٠	جريشون القرقي	٤	أبراهيم عبد الكريم سليمان	٢٠٧,٤٦٩	٠٠٠٠
١٠٣١	جريشون القرقي	٤	عبد العزيز عبد الكريم سليمان	٢٠٧,٤٦٩	٠٠٠٠
١٠٥٦	جريشون القرقي	٤	فكيه عبد الكريم سليمان ألبديسي	٢٠٧,٤٦٩	٠٠٠٠
١٠٥٥	جريشون القرقي	٤	عبد العزيز عبد الكريم سليمان	٢٠٧,٤٦٩	٠٠٠٠
١٠٣٩	جريشون القرقي	٤	محمود زهدي محمود قلبي وثقاة	٢٠٧,٤٦٩	٠٠٠٠
١٠٣١	جريشون القرقي	٤	ريزان ماثب إبراهيم الخاف	٢١٦,١٤٨	٠٠٠٠

هكذا مع الأصل

● يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الجزر المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

إياد القضاة

السنوات	أرصدة الضريبة المستحقة		الرقم الضريبي	أسماء المكلفين التابعين لمديرية أريد
	دينار	فلس		
١٩٩٩-٢٠٠١	١٣٣		١٢٨٥.٥٣٥	أحمد محمد فهد منصور
٢٠٠٣-٢٠٠٤	٤٧١٢		١٢٠٤٦١٧٥	أحمد محمد موسى بني هاتي
١٩٩١-٢٠٠٢	٢٢٢٩		١٢٠٨٩٦٨٠	أبراهيم نمر إبراهيم الحنيلي
١٩٩٩-٢٠٠٣	٢١٤٣		١٢٢٣٢٠٤١	حسين محمد خضر عبد الرزاق
١٩٩٠-٢٠٠١	١٩٤٩		١٢٠٦٣١٩٣	صباحية بكر أحمد الزعبي
١٩٩٨-٢٠٠٢	٤٨٤٧		١٢٦٥٠٧٧٣	بنكة جمعية الإشرافية التعاونية
٢٠٠٠-٢٠٠٢	٤٠٦٥		١٢٢٣٤٦٠٥	عبد حسن ضيف الله أبو عاقولة
٢٠٠٠	٢١٤١		١٢٢٤٣٥٤٠	عقلة عبدالمهدي محمد الرواشدة
٢٠٠٠-٢٠٠٢	٦٩٦٢		١٢٢٣٣٦٢٥	فتح محمد رستم الزعبي
١٩٩٠-١٩٩٦	١٩٥٥		١٢٢٠٣٦٨٨	محمود سليمان سالم الدرايسة
١٩٩٦-٢٠٠٣	٤١٣٣		١٢٢٢٨٠٤٤	محمود حسين عوض حسين
١٩٨٦-١٩٨٣	٤٢١٣		١٢٠٢٦٧٤٣	محمود سالم أحمد العكور

مكتبة المجلد

محمد مصطفیٰ عبدالقادر سید وشریک	۱۴	۵۰۰۵۲۲	۱۲۸,۴۷۷	۵۰	چربیخاں اَلقربی
شرکتہ مختصراً لرباعہ اَلتخصیصی الصماصہ لمانہ	۱۲	۵۰۱۱۰۱	۱۲۸,۵۰۱	۷۰	اَلقبطور اَلقمانی
اَلکلبی اسحقو عیسیٰ وشرکاء	۱۲	۵۰۱۰۰۸	۱۲۸,۵۰۲	۷۰	اَلقبطور اَلقمانی
وزارہ اَلارواق و اَلنقوی و اَلمقدسات اَلاسلامیہ	۶	۵۰۱۲۷۰	۱۲۸,۵۰۲	۱۳	اَلشمسہانی
محمد رسول عبدالملک زید کیلائی	۱۴	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۱۲	اَلنوریدیہ اَلقربی
عبدالحمید رابع عبدالحمید عبدالعزیز	۲۰	۵۰۱۲۷۰	۱۲۸,۵۰۲	۱۲	عیدون
محمد امین احمد بلجیسی وشرکاء	۴۱	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام موریوینہ اَلقربی
محمد امین احمد بلجیسی وشرکاء	۴۱	۵۰۱۲۷۰	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام موریوینہ اَلقربی
سعید ظاہر سلیمان	۴۱	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام موریوینہ اَلقربی
عبدالرحیم عبداللہ بدر وشریک	۴۱	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام موریوینہ اَلقربی
عطا دارود حاجی مشور وشریک	۴۱	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام موریوینہ اَلقربی
حمزہ عبداللہ زئی	۴۱	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام موریوینہ اَلقربی
گمان یوشی سلام یطوب وشرکاء	۲	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام اَلصما اَلجنوبی
عبدالقادر محمد خطاب	۲	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام اَلصما اَلجنوبی
موسیٰ ابراہیم اسحق باکیر وشرکاء	۲	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام اَلصما اَلجنوبی
گمان یوشی سلام یطوب وشرکاء	۲	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام اَلصما اَلجنوبی
محمود عبدالرزاق دارود	۲۲	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام اَلصما اَلجنوبی
دقی کامل محمود سوارہ	۲۲	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام اَلصما اَلجنوبی
لجوسی محمد صالح حاج باہن وشریک	۲	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام اَلصما اَلجنوبی
ابراہیم غلیل ابراہیم	۴	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام اَلصما اَلجنوبی
سلیمان عادل عصمو ظاہر	۲	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام اَلصما اَلجنوبی
بائل ثروت ظاہر اَلبرغوشی	۲	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام اَلصما اَلجنوبی
فرزنی سلیم حداد	۲	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام اَلصما اَلجنوبی
سارہ حمد للاح عیسیٰ	۲۱	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام اَلصما اَلجنوبی
مروان علی عبدالرحمن حمور	۲۱	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام اَلصما اَلجنوبی
سارہ حمد للاح عیسیٰ	۲۱	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام اَلصما اَلجنوبی
محمد غلیل محمد وحات	۲۱	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام اَلصما اَلجنوبی
شرکتہ فضل کلیبی وشریکتہ	۲۱	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام اَلصما اَلجنوبی
رائد عودہ رائد وشرکاء	۱۲	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام اَلصما اَلجنوبی
نحال چماق عیدہ اَلخامر	۱۲	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام اَلصما اَلجنوبی
سلیمان محمد مصطفیٰ وشرکاء	۱۲	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام اَلصما اَلجنوبی
حجادہ موسیٰ عبید پیاری	۱۲	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام اَلصما اَلجنوبی
عابر اَلمنار اسماعیل بلجیسی	۷	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام اَلصما اَلجنوبی
زہاد اسماعیل سلیمان بلجیسی	۲	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام اَلصما اَلجنوبی
شاہت کابل یوسف و اَلداجا	۲	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام اَلصما اَلجنوبی
زید حبیب اسماعیل بلجیسی	۷	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام اَلصما اَلجنوبی
محمد زہیر فیزو محی اَلدین	۱۲	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام اَلصما اَلجنوبی
فریزہ سعد صباغ	۱۲	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام اَلصما اَلجنوبی
معد فایز جودہ لغان	۱۲	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام اَلصما اَلجنوبی
خضر عیسیٰ عبداللغات حمور	۱۲	۵۰۱۲۶۱	۱۲۸,۵۰۲	۴۰	ام اَلصما اَلجنوبی

إعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

إياد القضاة

السلوك	أرصدة الضريبة المستحقة		الرقم الضريبي	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (غرب عمان)
	دينار	فلس		
٢٠٠٥	٢٦٦	٩٤٤	٧٠٨٨٤١٨	يوسف ناصر عبدالقادر فوزح
٢٠٠٥-٢٠٠٤	٢٤٨	٦٠٠	٢٩٤٩٣٩٣	كلارا سفيان راجي الناصر
٢٠٠٣-٢٠٠١	٣٧١٧٧٨١	-	٤٠٦٣٣٢٥	شركة مدارس جوهرة العروبة ذات م.م
٢٠٠٣	١٣١٤	-	١٧٩٠٤٦٩٢	شركة الشرقية للإتشاءات والأبنية ذ.م.م
٢٠٠٥-٢٠٠٤	٧٠٠	٢٥٠	٣٠١٨٣٩٣	سفيان راجي يوسف ، الناصر
٢٠٠٥	١٨٦	-	١٣٣٥٠٨١	عيسى داود الياس دحمص
٢٠٠٤	١٧٦	-	١٣٧٤٢١٤	أحمد صائق أحمد ناصر
٢٠٠٤-٢٠٠٠	٣٤٩	٢٩٢	٢٩٢٨٩٢٢	بسام إبراهيم جورج أبو مريم
٢٠٠٥-٢٠٠٤	٤٠٣	٤٠٠	٧٩٤٥٥٤٠	باسم عبدالهادي محمد اسليم
٢٠٠٦	٥٧٢	٢٧٧	٨٧١٥٩٢٠	أريد فهمي زيارة البهادلي
٢٠٠٤	٦٠٣	٥٠٠	٣٠٦٢٣٦٨	عماد جلال وصفي فريد الدجار
٢٠٠٤	٣٣٢	٨٩٠	١٣١٨١١٠	أحمد إبراهيم عياش إبراهيم
٢٠٠٤	٧٣٢	١٩٦	٧٧٧٩٣٤٨	وفاء لاسم محمد القراني
٢٠٠٥-٢٠٠٣	٩٦٨	٩٨٠	٣٠٣١٨٠٢	أمين روجيه صالح نزال

٢٠٠٣	٢٢٧٩	٧٤٠	١١٧٣٨٨٠	يسرى حسن عبدالغني أبو زينة
٢٠٠٤	٢٤٣١	٨٦٤	٥٠٩٨٩٠٤	صلاح عيسى حنا صلاح
٢٠٠٤	٣٧١٦	٤٠٤	٧٨٣٨٤٥٠	أرمين حربي يعقوب خوناكو
٢٠٠٥-٩٨	١٥١٣٦	٢٨٠	٣٠٤٥٧٩٠	الهام زكريا يوسف أبو زيد
٢٠٠١-٩٨	٢٩٩	١٠٤	٩٨٤٣٣٧	خليل عبد إبراهيم الفاصوري

* * * * *

إعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

إياد القضاة

السلوك	أرصدة الضريبة المستحقة		الرقم الضريبي	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (الزرقاء)
	دينار	فلس		
٢٠٠٥-٢٠٠٣ السباط	١٥٢	-	١٠٠٧٦٧٦٠	أمل علي ارشد الشديلات
٢٠٠٤+٢٠٠٢-٢٠٠١ رصيد	٢٤٨	-	١٠١٥١٦١٣	بشارة جورج الطون الشاعر
٢٠٠٤-٢٠٠٢ السباط	١٦٣	-	٥٨٣١٢٨	جمال جميل حسن صيرة
٢٠٠٥+٢٠٠٣ السباط	١٤٦٣	-	١٠١٥٢٦٣٦	خليل محمد عمر الكردي
٢٠٠١-٢٠٠٠+١٩٩٨ رصيد	١٥٢	-	١٣٠١٢٤٠١	رفيق عثمان جبر سلامة
٢٠٠١ رصيد	٢٢٥	-	١٠٢٠٠١٦٩	المرحوم رياض حسن صالح ابو عسل بالاضافة للشركة
٢٠٠٢ رصيد	٢٠٢	-	١٠١٥٢٥٦٣	عبد مصباح محمد الرفاعي
١٩٩٨-١٩٩٥ رصيد	١٩٣	-	٧٠٥٧٩٤٦	عمر حسن محمد مقلص

هكذا من الأصل

عبد الرزاق يوسف عطية الحواري	١٠٢٩٩٩٣٩	-	٤٨٩	٢٠٠٤ رصيد
عامر سامي عيسى مدقات	١٠٣٠١٧٩٨	-	٢٣٥	٢٠٠١-٢٠٠٢ رصيد
فوزيل علي محمد طه	١٠١٨١٨١٤	-	١٤٣	١٩٩٣-١٩٩٥ رصيد
لؤي محمد صالح حسن	١٠٢٥٤٧٨١	-	٢٤٦	١٩٨٧-٢٠٠١ رصيد
قاسم محمد تيسير احمد تكي الدين	١٠٢١٦٤٠٥	-	٢٠٨	٢٠٠١-٢٠٠٢ رصيد
قاسم عبد الكريم قاسم جابر	١١٠٧٣١١٦	-	٢٢٩	١٩٩٦-١٩٩٨+٢٠٠٤ رصيد
محمد حسين ثوب فوانيس	١٠١٨٧٥٣٧	-	٢٢١	٢٠٠٣ رصيد
محمد فؤاد مولى اسنلر	١٠٢٢٠٢٤٠	-	١٤٨	٢٠٠٣ رصيد
محمد محمود محمد حماد	١٠١٤٩٣٧١	-	١٧٥	٢٠٠١-٢٠٠٤ القساط
محمد احمد رمضان النسوقي	١٠١٩١٠٣٨	-	١٦٣	٢٠٠١-٢٠٠٢ رصيد
محمد عيسى عثمان اسنلر	١٠٢٩١٩١٦	-	١٣٧	٢٠٠٣ رصيد
يوسف ابراهيم يوسف المشهوراي	١٠١٠٣٢١٠	-	٢٦٥	١٩٩٥-٢٠٠٠ القساط+رصيد
علام سعد علي عبد العزيز	١٠١٢٦٨١٣	-	٢٤٦٣	١٩٩٢-٢٠٠٣ القساط

* * * * *

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

إياد القضاة

السلوات	الرقم الضريبي		أرصدة الضريبة المستحقة	اسماء المكلفين التائبين لمديرية (وسط وشرق عمان)
	فلس	دينار		
٧٤-٦٨	٥٩٠	٢١٦	٨٩٦٦٤	عطا يوسف الحاج طه
٢٠٠٣-٢٠٠٢	١٤٢	٤٢٨	٩٣١٤٩	عبد الهادي محمد محي الدين بركات
٨٤-٧٢	٨٩٩	٢١٧	١٣٢٧٨٠	احمد صالح الشيخ احمد
٢٠٠٥	٤٩٣	٤٩٧	١٧٤٠٣٣	رياض سليم عبد الرحمن الصلي
٩٧	٨١٧	١٠٧٧	٢٤٣٢٠٥	فهمي فايز خليل ابو حويج

محمد حسان اسحق طالب ابو عيشة	٣١٤٨٦٢	٩٠٠	٤٢٧	٢٠٠٣
صلاح رسلان سعيد البدوي	٤٢٧٠٢٠	٩٦٠	٢٢٣	٨١-٧٤
نبيل محمود هاشم	٤٤١٦٢٧	٥٠٠	٢٢٥	٧٨-٧٥
ابراهيم محمود صفر ابو سنة	٥٤٢٠٥٩	٩٠٠	٤٠٢	٩٠-٨١
لدوي نعيم مصطفى قلعجي	٨٠٠٧٤٠	٧٨٣	٤٦٦	٢٠٠٢-٩٧
رشيد سنقرط محادين	٨٤٦٧٦٧	٣٧٥	٢١٦	٧٣-٧٢
سليم طاهر محمد التهدد	٨٤٦٨٣٠	٥٠٠	١٠٤٦٦	٢٠٠٢-٢٠٠١
خميس يوسف علي حصوة	٨٥١٩٠٦	٠	٢٢٦	٨٠
محمود نور الدين محمد ابراهيم بلعوي	١٢٥٢٢٥٩	٦٧٥	٤١٤	٢٠٠٤+٢٠٠٢
عصام محمد شريف كتالة	١٣٨١٣٦٩	٧٥٧	٤٧٢٧	٢٠٠٤+٢٠٠٠
مؤمن مأمون احمد السادات	١٣٩٩٦١٦	١٨٤	٤٢١	٢٠٠٢+٩٣
علي فايز علي ابو طويلة	١٤٣١٩٤٣	٢٢٠	٢٣٨٥	٢٠٠٣
حنان عبد الله خليل كلخ	١٤٦٥٠٨٢	٠	٣٧٢	٢٠٠٣
محمد غاتم سليم درويش	١٤٧٦١٣٠	٢١٠	٢٧٧	٢٠٠٥-٢٠٠٣
ابراهيم عبد المحسن حسين موسى	٢٠١٤٥٦٤	٥٩٠	١٤٣٧	٢٠٠٤-٢٠٠٣
مها شلق سليم نصار	٢٠٣٤٩١٣	٥٨٠	٣٧٧٥	٢٠٠٤
احمد منيب احمد حجة	٢١٩٥٠٨٩	٦٨٠	١٩١٤	٢٠٠٤-٢٠٠٢
وحيد محمود عبد القادر ابو عجمية	٥٨٧٨٢١٧	٦٢٩	٣٧١	٢٠٠٤-٢٠٠٢
سميح عبد الله سليم ابو شيخة	٦١٨١٨٣٠	٧٥١	٢٢٥	٩١-٩٠
رمزي حماد الدين ابراهيم الطمى	٧٦١٥٢٢١	٠	٦٨١	٢٠٠٢
طاهر فهمي عبد الرحمن ابو لبة	٩٠١٦٢٦٠	٦٠٢	٤٧٨	٢٠٠٤
ايمن عبد الرزاق محي الدين جويان	٩٠٤٧٩٢١	٦٠٠	٤٢٤	٢٠٠٣-٢٠٠٢
محمد عبد عبد العليم الشيخ محمود عبدة	٩٠٥٦٣٢٧	٢٠٠	٣٧٥	٢٠٠٢
هيثم نواش سالم الشراب	٩١٠٨٨٥٨٨	٥٠٠	٩٠١١	٢٠٠٠-٩٨
فارس كليب قاهر فريحت	٨٧٠١١٠	٩٣٥	١٣٠	٢٠٠٢-٢٠٠١
سعدى محمود محمد قليفل	٨٧٨٣١٦	٢٥١	١٧٩	٢٠٠٣
حكمت كامل احمد خميس	١٣٩٣٧٦٦	٥١١	٤٢٦	٢٠٠٣-٢٠٠٠

هكذا من العمل

٢٠٠٣-٩٩	٤٢٣	٣٧٨	١٣٩٣٨٠٤	الصال كامل احمد خميس
٢٠٠٣	٨٠٥	٧٠٠	١٤٤٦٦٧٣	مطلق حسين علي المناصرة
٢٠٠٤-٢٠٠٢	١٢	٤٨١	٩٠٣١٠٨١	محمود عطا عبد المجيد مسلم
٢٠٠٠-٩٧	٩٣٩	١٣٢	٩٠٤٣٩٤٢	هيفاء ذيب احمد ابو طر
٩٥-٩٣	١٧٢	٣٤٢	٩١٠٥٠٤٢	رفاء كمال ذياب المقلش
٢٠٠١-٩٩	٥٨٢	٥٣٧	٩١٢٣٢٧٠	شريفه عبدة ياسين شريف
٧٦-٧١	١٥٩	٣٣٥	١١٢٠١١	محمود عبد حسين اللباس

* * * * *

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الجزاء المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

إياد القضاة

أسماء المكلفين التابعين لمديرية (الزرقاء)	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة	
		ذيل	قلم
اسماعيل حسن اسماعيل ابو شمس	١٣٠٠٩١٨	١٣٥	
احلام احمد اسماعيل ابراهيم	١٣٠١٢٥٩٢	١٩١	
احمد محمود محمد المصري	١٠٠٥٩٥٠٤	١٢١	
اوسير ملعب فارس الحنوتلي	١٠١١٨٢٩٢	٤٦٥	
جمال عيسى علي الطيراي	١٠٢٢٧١٤٨	١٤٢	
جمال نابل صالح حامد	١٣٠٠٩٧٦١	١٧٠	
جمال حسني عبد القادر ابو حمدة	١٣٠٠٩٢٦	٣٢٢	
جواد زكي احمد الكرمي	٤٤٢٢١٦	٣١٢	
حامد عبد القلي عبد الرحيم عبده	١٠١٨٢٧٧٢	٢٩٣	
حسن محمود اسماعيل ياسين عبد الله	١٠٠١٣١٨٠	٣٥٩	
خليل ابراهيم خليل بدوي	١٠١٩٠٦٦٠	١٠٤	

١٨١	١٣٠٠٤٩٢١	خالد حسين ابراهيم القالدي
٢٨٨	١٠١٨٧٣٩١	دارد عبد الرزاق ولفا الدجاني
١٥٩	١٠١٧١٢١٥	طارق عبد القادر محمد البرقي
١٣٥	١٠٠٦٥٨٩٠	طالب حسين محمد الاسعد
١٢١	١٠٠٥٢٠٢٠	طلال ابراهيم صالح الصالح
١٧٥	١٠١٠٠٣٠٠	عيسى محمد يوسف رماحه
١٥٤	١٠٠٦١٩٥٩	عبد الله عودة مسلم سليمان
١٢٧	١٠١٧٧٩١٤	عثمان سليمان سالم ابوالجبله
١٠٩	١٠١٨٣٦٧١	عبد الرحمن محمد عبد القادر حجة
١٠٠	١٠١٩٠٦٣٥	علي خليل لؤلؤ منصور
١٢٨	١٠١٩٦٥٢٨	عقاد يوسف حسين نصر
١٤٧	٧٨٥٣٥٢١	علي هادي بلال نوح
١٥٩	١٠٢٢٧٤٦٦	عتنان شافعي عبد الفتاح الجلال
٤٤٤	١٠٢٠٧٩٧٠	عمر محمد يوسف شبارك
١٤٩	١٠٢٥٣٣٢	عوده عواد يوسف الرثوم
١٠٧	١٠٠٧٠٨٢٩	عبد الله رشيد محمد دعاس
١٠٢	١٠٠٤٤٥٦٦	عمر محمد عبد الرحمن ابو راس
٢٥٩	١٠١٦٠٤١٨	فخري عبد الرحيم عبد الحميد القرم
٣٤٧	٧٤٨٣٦٦	فخري محمد سليم العطاره
١١٨	١٣٠٠٢٧٠٨	كرم رمزي علي الرخ
١٠٦	١٣٠٠٥٩٠١	محمد احمد السائق العجوري
١٩٥	١٠١٦١٠١٥	محمد سليم مصطفى خضر
٢٨٤	١٣٠٠٢٣٠٩	فيلص عبد الحميد عثمان خلفية
٢٧٤	١٠٠٨٦٣٧٤	محمود حسن محمد منصور
٤١٨	١٠٢٠٩٤١٧	محمد عبد يوسف المصري
٤٠٤	١٣١١٢٣٧٦	محمد احمد عبد ابو شافين
٣٥٠	١٣٠٠٨٠٨٠	محمد شعبان ذيب صالح
١٤٥	١٠١٤٦١٥٦	محمود موسى حسين عبد
٢٤٨	١٣٠٠٢٤٨١	محمد ابراهيم محمد الزعي
١٣٢	١٣٠٠٨٣٧٤	محمد لهمني محمد عنبه
١٤٦	١٠١٢٢١١٧	نبيل محمد عبد القلي الباشا

هذه هي الأصل

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الجزاء المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

إياد القضاة

اسماء المكلفين التابعين لمديرية (جنوب عمان)	الرقم الضريبي	المبلغ المستحق	السنوات
عبدالرحمن سعيد محمد ابوحسن	١٥٥٦١٨٥	٢٥٥٦	٢٠٠٢-٢٠٠١
خالد صلاح الدين سليم الجمال	٧٥٧٨٤٥	٧٨٤٣	٢٠٠٤-٨٨
حسن داوود محمد ابوشنة	٧١٥٢٩٨	٧١٦	٢٠٠٤-٩٣
السيد شافعي عمر خليل ابوالشكر	٩٧٥٧٢٩	٢٦٩	٩٥-٩١
جمال محمد صالح الجمال	١٥٣٥٧٠٦	٧٦٣	٨٩-٨٧
هدى عبدالله عيسى الحنيطي	١١٥٩٦٠٧	٤١٠	٢٠٠٤-٨٢
وليد خلوي عبدالفتاح الخطيب	١٢٥٧٨٦٢	٧٥٤٥	٢٠٠٢-٨٩
كامل سامي محمد البزلميط	٧٩٢٤٥٤	١٦٤٦	٢٠٠٠-٩٤
النور علي يوسف ابوشريك	٩٩٦٨٩٠	١٩٢٦	٩٦-٩٤
صباح محمد حسين ناصر	٧٢٧٢٣٧	٥٨٤٦	٢٠٠٤-٧٩
اكرم جودت حسن البهلوان	٤٣٠١١٠	١١٧٨	٩٤-٧٨
محمد محمود عبدالقادر الناطور	١٢٢٣٥١٨	٤٠٧١٥	٢٠٠٤-٨٨
نمر محمد نمر شحادا	١٥٧٣٩٤٢	٨٥١	٢٠٠٤-٩٧
موسى سعيد موسى عابد	١٥٣٩٧٩٥	٣٠٨٢	٢٠٠٤-٨١
فدوى محمد سعيد مشة	٨٧٢٠٥٩	٢٠٩٩	٢٠٠٤-٨٦
محمد علي محمد محسين	١١٦٤٣٠٩	٩٢٦٦	٢٠٠٤-٨٨
محمد سعيد داوود عيسى الحوراني	٢٢٤٢٨٦	٦١٤١	٢٠٠٤-٨٠
كريمة محمد سعيد مشة	٨٧٢٠٦٧	٢٠٩٩	٢٠٠٤-٨٨
مها محمد سعيد مشة	٨٧٢٠٤٠	٢٠٩٩	٢٠٠٤-٨٩

ماهر كمال سليمان عالية	١٣٢٤٨٣٧	٢٠٣٦	٢٠٠٢-٢٠٠٢
امين مصباح محمود الجعافرة	٧٣٢٥٠٨	٨٠٠	٢٠٠٤-٢٠٠٣
محمد الحاج انيس محمود الحنطي	٩٧٣٩٤٧	٨٠٩	٢٠٠٣-٢٠٠٢
محمد عباس صادق عبدالله الهنيني	١٥١٩٥٥٧	٦٢٤٧	٢٠٠٤
هلال سليمان محمد هلال السعدي	١٥٢٢٥١٥	٢٥١٢	٢٠٠٤-٢٠٠٣
ناصر فايز صالح القادري	١٧٩٩٨٥١	٦٩٩	٩٩-٩٤
شركة يوسف الدويك وشركاة	٤٧١٣١١٧	٢٧٥٢	١٩٩٨
مروان حامد محمود سلطان	١٥٠٩٦٨٣	٣٠٨٤	١٩٩٤
صائب جاسر احمد الصالحي	١٥١٠٩٦٧	٣٣٩	٢٠٠٤-٩٥
جورج سالم سليم حيش	٦٠٥٥٥٧	٨٤١	٢٠٠٤-٧٧
حسين علي مصطفى نظور	٦١٨٨٦١	٢٦٧٦	٢٠٠٤-٧٧
ابراهيم خليل علي بدران	٢٣٦٩٤٢	١٥٤٥	٢٠٠٤-٧٥
محمد امين حسني سعيد الجمل	١٥٣٢٢٦٠	١٢٤	٢٠٠٤-٩٢
غسان عوض فارس الشنتير	١٦٥٩٠٤٩	٩١٥٣٥	٢٠٠٤-٢٠٠٠
حسان عوض فارس الشنير	١٦٥٩٠٢٢	١٥٣٥	٢٠٠٤-٢٠٠٠
اسماعيل احمد نمر اسماعيل	٤٢١٦٣٤	١٢٦٤	٢٠٠٤-٩١
حسان محمد عبدالجليل النوياتي	١٥٧٩٧١١	٢٩٣٧	٢٠٠٤-٩١
عماد راتب علي الهريدي	١٧٨١٩١٠	١٦٦٦	٢٠٠٤-٩٠
مصطفى قاسم محمود حمادة	٢٥٢١٧٥	٢٢٦٢	٢٠٠٤-٨٨
تيسير عيسى عمر غوشة	٦٣١٠٨٦	١٦٨٩	٢٠٠٤-٨٤
عبدالفتاح بدر اسماعيل عودة	١٧٣٧٨٩	١٦٣٨٦	٢٠٠٤-٧٤
حلو علي خليل سليمان	١٥٤٤٦٢٤	١٦١٧	٢٠٠٤-٩٥
عبدالرحمن ابراهيم احمد العداسي	٤٤٤٨٧١	١١٣٣٧	٢٠٠٤-٨٨
محمد عيسى عبدالله حيمور	١٢٩٩٦٣٨	١٤٣٤٦	٢٠٠٤-٩١
احمد رمضان حسين النجار	٣٣٥٩٥٩	١١١٨٦	٢٠٠٤-٧٦
جمال حسين عبدالفتاح احمد	١٨٧١٨٩٧	٣٩١٥	٢٠٠٤-٨٥
محمد عمر هلال الدويري	١١٩٦٨٧١	٦١٩	٢٠٠٤-٨٨
علي عقلة علي الصاروم	٤٤٦٤٩١	٣٣٩	٢٠٠٤-٨٨

هكذا تبين الوصول

٢٠٠٤-٧٤	٧٤٩٣	١٤٩٧٠٥	محمد محمود سليم أبوسرور
٢٠٠٤-٨١	٩١٧٩	٤٦١٤٧٤	اسماعيل يونس عبد القادر الهيموني
٢٠٠٤-٨١	٢٩١١	٤٥٠٤٩٩	اسماعيل ابراهيم مصطفى ابوسعدي

* * * * *

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الجزاء المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

إياد القضاة

السلوات	أرصدة الضريبة المستحقة		الرقم الضريبي	الاسماء المكلفين التابعين لمديرية (وسط وغرب عمان)
	دينار	ليرة		
٢٠٠٤	٢٦٢	٦٠٠	١٠٥١١٢	الياس فريد الياس المصري
٢٠٠٤-٩٩	٢٨٣	٢٧٠	١٤١١٥١	خضر عبد الرحمن سالم الراعي
٢٠٠٤-٩٣	٢٩٦	٢٠٠	١٦٦٥٧٠	علي محمود احمد ابو هندي
٩٥-٨١	٢٤٣	١٠٠	١٩٠٦٥٩	يوسف خليل حسن علي
٢٠٠١-٩٧	٢٤١	٩٨٦	١٩٥٩٤٤	عزمي ابراهيم اسماعيل مرار
٢٠٠٢-٢٠٠١	٢٢٤	٩٦٦	٢٤٥٨٤٤	جودت محمد محمود القاضي
٢٠٠٣	٣٢٣	٤٠٠	٣١٦٨٨١	عبد الرحيم عيسى محمد سالم
٢٠٠٤-٢٠٠٠	٢٢٩	٦٠٠	٣٧٦٣٠٢	محمد الشيخ سالم يحيى حياصات
٩٧	٥٧٩	٩١٣	٤٨٤٧٤١	ناجح فايز خليل ابو حويج
٢٠٠٢-٢٠٠١	٢٣٧	٦٠٠	٦٥٠٢٢٦	عبد الله صالح عبد الرحيم بركات
٢٠٠٥-٩١	٣٤٣	٣٠٠	٧٣٥٠٤٢٢	سوسن عادل محمدمعبد حلاوة
٩٥-٩٣	٢٤٤	٨٠١	٧٦٦٣٧٩٠	عاهد سالم عبد الغني الطراونة
٢٠٠٣	٢٥٣	٧٩٣	٨٤٦٥٨٩	لمعة عبد الرحمن ماضي ماضي
٢٠٠٤-٨٣	٣١٨	٥٧٩	٨٤٩٧٤٠	اسماء عبد الستار السندروس
٢٠٠٤-٨٣	٣١٧	٨٤٧	٨٤٩٧٦٦	بصلة عبد الستار السندروس

٢٠٠٤-٨٣	٣١٨	٥٨١	٨٤٩٧٧٤	سميرة عبد الستار السندروس
٩٣-٩٢	٩٤٨٥	٨٢٠	٨٥٠٤٨٩	الطون حنا الطون غنطوس
٩٩-٩٧	٢٢٧	٥٠٠	٨٥١٣٨٨	المثل القنوني لورثة المرحوم جميل توما ابراهيم هنرو
٢٠٠٢-٢٠٠١	٢٣٧	٢٠٠	٨٥٩٤٢٧	الطون ميشول جيرا بطماني
٢٠٠٤-٢٠٠٢	٢٨٤	٩٠٠	٨٦١٣٨٣	ثناء محمخير محمود عربي كاتبي
٢٠٠٣-٢٠٠١	٣٥٢	٩٢١	٨٦٧١٠١	خالد محمد علان عليان
٩٧	٢٥١	٦٣١	٨٧٤١٦٧	لكرم فائق حسن العشي
٢٠٠٢-٩٤	٢٢٦	٩٧٦	٨٩٤٦٣٠	روحي سالم حمادة باظا
٢٠٠٢-٨٩	٢٨٨	٥٦٠	٩٧٣١١٩	محمود بدر منطلي سويلم
٢٠٠٣	٣٤٩	٣٨٢	١٢٣٣٩٢٠	تيسير احمد تيسير ابو الجدي
٢٠٠٥-٩٢	٥٠٣٦	٥٩٨	١٢٩٢٤٩٨	كلميليا كمال راجي بشارت
٢٠٠٣-٢٠٠٠	٢٢٥	٩٨٠	١٣٦٥٣٦٣	جوك خالد نعمان قدورة
٢٠٠٣	٣٢٣	٤٠٠	١٤١٠٢٩٦	عمر محمد توفيق الفلخوري
٢٠٠٤-٩٩	٢٩٨	٩٤٠	١٤٣٢٤٣٥	وليد محمود محمد البخاري
٢٠٠٢	٢٢٦	٨٠٠	١٤٤٨٤٨٠	عادل عمر يوسف قاسم
٢٠٠٤-٢٠٠٢	٤٧٠	٢٠٠	٢١٩٥١٠٠	الاء منيف احمد حجة
٢٠٠٤-٢٠٠٣	٢٦٦	٧٥٠	٩٠٠٦٨٧٧	مهناذ ماجد احمد القبالي
٢٠٠٥-٢٠٠٠	٢٣٤	٤٠٢	٩٠٣٥٧٦١	خطاب عمر حسين الميناوي
٢٠٠١-٨٦	٢٢٥	٥٠٠	٩٠٣٣٤٥٩	عثمان رياض عثمان حلاوة
٢٠٠٤-٢٠٠٣	٢٨١	٤٤٨	٩٠٤١١٢٥	زيد خالد قاسم هيكل
٢٠٠١-٩٠	٢٣٦	٥٠٠	٩٠٥٠٣٣٧	ماهر سالم عثمان عبد الله
٢٠٠٥-٩٩	٢٦١	٤١١	١٠١٢١٩١٩	ناصر عبد الكريم عبد الله نصار
٢٠٠٤-٢٠٠٣	٢٩٥	٢٠٠	١٨١٠٠٢١٠	هنادي جهاد زهدي منكو
٩٩	٢٠٦٠	٧٦٠	٤٦٥٠٢٨٠	شركة ناصر مسعود وشركاه

هكذا في الأصل

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

إياد القضاة

السنوات	أرصدة الضريبة المستحقة		الرقم الضريبي	أسماء المكلفين التابعين لمديرية (الزرقاء)
	دينار	فلس		
٢٠٠٤ رصيد	٩٣١		١٠١٧٧١٣٢	أحمد عبدالرحيم مصطفى الزاغة
٢٠٠٣-٢٠٠٥ رصيد	٢٧٦٢٩		١٠١٥٥١٠٤	أحمد زكي عثمان الدرملي
٢٠٠٦-٩٩ رصيد	٥٣٣		١٠٣٥٠٣٣٠	أحمد محمود أحمد عوض
٢٠٠٢-٩٧ رصيد	٥٦٢٥		١٠٠٠٣٦٣٠	جمال محمد سعدات عمر
٢٠٠٦-٢٠٠٢ رصيد	٩٨٦		١٠٣٤٩٤٨٠	حسام وديع يوسف الحوراني
٢٠٠٥-٢٠٠٤ رصيد	٢٥٨		١٠٣٢٤٤٥٣	خالد هاني كمال القاجري
٢٠٠٥-٢٠٠٤ رصيد	٥٥٠		١٠٣٤٨٣٨٧	خالد فلاح عارف اسماعيل
٢٠٠٤-٩٧ رصيد	١٢٩٩		١٠٢٠٥٣١٤	خمس محمود محمد عبدالقني
٢٠٠٥-٩٤ رصيد	١٠٦		١٠٢٣٠١٨١	رائد محمد أحمد الأمير
٢٠٠١-٩٨ رصيد	١١٠		١٢٥٩٦٧١	رزق عبدالهادي عبداللطيف رزق
٢٠٠٤ رصيد	١٢٠٥		١٠١٥٣٦٣٢	رياض محمد سعيد راشد
٢٠٠١-٩٨ رصيد	٤٣٤٠		١٣٩٠١٣٤٦	شركة شاكر ناصر وشركاه
٢٠٠٢-٩٧ رصيد	١٢٧٢		٥٢٦٧٩٤٣	صلاح اسماعيل يعقوب لوب
٢٠٠٦-٢٠٠١ رصيد	٦١٢		١٠٣٤١٩٧٨	طارق محمد حسين عثمان
٢٠٠٤ رصيد	٤٧٨٥		١٣٨٠٨٤٩٤	طله محمد طه نرس
٢٠٠٤-٩٨ رصيد	٦١٣٠٦		١٠٠٠٥٣٤٠	عصام عبداللطيف محمد حمام
٢٠٠٤-٩٨ رصيد	١٢٨		١٠٠٠٥٣٣١	عماد عبداللطيف محمد حمام
٢٠٠٥-٢٠٠٤ رصيد	٤٦٣٦		١٠١٢٩٠٥٧	عاهد أحمد محمد سلام

٢٠٠٤ رصيد	٦٥٢		١٠٢٠٧٨٦٤	محمد ياسر عزو سعيد رحمون
٢٠٠٥-٢٠٠٠ رصيد	٥٨٧		١٣٠١٠١١٥	محمود أحمد محمد الحاج حسين
٢٠٠٥-٩٨ رصيد	١٢٢		١٠٣٤٥٦٦٣	ماجد عبدالرحمن مصطفى نخلة
٢٠٠٥-٢٠٠٠ رصيد	٣١٧		٦٩٩٤٨٨١	محمد كمال حسني أبو الروس
٢٠٠٢-٢٠٠٢ رصيد	٥٧٤		١٠١١٧٣٦٩	محمود سليمان محمد الحافي
٢٠٠٥-٢٠٠١ رصيد	٨٢٠		١٠١٧٢٤٤٠	محمود خليل رشود السيليله
٢٠٠٥-٢٠٠٠ رصيد	١٩٤		١٠٢٨٠٤٠٥	محمود يوسف عبدالحميد ريعي
٢٠٠٣ رصيد	٨٣٤		١٢٤٦٨٣٢٠	معتز محمود داود خلف
٢٠٠٤-٩٦ رصيد	٣٤٥		١٠٢١٧١٢٦	هنية باكير عابد ابوعلبان
٩٧-٩٤ رصيد	٣٣٢٠		١٠١٨٢٧٥٦	وليد يوسف عبدالعزيز مجدوبه
٢٠٠٠ رصيد	٤٦٣٠		١٠٢٨٦٨٣٧	يوسف عبدالسلام محمد قنديل

* * * * *

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

إياد القضاة

السنوات	أرصدة الضريبة المستحقة		الرقم الضريبي	أسماء المكلفين التابعين لمديرية (غرب عمان)
	دينار	فلس		
٢٠٠٥-٢٠٠٠	١٤٧٦٢	٢٩٣	٦٠١٥٩١٣	يونس موسى محمد القواسمي
٢٠٠٠	٤٦٨٤	٧٥٠	٣٠٢٤٠٥٩	عمر رشاد علي الصالح
٢٠٠٤-١٩٩٢	٢٠٨٥٥	٢٨٠	٦٥٢٧٦٨	جلال خلف باير العبادي
٢٠٠٤	٤٤١٠	٤٣٥	٦٠٠٥٦٧٥	عبد جمال حسن حماد
٢٠٠٦-١٩٩٨	٢٢٤٩	٨٨٤	٧٥٥٣٣٧٤	محمد يوسف عبدالمحسن منصور
٢٠٠٦-٢٠٠٣	٥٢٨	٨٧٠	٥٠١٢٧٠٥٥	حمزة عبدالرحمن حمزة عوك

هذه هي الأصل

٢٠٠٦	٤٩٦	١٤٧	١٢٤٣٠٤٦٣	عماد شليق محمد عودة
٢٠٠٦	٣٩٠	٢١٧	١٢٢١١٨٠٦	عيسى عبد عيسى بطارسة
٢٠٠٦	٣٣٠	٥٦٨	٧٥٧٨٤٣١	الهمبار لميل عابد لطفي
٢٠٠٤	٣٣٠	-	٣٠٩٥٩٤٠	زينب عبد علي الجشمي
٢٠٠٤	٣١٦	١٨٦	٧٩٦٦٧٢٥	سعد يوسف سليم التميمات
٢٠٠٦	١٣١٩	٧٠٢	٢٩٤٩١٣٠	سناء محمد سمير حسن بدوي
٢٠٠٦	٢٧٢	-	٢٣٧٧٨٧	نبيل جمال عمر شمشاعة
٢٠٠٦	٢٧٩	٠٢٨	٧٧٤٣٤٢٤	سمير فريخ فرحان شحاتيت
٢٠٠٦	٢٦٠	٠٩١	٣٨١٤٨٠٧	عادل عبدالعزيز عبدالرحمن الكجي
٢٠٠٥	٢٢٥	-	٨١١٩١	سمير حنا بشارة جهشان
٢٠٠٤	٢١٦	٩٠٠	٧٦٨٦٩٠٠	علي حسن عطا سمارة
٢٠٠٦-٢٠٠٥	٢٢٤	٤٠٠	٧٤٢٥٢٦٠	يوسف محمد العبد نافع
٢٠٠٦	١٩٠	٩٠٠	١٠٦١١١٩	طلال شريف عبدالحميد الخامن
٢٠٠٦-٢٠٠٤	٢٠٢	١٨٨	٩٧٤٧٨١	عمر يوسف ابراهيم الموسوي
٢٠٠٦	١٧٩	٣٦٤	١١٠٥٩١٢٥	أحمد محمود أحمد سميرين
٢٠٠٦	١٦٨	٩١٢	٨٦٢٩٥٩٥	سعيد خضير عباس الرهيمي
٢٠٠٤	١٥٩	٩٧٨	١٣٦٩٣٩٣	خالد اسحق عبدالرحمن العناني
٢٠٠٥	١٣٤	١٠٠	٧٤٨٦٤٧٢	رمزي حسن محمد عبدالله
٢٠٠٤	١٢٥	-	٧٤٣١٥٨٩	نبيل أحمد محمود الشيخ علي
٢٠٠٦	١٣٣	٧٠٩	٨٦١٣٧١٠	برجس صالح محمود از مقنا
٢٠٠٦-٢٠٠٥	١٢٨	٨١١	٧٤٧٣٧٧٠	أمال صالح سليمان اللبر
٢٠٠٦-٢٠٠٥	١٠٩	٥١٢	٥٠٤٢٩٧٧٩	عمر فوزي فرحان الكلالدة
٢٠٠٤	٣٣٠	-	٧٨٢١٥٢٢	بكري طالب سعدو البيطار
٢٠٠٥	٧٢٨	٤٢٩	٣٠٣٤٨٩٥	وائل غالب حسن مهيبار
٢٠٠٤-٢٠٠٣	١٧٩٥	٥٦٠	٥٧١٦٤٧	صبيد أسعد كمال السعدوي

إعلان

• عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

يرجى من السادة المذكورين في الكشف المرفق المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب مؤسسة تنمية أموال الأيتام والمبينة إزاء اسم كل منهم خلال فترة أقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستخضع بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة.

مدير عام مؤسسة تنمية أموال الأيتام بالوكالة

عمر العكش

رقم المراجعة	اسم المدين	الرقم الوطني	المبلغ
١٢٠٦٣٢	أيمن محمد عبد العزيز باغي	٩٦٧١٠٤١٢٩٥	٤٥٧
	النصار محمد عبد العزيز باغي	٩٦١٢٠١١٨٩٠	
٣٣١٨١	كلثوم ضياء الدين تميم الخطيب	٩٤٨٢٠١١٥١٨	١٥٥٥
	علمر محمد زكي راشد عبد الهادي	٩٧٨١٠٢٧٢٧٧	
	إيمان ضياء الدين تميم الخطيب	٩٥٥٢٠١٤٨١٦	
٢٢٠٧٤٦	حسين أمين أحمد الرماضنة	٩٥٤١٠٠٢١٠٠٧	١٧٤٥
	نضال محمد سليم اللوالسة	٩٧٤١٠٤٩٤٣٠	
٢٢١٤٦٩	محمد فالح عقلة الرديني	٩٦٤١٠٢٣٤٦١	٣١٦٦١
	شركة حمارلة وكعابلة		
١٣١١٦٩	ابراهيم محمود ابراهيم الصوش	٩٥٨١٠٢١١٤٢	٩٣٥
	شادي وليد أحمد الخوالدة	٩٨٠١٠٥٧٨٨٣	
	سالم ناصر فلاح صوش	٩٧٠١٠٠٢٩٧٤	

هكذا من الأصل

اعلان

للمدنيين والكفلاء صادر عن لجنة تصفية بنك البتراء

عملاً بالصلاحيات المعطاه للجنة تصفية بنك البتراء بموجب قرار معالي محافظ البنك المركزي الاردني بصفته ممثلاً للمصفي - البنك المركزي الاردني - رقم 90/254 تاريخ 19/7/1990 واستناداً الى مادته رقم 20 من قرار لجنة الامن الاقتصادي رقم 4/90 تاريخ 15/7/1990 والمعدل بموجب قرار لجنة الامن الاقتصادي رقم 7/90 تاريخ 20/9/1990 فعلى جميع المدنيين المترتبة بدمتهم اية التزامات لصالح بنك البتراء والمبنية أسماؤهم اذناه وكفلائهم مراجعة بنك البتراء - تحت التصفية دائرة الاعتراضات والتسويات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في موقعه الكائن في جبل عمان الدوار الثاني - شارع ابو تمام - دخلة ازهار الاردن - لتسديد هذه الالتزامات وبخلاف ذلك فإن أي مدني او كفيل لا يراجع البنك خلال مهلة الثلاثين يوماً والمحدده بقرار لجنة الامن الاقتصادي المشار اليه اعلاه ، فإنه يفقد حقه نهائياً في الاعتراض ويعتبر الدين المطلوب منه ديناً صحيحاً ويعتبر بمثابة قرار قضائي قطعي غير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن ، وذلك عملاً بأحكام الفقرة ج من المادة رقم 12 من قرار لجنة الامن الاقتصادي رقم 90/4 المشار اليه اعلاه.

اولاً : مدنيو بنك البتراء - فرع المركز كما هو الوضع بتاريخ 2007/02/28

اسم العميل	رصيد الدين
دولار امريكي	

12576153.5	ابو الهدي يعقوب التاجي الفاروقي بصفته كفيلاً للمساده شركة ايجيس/ American Export Group Int'l Services Inc
------------	---

لجنة تصفية بنك البتراء

مطالبات

صادرة عن دائرة الجمارك الأردنية

١. يتحقق بدمه السادة ارام وهاكوب للتصوير والتجارة مبلغ (٨٠٠، ٢٩٢٤) الفين وتسعمائة واربع وعشرين ديناراً و(٨٠٠) فلساً رسم موحد ضريبة خاصة على المبيعات نتيجة للتدقيق اللاحق لديوان المحاسبة بموجب اللائحة رقم ٢٠٠٥/٥٩ فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ المتحقق بدمته خلال شهرين من تاريخ نشر هذه المطالبة بعدد الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقه وفقاً لقانون تحصيل اموال اميريه.

* * * * *

٢. يتحقق بدمه السادة شركة نادر الجبالي واخوانه مبلغ (١٥٥٦١، ٦٥٥) ضريبة خاصة على المبيعات نتيجة للتدقيق اللاحق لديوان المحاسبة بموجب الاستيضاحات ارقام ٢٠٠٢، ٣/٢٠٠٢، ٧٥/٥١٨، ٢٠٠٣، فعلى المذكورين المبادرة إلى تسديد المتحقق بدمتهم خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذه المطالبة بعدد الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقه وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية.

* * * * *

٣. يتحقق على:

خير الله عمر صالح ابو العسل

مبلغ (٣٧٩، ٦) لاثمالة وتسعة وسبعين ديناراً و(٦٠٠) فلس فقط غير سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٥/٩ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/٣٦٠.

فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

٤. يتحقق على:

يوسف خليل يوسف طافش

مبلغ (٧٩٠٠) سبعة الاف وتسعمائة دينار سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٥/١٠٢ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/٣٥٨.

فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

مكتبة امير العجل

٥. يتحقق على:

عبد الله يوسف محمود بني يونس
مبلغ (٩٢٩، ٦) تسعمائة وتسعة وعشرين ديناراً و(٦٠٠) فلس سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٥/٤٠ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/٣٥٧.
فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

٦. يتحقق على:

عطاف محمد عوض العبد
مبلغ (٤٠٠٠) أربعة آلاف دينار قيمة الكفالة العدلية.
فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

٧. يتحقق على:

احمد محمود المصري
مبلغ (٥٣٩، ٦) خمسمائة وتسعة وثلاثين ديناراً و(٦٠٠) فلس سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٤/٢٧٨ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/٣٥٣.
فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

٨. يتحقق على:

محمد تحسين محمد ابو حنيش
مبلغ (٥٨٥٨، ٧٤) خمسة الاف وثمانمائة وثمانية وخمسين ديناراً و(٧٤٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٣/٢٤٩ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/٣٤٩.
فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

٩. يتحقق على:

ابراهيم احمد عبد الله المومني
مبلغ (٢٨٤٦، ٣٩) الفين وثمانمائة وستة وأربعين ديناراً و(٣٩٠) فلس سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٥/٣٥٠ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/٣٥٥.
فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

١٠. يتحقق على:

عمران سعد محمد مبارك
مبلغ (٥٦٥، ٣) خمسمائة وخمسة وستين ديناراً و(٣٠٠) فلس سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٤/١٥٠ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/٣٥٤.
فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

١١. يتحقق على:

شركة احمد حسن جهمني واولاده
مبلغ (٤١٠٩، ٩٨) اربعة الاف ومائة وتسعة دنائير و(٩٨٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٩٩/١٩٣ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/٨.
فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

١٢. يتحقق على:

شركة الشرق الاوسط للتجهيزات الحديثة (ازياء النفيسي)
مبلغ (٣٧٤٩٣١، ٤٤٥) ثلاثمائة واربعه وسبعين الفاً وتسعمائة وواحد وللائين ديناراً و(٤٤٥) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٩٧/٢٣٣.
فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

محكمة الجمارك
بدائية

١٣. يتحقق على:

- ١ - خالد محمود عيسى أبو السميد
 - ٢ - محمد سليمان محمد أبو كوش
- مبلغ (٤٥٩٨،٩) أربعة آلاف وخمسمائة وثمانية وتسعين ديناراً و(٩٠٠) فلس سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٥/١١٤ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/٣٥٩.
- فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.
- * * * * *

١٤. يتحقق على:

- ١ - أحمد عوده حميد الغمامين
 - ٢ - سليمان عليان مصلح الغمامين
- مبلغ (٨٢١٩،٤١) ثمانية آلاف ومائتين وتسعة عشر ديناراً و(٤١٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٥/٢٤٧.
- فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.
- * * * * *

١٥. يتحقق على:

- ١ - ضياء الدين ماجد عبد الرحيم البستنجي
 - ٢ - يوسف حسن حسين فقوسه
- مبلغ (٢٤٤٧٣) أربعة وعشرين ألفاً وأربعمائة وثلاثة وسبعين ديناراً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٦/٩١ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/٣٤٠.
- فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.
- * * * * *

١٦. يتحقق على:

- ١ - سلطان بن مبارك بن عبدالله المنزي / مجهول مكان الإقامة
 - ٢ - جمال جوهر الخيري / سعودي / مجهول مكان الإقامة
- مبلغ (١٥٩٨،٧) ألف وخمسمائة وثمانية وتسعين ديناراً و(٧٠٠) فلس سنداً لقرار تغريم ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/٣٤٨.
- فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

١٧. يتحقق على:

- ١ - عوده محمد عبدالعزيز الوخيان
 - ٢ - صايل درويش ديلان البخت
- مبلغ (٢٢٠٩٧،٥) اثنين وعشرين ألفاً وسبعة وتسعين ديناراً و(٥٠٠) فلس سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٧/١٧٥.
- فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.
- * * * * *

١٨. يتحقق على:

- ١ - ايمن سالم عايد عبد ربه
 - ٢ - جمال محمد جمعه حسين
- مبلغ (١٧٦٦) ألف وسبعمائة وستة وستين ديناراً سنداً لقرار تغريم.
- فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.
- * * * * *

١٩. يتحقق على:

- ١ - محمد عوض سالم المحادين
 - ٢ - عادل عبدالكريم محمد الوعري
- مبلغ (١٢٥٣٢) اثني عشر ألفاً وخمسمائة واثنين ثلاثين ديناراً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٥/١٦٧ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/٣٥٦.
- فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.
- * * * * *

٢٠. يتحقق على:

- ١ - عباد القادر يوسف عبدالقادر العذرة
 - ٢ - رسميه دخل الله عبدالقادر الزيدات
- مبلغ (٣٩٣٦،١٣٨) ثلاثة آلاف وتسعمائة وستة وثلاثين ديناراً و(١٣٨) فلساً سنداً لقرار تغريم ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/٣.
- فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

مكتبة الأصول

٢١. يتحقق على:

- ١ - محمد عبد هلال خلف المرعوي / عراقي / مجهول مكان الإقامة
 - ٢ - عماد عبد الحليم عبد المطلب / عراقي / مجهول مكان الإقامة
 - ٣ - ياسر الكبسي / عراقي / مجهول مكان الإقامة
- مبلغ (٩٥٨، ١٩٠٩٢٢) مائة وتسعين ألفاً وتسعمائة والثنين وعشرين ديناراً و(٩٥٨) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٦/٧١ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/٣٥١.
- فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.
- * * * * *

٢٢. يتحقق على:

- ١ - محمد علي محمد الهباهبه
 - ٢ - عليان فرحان عبدالله الزبود
 - ٣ - رالد علي عوض ذبيان
 - ٤ - صلاح مفلح فارس الشرعه
- مبلغ (١، ٧٩٥٣) سبعة الاف وتسعمائة وثلاثة وخمسين ديناراً و(١٠٠) فلس سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٤/٤٢١.
- فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.
- * * * * *

٢٣. يتحقق على:

- ١ - يوسف عبد الكريم علي ابو مقرب
 - ٢ - محمد علي محمد الهباهبه
 - ٣ - عليان فرحان عبدالله الزبود
 - ٤ - صلاح مفلح فارس الشرعه
- مبلغ (٢٥، ٧٥٨٥) سبعة الاف وخمسمائة وخمسة ولثمانين ديناراً و(٢٥٠) فلساً سنداً لقرار محكمة البدائية رقم ٢٠٠٤/٢٩٧.
- فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

إعلان

- عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته. يرجى من السيد/ نور الدين سالم عفاش القطعان المبادرة لدفع المبلغ المتحقق بدمته لقاء كفالاته لوالده لحساب الإيرادات. والبالغ (١١٣٨٥) احد عشر ألفاً وثلاثمائة وخمسة وثمانين ديناراً و(٨٥٠) فلساً لدى وزارة المالية - مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة خلال فترة أقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستستخذ بحقوقهم الإجراءات القانونية اللازمة.

محمد عبيدات

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

* * * * *

إعلان

- عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته. يرجى من السيد/ السادة المذكورين تالياً المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب الإيرادات. لدى وزارة المالية - مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة والمبينة ازاء اسم كل منهم خلال فترة أقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستستخذ بحقوقهم الإجراءات القانونية اللازمة.

محمد عبيدات

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

الرقم	السنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ المطلوب	اسم الكفيل
١	١٩٩٤	١٩٩	معرض السافر	٧٥٠٠٠٠	

* * * * *

١	١٩٩٤	١٦٣	جمال احمد محمود عوض الله	٧٦،٨٢٥	
---	------	-----	--------------------------	--------	--

* * * * *

١	١٩٩٨	٨٨٣	ضيف الله احمد الفشي العياش	٣٨٨،٨٠٠	نواش احمد الفشي العياش
٢	١٩٩٨	١٠٠٤	خالد سلام عايش البدائنه	٦٦،٠٠٠	سلام عايش البدائنه
٣	١٩٩٨	٢٤١٨	عماد احمد موسى المرازبي	٣٠٠٠،٠٠٠	احمد موسى علي المرازبي

هكذا في الأصل

١	٢٠٠٥	١٢١٢	علي غالب صالح الدنادنه	١٠٠٠,٠٠٠	امل محمد جبريل الكفاوين
٢	٢٠٠٥	٢٤١٧	هاشم علي هاشم عريبات	٢٧٠٢,٠٠٠	احمد غالب صالح الدنادنه

* * * * *

١	٢٠٠٣	١٧٣	احمد عطيه خالد حميدان	١٠٠٠,٠٠٠	عطيه خالد حميدان
٢	٢٠٠٣	١٩٥	محمد يوسف علي الجوارنه	١٠٠٠,٠٠٠	يوسف علي الجوارنه
٣	٢٠٠٣	١٠٢٠	علا محمود عمر ياسين	٣٠٠,٠٠٠	ابراهيم عبدالكريم يوسف الدين
٤	٢٠٠٣	١٥٧٩	حكمت زياد علي عبدالقادر هياجنه	١٢٢٩,٣٣٠	زياد علي عبدالقادر هياجنه

* * * * *

١	١٩٧٩	٣١٣	عبدالرحيم فاضل سليمان المحاسنه	١٦٠٠,٠٠٠	
٢	١٩٧٩	٤٨٥	محمود عيسى عبدالرحمن	١٠٠٠,٠٠٠	عيسى محمد عبدالرحمن
٣	١٩٧٩	٥٠٣	عادل منجي عبدالمنطي محمد ابو هلاله	٨٦٣,٠٠٠	خليل عبدالمنطي محمد ابو هلاله
٤	١٩٧٩	٦١٢	خالد غازي ابراهيم البرقان	٨٨١,٠٠٠	غازي ابراهيم البرقان
٥	١٩٧٩	٨٢١	محمد سليمان عبدربه الدلاييح	٢٠٠٠,٠٠٠	سليمان عبدربه الدلاييح
٦	١٩٧٩	٨٤٠	جميل فرحان عبدالله اليوسف	١٠٩٩,٠٠٠	فرحان عبدالله اليوسف

* * * * *

١	٢٠٠٧	١٦٩١	كفاح ابراهيم محمد القيسي	١٠٧٩,٦٥٠	
٢	٢٠٠٧	١٧٣٧	لميا سعد ابراهيم النمرى	١٦٨٠,٠٠٠	
٣	٢٠٠٧	١٧٤٩	يونس هلال عيسى المشاعله	٢٩١,٩٩٠	
٤	٢٠٠٧	١٧٥٠	جمعه شحاده يوسف العاصي	١٦٣٢,٤٠٠	
٥	٢٠٠٧	١٧٥١	رائده ابراهيم محمد الخوالده	٨١,٩٢٠	
٦	٢٠٠٧	١٧٥٢	محمد رمضان محمد الخطباء	٤٢٣,٧٩٥	
٧	٢٠٠٧	١٧٥٣	رشا عصام امين البرقاوي	٥٩,٥٦٠	
٨	٢٠٠٧	١٧٥٤	سامي احمد ضامن الخوالده	١٣,١٥٠	
٩	٢٠٠٧	١٧٥٥	ريم يوسف صالح العمر	٣٦,٣٠٠	

إعلان

عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته. يرجى من السيد/ السادة المذكورين تالياً المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب الامانات. لدى وزارة المالية - مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة والمبينة ازاء اسم كل منهم خلال فترة أقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة.

محمد عبيدات

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

الرقم	السنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ المطلوب	اسم الكفيل
١	١٩٩٠	١٠٥٧	علي عوده سلامه المراعيه	١٦٠٧,٠٠٠	

* * * * *

الرقم	اسم المكلف	المبلغ المتحقق		التحقق
		فلس	دينار	
١	محمد محمود عبدالرحمن شلطف محمود عبدالله اسماعيل الطريفي	٦٦٦	٢١٧٧٤	بثلاث مؤنه ٢٠٠٧/١٣٢٤
٢	أكثم عيسى حمود المغايرة عيسى حمود سليمان المغايرة	٣٨٨	٨٣٧٨	بثلاث هاشميه ٢٠٠٧/١٨٤١

* * * * *

١	٢٠٠٧	٣٤٠	العربية للمستلزمات الغذائية والطبية	١٢٥٠,٠٠٠	
٢	٢٠٠٧	٣٤٢	الشركة الوطنية للصناعات الهندسية المتعددة	١٠٠٠,٠٠٠	
٣	٢٠٠٧	٣٤٣	المؤسسة الطبية الاردنية	١٢٥٠,٠٠٠	
٤	٢٠٠٧	٣٤٥	شركة مغنيسيا الاردن	١٠٠٠,٠٠٠	
٥	٢٠٠٧	٣٤٦	الشركة العامة للصناعات الهندسية	١٧٣٦,٣٦٨	

* * * * *

١	٢٠٠٧	١٧٥٨	نعمت خليل ابراهيم المنا	١٠١٥,٠٠٠	
---	------	------	-------------------------	----------	--

هكذا من الأصل

الرقم	الاسم	المبلغ المطلوب		التحقق
		فلس	دينار	
١	شركة عمان للتنمية والاستثمار	٦٢٥	١٢٤٢٨٩	٢٠٠٧/١٨٤٢
٢	محمود رشيد يعقوب الحداد	٣٧٤	٤٨٣١١	٢٠٠٧/١٨٤٣
٣	احمد حسن داود علاوي	٥٢٠	١٠١٥٠	٢٠٠٧/١٨٤٥
٤	رسمي موسى مصطفى عسود	٦٢٨	٢١٤١٥	٢٠٠٧/١٨٤٦
٥	محمد محمود عبدالحى عتال	٩٠٤	٣٦٠١٣	٢٠٠٧/١٨٤٧
٦	يوسف عبدالله عبدالفتاح سيد	٤٨٠	٣٥٥٨٤	٢٠٠٧/١٨٤٨
٧	وجيهه ابراهيم حسين محسن	٤٥٠	٢٦٥١٧	٢٠٠٧/١٨٤٩
٨	فطومہ صالح عبدالله	٦٠٤	٢٢٩٥٤	امانة عمان الكبرى
٩	جمال حسن احمد ثلجي	٩٦٤	٣٢٣٠١	٢٠٠٧/١٨٥٠
١٠	محمد طماش مدارغوك وشركاه	٢٠٠	٣٧٣٠٦	امانة عمان الكبرى
١١	عزيزه عزت	٤٨٠	١٠٥٠٤	امانة عمان الكبرى
١٢	شمس الدين جرنودقه وشريكه	٤٨٤	٣٧٨٣٣	امانة عمان الكبرى
١٣	هاله دجاني	٥٧٦	١٤٠٤٦	امانة عمان الكبرى
١٤	نعيمه محمد جمال	٥٧٦	١٦٣٠٢	٢٠٠٧/١٨٥١

* * * * *

المحاكم

مذكرة تبليغ متهم

صادرة عن محكمة بداية جزاء معان

رقم الدعوى (٢٠٠٧/٨٩)

الاسم والشهرة: اياد عزيز غريب / مجهول مكان الإقامة وغير مقبوض عليه.
تبين يوم الاثنين الواقع ٢٠٠٧/٦/٢٥ الساعة التاسعة صباحاً موعداً لرؤية دعوى جزائية التي اقامها عليك
الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى هذه المحكمة وان لم تحضر تجري عليك الاحكام
المخصصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية.

* * * * *

مذكرة تبليغ متهم

صادرة عن محكمة بداية جزاء معان

رقم الدعوى (٢٠٠٧/٨٩)

الاسم والشهرة: حميد جابر محمد / عراقي الجنسية / مجهول مكان الإقامة وغير مقبوض عليه.
تبين يوم الاثنين الواقع ٢٠٠٧/٦/٤ الساعة التاسعة صباحاً موعداً لرؤية دعوى جزائية التي اقامها عليك
الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى هذه المحكمة وان لم تحضر تجري عليك الاحكام
المخصصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية.

* * * * *

هكذا من اجل

مذكرة تبليغ مشتكى عليه
صادرة عن محكمة صلح جزاء الطفيلة
رقم الدعوى (٢٠٠٧/٢٩٨)

اسم المشتكى عليه: رولى حسن جمال عيسى.

العنوان: مجهول مكان الإقامة.

التهمة: مخالفة عمل.

يقتضي حضورك يوم الاحد الموافق ٢٠٠٧/٦/٢٥ الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى رقم اعلاه والتي اقامها عليك الحق العام فاذا لم تحضر في الموعد المحدد تنفذ بحقتك الاحكام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية.

* * * * *

مذكرة تبليغ متهم
صادرة عن محكمة المزار الجنوبي
رقم الدعوى (٢٠٠٧/٦٠١)

الاسم ومكان الإقامة: خالد ماجد عطا الله الطراونة/ مجهول مكان الإقامة.

تعين يوم الاثنين الواقع ٢٠٠٧/٦/٢٥ الساعة التاسعة صباحاً موعداً لرؤية دعوى جزائية التي اقامها عليك عادل عبدالرحمن الجعافرة فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى هذه المحكمة وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية.

* * * * *

مذكرة تبليغ